الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة مستغانم

عنوان الأطروحة

المديونية الخارجية و أثرها على التنمية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في الحقوق

تخصص القانون الدولي للأعمال

إعداد المترشحة:

بن صابر فتيحة

تحت إشراف:

ا.ب بقنيش عثمان

السنة الجامعية 2017 - 2018

مقدمة عامة

لقد أصبحت مشكلة التنمية مند نهاية الحرب العالمية الثانية من أهم القضايا التي لفتت انتباه المفكرين الاقتصاديين ، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة على النطاق الدولي ، سواء على مستوى الحكومات أو المؤسسات أو الهيئات الدولية.

كما أن ظاهرة المديونية الخارجية ليست بظاهرة حديثة النشأة و إنما هي ظاهرة قديمة ترتبط بالاقتصاد القومي بصفة عامة و بالتبادل الدولي على وجه الخصوص.[1]

فمعظم البلدان تسعى لتحقيق تنمية شاملة في حين أن تحقيق أهداف هذه التنمية يتوقف على مدى توفير التمويل اللازم لعملية التنمية.

و نظرا لأهمية هذه التمويلات فقد شهدت فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي تزايد إقبال بلدان العالم على القروض الخارجية لتمويل الاستثمارات التي تضمنتها إستراتيجية التنمية التي رسمتها، و قد تم ذلك تحت نظريات التنمية التي ظهرت آنذاك ، و التي كانت تنظر إلى مشكلة التخلف على أنها بالدرجة الأولى مشكلة نقص الموارد المالية الداخلية اللازمة لتمويل التنمية، و ان التغلب على مشكلة التخلف إنما يبقى مرهونا بارتفاع معدل تراكم رأس المال ، و لذلك فانه كلما كان معدل التراكم مرتفعا كلما أمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة .[2]

إن الاقتراض الخارجي يكمل الادخار المحلي و يزود البلد المدين بالنقد الأجنبي ، كما انه اذا اقترن بموارد الادخار المحلي يمكن ان يمول حجما اكبر من الاستثمارات ، و يسهم في تعبئة موارد البلد

---

[1]– فضيلة جنوحات، اشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية ،حالة بعض الدول المدينة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006 ، ص 19.

[2]– بن الطاهر حسين، دراسة و تحليل كديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، كلية الغلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2008 ، ص 02.

المتاحة و استخدامها استخداما افضل ، و ان يمول حالات عجز مؤقتة في ميزان المدفوعات ، مما يتيح تجنب تدابير جذرية قد تعرقل برنامج البلد الإنمائي .[1]

و من الثابت تاريخيا ، انه خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ، أي خلال الفترة التي كانت فيها الرأسمالية العالمية لا تزال بعد في مرحلة رأسمالية المنافسة الحرة ، كانت العلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية المتقدمة و الدول الأقل تقدما تتخذ شكل مبادلات سلعية ، و تتميز بقدر كبير من حرية التجارة و بخضوع هذه المعاملات للتسوية طبقا لقاعدة الذهب ، و خلال هذه الفترة شهدت موازين مدفوعات الدول الاقل تقدما اختلالا ، نظرا لما كانت توفره قاعدة الذهب من آليات و ما انطوت عليه من ثباث في سعر الصرف ، و نظرا للنمو اللامتكافئ الذي كان قائما بين هاتين المجموعتين من الدول ، فان الربح الأكبر لعملية التبادل استولت عليه الدول المتقدمة و هذا ما يضمن المزيد من الاستغلال و التبعية الخارجية للدول المتقدمة و بالتالي الاستمرار في تخلف الدول النامية .[2]

و بذلك يمكننا القول أن أول حلقة في أزمة المديونية التي تعيشها بلدان العالم الثالث ،كانت قد تشكلت في السبعينات عندما أفرطت هذه البلدان في الإقراض الخارجي، و اعتبرته مصدرا بديلا للادخار المحلي و ليس مصدرا مكملا له، و بالتالي يمكن القول ان مشكلة المديونية تتعرض لها كل من بلدان العالم الثالث و البلدان المتقدمة ، إلا أن حدتها تختلف من مجموعة الى أخرى ، مع العلم ان هذه الاخيرة لها القدرة ان تتكيف مع الوضع، عكس المجموعة الأولى التي لا تستطيع ان تتكيف مع الوضع ، وهذا ما يبرز لنا أزمة المديونية على صعيد الدول النامية ، و بالتالي فان اللجوء إلى الاقتراض الخارجي استطاع ان يحول البلدان المتقدمة إلى بلدان مصدرة لفوائض مدخراتها ، و التي من بينها اليابان استراليا الولايات المتحدة الأمريكية .[3]

عدا عن ذلك فمع حلول عقد الثمانينات من القرن الماضي، وجدت الدول النامية نفسها تحت أعباء مديونية ثقيلة أدت الى انفجار أزمة المديونية في الكثير منها ،كان اولها أزمة 1982 عندما رفع كبار

---

[1]– فضيلة جنوحات، نفس المرجع ، ص 18.

[2]- رمزي زكي ، ازمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة، 1978 ص 21– 22 .

[3] –BENCHIKHI Madjid , « les pays en voie de développement sont la source d'un transfert de capitaux vers les pays développé » in : Le droit des peuples au développelent et ses négations dans l'ordre international économique actuel .R.A.S.J.E.P n°01 et 2/1991,vol.19,p.29.

المدينين في امريكا اللاتينية راية العصيان فيما يتعلق بتسديد القروض الدولية التي حل اجلها، و انقضت اكثر من عشرين سنة منذ ذلك التاريخ ، و القضية تشغل بال الجميع دائنين يريدون انقاد ما يمكن انقاده ، و يسعون الى تفادي الوقوع مرة اخرى في نفس الازمة ، و مدينون يريدون التخلص من الشلل الذي اصاب اقتصادهم نتيجة وقوعهم في مأزق المديونية المتسارعة،[1] آملين الوصول الى مصادر تمويل افضل ،كما لم تسمح لهم التطورات الدولية بالتخلي عنها ، حيث لم تفلح التنمية التي حاولوا تحقيقها خلال زمن طويل في إيصال اقتصادياتهم الى الاعتماد على الموارد الذاتية التي تسلبها اعباء تراكم الديون، و هذا ما جعل هذ الموضوع يكتسب اهتماما كبيرا من قيل المحللين الاقتصاديين و القانونيين باعتباره حقيقة فرضتها الدول الرأسمالية العالمية [2].

فبالرغم من اجتياز الدول النامية لعقبة الاستعمار و تحقيقها لاستقلالها السياسي ، و محاولتها التخلص من التبعية للخارج و التي لا يمكن لها الخروج من دائرتها الا بانتهاج سياسة تنموية سليمة، و الابتعاد عن التدفقات المالية الأجنبية باعتبارها اكبر وسيلة لاستنزاف الفائض الاقتصادي بالدول النامية ، لكن ما واجهته هذ الأخيرة بعد ذلك من أزمات اقتصادية حادة ، تمثلت أهمها في انهيار أسواق النقد العالمية، ظاهرة الركود التضخمي، تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، علاوة على ذلك، ظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول الأولى و الثانية و التي أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية و الخارجية، الزمتها على فتح اسواقها للشركات الأجنبية[3] على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدراتها على انجاز أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة.

إلا انه و بالرغم من الخلافات التي تثار بشان القروض ، وخطورة الاعتماد عليها كمصدر من مصادر الإيراد العام، نظرا للمشاكل التي تثيرها من حيث أعبائها الاقتصادية، فما زالت من المصادر الهامة

---

[1] – BEKKOUCHE A, l'évolution du droit de propriété dans l'ordre international, étude de l'expression juridique du développement inégal. O.P.U ,Alger, Décembre,1992,p.256.

[2] – CHALEM Pierre, Investissements humains et financiers. L'Afrique industrielle, GP maison neuve et la rose, Paris 1979, p.264.

[3] – BENFREHA Noreddine, les multinationales et la mondialisation, en jeux et perspectives pour l'Algérie, éditions Dahlab, Alger, 1999
, p.74.

لتغطية النفقات الغير العادية ، بل على العكس فقد تزايدت أهميتها وتزايد حجمها بالنسبة لمعظم دول العالم ، ولاسيما الدول البادئة في النمو والتي تفتقر إلى موارد تمويل مشروعاتها التنموية.[1]

هذا من جهة ، و من جهة اخرى فازاء التدهور في مستوى اداء الاقتصادي في معظم الدول النامية، كمحصلة طبيعية لتأثير الظواهر الاقتصادية بشقيها الخارجي و الداخلي، ظهرت الدعوة الى إصلاح الاقتصاد من خلال إعداد برامج التصحيح الهيكلي، و بهذا ظهر دور المؤسسات المالية الدولية في اقتراح هذه البرامج و إعدادها[2] ، إيمانا منها بأهمية المبادرة المبكرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية الداخلية و الخارجية للدول المدينة .[3]

و قد تطور دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة أزمة المديونية الخارجية بشكل ملحوظ ، سواء من حيث مساهمتها المعتبرة في تمويل الممنوح للبلدان النامية ، أو من حيث مساهمتها القوية في إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية وفق برامج تفرضها و تشرف على تنفيذها .[4]

و تجدر بنا الإشارة في هذا المجال ، إلى أن برامج المؤسسات المالية الدولية قد أثارت جدلا واسع النطاق حول مدى واقعيتها و ملائمتها، كإستراتيجية فعالة في علاج ما يشوب اقتصاديات الدول النامية، من اختلالات، و ما تتعرض له من مشاكل اقتصادية ترتبط إلى حد بعيد بالخصائص الاقتصادية و الاجتماعية التي تتسم بها هذه الدول .

و من هنا تبرز أهمية الإحاطة بهذا الموضوع، بالتركيز على احد اوجه برامج التصحيح الهيكلي المتمثلة في السياسة المالية، و التي تتبوأ مكانة مهمة بين سائر السياسات الاقتصادية التي تشملها برامج التصحيح الهيكلي، ذلك ان الدول النامية بعدة خصائص اقتصادية تحد من فعالية استخدام السياسات

---

[1]–حسين السيد، الاقتصاد المالي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 277.

[2] – FLORY Maurice ,Mondialisation et droit international du développement . R.G.D.I.P,n03/1997,p.610.

[3]– حسن عطية الله ، سيادة الدول النامية على مواد الأرض الطبيعية ، دراسة في القانون الدولي للتنمية الاقتصادية، القاهرة ، 1978، ص 07–10.

[4]– عزيزة بن سمينة بن عمارة ، الدول النامية و ازمة المديونية ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2014 ، ص 15.

الاقتصادية الاخرى، و ذلك في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات الاقتصادية المحددة لعملية التنمية الاقتصادية.[1]

وبعد مراجعة الأدبيات الاقتصادية و القانونية في هذا المجال، نجد اتجاهين على قدر كبير من الاهمية يعطيان تفسيرات مختلفة لظاهرة المديونية هما:

الاتجاه الأول و الذي كانت تمثله مجموعة الدول الرأسمالية الدائنة و المؤسسات النقدية الدولية التي تسيطر عليها، و هذا الاتجاه يحاول ان يلقي بمسؤولية تزايد هذه الازمة على عاتق الدول المدينة، على اساس ان تلك الازمة تعود الى الاستخدام غير الرشيد للموارد الأجنبية المقترضة او الى سوء الادارة و ضعف مستوى الأداء الاقتصادي، و إلى أخطاء السياسات الاقتصادية المطبقة فيها، و الى وجود طموحات زائدة في التنمية (مشكل البطالة و الصعوبات المالية و غياب الحتياطات اللازمة لتسديد الديون الخارجية) [2]تتجاوز الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان .[3]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه ما زال هو الاتجاه السائد في البحوث المعاصرة المتعلقة بالديون الخارجية، و خاصة تلك البحوث التي تصدر عن المؤسسات النقدية الدولية.

أما الاتجاه الثاني فكان يمثله بعض قادة البلدان العالم الثالث، فكان يرى أن المسؤولية الأساسية لتزايد مشكلة الديون إنما تقع على عاتق الدول الرأسمالية المتقدمة التي لم تقم بأداء واجبها في مساعدة بلدان العالم الثالث، بالمعونات و القروض التي تحتاج إليها عملية التنمية ، و حل مشكلاتها الاقتصادية و الاجتماعية .

و على الرغم من أن العديد من البحوث و المؤتمرات الجهوية و الإقليمية و العالمية قد تناولت هذه المشكلة العويصة، إلا أنها حتى الان لا زالت بدون حل ناجع ،كما ان العديد من المبادرات و الإجراءات المتخذة من قبل الدول الدائنة، أو المالية الدولية استهدفت التخفيف من أعباء المديونية لكل دولة بمفردها مقابل فرض مجموعة من الإجراءات الصارمة، التي سرعان ما تفقد أهميتها و تتفاقم الأزمة بشكل اخطر

---

[1]– عزيزة بن سمينة بن عمارة، المرجع السابق، ص 12

[2] – KERDOUN Azouze, Endettement et droit international réflexion pour une approche juridique des problèmes de la dette des pays en voie de développement .R.IDARA, vol.12,n°02/2002,p.37.

[3]– بن الطاهر حسين، المرجع السابق ، ص21.

مما سبق، أما المبادرات و الاقتراحات التي طرحتها الدول المدينة فتميزت بأنها مبادرات محلية ، ذلك انها لم تستطع الوصول الى صيغة مشتركة تدافع على مصالحها كمجموعة .[1]

و الجزائر كغيرها من الدول النامية الأخرى، فبعد ما خلفه الاستعمار الفرنسي من تدمير في اقتصادياتها إضافة الى الأزمة الاقتصادية التي ازدادت حدتها بسبب انخفاض أسعار البترول ابتداء من عام1986 [2] دعت هذه الأخيرة إلى محاولة النهوض بتنميتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، الأمر الذي جعلها تنحني منحنى المديونية الخارجية، و بالشروط التي تفرضها عليها المؤسسات النقدية الدولية[3]، و كذا الدول الدائنة، فسياسات التصحيح الهيكلي، الخوصصة، إعادة الجدولة[4]، و غيرها من الإجراءات التي كان من المحتم عليها القيام بها، كشرط للنهوض بتنميتها جعلت تبعيتها لهذه المؤسسات أمرا حتميا لا مفر منه رغم قيامها بالعديد من الإصلاحات الداخلية، كالإصلاحات الضريبية، ترشيد النفقات العامة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، غير أن معظم هذه الإصلاحات باءت بالفشل، نظرا لغياب المبادئ الأساسية التي تحكم الدولة كالشفافية و الحكم الراشد، إضافة إلى كثرة القوانين و التعديلات التي أطرت هذه الإصلاحات.

أهمية البحث:

الأهمية الموضوعية:

ترجع أهمية اختيارنا لهذا البحث الى ان هذا الموضوع يلقى في الحاضر اهتماما على الصعيد الدولي، يوازي ماله من أهمية قصوى على المستوى الإقليمي وكذا المحلي في ظل التحولات الراهنة، كما تسمح

---

[1]– بن الطاهر حسين ، نفس المرجع ، ص 13.

[2] – « En 1985, la dette extérieure était de 16.6 milliards de dollars,23 millions,de dollars en 1990 et 26 million de dollars à la fin de 1993,en 1995(Accord de stand by) elle a atteint 31.5 milliards de dollars. Le service de la dette progressé de 75٪ en 1988 à 86٪en 1986 et 94٪ en 1994 ».Cité par BENFREHA Noure eddine, Op.Cit,p.170.

[3] – TALEB Fouad, Problème de la dette extérieure et contrat international de rééchelonnement .R.A.S.J.E.P n°01/1995,Vol.33,p96.

[4]– إعادة الجدولة (rééchelonnement): معناه أن يحل دين جديد محل دين قديم بشروط مختلفة و عملية التفاوض تتم تحت إشراف صندوق النقد الدولي الذي يفرض برنامج الإصلاح و إعادة الهيكلة.

لنا بإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين النمو والمديونية الخارجية في الدول النامية بصفة عامة، و الجزائر على وجه الخصوص.

وهنا سنعرض أهم النقاط التي ساهمت في إعطاء أهمية لهذا الموضوع:

– استمرار الضغوطات على ميزان مدفوعات الدول المدينة، والذي يلتي نتيجة تبني هذه البلدان لبرامج صندوق النقد الدولي خلال الإصلاح الاقتصادي، والذي يرمي الى تحرير الأسواق و انفتاحها على الخارج و تشجيع الاستثمار الأجنبي،[1] و خصخصة القطاع العام مما ينقل الأثر المالي لميزان المدفوعات و يؤثر بشكل مباشر على السياسة النقدية الداخلية.

– صغر حجم اقتصاد هذه الدول و تاثره المباشر بالتغيرات الاقتصادية الكلية داخليا و خارجيا حيث ان معدل الناتج القومي الاجمالي في هذه الدول ضئيل ، بالاضافة الى ارتباط ذلك باهم وسائل معالجة المشكلات الاقتصادية الكلية ، و المتمثلة بالسياسات المالية و النقدية، و بالتالي قياس مدى نجاح و كفاءة تلك السياسات و الاثار الاقتصادية و الاجتماعية المباشرة التي تفرزها هذه الاخيرة ، كالتضخم و البطالة على الافراد و المنشات على حد سواء.[2]

– استمرار التحولات الاقتصادية والانفتاح العالمي، والذي جاء نتيجة التغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد العالمي، وظهور تكتلات اقتصادية اقليمية مثل دول الاتحاد الاوروبي ودول شمال امريكا، و بروز اقتصاديات حديثة التصنيع في دول شرق اسيا و اقتصاديات ناشئة و ضخمة مؤثرة في الاقتصاد العالمي كالصين بحيث كانت جميعها سببا في تنامي الضغط على اقتصاديات الدول الصغيرة و غير المندمجة في تلك التكتلات.

الأهمية الذاتية :

يرجع الدافع الرئيسي لاختيار هذ الموضوع لاسباب رئيسية تتجلى خاصة في حدة اثار المديونية على تنمية دول شمال افريقيا، و باعتبار ان هذه المشكلة لا تزال دون حل ناجع ، و هي تحتاج اكثر من اي

---

[1] – CARREAU Dominique et JUILLARD Patrick ,Droit international économique, Librairie générale de droit et de jurisprudence,Paris,1990,p.461.

[2] – مشهور مذلول، محارمة نعيم، سلامة القاضي، أثر حجم المديونية و المساعدات و المنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2012، ص 137.

وقت مضى الى المزيد من الدراسة و التفكير في ايجاد الحلول التي تمكن البلدان المعنية من تجاوز هذه الازمة، و الانطلاق من جديد في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بالاضافة الى هذا فانه لدينا اهتمام كبير بقضية المديونية منذ بداية دراستنا العليا و باعتبارنا عضوا في مخبر "القانون الدولي للتنمية المستدامة" فاننا نحاول جاهدين اثراء هذا المخبر بالمواضيع المتعلقة بالتنمية، عدا عن تقديمنا العديد من المداخلات و المقالات التي لها صلة بذات الموضوع.

أملنا أن تعطي هذه الدراسة شيئا جديدا ولو بسيط لإلقاء المزيد من الضوء على هذا الموضوع، مع التركيز على نهاية الألفية السابقة و بداية الألفية الجديدة قصد بعث النقاش أو على الأقل إثرائه في ظل الظروف الراهنة.

أهداف الدراسة:

تطرقت دراسات عديدة لبيان موضوع المديونية الخارجية و التأثير المتبادل بينه و بين عملية التنمية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ، إلا أن الهدف من هذا البحث هو إدخال الجانب القانوني على موضوع اقتصادي بحث ، و بالتالي فان هدفنا هو تحقيق منفعة متبادلة من خلال إثراء الجانب الاقتصادي بالمفاهيم القانونية أو بالأحرى مفاهيم القانون الدولي، إضافة إلى إثراء الجانب القانوني بالدراسات التحليلية التي يعتمدها الفرع الاقتصادي .

إذ أننا و في اغلب الأحيان نجد انفصالا شبه تام بين الجانب الاقتصادي و الجانب القانوني ، في حين ان كليها لا يمكنه الاستغناء عن الآخر بل ان كل منهما يكمل الأخر .

و بالتالي سنحاول التعرف على مفهوم المديونية في القانون الدولي و التعرف على أهم أسبابها، و الأضرار الناشئة عن اللجوء إليها، كما سنحاول إلقاء الضوء على فئة من الدول التي كانت المديونية من أهم خصائص اقتصادها، و من تم سنبرز التأثير الذي احدثته المديونية الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و كذا السياسية ليتبين لنا بعد ذلك أهم الحلول التي جاءت في هذا المنوال.

منهج الدراسة :

لقد اقتضت طبيعة الأطروحة أن ننطلق أساسا من استقراء الواقع الى تحليله تحليلا مفصلا، ثم استنباط بعض القواعد العامة المتعلقة بالإشكالية الأساسية ، هذا و ان كانت الأطروحة لا تخلو من البعد التاريخي ،و ذلك عند تسليط الضوء على تطور أزمة المديونية و عرض أهم الأسباب التي أدت إلى حصولها سواء على بلدان العالم ككل أو في حالة الإشارة إلى الدول النامية.

إشكالية الدراسة:

إن اخطر أثار المديونية الخارجية يتمثل في شل جهود التنمية و ما يترتب عليها من انعكاسات اجتماعية، و من الملاحظ ان الكثير من هذه الدول اضطرت إلى تأجيل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية و خفض معدلات الاستثمار فيها ، و ذلك بسبب نقص السيولة و الموارد الأجنبية، مما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية بمختلف أشكالها تجارية مالية و تجارية .

لقد أصبح من الضروري صياغة سياسات جديدة تؤسس لمناخ استثماري ملائم للدول النامية، قصد التصدي لانعكاسات السلبية لهذه التحولات وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

- هل هناك تأثير بين ما تجلبه الدول من ديون خارجية وبين ما تحققه من نمو اقتصادي واجتماعي؟

- و إذا قام هدا التأثير فما هي المجالات التي يمكن ان يلعب دوره فيها؟

الإشكاليات الفرعية:

- كيف يمكن تعريف المديونية الخارجية و ماهي المبادئ التي تحكمها؟

- اذا كانت عملية الاستدانة عملية اقتصادية بحتة فما هو الاطار القانوني الذي يحددها؟

- ماهي ضوابط الاستفادة من التمويل الخارجي؟

- فيما تكمن الأسباب التي تقف وراء تفاقم مشكلة المديونية الخارجية؟

- إلى أي مدى ساهمت المؤسسات النقدية الدولية في تفاقم المديونية الخارجية؟

- ما واقع كل من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في القانون الدولي؟

- ما هي الآثار التي تحدثها المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية الاجتماعية و السياسية ؟

- كيف تطورت المديونية الخارجية في الجزائر والى أي مدى أثرت على التنمية الجزائرية و كيف أمكن لهذه الأخيرة التصدي لها؟

– إلى أي مدى ساهمت كل من الدول الدائنة المدينة المؤسسات النقدية الدولية في رصد الحلول للتخفيف من حدة المديونية الخارجية ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1- يعتبر التسيير الجيد والفعال للمديونية الخارجية وسيلة لتخطي العقبات وتفادي مثيلاتها في المستقبل.

2- سارت الدول النامية في مسار الاستدانة وبشكل ياخد منحنى مرتفع، وهي مقتنعة انها ستكون قادرة على تحقيق معادلة صعبة طرفها الاول هو الحصول على الديون واستغلالها في برامج التنمية، وطرفها الثاني هو الديون والفوائد.

3- الاقتراض الخارجي يمكن ان يقوم بدور هام في تسريع عملية التنمية إذا ما ادى الى زيادة انتاجية مشاريع التنمية، وليس الاعتماد على الريع النفطي.

4- الاعتماد على الطاقات المحلية مع التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية والبشرية محليا، بحيث يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

5- ان عدم استطاعة الدول النامية المدينة على التخفيف من اعباء ديونها يجعل مسار تنميتها ياخذ منحنى معاكس سواء قامت ببعض الحلول و الاستراتيجيات او اتبعت شروط المؤسسات المالية الدولية

الباب الاول : الاطار النظري للمديونية الخارجية و انعكاساتها على التنمية

الفصل الاول: الإطار النظري للمديونية الخارجية

الفصل الثاني: انعكاسات المديونية الخارجية على مسارات التنمية

عاشت قضية الديون الخارجية في الفكر الاقتصادي باعتبارها جزءا لا يتجزا من نظرية التجارة الدولية ، فلقد كان الاقتصاديون يعالجون مشكلة المديونية الخارجية ضمن القضايا المنهجية العامة التي تثيرها الحركات الدولية لرؤوس الاموال القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل ، و غالبا ما كان التحليل الاقتصادي للديون الخارجية يتركز في كيفية تسوية هذه الديون و ما تقتضيه ذلك من سياسات نقدية و اقتصادية في ظل الظروف المادية التي سادت محيط العلاقات الاقتصادية الدولية للسوق الراسمالية.[1]

فبعدما وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها واعيد ترتيب العالم من جديد، بدات مشكلة الديون الخارجية تحتل مكانا بارزا و فريدا في الفكر الاقتصادي، و على الاخص حينما بدات المانيا المهزومة تواجه مشكلة دفع تعويضات الحرب التي فرضها عليها الحلفاء المنتصرون، و في هذا الوقت الدي يعادل مطلع العشرينات بدات تظهر مجموعة من الدراسات و البحوث الاقتصادية القانونية و كذ الاجتماعية، و التي تعرضت للعديد من القضايا و التي كانت على راسها قضية الديون الخارجية لالمانيا.[2]

و بعد الحرب العالمية الثانية 1929-1933 ، عولجت قضية الديون الخارجية على مستوى اخر، حيث ركز الاقتصاديون اهتمامهم على دراسة الاثر التي تزاوله التقلبات الفجائية في الحركات الدولية لرؤوس الاموال ، و التدهور الشديد في حركة التجارة الدولية خلال فترة الكساد على قدرة الدول المدينة على تكوين المدخرات و الوفاء بالتزاماتها الخارجية .[3]

وبعد مرور فترة من الزمن بدا شكل الدراسات ياخد منحنى اخر ، بحيث ان اهتمام الاقتصاديين قد اتخد طابعا جديدا وعمقا اكبر في اعقاب الحرب العالمية الاخيرة ، حينما قفزت الى المقدمة مشاكل تمويل و اعادة بناء الطاقات الانتاجية التي دمرتها قنابل الحرب العالمية في الدول الاوروبية، و حينما بدات مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة التي استقلت حديثا و هكذا ارتبط البحث في مشكلة الديون الخارجية الناتجة عن التمويل الخارجي بمشاكل اعادة التعمير و بالتنمية الاقتصادية.[4]

---

[1]- عدنان سليمان الاحمد وعدنان ماجد المجالي ، قضايا معاصرة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ،2007 ، ص 393.

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد هبد اللطيف الحشالي ، المالية الدولية ،دار المناهج للنشر و التوزيغ ،عمان ، 2007 ، ص 177.

[3]-عيد العزيز قاسم محارب ، الازمة المالية العالمية الاسباب و العلاج ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2011 ، ص 27 .

[4]- عبد العزيز قاسم محارب ، المرجع السابق ، ص 28.

واثناء المرحلة المبكرة من الفكر الاقتصادي التنموي الذي ظهر في مرحلة الخمسينات من هذا القرن ،كان البعد الرئيسي في اهتمام الاقتصاديين بهذه المشكلة هو دراسة معدل تراكم رؤوس الاموال المطلوب لتحقيق اهداف التنمية ، و مدى كفاية المدخرات المحلية الموجودة بهذه البلدان في تحقيق هذه التنمية ، ثم تعددت البحوث و الدراسات المنشورة عن قضايا تمويل التنمية و وسائل تعبئة المدخرات المحلية و عن ضرورات التمويل الخارجي لسد النقص الموجود في المدخرات المحلية ، و خلال هذه المرحلة لم يعط الاقتصاديون الاهتمام الكافي لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية و للاعباء الناتجة عنها على ان لهذا الوضع ما يفسره ، فقد شاع النظر انذاك الى مشكلة التنمية بالبلاد المتخلفة في المحل الاول باتها مشكلة نقص في رؤوس الاموال ، و من ناحية اخرى كانت البلدان النامية في تلك الفترة تستورد احجاما ضخمة من رؤوس الاموال الاجنبية على اختلاف انواعها للاستعانة بها في تمويل كثير من اغراض التنمية ، و لم تطهر انذاك مشاكل محسوسة او صعوبات شديدة في خدمة اعبائها الخارجية الناتجة عن التمويل الخارجي لان اجال السداد للجزء الاكبر من ديونها لم تات بعد.[1]

وابتداء من الحقبة الستينية من القرن العشرين انفجرت مشكلة المديونية الخارجية في العديد من الدول النامية بعد ان ظهرت الاثار السياسية الخاطئة التي اتبعتها هذه الدول في مجال التمويل الخارجي لتنميتها.

ومرة أخرى يعود اهتمام المفكرين بهذه القضية مركزين الضوء في هذه المرة على طاقة الدول النامية على خدمة ديونها، والتزاماتها الخارجية الناتجة عن التمويل الخارجي.

من خلال هذ العرض الموجز للمديونية الخارجية و علاقتها بالتنمية فاننا و من خلال هذا الباب سنعرض امامكم و و بشكل مفصل كل ما يتعلق بالمديونية الخارجية من حيث الاطار النظري لها، من خلال تحديد المفاهيم و الخصائص و كذا الاسباب التي جعلتها تظهر بشكل بارز على الصعيد الدولي ، و من تم سوف نحلل و بشكل مفصل الاطار النظري للتنمية من حيث مفهومها و تطورها في القانون الدولي ليتسنى لنا بعد ذلك استخلاص الانعكاسات التي خلفتها المديونية الخارجية على مسارات التنمية بشتى انواعها الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية.

[1]- فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 18.

الفصل الأول: الإطار العام للمديونية الخارجية

المبحث الأول: المديونية الخارجية مفاهيمها، معاييرها، و مؤشراتها

المطلب الأول: مفهوم المديونية الخارجية و مساهمة المؤسسات المالية الدولية في تطور هذا المفهوم.

المطلب الثاني: معايير المديونية الخارجية و مؤشراتها.

المبحث الثاني: اسباب اللجوء للدين الخارجي

المطلب الأول: العوامل الخارجية ومسؤولية الدائنين

المطلب الثاني: العوامل الداخلية ومسؤولية المدينين

ان تزايد الاهتمام بالوضعية الراهنة للديون الخارجية للدول النامية دليل على عمق الوعي بابعاد المشكلة، و علاقتها بالتنمية الاقتصادية حاضرا و مستقبلا، فالتدفقات التي كان ينظر اليها خلال عقدي الخمسينات و الستينات على انها مضمونة لدفع عجلة التنمية، بمساهمتها في توفير عنصر راس المال، اصبحت اعباءها اليوم تمثل عائقا من اهم عوائق التنمية، و الاستقرار الاقتصادي في كثير من الدول النامية عامة منها و دول شمال افرقيا خاصة .[1]

و هنا سنحاول حصر دراستنا على الدول المتسمة بطابع المديونية الخارجية بحيث نستثني الدول المنتجة للنفط السبع (السعودية الامارات ،الكويت ، البحرين ، قطر ، العراق و ليبيا)، و ذلك بسبب ان المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي لا تعتبرها دول مدينة من منظور الوضع الصافي للمديونية، و ان الصعوبات المالية التي تمر بها هذه الدول ما هي الا مجرد صعوبات مؤقتة ترتبط بالتدفقات النقدية اكثر منها صعوبات جذرية في هياكلها الاقتصادية ،كما ان هذه الدول من جهة اخرى تفضل الاقتراض المحلي نظرا لتوفر السيولة المحلية و لكونه اقل حساسية من الاقتراض الخارجي [2].

اذن في البداية سنتطرق الى مفهوم الاقتراض الخارجي و تعريفه مع محاولة تحديد هذا المفهوم في القانون الدولي ، مع وضع معجم لاهم مصطلحات المديونية الخرجية التي تعترض القارئ ، و بعض المبادئ الاساسية لتسييرها، ثم نتناول بعد ذلك مبررات التمويل الخارجي و الاضرار الناشئة عنه للننهي هذا الجزء بتحديد الديون الاكثر تداولا في العالم و المؤسسات المانحة لهذه الديون عدا عن الشروط التي تمنحها هذه المؤسسات للدول المدينة هذه هي اهم الاجزاء التي ستناولها في هدا الفصل .

[1]– فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 18.

[2]– محمد عوض الهزايمة ، قضايا دولية "تركة قرن مضى وحمولة قرن اتى" ، دار الحامد للنشر ، عمان 2007 ، ص 288.

المبحث الاول: المديونية الخارجية مفاهيها، معاييرها و مؤشراتها

تفاقمت في الاونة الاخيرة مشكلة الديون الخارجية للدول النامية بشكل ملفت للانتباه ، و مع مرور الوقت تاكدت حقيقة هامة مفادها عدم إمكانية تسديد الجانب الأكبر منها، و هدا ما دفع المفكرين و ذوي الاختصاص في الدول الدائنة الى ضرورة معالجتها في ضوء المصالح الاستراتيجية العليا للنظام الراسمالي العالمي ، و عدم تركها للمعالجات المالية للاقتصاديين ، و هذا بالطبع تجنبا للاثار المدمرة لكل من الدول المدينة و الدائنة على حد سواء.

فظاهرة الاقتراض الخارجي قديمة العهد حيث ارتبطت بالتبادل الدولي و لم تكن هذه المشكلة تتعدى الدائن و المدين فكانت تنتهي انذاك اما بالسداد او الاحتلال العسكري.[1]

و من خلال استعراض العديد من المصادر التي تكلمت عن المديونية الخارجية، سنحاول فيمايلي استعراض مفاهيم للمديونية الخارجية سواء من الناحية القانونية او الاقتصادية وكدا المبائ المميزة لها.

المطلب الاول: مفهوم المديونية الخارجية

يعتبر الدين العام محل جدل مستمر على مدى قرنين من الزمان ، فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية بشدة و نادت بتوازن الميزانية العامة للدولة ، و من ناحية اخرى ايد كثير من الاقتصاديين على راسهم كينز و نادوا بمبدا التمويل بالعجز اي انه لم يعد هناك اي ضرورة لتوازن الميزانية اي ان العجز الذي يمكن ان يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض .[2]

و تكمن الاهمية من تحديد مفهوم المديونية الخارجية هو ان الارقام الفعلية للمديونية المستحقة على الدول النامية تتجاوز بكثير عما تشير اليه البيانات الاحصائية التي تنشرها المصادر المحلية او الدولية عن الديون الخارجية لبلد ما او مجموعة من البلدان .

ففي الكثير من الحالات يكون هناك اختلاف سببه يعود الى استبعاد بعض الديون مثل ديون القطاع العسكري ، الديون القصيرة الاجل و الديون الخاصة غير المضمونة من قبل الحكومات ، بالاضافة الى عدم نشر الالتزامات المستحقة لصندوق النقد الدولي .

---

[1]– محسن احمد الخضيري ، الديون المتعثرة ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1996 ، ص 08.

2–محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية و تطبيقية " ،قسم الاقتصاد الناشر، مصر ، 2000 ، ص 237.

و لذلك يجب اولا التعرف على مفهوم الدين بصفة عامة ، و من تم تحديد المعنى المفصل للمديونية الخارجية انطلاقا من المفاهيم العامة. [1]

الفرع الأول: المديونية الخارجية بين المفاهيم الفقهية والتشريعية

يمكن لنا ان نقدم بعض التعريفات التي جاءت في إطار المديونية سواء منها التعريفات القديمة او الحديثة او تعريفات اخرى قدمتها بعض المؤسسات الدولية التي حاولت اضفاء بعض التوضيحات لهذه الديون.

أولا: تعريفات مختلفة للمديونية الخارجية

I-التعريف القديم للمديونية الخارجية

يرى البعض ان المقصود بالدين الخارجي " **هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، و التي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة و تكون مستحقة الاداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الاجنبية ، او عن طريق تصدير السلع و الخدمات اليها ، و يكون الدفع اما عن طريق الحكومات الوطنية او الهيئات الرسمية المتفرعة عنها ، او عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الافراد و المؤسسات الخاصة** " [2] .

يلاحظ من هذا التعريف انه يستبعد القروض الذي مدتها تقل عن سنة واحدة ، بمعنى اخر استبعاد القروض القصيرة الاجل ، مع العلم ان هذه القروض ارتفع الطلب عليها خلال الازمة المالية العالمية الحادة لعام 1986 بالنسبة للجزائر ، و عام 1982 بالنسبة للدول النامية ، بحيث اصبح هذا النوع من القروض الذي بلغ وزنا معتبرا يشكل عبئا ثقيلا اضافيا في المديونية الخارجية كما انه لابد ان تكون الدول او الهيئات الرسمية ضامنة له مما يستبعد في هذا التعريف الديون غير المضمونة من طرف الحكومات و نظرا لعدم وجود تعريف موحد و شامل للمديونية الخارجية و متفق عليه ظهر تعريف اخر تم من خلاله سد الثغرات الموجودة في التعريف القديم .

II- التعريف الجديد للمديونية الخارجية

نظرا لعدم وجود تعريف موحد و شامل للمديونية الخارجية ،و متفق تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و بنك

---

[1] – عبد الستار الصياح وسعود العامري ، الادارة المالية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، عمان ، 2007 ، ص 165.

[2] – فضيلة جنوحات، المرجع السابق ، ص 26.

التسويات الدولية ، و قامت هذه المجموعة بوضع تعريف موحد للمديونية الخارجية في تقريرها السنوي و هو كالاتي :

" ان اجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا الى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية ، التي تؤدي الى تسديدات مقيمي بلد ما اتجاه غير المقيمين به ،و يشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقا بالفوائد او من دونها او دفع الفوائد مع او بدون تسديد مبلغ الأصل " .[1]

يطلق على هذا التعريف بالتعريف المركزي لانه شمل كل العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية كما انه قام بتعريفها .

III- تعريف البنك العالمي للمديونية الخارجية

يعرف البنك الدولي المديونية الخارجية بانها " الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الاصلية او المحددة اكثر من سنة واحدة ، و هو مستوجب لافراد او لهيئات من غير المقيمين و يسدد بعملات اجنبية او بسلع و خدمات "

VI- تعريف القرض بين الشريعة و الفقه

يعتبر القرض من الموارد غير العادية –الاستتنائية – في الدولة الاسلامية بجانب مواردها العادية، و التي تكفي في العادة لسد الحاجات العامة للدولة.

يقصد بالقرض لغة القطع و القرض في المكان العدول عنه، و منه قوله تعالى " و اذا غربت تقرضهم ذات الشمال " و القرض ما تعطيه غيرك من المال لتقضاه ، ثم تتقاضاه منه قرضا لانه قطعه من مالك .

و القرض في اصطلاح الفقهاء له تعريفات عدة منها تعريف المالكية و هو " ان يدفع شخص لاخر شيئا له قيمة مالية بمحض التفضل ،بحيث لا يقتضي ذلك الدفع جواز عارية لا تحل على ان ياخد عوضا متعلقا بالذمة اصلا بشرط الا يكون ذلك العوض مخالفا لما دفعه " .[2]

و من خصائص هذا التعريف بمحض التفضل معناه ان تكون منفعة القرض عائدة على المقترض فقط، دون ان ينتفع المقترض من القرض بشيئ كفائدة و نحوها، فليس له من قرضه الا ما اقرضه حيث يبغى به خالصا رضاء الله و ثوابه .

---

[1]– عزيزة بن عمارة، المرجع السابق، ص 09.

[2] – محمد الشحات الجندي ، القرض كاداة للتمويل في الشريعة الاسلامية ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، مصر ،1996 ، ص 31.

و من خلال هذه التعاريف يمكن ان نستخلص اهم العناصر المكوانة للقرض في المذتهب الاسلامية

– ان الشيئ المقرض يجب ان يكون مالا، و هو كل ما له قيمة مالية ايا كان نقدا او سلعة منقولة او غير منقولة .

– ان القرض في الشريعة الاسلامية يكون قرضا حسنا لا يتمضمن عنصر الفائدة ،او نفع المقرض من القرض باي صور النفع او الفائدة المشروطة، و هو ما يعني ان تكون منفعة القرض عائدة على المقترض فقط .

– محل عقد القرض مال معين معلوم من الاموال المثلية .

– تنتقل ملكية العين المقرضة من ملكية المقرض الى ملكية المقترض ،و تجب دينا في ذمته يجب عليه رد مثلها او قيمتها .

– يجب على المقترض ان يرد للمقرض مثل المال الذي اخذه او قيمته ان تعذر عليه رد المثل، لان القرض يقوم على المعاوضة المثلية او المساوية للمال المقرض.

وهكذا فان القرض في الشريعة ينعقد في كل الاحوال خاليا عن الفائدة، على هذا دلت النصوص و انعقد الاجماع على انه لا رسم للقرض لانه لا يوجد في الشريعة القرض الحسن و القرض غير الحسن، و انما يوجد نوع واحد من القروض في هذا الخصوص و هو القرض بدون فائدة، و اذا اطلق مصطلح القرض فهو المقصود به دون حاجة الى وصفه بالحسن.[1]

و بناء على ذلك فان الدولة الاسلامية تلجا الى الاقتراض عند الحاجة، و قد اكد ذلك الجواز بقوله " فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما، و اتسع لاحدهما صرف فيما يصير منهما دينا فيه فلو ضاق عن كل واجد منهما جاز لولي الامر اذا ضاق الفساد ان يقترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق، و كان من حدث بعده من الولاة ماخوذا بقضائه اذا اتسع له بيت المال".

و لكن هذا الجواز ليس مطلقا بل وضع العلماء له شروط و ضوابط لابد ان يلتزم بها ولي الامر قبل اقدامه على عملية الاقتراض، و ذلك حتى لا يلجا البعض اليها باعتبارها وسيلة من الوسائل السهلة التي يستطيع ان بحصل بها على المال دون تقدير لعواقبه.

[1] – محمد الشحات الجندي ، المرجع نفسه ، ص 32.

ثانيا : الطبيعة القانونية للديون الخارجية

ان بحث الملامح القانونية للمديونية الخارجية امر لم تتناوله الاقلام الا لماما اذ يتفق الجميع على ان الحاجة للموارد المالية ظاهرة بلغت من العموم مدى شمل جميع الدول بلا استتناء في ظل شيوع الافكار و المذاهب الاجتماعية التي القت على كاهل الدولة وظائف جديدة الى جانب وظائفها التقليدية و قد كانت النتيجة المترتبة على هذا التطور في وظائف الدولة ان ازداد الاهتمام بالمصادر التي تغذي الخزينة العامة بالاموال و تظهر لنا اهمية الدراسة فيما يلي:

– ان دراسة القرض العام دراسة قانونية امر يحظى باهتمام طرفيه اي المقرض و المقترض على حد سواء باعتبار ان القرض العام من التصرفات التي تولد التزامات متقابلة على عاتق طرفيه .

– ان تناول الجوانب القانونية للمديونية الخارجية بالتحليل و التوضيح الكافيين من شانه ان يبصر المقرضين بحقوقهم فمن المقرر بداهة ان المقرض لا يمكن ان يطالب بحقوقه او يدافع عنها قبل ان يعرفها كما ان من شان هذه البحوث ان تسهم في تطوير الوعي القانوني لافراد المجتمع و مؤسساته المالية مما يسهل على الادارة عملية الاقتراض.

I–تعريف القروض الخارجية اصطلاحا

ذهب بعض الكتاب الى ان القرض العام الخارجية عبارة عن " مبلغ من المال تستدينه الدولة بعقد يستند الى صك تشريعي و يتضمن مقابل الوفاء " .[1]

ويلاحظ على هذا التعريف انه جعل الاقتراض مقصورا على الدولة دون الاشخاص العامة الاخرى كما انه لم يبين من هم الدائنون الذين يقرضون اموالهم الى الدولة ثم ان واضع التعريف استخدم مصطلحا غير مالوف في اللغة القانونية و هو الصك التشريعي قاصدا من وراء ذلك اثارة الشك حول طبيعة القانون الذي ياذن بابرام القرض من حيث كونه قانونا من الناحية الشكلية فحسب.

و عرف اخرون الدين الخارجي بانه " مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الخارجية و تتعهد برده و دفع فائدة عنه وفقا لشروط معينة" .[2]

والذي يؤخذ على هذا االتعريف ان القرض الخارجي من الجائز ان يكون مالا عينيا و الصفة الاخيرة شائعة حاليا لاسيما في القروض الدولية محل الدراسة.

---

[1] – عصام بشور، المالية العامة و التشريع المالي ، مطبعة جامعة دمشق ، سوريا ، 1996 ، ص 349.

[2] – عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد ، اقتصاديات المالية العامة "دراسة نظرية تطبيقية"، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، 1996 ، ص 405.

و لنا ان نعرف القرض العام الخارجي انه " مبلغ من المال يستدينه شخص عام المتمثل في الدولة، على ان يتعهد الشخص المدين برد المبلغ مع فوائده عند حلول الاجل المتفق عليه".

II- المعايير القانونية المحددة للقروض الخارجية

ان المعايير المحددة لانواع القروض الخارجية كثيرة الا اننا نكتفي بذكر معيارين اساسيين واللذان يساعدان على كشف الطبيعة القانونية للقرض و هما المعيار الاداري و المعيار المكاني.

1- المعيار المكاني كمعيار محدد للقروض الخارجية

تقسم القروض عامة حسب هذا المعيار الى قروض داخلية و قروض خارجية، و القروض الداخلية هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في اقليمها، بصرف النظر عن جنسياتهم سواء اكانوا مواطنين او اجانب [1]، و هذا النوع من القروض ليس محل لدراستنا فلقد ذكرناه على سبيل التوضيح لا غير.

اما القروض الخارجية فهي القروض التي تستدينها الدولة من اشخاص دولية او من اشخاص خاصة اجنبية، وعادة ما يتم الاكتتاب في هذه القروض بالعملة الاجنبية.[2]

ان المقرضين في القروض الخارجية صنفان:

الصنف الاول: اشخاص دولية مثل الدول والمنظمات الدولية الاقتصادية، سواء اكانت منظمات دولية ام اقليمية.[3]

الصنف الثاني: اشخاص اجنبية خاصة مثل البنوك التجارية، والافراد الذين يكتتبون في سندات الدولة عند طرحها في اسواق المال الدولية.

2 - المعيار الاداري كمعيار محدد للقروض الخارجية

يمكن تقسيم القروض حسب هذا المعيار تبعا لحرية ارادة المقرض في الاقراض الى نوعين من القروض هما القروض الاجبارية والقروض الاختيارية.

والقرض الاختياري هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من المقرضين طوعا لا كرها، بمعنى ان الدولة في هذا النوع من القروض لا تلزم المقرضين على الاكتتاب في سنداتها، بل تترك لهم الحرية في اقراضها او عدم اقراضها.[1]

---

[1] - حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2005 ، ص 47.

[2] - عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، المرجع نفسه ، ص 406.

[3] - رمزي زكي ، ازمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص 287.

اما القرض الاجباري فهو استثناء من الاصل، لان الدولة تحصل عليه رغما عن ارادة المقرضين، الذين يلزمون بتقديم مبلغ القرض على ان تتعهد الدولة إليهم برده مع فوائده.

و تجدر الاشارة هنا الى ان القروض الاختيارية يمكن ان تكون قروضا داخلية و قروضا خارجية، اما القروض الاجبارية فلا تكون الا قروضا داخلية لان سلطة الدولة في ارغام المقرضين على الاقراض تسري على اقليمها فحسب.[2]

III- الطبيعة القانونية للقروض العامة الخارجية

تبرم القروض الخارجية مع فئتين من الاشخاص هما الاشخاص الدولية والاشخاص الاجنبية الخاصة، وللوقوف على طبيعة القرض المبرم مع هاتين الفئتين فاننا سنقسم هذا الجزء الى قسمين:

1- الطبيعة القانونية للقروض المبرمة مع الاشخاص الدولية

تعتبر اتفاقات القروض التي تبرمها الدولة المقترضة مع الدول الاخرى و المنظمات الاقتصادية الدولية المقرضة معاهدات دولية تخضع لاحكام القانون الدولي، اذا ما استوفت الخصائص اللازم توافرها في المعاهدات الدولية، [3] و قد تتخذ اتفاقات القروض تسميات مختلفة مثل اتفاقية مالية دولية، و تباذل المذكرات و الرسائل، بيد ان ذلك لا يخل من اعتبارها من قبيل المعاهدات الدولية و خضوعها بالتالي للقواعد التي تحكم هذه الاخيرة.

ان خضوع القرض المبرم مع الاشخاص الدولية الى القانون الدولي العام يبقى مرهونا بارادة اطرافه التي قد تتفق على استبعاد هذا القانون، و اخضاع القرض الى قانون اخر مثل القانون الوطني للدولة المقرضة، و عنذ ذلك لا يعتبر القرض معاهدة دولية و انما مجرد عقد مالي بين شخصين دوليين.[4]

---

[1]- عادل فليح علي ، المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي ، دار حامد للنشر و التوزيع ،عمان ،2003 ، ص 152.

[2] – طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، كلية القانون ، بغداد ، ص 69.

[3]- هذه الخصائص هي :

– ان تبرم المعاهدات مع الاشخاص القانون الدولي

– ان تصاغ في وثيقة مكتوبة

– ان يخضع موضوع المعاهدة لاحكام القانون الدولي .

[4] – حفيظة السيد حداد ، العقود المبرمة بين الدول و الاشخاص الاجنبية –تحديد ماهيتها و النظام القانوني لها– ، الاسكندرية ، دار الفكر العربي 2001، ص 428.

2- الطبيعة القانونية للقروض المبرمة مع الاشخاص الخاصة الأجنبية

في البداية نقول ان القروض المبرمة مع الاشخاص الخاصة الاجنبية لا يمكن اعتبارها معاهدات دولية، تخضع لاحكام القانون الدولي، لان هذه الاشخاص ليست من اشخاص القانون الدولي العام التي لها اهلية ابرام المعاهدات الدولية ،كذلك فان القروض التي لا تتماثل طبيعتها مع طبيعة العقود المبرمة بين التجار المتعاملين على مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية التي تخضع للقانون التجاري الدولي، لان هذا القانون لا يحكم سوى العلاقات التي يشغل اطرافها مراكز قانونية متساوية، بينما القروض التي تبرمها الدولة مع الاشخاص الخاصة تتسم بتفاوت المراكز القانونية لطرفيها .

ولكن اذا لم تكن هذه القروض معاهدات دولية و لا عقود تجارية فما طبيعتها القانونية اذن ؟

ذهب مجلس الدولة الفرنسي الى تكييف هذه القروض على انها عقود ادارية، و يتعلق الامر بعقد قرض متضمنا شرط الدفع بالذهب اصدرته الحكومة الفرنسية في الولايات المتحدة الامريكية في المدة المحصورة ما بين الحربين و ينتهي عام 1941 ،الا انه نظرا لظروف الحرب العالمية الثانية تم تاجيله لما بعد ذلك و في عام 1948 ،فان حاملي السندات طالبوا بدفع قيمتها اما بالذهب او بالفرنك الفرنسي ، تبعا لقيمته يوم المطالبة ، الا ان وزير المالية الفرنسي تمسك باعمال القانون الامريكي الصادر عام 1933 الذي يبطل شرط الدفع بالذهب ، و عندما طرح النزاع امام مجلس الدولة اصدر حكمه باعتبار القرض محل المنازعة عقدا اداريا صادرا من الدولة الفرنسية تحكم تنفيده قواعده القانون الفرنسي، بصرف النظر عن مكان اصداره في الولايات المتحدة الامركية ، و ان الوفاء بالمبالغ المستحقة عند انتهاء مدته يجب ان يتم في نيويورك ،و اعمال قواعد القانون الفرنسي على واقعة الحال معناه الزام الحكومة الفرنسية بتسديد المبالغ المستحقة الى المقرضين اما عان طريق عملة قابلة للتحويل ذهبا .

و لنا التعليق الاتي على هذا الحكم :

اولا: اذا كنا نذهب مع مجلس الدولة الفرنسي الى ان القرض المبرم مع الاشخاص الاجنبية الخاصة يعتبر عقدا اداريا في حالة توافر شروط هذا العقد ، الا اننا لا نتفق مع المجلس المذكور في ان هذا القرض يخضع خضوعا مطلقا لقانون الدولة المقترضة ، بل ينبغي ان تحترم هذه القروض القواعد

المتعلقة بالنظام العام في الدولة التي يتم تنفيد هذه القروض في اقليمها ، مثل القواعد الخاصة بقانون الاوراق المالية و القواعد المتعلقة بالحصول على تراخيص السندات.

ثانيا : ان القروض المبرمة مع الاشخاص الاجنبية الخاصة تنفرد بخصائص لا تتوافر في القروض المبرمة مع الاشخاص الخاصة الوطنية و هذه الخصائص :

– تتير هذه القروض سواء من ناحية ابرامها او تنفيدها فكرة الحماية الدبلوماسية للدولة الأجنبية ، التي يتبعها الطرف المتعاقد مع الدولة .

– تتضمن هذه القروض عادة شرط التحكيم الذي بناء عليه يتم سلب الاختصاص من المحاكم الوطنية لكل من طرفي العقد .

– تستبعد هذه القروض احيانا تطبيق قانون الدولة المقترضة .

المطلب الثاني : مبادئ التمويل الخارجي و ضوابطه ، معاييره و مؤشراته

مع التاكيد على ضرورة التمويل الخارجي اي عملية المزج بين التمويل الداخلي و الخارجي، فان المشكلة الرئيسية التي تواجهها بلدان العالم الثالث تتمثل في نسب هذا المزج، و مدى تأثير ذلك على اتجاهات و مستقبل التنمية و إمكانات الوصول بالاقتصاد الوطني الى مرحلة النمو الذاتي.[1]

لذلك يجب على كل دولة من بلدان العالم الثالث ان تسهر على تعبئة مواردها المحلية، وتقوم بتنفيد مجموعة هامة من الاجراءات والسياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي تمكنها من رفع معدل ادخارها المحلي، ثم تكمل فجوى مواردها المحلية باللجوء الى اشكال التمويل الخارجي، و يجب ان ينظر الى عملية التمويل الخارجي على انه عنصر مكمل و ثانوي فقط بالنسبة للاقتصاد الوطني و ليس بديلا عنه.[2]

الفرع الاول : ضوابط التمويل الخارجي و اشكاله و مبادئه

للاحاطة بمختلف ضوابط التمويل الخارجي لابد ان نطرح السؤال التالي:

اولا: ضوابط التمويل الخارجي

ما هي ضوابط الاستفادة من النمويل الخارجي؟

و متى يكون التمويل مفيدا و متى لا يكون كذلك؟

ان الاجابة على هذين السالين تجعلنا نعتقد ان كل تمويل اجنبي ياتي الى الاقتصاد الوطني، لابد و ان يحصل على سعر لقاء ما يضعه من موارد اقتصادية تحت تصرف الدولة.

ومن هنا فان سياسة التمويل المثلى يجب ان تهدف الى تعظيم الفرق بين راس المال الاجنبي و عائده على المستوى الوطني، الذي يجب ادراك ان سياسة التمويل الاجنبي يجب ان تهدف الى تعظيم الفرق بين تكلفة راس المال و عائده على المستوى الوطني، و لا يقتصر تعظيم العائد هنا على العائد المباشر للمورد الاجنبي، و انما يجب ان يمتد نطاق التعظيم الى الاخد بعين الاعتبار المورد، حتى تاتي قائمة الارباح و الخسائر اي نتيجة دراسة جدوى الاقتصادية دقيقة و معبرة عن المصالح الوطنية للبلد المعين.[3]

---

[1]– بن الطاهر حسين ، المرجع السابق ، ص 41 .

[2] – محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق، ص 289.

[3]– عبد العزيز قاسم محارب ، الازمة المالية العالمية الاسباب والعلاج ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2011 ، ص 207.

و في هذا الاطار نؤكد على وجود نوعين رئيسيين للتمويل الاجنبي، النوع الاول هو استخدام رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة للاستثمار بشكل مباشر في مشروعات يقيمها الاجانب اصحاب هذه الاموال داخل الاقتصاد الوطني.

وفي هذه الحالة يمتلك الاجانب الاصول الانتاجية لهذه المشروعات، و تترتب لهم حقوق ملكية معينة على هذه الاصول.[1]

هذا النوع من التمويل يحدث ضغوطا على موازين مدفوعات البلاد المستخفية لها، و تتمثل هذه الاعباء فيما تخوله هذه الاستثمارات الى البلاد التابعة لها من دخول و عوائد مختلفة منها :

- الارباح المخولة للخارج
- الفائدة على راس مال المستثمر
- نفقات استعادة راس المال
- تحويل جانب من مرتبات الاجانب الذين يعملون في هذه المشروعات الى بلادهم الاصلية.
- مدفوعات خدمات نقل التكنولوجيا التي تاتي في ركاب هذه الاستثمارات، مثل رسوم براءات الاختراع و العلاقات التجارية و التراخيص و تكاليف الادارة و الخبرات الفنية الاجنبية.[2]

اما النوع الثاني فيتمثل في القروض الخارجية على اختلاف أنواعها، و يختلف هذا النوع عن النوع الاول في ان ملكية الاصول الانتاجية التي مول انشاؤها بهذه القروض، تصبح ملكية وطنية و ليست اجنبية.

و من ثم لا يترتب على هذا النوع من النمويل الاجنبي، تكوين حقوق ملكية مباشرة للاجانب.

غير انه يترتب على عقد هذه القروض اعباء معينة يتحملها البلد المدين، وهي عبارة عن مدفوعات دورية محددة مسبقا يحصل عليها الدائنون وهي:

- مدفوعات الفائدة على القرض
- مدفوعات اقساط القرض.[3]

و تتفاوت القروض اللخارجية في مدى عبئ هذه المدفوعات طبقا لنوعية القروض المتعاقد عليها ، فالقروض الصعبة التي تتميز بارتفاع سعر فائدتها و قصر مدتها يكون عبئ خدمة مدفوعاتها اعلى من عبئ خدمة مدفوعات القروض السهلة، التي تتميز بانخفاض سعر فائدتها ، و بطول مدتها ، و مهما

[1] – بن الطاهر حسين ، المرجع السابق ، ص 43.

[2] – رمزي زكي ، الديون و التنمية ، دار المستقبل العربي ، 1985 ، ص 32.

[3] – رمزي زكي ، المرجع نفسه ، ص 33.

كانت الوضعية المتعلقة بالتمويل الخارجي ، فان وفاء الدولة بالتزاماتها اتجاه هذا التمويل تتطلب وجود فائض في الميزان التجاري ، و هذا يعني وجود رصيد كاف و متجدد من النقد الاجنبي يسمح للدولة بتسديد ما يستحق عليها من التزامات اتجاه اصحاب الموارد الأجنبية ، و لهذا يجب ان تقوم سياسة التمويل الاجنبي بتخطيط ظهور هذا الفائض مثل توجيه هذا التمويل نحو الاستثمارات المنتجة ، مع تنمية قطاع الصادرات الذي يضمن من خلال ما يدره من نقد اجنبي تسديد القروض التي اقترضها البلد ، و اذا لم تكن هناك استراتيجية مسبقة تلتزم بها الدولة المدينة سوف تواجه صعوبات شديدة في ميزان المدفوعات ، مثل عملية الموائمة بين دفع خدمات الموارد الاجنبية المقترضة و تمويل الواردات الضرورية للاقتصاد الوطني ، بل ان القروض الاجنبية ستشكل عبئا على ميزان المدفوعات حينما لا تساهم بشكل مباشر في تحقيق فائض بالميزان التجاري ، و هذا ما يحدث في الحالات التي يتمخض عنها زيادة في الواردات في الوقت الذي لا تسهم فيه باي زيادة في الصادرات.

ثانيا: المبادئ الاساسية لتسيير المديونية الخارجية

يعني تسيير المديونية الخارجية مجموع السلوكيات التي يقوم بها المقترض و التي تعطي صورة حسنة للمدين لدى الدائنين ، فحسب منظمة الامم المتحدة للتجارة و التنمية ترى ان: " التسيير الجيد و الفعال للديون الخارجية يمكن ان يكون وسيلة لتخطي العقبات و تفادي مثيلاتها في المستقبل ، و التخفيض قدر المستطاع من تكلفة القرض ، و تحقيق استعمال امثل للموارد الداخلية و الخارجية".[1]

و في هذا الصدد توجد مجموعة من المبادئ التي وضعت من اجل توفير ادارة جيدة للدين الخارجي، منها تحديد الاهداف و تحديد الوظائف على مستوى الادارة العليا او رسم السياسات و الاهداف من حيث وضع الاستراتيجيات، و من حيث التنظيم و توفر الموارد للقيام بالمهام المنوطة بالادارة.

فمن خلال متابعة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل ميزان المدفوعات، والميزانية العامة، و النمو و البطالة و التضخم فهذا له اهمية كبيرة في تحديد نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، و سنحاول الاشارة الى اهم هذه المبادئ

1-خلق الفائض في الميزان التجاري

مهما يكن نوع التمويل الخارجي فان وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه هذا التمويل، اي الوفاء باقساط الديون و الفوائد و خدمة هذه الاقساط في وقتها المحدد يتطلب وجود فائض في الميزان التجاري للدولة المعنية، و

[1] – فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 37 .

لذلك يجب ان تلعب سياسة الاقراض الاجنبي دورا هاما في تحقيق هذا الفائض عن طريق مساهمتها في نمو و زيادة الصادرات و تخفيض الواردات ،و من هنا لابد من التفرقة بين القروض الخارجية المنتجة و القروض الخارجية غير المنتجة [1] بحيث تستخدم الاولى في شراء و بناء وسائل الانتاج و هذا النوع من القروض الخارجية بمكن ان يساهم في خلق الفائض في الميزان التجاري، اما التوع الثاني من القروض الخارجية فهي تلك القروض التي تستخدم في اغراض اخرى مثل القروض التي تستخدم لتمويل شراء السلع الاستهلاكية او للحصول على المعدات العسكرية و الاسلحة و غيرها.[2]

2- الهيكل التركيبي للديون الخارجية

فمن اجل التسيير الجيد والفعال للمديونية الخارجية يجب على المقترض ان يحدد طبيعة الهيكل التركيبي للديون الخارجية اي توزيع هذه القروض فيما بين القروض الرسمية الميسرة (سواء من الحكومات او من الهيئات الدولية المتعددة الاطراف) ، وبين القروض الصعبة المبرمة مع جهات خاصة (التسهيلات المصرفية و تسهيلات الموردين) ، مثل الديون القصيرة الاجل التي لا توجد فترة سماح بها و سعر فائدتها يكون مرتفعا، و من المفروض ان يتحكم المسير الفعال في هيكلة مناسبة للديون الخارجية.

3- تحديد مستوى اقصى للديون

تظهر فعالية التسيير الجيد للديون الخارجية في تحديد مستوى اقصى للديون الخارجية، و مراعاة شروط القروض المتحصل عليها ،و محاولة التوفيق بين الاهداف الاقتصادية للتنمية و العجز المالي و تحديد الخط الاحمر الذي لا يمكن تجاوزه في الاقتراض الخارجي.

ان الاعتماد على الاقتراض الخارجي يجب ان يبقى في حدود قدرة البلد على تسديد اصل الديون و الفوائد ،و هذا يتطلب من المسؤولين عن ادارة الديون وضع استراتيجية استدانة مدروسة و مفصلة فيما يخص تحديد مستوى الدين القائم و تركيب استحقاقاته و تسلسل المدفوعات الخارجية.

_ [1]

الفرع الثاني : معايير المديونية الخارجية ومؤشراتها

اولا: **معايير تصنيف المديونية**

يصنف تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم الذي يصدره البنك الدولي ثقل مديونية الدول حسب مؤشرين رئيسيين الأول هو نسبة القيمة الحالية لاجمالي خدمة المديونية أي الأصل والفوائد الى الصادرات التي تشمل السلع والخدمات وتحويلات المهاجرين و يعتمد البنك قيمة الصادرات لانها تعكس قيمة البلد على توفير العملات الأجنبية لخدمة ديونه اما المؤشر الثاني هو نسبة القيمة الحالية لاجمالي خدمة المديونية الى الدخل القومي الإجمالي ويتم اعتماد الدخل القومي باعتباره المعيار الاشمل لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الدخل و تحمل أعباء المديونية.[1]

تعتبر الدولة ذات مديونية شديدة اذا بلغ معدل المؤشرين ما يعرف بالقيمة الحرجة و تتمثل هذه القيمة بتجاوز مؤشر خدمة الدين الى الصادرات 220% او اذا تجاوز مؤشر خدمة الدين الى الدخل القومي 80%و تصنف الدولة ذات مديوينة متوسطة اذا وصل المؤشرين الى ثلاثة اخماس القيمة الحرجة اي ما يعادل 48% لمؤشر الدخل القومي او 132% لمؤشر الصادرات اذا كان معدل المؤشرين اقل من ثلاثة اخماس القيمة الحرجة.

فتصنف الدولة ذات مديوينة بسيطة و حتى يعكس حجم المديوينة مستوى التنمية الذي وصلته اي دولة فانه يتم ربط مؤشرات المديونية مع حصة الفرد من الدخل القومي تبعا للمعايير المعتمدة من طرف البنك الدولي و كما هو ملخص في الجدول ادناه و هكذا يمكن تصنيف الدول حسب مستويات دخل الفرد و مستويات المديونية و تعتبر دول الدخل المنخفض و ذات المديونية الشديدة هي مجموعة الدول التي يحاول المجتمع الدولي مساعدتها من خلال ما يعرف بمبادرات تخفيف اعباء المديونية عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون.[2]

[1] – عيسى محمد غزالي ، ادارة الديون الخارجية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد الثلاثون، الكويت ، جانفي 2004 ، ص 09 .

[2] – عيسى محمد غزالي، المرجع السابق ، ص 10.

الجدول رقم 01 : معايير تصنيف الدول حسب المديونية و الدخل

تصنيف الدول حسب حصة الفرد من الدخل القومي	مؤشر الصادرات أكبر من 220% او مؤشر الدخل القومي أكبر من 80%	مؤشر الصادرات اقل من 220% وأكبر من 132% او مؤشر الدخل القومي اقل 80 و أكبر من 48%	مؤشر الصادرات اقل من 132% ومؤشر الدخل القومي اقل من 48%
دول الدخل المنخفض 755$ اقل من	دول منخفضة الدخل وذات مديونية شديدة	دول منخفضة الدخل وذات مديوينة متوسطة	دول منخفضة الدخل وذات مديونية بسيطة
دول الدخل المتوسط أكثر 756 واقل من 9265 $	دول متوسطة الدخل وذات مديونية شديدة	دول متوسطة الدخل وذات مديونية متوسطة	دول متوسطة الدخل وذات مديونية بسيطة

يستخدم هذا التصنيف كمؤشر يعكس مدى جودة ادارة المديوينة و يرصد تطورها السنوي بحيث لا تقع الدولة في فخ المديوينة الشديدة و تسعى بالوقت ذاته لتوظيف كل الادوات و السياسات لكي تصنف ضمن الدول ذات المديوينة البسيطة .[1]

يعتمد البنك الدولي سعر خصم لحساب القيمة الحالية لخدمة المديونية و كذلك القيمة الحالية لمخزون المديونية القائم . و يستعمل سعر الفائدة الذي تعتمده منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على ديون الصادرات المدعومة الحكومات و هي تمثل احسن المعدلات الثابثة للدين غير المسير التي يمكن للدول المدينة الحصول عليها في السوق الدولية و تخصم قروض المؤسسات الدولية بمعدل الفائدة على حقوق السحب الخاصة.[2]

[1] – سيد احمد عبد الخالق ، البنوك التجارية و ازمة المديونية العالمية ، مكتبة الجلاء الجديدة ، القاهرة ، 1990 ، ص 163.

[2] – حافظ ابراهيم احمد ، المديونية الخارجية واثارها الاقتصادية ، دراسة مقارنة للسودان والاردن و الصومال ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1990، ص 291.

و تضم قاعدة معلومات المديونية في البنك الدولي 136 دولة تقوم بالابلاغ عن مديونيتها من خلال نظام المدينين و في سنة 2001 اعتبرت 33 دولة كدول منخفضة الدخل و ذات مديونية شديدة و 16 دولة منخفضة الدخل و ذات مديونية متوسطة و 12 دولة منخفضة الدخل و ذات مديونية بسيطة اما بالنسبة للدول متوسطة الدخل فلقد بلغ عددها 75 دولة من بينها 8 دول ذات مديونية شديدة و 27 دولة ذات مديونية متوسطة و 40 دولة ذات مديونية بسيطة [1] و بالتالي فان الدول النامية توزع كالتالي:

الجدول رقم 02 : توزيع الدول النامية حسب ثقل المديونية و الدخل

	مديونية شديدة	*مديونية متوسطة*	*مديونية بسيطة*	*المجموع*
دول الدخل المنخفض	33	16	12	**61**
دول الدخل المتوسط	8	27	40	**75**
المجموع	41	43	52	**136**

المصدر

[1] – DRAGOSLAV Avramovic , economic growth and extenranl debt , johns hopking press , Baltimore ,1964, p 78.

الجدول رقم 03 : بيانات مديونية الدول العربية لعام 2000

البلد	مخزون المديونية	القيمة الحالية	اجمالي خدمة المديونية	الفوائد	الصادرات	الدخل
الاردن	8226	7623	669	301	5867	***8313***
تونس	10610	10522	1900	553	9402	***18572***
الجزائر	25002	25374	4467	1655	22757	***50606***
جيبوتي	262	173	14	3	245	***568***
السودان	15741	14.824	61	3	1897	***9754***
سوريا	21657	20842	344	222	7191	***15965***
الصومال	2562	2274	0	0	–	–
عمان	6.267	5958	864	385	11893	***19853***
لبنان	10311	10547	1821	650	5462	***17420***
مصر	28957	22965	1813	726	21555	***99657***
المغرب	17944	15987	3333	955	12890	***32457***
موريتانيا	1939	1218	100	33	388	***909***
اليمن	5616	4238	221	96	5870	**7386**

المصدر: البنك الدولي تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم 2002

الجدول رقم 04: مؤشرات مديونية الدول العربية خلال الفترة 1998-2000

اليلد	الدين/ الصادرات	القيمة الحالية للدين / الصادؤات	الدين/ الدخل القومي	القيمة الحالية للدين/ الدخل القومي	خدمة الدين/الصادرات	الفوائد/الصادرات
الاردن	147	136	103	95	12	5
الجزائر	153	156	53	54	27	7
تونس	112	111	55	55	20	06
جيبوتي	107	71	48	32	6	1
السودان	1400	1319	171	161	5	0
سوريا	357	344	141	136	6	3
الصومال	–	–	–	–	–	–
عمان	73	69	38	36	10	3
لبنان	186	190	60	61	33	12
مصر	145	115	32	25	9	3
المغرب	142	127	53	47	26	7
موريتانيا	508	319	201	126	26	8
اليمن	131	99	85	64	5	2

المصدر: البنك الدولي تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم 2002 .

يعتبر البنك العالمي من خلال نظام الابلاغ عن الديون التي اسس عام 1951 المكان الذي تنظم فيه الديون على اساس قرض بقرض و يقوم البنك باستخدام انظمة اخرى للابلاغ عن المديونية لتقدير مديونية العالم النامي و يتم تحويل بيانات المديونية من العملات التي دفعت بها الى الدولار الامريكي

للحصول على بيانات مخزون المديونية باستخدام معدلات صرف نهاية الفترة اما بيانات التدفق فانها تحول باستخدام متوسط سعر الصرف السنوي و هذه المعالجة للبيانات تؤدي الى عدم تساوي التغير في الدين القائم و الموزع و صافي التدفقات.

و في نفس الوقت فان التغير في الدين القلئم بما فيه غير الموزع يختلف عن التعهدات ناقصا اعادة الدفع و تزداد هذه الفروقات كلما زاد تذبذب سعر الصرف خلال السنة كما ان الغاء ديون اخرى او اعادة جدولتها لتصبح دينا عاما طويل الاجل يزيد من هذه الفروق .[1]

ثانيا : مؤشرات المديونية

تم تطوير مؤشرات المديونية للمساعدة على اكتشاف مخاطرها و بالتالي المساعدة في ادارتها و عندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة المديونية فانها تساعد على تقييم ثقل مديونية اي دولة و امكانية تحولها الى دولة ذات مديونية شديدة او مثقلة بالديون

و يتم استخدام المؤشرات في اطار ديناميكي لاعطاء صورة كاملة عن اتجاهات المديوينة و نحديد مخاطرها كما تستخدم مع منغيرات اقتصادية اخرى مثل النمو المتوقع و متغيرات مالية اخرى مثل اسعار الفائدة و حدود التبادل.

فبالرغم من فائدة هذه المؤشرات توجد مشاكل مفاهيمية في تحديد المستويات الحرجة او حتى المجالات المقبولة و المحبدة لهذه المؤشرات .[2]

و على الرغم من ان تحليل المئشرات يتم عبر الزمن و بالعالقة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية فانها تشكل نظاما للانذار المبكر من الازمات المحتملة .

و مقارنة هذه المؤشرات عبر الزمن يمكن ان يوضح وجود مشاكل في خدمة المديونية كما يمكن مقارنة مؤشرات مجموعات متجانسة من الدول للكشف على مجالات لهذه المؤشرات تعكس الاقتراب من مستويات ادت الى مصاعب في المديونية في بعض الدول و بالتالي يمكن استخدامها في هذا الاطار كمؤشرات انذار مبكر.

[1] – عيسى محمد غزالي ، المرجع السابق ، ص 10

[2] – سيد احمد عبد الخالق ، المرجع السابق ، ص 201.

1- مؤشر الدين الى الصادرات

مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة الى صادرات البلد من سلع و خدمات يمكن اعتباره مؤشر استدامة حيث ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على ان الديون باتت اكبر من موارد البلد الاساسية من العملات الصعبة و يدل ذلك على ان البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين.

و تجدر الاشارة الى ان المؤشرات التي تعتمد مخزون المديونية تعاني نقاط ضعف عديدة فالبلدان التي تستخدم المديونية لغرض الاستتمار مع فترات ادارة طويلة قد تظهرها المؤشرات بانها تعاني مديونية مرتفعة لكن مع ارتفاع النمو و الصادرات الناجمة عن مردود الاستتمار فان المديونية قد تنخفض لاحقا.[1]

و يمكن ان يصحح هذا المؤشر باستخدام تدفق الصادرات بعد فترة الادارة الطويلة مثل استخدام متوسط القترات المتعددة .

اما اذا كانت المديونية نسبة كبيرة من قروض الميسرة فان خدمة لا ترتفع كما لو كانت الفائدة مرتفعة و لكي يتم الاخد بعين الاعتبار العبئ الداخلي (تكلفة الفرصة البديلة) فيفترض حساب القيمة الحالية للمديونية بعد خصم تدفقات خدمة المديونية باستخدام سعر فائدة تجاري بمخاطرة محايدة و يعني ارتفاع هذه النسبة ان البلد يتجه نحو مسار غير مستدام.[2]

2- مؤشر الدين الى الناتج المحلي الاجمالي

نسبة الدين القائم الى الناتج المحلي الاجمالي تعكس نسبة الموارد الاجمالية المتاحة لخدمة المديونية عبر نقل الموارد من انتاج السلع المحلية الى انتاج الصادرات ويمكن للبلد ان يكون نسبة الدين الى الصاجرات مرتفعة بينما نسبة الدين الى الناتج المحلي منخفضة إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج.

اذا كان مؤشر نسبة الدين الى الناتج لا يخضع الى انتقادات مشابهة لمؤشر نسبة الدين الى الصادرات و التي تركز على تذبذب اسعار الصادرات و درجة القيم المضافة في الصادرات فان استخدام سعر صرف مختل قد يشوه دقة هذا المؤشر الذي يتاثر بدرجة تنمية البلد و بنسبة الديون الميسرة.[3]

---

[1] – محسن فؤاد صيادي ، ديون الدول النامية و مواقف الجهات الدولية و الاقليمية منها ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق ، 1991 ، ص 89.

[2] – محسن فؤاد صيادي ، المرجع نفسه ، ص 99.

[3] – عيسى محمد غزالي ، المرجع السابق ، ص 17.

3- مؤشر القيمة الحالية للدين الى المداخيل الحكومية

مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على المداخيل الجبائية للحكومة بقيس الاستدامة في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن خدمة ارتفاع خدمة المديونية.[1]

قد يدل ارتفاع هذا المؤشر لسنوات عديدة على ان الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية.

4-مؤشر خدمة الدين الى الصادرات

يعتبر مؤشر استدامة لانه يقيس نسبة الصادرات التي تحول الى خدمة المديونية و كذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية.

ان المستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وكذلك بنية اجال المديونية حيث ان ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية الحكومية ويمكن اعتباره مؤشر استدامة مديونية الحكومة و مؤشر تحويل المخاطر التي تفرضها قيود سعر الصرف على إعادة دفع الالتزامات كما يمكن ان يمثل المخاطر السياسية لخدمة المديونية.[2]

مؤشر خدمة المديونية غير دقيق في قياس الهشاشة الخارجية بالإضافة الى تدبدب المؤشر الناجم عن تغير الصادرات و خدمة المديونية .

ان مدفوعات المديونية قصيرة الاجل قد تكون مستتناة من هذا المؤشر و بيانات القطاع الخاص عموما غير متوفرة و هناك الكثير من الدول انفتحت اقتصاديا و نجم عن ذلك ارتفاع اسعار الصادرات و لكن في نفس الوقت ارتفعت الواردات المرتبطة بالنشاط التصديري و بالتالي يجب تعديل مؤشر خدمة المديونية لياخد هذه التطورات بعين الاعتبار علما ان هذا المؤشر ياخذ بعين الاعتبار مشاكل السيولة و الملائمة و يمكن ان يكون اقل فائدة من مؤشر الملائمة او السيولة (الاحتياطي/الديون القصيرة).[3]

5- مؤشر الاحتياطي الى الديون القصيرة

مؤشر سيولة معرف على اساس مخزون الاحتياطي من العملات الاجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية الى مخزون الديون قصيرة الاجل.

سنحاول من خلال هذا الجدول اعطاء صورة ملخصة عن مؤشرات المديونية

[1] – عيسى محمد غزالي ، نفس المرجع السابق ، ص 18.

[2] – فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 112.

[3] – عيسى محمد غزالي ، المرجع السابق ، ص 17.

الجدول رقم 05 : ملخص مؤشرات المديونية

مؤشرات الملائمة	
خدمة الفوائد	يقيس نسبة الفوائد الى الصادرات و يدل على مستوى شروط المديونية و يعكس بالتالي عبئ المديونية
المديونية للصادرات	مؤشر اتجاه ذو مدلولية متعلق بطاقة البلد على اعادة دفع المديونية
المديونية للناتج المحلي الاجمالي	يربط الديون بقاعدة الموارد و يدل على امكانيات الاقتصاد الوطني على توليد الدخل و بالتالي على خدمة ديونه
القيمة الحالية للدين للصادرات	مؤشر اساسي يقارن عبئ المديونية بالقدرة على اعادة الدفع
القيمة الحالية للدين على الجباية الضريبية	مؤشر استدامة اساسي عبئ المديونية بالموارد الحكومية لاعادة دغع المديونية الحكومية
خدمة الدين للصادرات	مؤشر مركب للملاءة و السيولة
مؤشرات السيولة	
الاحتياطات الدولية للدين قصير الاجل	مؤشر مهم لملائمة الاحتياطي لدولة تعاني صعوبات في دخول الاسواق الدولية بما يكفل بالتنبؤ بامكانية مواجهة مشاكل سيولة.
مؤشرات القطاع العام	
خدمة الدين العام للصادرات	مؤشر يعكس القابلية للدفع و مخاطر التحويل
الدين العام للناتج المحلي الاجمالي او المداخيل الحكومية	مؤشر ملاءة القطاع العامو يمكن ان يستند الى الدين العام الاجمالي او الدين العام الخارجي فقط.
متوسط الدين غير المسير	مؤشر قياس الاجال و غير متحيز للاجال الطويلة للدين
الدين الخارجي للدين الاجمالي	يعكس اثر اسعار الصرف على نمو المديونية

المبحث الثاني: اسباب ومبررات اللجوء للمديونية الخارجية

قمنا في المبحث السابق بتحديد الاطار النظري للمديونية الخارجية، و عرض مختلف المبادئ التي جاءت في هذا المجال ، اما هذا الجزء فسنحاول فيه تناول الاسباب و المبررات التي ادت الى خلق و زيادة المديونية الخارجية.

اذ يعتبر تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي من الاهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول المدينة ، وهذا لان الزيادة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية، فالحاجة الى الاقتراض الخارجي تجد مبررها الموضوعي في سد الفجوة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة و المدخرات القومية المتاحة ، اي بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول الى معدل النمو ، و بين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية و سياسية معينة.[1]

في هذه الحالة يكون المجتمع امام ثلاث خيارات لحل هذا التعارض

الحالة الأولى هو ان يرضى المجتمع بمعدل اقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية.

الحالة الثانية هو ان يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية وذلك لكي يتمكن البلد من رفع معدل ادخار المحلي.

الحالة الثالثة هو ان يلجا المجتمع الى مصادر التمويل الخارجي فعندما يحقق المجتمع معدلا معينا من النمو فان تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلا معينا من الاستثمار فاذا كانت الموارد المحلية.[2]

إن أزمة المديونية الخارجية راجعة الى عدة عوامل داخلية وكذا خارجية بحيث ان بعضها كانت السبب المباشر لنشاتها وبعضها الاخر ساهمت في تعقدها.

[1] – محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق ، ص 278.

[2]– عارف دليلة ، الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، 1982 ، ص 89.

المطلب الاول: العوامل الخارجية ومسؤولية الدائنين

سوف نتطرق في هذه النقطة الى مسؤولية الدائنين في تفاقم ازمة المديوينة الخارجية، فمسؤوليتهم كانت مسؤولية خارجية بحيث ساهمت جملة هذه العوامل الخارجية في تفاقم الازمة.

وسنحاول تقسيم هذه المسؤولية الى قسمين، الاول سنتعرض فيه الى المسؤولية التي انجرت عن مجموعة العوامل الاقتصادية التي ساقتها ظروف المعيشة في تلك المرحلة ، والتي يمكن ان تكون خارجة عن ارادة الدائنين.

اما الجزء الثاني من الدراسة فساخصصه للعوامل المتعلقة بالاخلال بالتزامات دولية من طرف الدول الدائنة ، والتي تعتبر من العوامل التي ساعدت في زيادة المديونية الخارجية.

الفرع الاول: العوامل الاقتصادية الخارجية

سنتناول فيما يلي أهم العوامل الخارجية المباشرة التي تقف وراء تفاقم ازمة المديونية الخارجية ،ومن بينها ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية ، تغيرات اسعار النفط ، تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية ، اثار الركود الاقتصادي في الدول الراسمالية الصناعية ، تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية و الحواجز امام صادرات البلدان النامية.

اولا : ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية

يقصد بالفائدة الحقيقية الفرق بين سعر الفائدة الاسمي و معدل التضخم السائد في الولايات المتحدة الامريكية ، ففي الفترة السابقة ارتفعت اسعار الفائدة بشكل كبير بهدف تقليص كمية النقود في الاقتصاد، لذا تلجا الدول الصناعية الى سياسة اسعار الفائدة لمواجهة التضخم ، و هذا ما يخلق تناسبا بين اتجاهات التغير في اسعار الفائدة و معدلات التضخم ،كما ان سعر الفائدة في الاسواق الدولية يتحدد وفقا لتفاعل العرض و الطلب .[1]

و نظرا لتركز الاقتراض الخارجي على عملة الدولار ، هذا ما جعل الدول النامية تتحمل اعباء عالية من اسعار الفائدة ، و ذلك بسبب ارتفاع اسعار الدوار انذاك.

[1] – قحايرية امال ، اسباب نشاة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية ، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 3 ، الجزائر ، ص 09.

فلو استعرضنا تطور اسعار الفائدة منذ ان بدات البلدان بالاقتراض الخارجي لتمويل التنمية ، وسد العجز في موازين المدفوعات نلاحظ ثلاثة مراحل اساسية و هي كالاتي:

I- خلال الفترة ما بين 1961-1970 : كان سعر الفائدة الحقيقي الذي اقترضت به مجموعة الدول المدينة يصل الى حوالي 4.1% في المتوسط ، و هذا السعر بمثل متوسط سعر الفائدة الاسمي الذي تتعامل به البنوك في لندن بالنسبة للودائع مطروحا منه معدل ارتفاع اسعار الجملة بالولايات المتحدة، و انذاك لم يشكل هذا السعر بالنسبة للبلاد المدينة ضغطا شديدا على مدفوعات خدمة ديونها.[1]

II- اما الفترة ما بين 1971-1980 : و هي الفترة التي شهدت ذلك التسارع المحموم في نمو الديون العالمية، فان متوسط سعر الفائدة الحقيقي للقروض التي اقترضتها البلاد المتخلفة كان سالبا و يصل في المتوسط الى -8 % ، حيث كان متوسط سعر الفائدة الاسمي على القروض اقل من متوسط اقل من متوسط معدل التضخم بالولايات المتحدة الامريكية الذي ساد خلال هذا العقد، و هو الامر الذي شجع كثيرا من البلدان على الافراط في الاستدانة .

III- خلال فترة 1979 حتى 1980 : اتجه سعر الفائدة الاسمي على القروض نحو الارتفاع الشديد، فكان معدل التضخم بالولايات المتحدة الامريكية مساويا تقريبا مع سعر الليبور، و قد سبب هذا الارتفاع الاسمي في سعر الفائدة ارهاقا شديدا للبلاد المدينة رغم ان السعر الحقيقي كان مساويا للصفر، مع الاشارة انه عندما ترتفع اسعار الفائدة الاسمية و كذا اسعار التضخم تتضمن مدفوعات الفائدة مكونا لتعويض المقرض عن التاكل في القيمة الحقيقية للقروض. [2]

VI- اما الفترة ما بين 1981 الى 1982 : فان الصورة تتقلب راسا على عقب، جيث ادى الانخفاض الذي طرا على معدلات التضخم بالولايات المتحدة الى زيادة مستوى سعر الفا ئدة الحقيقي حيث ارتفع هذا المستوى الى 7.5% عام 1981 و الى 10% في عام 1982.

و تشير بيانات جداول الديون العالمية الصادرة عن البنك الدولي لعام 1993- 1994 الى ان متوسط سعر الفائدة الحقيقي لمجمل ديون البلدان النامية خلال الفترة 1987-1992 بقيت في حدود 6.5 % [3].

[1] - رمزي زكي ، ازمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربي، 1987، ص 87.

[2] - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 1989 ، الطبعة العربية ، واشنطن ، افريل 1989 ، ص 40.

[3] - رمزي زكي ، ازمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص 88.

ان مواجهة هذه المشكلة من طرف الدول النامية كانت نتتيجته ظهور مشكلة اخرى ذلك ان الدول النامية و غرضا في تسديد دبونها ادى بها الى تحوبل ثرواتها الوطنية الى البلدان المتقدمة الدائنة بسبب ارتفاع معدلات الفائدة التي كلما يزيد معدلها بنسبة 1% تزداد تكلفة خدمة الدين الخارجي لهذه الدول ب نسبة 2 مليار دولار .

كما ان الفوائد المفروضة على القروض المقدمة للدول النامية قد تقاربت في الاعوام الاخيرة من مستويات اسعار الفائدة في الاسواق المالية الدولية.

و تجدر الاشارة هنا الى ان تاثير سعر الفائدة على مدفوعات خدمة الديون في الوقت الحاضر لم يعد كما في الماضي ، اذ ان هذا التاثير كان يقارب الصفر بالنسبة لخدمة ديونها خلال السبعينات ، و يعزى ذلك الى الاستقرار النسبي لظروف اسواق الائتمان الدولية ، لذا اصبحت الدول النامية خلال تلك الفترة اكثر اعتمادا على التمويل الخارجي ، و بهذا زادت نسبة اجمالي الدين الخارجي الخاضع لاسعار الفائدة عام 1973 الى اكثر من ثلاث ارباع عام 1985 و هذا ما سنبينه في الجدول ادناه :

الجدول رقم 06: سعر الفائدة الحقيقي الساري على الديون الخارجية لمجموعة من الدول خلال الفترة (1981 –1988)

البيان / السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الفائدة فيما بين مصارف لندن	16.3	16.3	10.1	10.5	10.4	8	6.3	**7.7**
سعر الفائدة الحقيقي الساري لليلدان المصدرة للنفط	10.3	19.1	28.9	10.5	14.3	8.7	0.9	**9.8**
سعر الفائدة الحقيقي الساري لليلدان غير المصدرة للنفط	27.1	23.3	11.3	14.8	18	6.6	0.9	**9.8**
سعر الفائدة للبلدان الخمسة عشر الثقيلة الديون	21.7	18.9	19.8	13.1	18	6.6	0.9	**9.8**
سعر الفائدة للبلدان النامية المنخفضة الدخل	**19.8**	**30.8**	**6.8**	**6.8**	**23.3**	**12.3**	–	–

المصدر:

وتأسيسا على كل ما سبق فقد كانت الزيادة القوية التي عرفتها معدلات الفائدة الحقيقية بداية الثمانينات أحد العوامل الخارجية المسئولة عن انفجار أزمة المديونية الخارجية لهذه البلدان، حيث أصبحت أعباء

الديون ومنذ ذلك الوقت تلتهم مبالغ ضخمة من العملات الصعبة للدول النامية المدينة، وهي بذلك تمثل انتقاصا من إمكانية التراكم و النمو لهذه البلدان، الأمر الذي سبب لها ارهاقا اقتصاديا قويا و ضعفا في مقدرتها على سداد ديونها الخارجية.[1]

ثانيا: تقلبات أسعار النفط

يمكن القول ان العلاقة التي تكمن بين تقلبات اسعار النفط و المديونية الخارجية هي علاقة مزدوجة التاثير ، بحيث انه كلما كان هناك ارتفاع او انخفاض في اسعار النفط نجد المديونية الخارجية تاخد منحنى مرتفع او منخفض و العكس صحيح.

يعتبر البترول من الموارد الطبيعية المهمة التي نالت في الاونة الاخيرة أكبر قدر من اهتمام الاقتصاديين، و ذلك بغرض استغلاله استغلالا يتلائم مع الاحتياجات الاقتصادية للدول، و الشيء الذي زاد من اهميته، هو زيادة الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي الى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية او الشمسية.

كما تزايدت أهميته انطلاقا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي، و في جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية و البترولية .[2]

و بعد ارتفاع اسعار النفط نتيجة لحرب اكتوبر 1973 و التي ظهرت اثارها سنة 1974 و 1779 ، و انخفاضها مرة اخرى في النصف الثاني من الثمانينات ، مما خلق موجة من الانكماش ثم التضخم في اقتصاديات الدول المستوردة ، و هذا ما جعل الكثير من الاقتصاديين يعتبرون ان ارتفاع اسعار النفط تسبب في انتقال رؤوس الاموال بصورة مفاجئة و بحجم كبير الى الدول المصدرة للنفط ، و بالتالي دفع هذه الدول الى اتباع سياسات نقدية و مالية متقلبة ، و هنا سوف نحاول التطرق الى اثر الانخفاض و كذا الارتفاع المفاجئ للنفط و اثره على المديونية الخارجية .[3]

[1] – محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف ، المرجع السابق ، ص 243.

[2] – محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق ، ص 273.

[3] – بن الطاهر حسين ، المرجع السابق ، ص 84.

I- اثر ارتفاع اسعار النفط على المديونية الخارجية

لا ينازع احد في ان الخطة الجريئة التي اخذتها مجموعة الدول الاوبك بشان رفع الاسعار العالمية للبترول في الصدمة البترولية الاولى 1973-1974، و في الصدمة البترولية الثانية 1979-1980، قد ادت الى تصحيح علاقات التبادل اللامتكافئ التي كانت تعاني منه الدول المصدرة للبترول في السوق العالمية لفترات طويلة من الزمن، و قد ادت هذه الخطوة الى زيادة حجم الدخول القومية في هذه الدول بصورة واضحة، بعد ان استطاعت ان تستثمر عناصر القوة الكامنة في تكتلها عند تحديد احجام الانتاج و الاسعار لهذه المادة الحيوية.

و قد ارتفعت العوائد النفطية التي حققتها دول الاوبك بشكل محسوس، يكفي ان نعلم هنا ان تلك العوائد قد ارتفعت بالنسبة للدول العربية من 8.5 بليون دولار في عام 1975، و وصلت الى ذروتها في عام 1980، حيث بلغت 211.8 بليون دولار.[1]

و نفس هذا التطور يمكن ايضا مشاهدته بالنسبة للدول النفطية غير العربية و العضوة كذلك في الاوبك .

بدات اسعار النفط بالارتفاع منذ عام 1973، و كان لهذا الارتفاع اثرا ايجابيا على اقتصاديات الدول، حيث انه ساهم في تطور عائدات الدول من النفط بشكل كبير، فقد ارتفع سعر النفط من 4.5 دولار للبرميل في جانفي 1973، الى 11.6 دولار للبرميل في كانون الاول 1973، الى ان وصل الى حوالي 33 دولار للبرميل في الربع الثاني من عام 1779.[2]

و ان شئنا الان ان نبحث في اثر الارتفاع الذي حدث في اسعار البترول عالميا خلال حقبة السبعينات على مديونية البلدان المتخلفة ، فلابد هنا من تقرير حقيقة هامة لا ينازع احد على صحتها ، و هي ان الارتفاع الحاد الذي طرا على اسعار هذه المادة الحيوية قد ادى الى ارتفاع حاد و مباشر في كلفة استيرادها بالنسبة للبلدان المتخلفة غير النفطية ، و يكفي للدلالة على قوة هذا الاثر ان نتعرف على تطور قيمة نسبة الواردات الدول البترولية من اجمالي الدول المدينة غير النفطية ، و طبقا للبيانات الواردة بالجدول يتضح لنا ان هذه النسبة قد ارتفعت من 5.9 في عام 1973 الى 20% عام 1982، مما يعني ان خمس فاتورة واردات هذه الدول اصبحت تلتهمها تكلفة استيراد الوقود و مشتقاته ، و لا يخفى ان التصاعد الذي حدث في هذه النسبة لا يعود اساسا الى زيادة الكمية المستوردة من البترول ، بل الى

[1]- رمزي زكي ، ازمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص94

[2] - قحايرية امال ، المرجع السابق ، ص 13.

الارتفاع الحاد الذي حصل في الاسعار العالمية لهذه المادة ، و قد ادى هذا الارتفاع الى احداث عجز واضح في موازين التجارية و في الحسابات الجارية للدول المستوردة للبترول ، من ثم كانت سببا جوهريا في زيادة اقتراضها من الخارج. [1]

و قد حاول الاقتصادي الامريكي وليم كلاين ان يبحث في تاثير الزيادة التي حدثت في تكلفة استيراد البترول على مديونية البالد المتخلفة غير النفطية ، فقام باجراء بعض الحسابات البسيطة التي توضح قوة هذا التاتير و هو ما سنراه في الجدول التالي :

الجدول رقم 07: تاثير ارتفاع اسعار النفط على مديونية بلدان العالم الثالث غير النفطية خلال الفترة 1973 -1982.

الوحدة: مليار دولار

السنة	قيمة الواردات النفطية		التكلفة الاضافية
	القيمة الفعلية	القيمة المفترضة بدون ارتفاع اسعار النفط	
1973	4.8	4.8	0
1974	16.1	5.3	10.8
1975	17.3	5.7	11.6
1976	21.3	6.8	14.5
1977	23.8	7.5	16.3
1978	26	8.6	17.4
1979	39	10.9	28.1
1980	63.2	11.9	51.3
1981	66.7	12.1	54.6

[1] – اياد حماد ، ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية اسبابها و سبل مواجهتها ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد الثاني، 2008، ص 09 .

1982	66.7	11.9	**54.8**

المصدر: رمزي زكي ، ازمة القروض الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

من المؤكد ان ارتفاع اسعار البترول قد ادى الى زيادة مديونية الدول المتخلفة المستوردة للبترول، الا اننا في هذا الخصوص لا يجب ان ننسى ان مجموعة دول الاوبك قد حاولت ان تعوض تلك البلدان جزئيا من خلال المعونات والقروض الميسرة التي قدمتها اليها، و قد انخد ذلك ثلاث قنوات اساسية هي:

1-المساهمة في تمويل التسهيلات النفطية التي ابتكرها صندوق النقد الدولي عقب ارتفاع اسعار البترول عام 1973 لمساعدة الدول الأعضاء، بغرض سد عجز الحساب الجاري الناجم اساسا عن ارتفاع كلفة استيراد البترول. [1]

2- تقديم المعونات و القروض الميسرة للدول المتخلفة غير المصدرة للبترول ، سواء كان ذلك من خلال صناديق التنمية العديدة التي نشات داخل منظمة الاوبك نفسها او من الصناديق القطرية التي اشاتها العديد من دوب الاوبك .

3-زيادة مساهمة دول الاوبك في المنظمات الدولية التي تساعد بدورها مجموعة البلاد المتخلفة .[2]

II- أثر انخفاض اسعار البترول على المديونية الخارجية

بعد عام 1982 بدات اسعار البترول في الانخفاض تدريجيا ، بعد ان نجحت الدول الاعضاء في وكالة الطاقة الدولية المستوردة للبترول ، و من خلال السياسات المتعددة التي لجات اليها بشان قضية الطاقة ان تحول سوق البترول العالمي من سوق يسيطر عليها البائعون ، الى سوق يسيطر عليها المشترون ،[3] و في مارس 1986 تعرض سوق النفط لهزة شديدة و مفاجئة حيث هبط سعر البرميل مما يزيد قليلا عن 25 دولار في جانفي 1986 ، الى ما يقل عن 10 دولارات في الايام الاولى من شهر افريل ، و هذا السعر يقل في الحقيقة عن سعر البرميل الذي كان سائدا في عام 1972 اذا ما ازيل منه اثر التضخم العالمي.

[1] – بن الطاهر حسين ، المرجع السابق ، ص 87.

[2] – بن الطاهر حسين ، المرجع نفسه ، ص 87.

[3] – رمزي زكي، ازمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص 99.

و ليس هناك شك في ان تدهور اسعار البترول على هذا النحو سيؤدي الى تغيير كثير من علاقات القوى الاقتصادية الدولية ، و سيكون له اثارا هامة مثل تقليل الفوائض النفطية ، و انخفاض انسيابها الى اسواق النقد الدولية و تخفيض كلفة الطاقة بالدول الراسمالية الصناعية ...الخ) ، و ما يهمنا في هذا الصدد هو ان نبحث في اثر انخفاض البترول على المديونية الخارجية ، و هنا يجب ان نركز على جانبين الاول البلدان النفطية المدينة ، اما الثاني فهي الدول المدينة غير النفطية .

1-أثر انخفاض اسعار النفط على الدول المدينة النفطية

من الواضح ان انخفاض اسعار البترول سيؤثر كثيرا على هذه الدول اذ انه يحول على قدرة هذه الدول على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، خاصة و ان تصدير البترول يمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي فيها ، اما بالنسبة للدول شبه النفطية مثل مصر و تونس و غيرهما ، فمن المتوقع ان تكون وطاة انخفاض اسعار البترول على قدرتها على تسديد ديونها الخارجية اشد و اقصى بسبب ضخامة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها . [1]

2-أثر انخفاض اسعار البترول على الدول المدينة غير النفطية

تشكل هذه الدول اغلبية الدول المدينة في العالم الثالث ، فمن المعروف ان اثار انخفاض اسعار البترول عالميا سوف تعمل في اتجاهين مضادين ، الاتجاه الاول ايجابي الاثر و هو انه من المتوقع على الاقل من الناحية النظرية ان يتمخض انخفاض اسعار البترول عن دعم و تحسين قدرتها على الوفاء باعباء ديونها الخارجية، نظرا للوفر الذي سيحدث في كلفة استيراد الوقود و مشتقاته ، كما انه اذا كان استراد الوقود و مشتقاته يمتص في الماضي نسبة مهمة من اجمالية وارداتها فمن المتوقع ان ينجم عن تدهور اسعار البترول عالميا تحسن في الميزان التجاري[2] (في حالة ما اذا بقيت العوامل الاخرى على حالها) ، و من تم تقليل الحاجة الى الاستدانة الناجمة عن هذا السبب.

[1]- رمزي زكي، ازمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص 100.

[2] - عزيزة بن سمينة بنت عمارة المرجع السابق ص 78.

اما الاتجاه الثاني فانه يحمل اثارا سلبية على قضية المديونية الخارجية لمجموعة هذه الدول ، و هذه الاثار تتمثل فيمايلي :

ا-انخفاض حجم المعونات و القروض الميسرة التي كانت تحصل عليها من قبل دول الاوبك .[1]

ب-تدهور حجم تحويلات العاملين بالخارج الذين كانوا يعملون في الدول النفطية (حالة دول الخليج العربي) بسبب عودة الكثيرن منهم نظرا لاخفاض حجم الانفاق العام، وتوقف خطط التوسع الاستتماري في هذه الدول ، و من المعلوم ان تلك التحويلات كانت تمثل في بعض الدول المدينة المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي.

في النهاية نستطيع ان نقول ان التغيرات التي حدثث في اسعار النفط عالميا سواء بالزيادة خلال فترة السبعينات ، او بالنقصان خلال فترة الثتمانينات ، و هو الامر الذي نشهده في الوقت الحالي قد اثرت بشكل او اخر في تشكيل معالم المسار الحرج الذي سارت فيه ازمة المديونية الخارجية.

ثالثا : اثار الركود الاقتصادي العالمي

ان تبعية الدول النامية للدول المتقدمة الراسمالية يجعل الدول النامية تتاثر في حركتها الاقتصادية و تنميتها بتلك الدول نظرا لاندماج غالبية هذه البلدان في الاقتصاد الراسمالي العالمي و تبعيتها له تجاريا و غذائيا و ماليا و تكنولوجيا و قانونيا ، فضلا عن التبعية العسكرية و السياسية في كثير من الحالات ، و يقصد بالتبعية هنا حسب رأي المحلل الاقتصادي دوس سانتوس بانها : " تلك الحالة المشروطة التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة معينة من الدول محكومة بالنمو او بالتوسع او بالانكماش الذي يحدث في دول أخرى ، و من تم فان النمو الذي يحدث في الدول التابعة لا يتحقق فيها ذاتيا ، و انما يكون كرد فعل للنمو الحادث في الدول المتبوعة " .[2]

ولهذا فقد اقترن النمو الاقتصادي السريع الذي حدث في فترة العصر الكينزي 1945-1970، بنمو أسرع في التجارة الخارجية و من تم بتزايد واضح في الطلب على معظم صادرات البلاد المتخلفة.

و لقد قابله انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ارتفاع معدلات البطالة و التضخم، ففي هذه حالة تختفي العلاقة الكامنة بين ارتفاع الاسعار و تخفيض الطلب او بين تخفيض الاسعار و زيادة المبيعات، في

[1] - yves Gauthier , la crise mondiale de 1973 au nous jours , édition la complexe , Paris , 1989 , p.164.

[2] - بن الطاهر حسين ، المرجع السابق ، ص 91 .

حين انه كان من المفروض في وقت الكساد ان تنخفض مستويات الاسعار، و بالتالي اصبحت مشكلة انخفاض معدلات النمو مشكلة هيكلية و ليست مالية، كما ان فلسفة ادارة راسمالية الدولة الاحتكارية التي وضع اصولها جون مايز كينز عجزت ادواتها في مواجهة ازمة الكساد التضخمي .[1]

وفي ظل الظروف الصعبة وتخلي الفكر الاقتصادي الراسمالي عن المدرسة الكينزية، راح يتبنى سياسة جديدة تنتسب الى مدرسة شيكاغوا بويس و كان زعيمها ميرتان فريدمان، حيث دعى هذا التيار الى العودة بالراسمالية الى اصولها الاولى، كما كانت عليه في القرن الثامن عشر اي تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي السماح بالحرية الاقتصادية و تشجيع اليات السوق المطلقة... الخ.[2]

والتي كان من اهم اهدافها:

– رفع اسعار الفائدة بمعظم اقتصاديات دول اوروبا الغربية، مما ادى هذا مباشرة من خلال الاسواق الدولية لرؤوس الاموال الى تضخم تكاليف الاقتراض في الدول النامية.

– محاولة اختراق الدول الاشتراكية بزيادة التعامل معها قصد تصريف فائض منتجاتها في اسواق الدول الاشتراكية، واستثمار جزء من فوائض رؤوس اموالها داخل مناطق الدول الاشتراكية بحيث خفف كل هذا من ازمة الكساد التضخمي.[3]

– تشديد استغلال الدول النامية من خلال اغراقها في الديون الخارجية ، و التهام الفوائض البترولية نتيجة ارتفاع اسعار النفط و ذلك عن طريق توظيفها على شكل استثمارات بالبنوك و المؤسسات المالية و النقدية في الدول غرب أوروبا ، و أمريكا ، و التي عرفت فيما بعد هذه الظاهرة "بالبتر ودولار" [4] و بفعل زيادة الإيداعات الدولارية خارج الولايات المتحدة ظهر ما يسمى "اليورودولار" ، و تراكمت مبالغ ضخمة في بنوك لندن و نيويورك و باريس و المانيا الاتحادية اثر ذلك فتحت هذه الاخيرة فروع لها في مختلف هذه الاماكن لجلب هذه الودائع لكي تعيد اقراضها الى الدول النامية باسعار فائدة مرتفعة ، و الجدير بالذكر هو انه في وقت الازمة الكساد التضخمي في الاقتصاد الراسمالي نمى فيه راسمال الدولي التي تعاظم من ظاهرتي اليورودولار و البترودولار ، حيث كان الطلب على هذه الاموال من طرف الدول

---

[1] – بن الطاهر حسين و اخرون ، الوجيز في الوقائع الاقتصادية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2001/2002 ص 73 .

[2] – قحايرية امال، المرجع السابق ، ص 09.

[3] – قحايرية امال ، نفس المرجع ، ص 09.

[4] – فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 60.

الراسمالية ضعيفا بسبب معدلات الربح في قطاعات الانتاج ، و ركود الاسواق و من ثم ضرورة توجيه تلك الاموال لاقراض الدول النامية التي هي بحاجة اليها بغية توظيفها .[1]

فهكذا امكن تصدير اموال اليورودولار و البترودولار الى الدول النامية في حقبة السبعينات من خلال البنوك التجارية الدولية ، و بسبب سهولة حصول الدول النامية على القروض خلال السبعينات ، تعاظمت ديونها خاصة و ان عدد كبير من تلك الدول واجه صعوبات داخلية و خارجية ، فمن الداخل تعثرت في هذه الدول جهود التنمية و نتج عن ذلك تدهور مستويات المعيشة و ارتفاع البطالة و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، اما على الصعيد الخارجي فقد اصطدمت صادراتها بانخفاض الطلب عليها بسبب انعكاس حالة الكساد في الدول الصناعية و القيود التي تضعها الدول الصناعية المتقدمة عليها ، في حين زاد ميول هذه الدول الى الاستيرادات ذات الاسعار المرتفعة و نتيجة تفاعل كل هذه العوامل ارتفع العجز في موازين مدفوعاتها و زاد ميولها الى الاقتراض الخارجي ، و نقص في الحصة النسبية لصادرات بلدان العالم الثالث من اجمالي الصادرات العالمية ، و هو ما سنبينه في الجدول التالي

الجدول رقم 08 : تطور انصبة المجموعات الدولية المختلفة في الصادرات العالمية خلال الفترة 1980-1984

المجموعة الدولية	1980	1982	1984
دول السوق المتقدمة	64.4	64.5	***65.5***
دول بلدان العالم الثالث	26.8	25.2	***23.8***
الدول الاشتراكية	8.8	10.3	***10.5***
الاجمالي	100	100	**100**

المصدر: رمزي زكي ازمة القروض الدولية مرجع سابق ص 70.

[1] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 80.

رابعا : تدهور شروط التبادل التجاري الدولي و التقسيم غير العادل للحماية التجارية

في هدا الجزء من الدراسة سنتعرض الى النتائج التي خلفها تدهور شروط التبادل التجاري على البلدان المدينة ، و انعكاساتها على المديونية الخارجية ،كما ان فرض الحماية التجارية على البلدان الدائنة و المدينة بشكل غير متساوي قد ادى الى زيادة مديونية الدول المفروض عليها اكبر قدر من الحماية و هو ما سنراه في الجزء الثاني .

ا- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي

كان التدهور في شروط التبادل التجاري الدولي بين المنتجات التي تصدرها مجموعة البلاد المتخلفة المدينة، و المنتجات الصناعية و غير الصناعية التي تستوردها من البلدان المتقدمة في السنوات الاخيرة ، احد العوامل الاساسية التي اسهمت بشكل واضح في تازيم قضية المديوينة الخارجية لمجموعة الدول المدينة .[1]

فتردي شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية و الدول النامية هي الصفة الغالبة على العلاقات التجارية القائمة منذ الحرب العالمية الثانية ،[2] كما ان ظاهرة تقسيم العمل الدولي التي فرضت على الدول النامية التخصص في انتاج المواد الاولية و المواد الخام ذات الاسعار المنخفضة ، و استيراد حاجاتها من الآلات و التجهيزات و التكنولوجيا المتطورة من الدول الصناعية المتقدمة بأسعار مرتفعة ، التي تفرض من قبل المصدرين بسبب طبيعة هذه السلع و مرونة عرضها ، و بالطبع يمكن معرفة مدى التردي في شروط التبادل التجاري للدول النامية بقياس انخفاض نسبة اسعار الصادرات التي تصدرها البلدان النامية بالنسبة الى اسعار السلع التي تستوردها ، و التي تنعكس في نهاية المطاف في زيادة العجز في ميزان المدفوعات .[3]

فانخفاض معدل التبادل كان و لا يزال احد اهم القنوات التي يتم عبرها استنزاف جزء هام من موارد البلدان النامية ،و هو ما ساهم في افقارها و خلق صعوبات كبيرة امامها للقيام باي عملية تنموية جادة

[1] – بن الطاهر حسين ، دراسة وتحليل مديونية العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص 81.

[2] – بن الطاهر حسين ، المرجع نفسه ، ص 81.

[3] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 72.

تمكنها من تجاوز مرحلة التخلف و التبعية التي تعيشها ، و عليه فان تدهور معدل التبادل انما يعكس علاقات التبادل اللامتكافئ بين البلدان الراسمالية المتقدمة و البلدان النامية .[1]

و على الرغم من ان الاحصاءات تشير الى تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان النامية في عقد السبعينات ، فاننا نلاحظ استمرار هذا التدهور في الثمانينات و ذلك حين تدهورت اسعار المنتجات الاولية بما فيها المحروقات ، ففي حين انخفضت اسعار المنتجات الاولية ما عدا اسعار المحروقات من متوسط 8% خلال الفترة 1965- 1973 الى 6.6 % في المتوسط خلال 1973- 1980.

اما خلال الفترة 1981- 1982 فقد انخفضت اسعار المنتجات الاولية بنسبة تتراوح بين 8% و 12% بينما انخفضت اسعار السلع المصنعة خلال هذه الفترة بنسبة ما بين 2.1 و 4.8 ايضا شهدت الفترة بين عام 1984 و 1986 انخفاضا قياسيا في الاسعار الحقيقية للسلع الاولية غير المحروقات ، فقد انخفض الرقم القياسي بالدولار الجاري للسلع الزراعية بنسبة 13% و المعادن بنسبة 16% ،كما بلغت الخسارة المتراكمة في حصيلة العملات الاجنبية لدى هذه البلدان خلال الفترة 1981 -1986 باسعار عام 1980 حوالي 70 مليار دولار .[2]

و قد استمر التدهور في معدل التبادل الدولي خلال التسعينات ، حيث يلاحظ من الجدول ادناه بان التغير في المعدل بالنسبة للدول النامية خلال الفترة 1992-2001 كان سلبيا ، باستثناء السنوات 1994- 1995- 1999 - 2000 .[3]

[1]- ضياء مجيد الموسوي ، العولمة و اقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر 2007 ، ص 108.

[2] - عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع نفسه ، ص 72.

[3] - الامم المتحدة ، اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، المجلد الثالث ، نيويورك ، 1989 ، ص 35 .

الجدول رقم 09: التغير في معدل التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية.

الوحدة %

السنوات / البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول المتقدمة	0.8	0.6	0.1	-	-0.2	-0.6	1.21	-0.1	-2.2	0.2
الدول النامية	-2.8	-2.6	0.1	2.8	1.8	-0.7	-6.7	4.5	7	2.8

المصدر: ***صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 1999-2002***

و في هذا الصدد يقول البنك العالمي عن التنمية في العالم لعام 1984 ان الاثار المعاكسة و الضارة لهذا الانخفاض في الاسعار على البلاد المتخلفة المصدرة لهذه السلع قد امكن التخفيف عنه من خلال العاملين التاليين :

- ان جزءا من التبادل التجاري للسلع و المواد الاولية للبلاد المتخلفة تحكمه اتفاقيات ثنائية طويلة الاجل ، و هي اتفاقيات لا تتاثر كثيرا بالتغيرات التي تحدث في الاسعار العالمية في الاجل القصير.

– ان الانخفاض الذي طرا على اسعار المواد الغذائية (و التي يصل استيرادها الى 13% من اجمالي واردات البلدان المتخلفة فيما عدا الوقود) قد عوض الى حد ما التدهور الذي حدث في القوة الشرائية لصادراتها من السلع الاخرى.[1]

و فيما يلي سنعرض امامكم جدولا نبين من خلاله تاثير تردي شروط التبادل التجاري الدولي و ارتفاع اسعار الفائدة في بعض مناطق الدول النامية خلال عقد الثمانينات.

الجدول رقم 10: تاثير شروط التبادل التجاري واسعار الفائدة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عقد الثمانينات.

المنطقة	تأثير شروط التبادل التجاري	تأثير ارتفاع أسعار الفائدة	الإجمالي
1-جنوب آسيا	-12.5	-3.3	-15.8
2-إفريقيا الصحراوية	-10.1	-4.4	-14.5
3-دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	-6.3	-4.0	-10.3
4-شرق آسيا	-4.5	-4.9	-9.4

Source: world blank, world développement report 1990, oxfodord university press 107.

يظهر لنا من خلال هذا الجدول ان مجموعة هذه البلدان قد خسرت موارد هائلة ، و هذا يعكس الوضع الصعب الذي عاشته حلال فترة الثمانينات ، و الذي انعكس سلبيا على موازين المدفوعات ، و بالتالي على طلب التمويل الخارجي و ما ينتج عنه من اعباء خدمة الدين .[2]

و خلاصة القول ان تدهور معدل التبادل التجاري للبلدان النامية قد ادى الى استنزاف جزء كبير من فائضها الاقتصادي ، الامر الذي ساهم في اضعاف تراكم راس المال اللازم للتنمية لديها ، و زاد من

[1] – بن الطاهر حسين ، المرجع السايق ، ص 81.

[2] – فضبلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 59.

حاجتها للاقتراض الخارجي باستمرار و اضعف بالتالي من قدرتها على سداد خدمات ديونها الخارجية.

II- تزايد تدابير فرض الحماية التجارية

اتسمت الدول الراسمالية في بداية السبعينات بتباطؤ نموها الاقتصادي الذي ادى الى تقليص حجم التجارة الدولية ، و انهيار اسعار المواد الخام الذي يصدرها العالم النامي ، و في المقابل ارتفعت اسعار صادرات الدول الصناعية الة الدول النامية مما ادى الى زيادة عجز موازين مدفوعاتها و حدوث ازمات حادة في السيولة النقدية الخارجية لها.

اضافة لما سبق فقد فرضت الدول الصناعية سياسة الحماية التجارية على صادرات الدول النامية المتدفقة اليها مما ادى الى مواجهة هذه الاخيرة لصعوبات كبيرة في عرض صادراتها في السوق العالمية و بالتالي تدهور حصيلة ايراداتها المالية و باتت تعاني من عجز شبه مزمن في حساباتها التجارية و من اجل تمويل هذا الاخير و مواجهة متطلبات التنمية فيها لجات للمزيد من الاقتراض الخارجي الذي لقي تشجيعا و اقبالا من هذه الدول للتخفيف من حدة ازمة الانتاج التي تعاني منه.[1]

و قد زادت الترتيبات المقيدة للتصدير المعمول بها منذ عام 1986 حيث كان عددها 93 ترتيبا و ارتفعت عام 1987 الى 135 حسب الترتيب.

و لابد من الإشارة إلى إن هذه الترتيبات تترك اثارا سلبية على اقتصاديات الدول النامية بصورة خاصة حيث ان حوالي 64 ترتيبا موجها نحو هذه الدول و 51 ترتيبا فقط نحو الدول المتقدمة و 10 ترتيبات موجهة نحو الدول الاشتراكية سابقا و قد ركزت القيود المفروضة على صادرات الدول النامية بشكل خاص حسبما يوضحه الجدول ادناه :

[1] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق، ص 74.

الجدول رقم 11 : القيود المفروضة على صادرات الدول النامية

نوع الصناعة	عدد القيود الموجهة نحوها
منتجات الصلب	38
الأدوات والآلات	7
السيارات	9
الالكترونيات	**11**

Source : ARNOUD pascal, la dette du tiers monde, édition le découverte, paris, 1988, P. 98.

فهذه القيود قد فرضت بشكل خاص على صادرات الدول النامية حديثة التصنيع و التي غالبا ما نجد لديها ديونا خارجية كبيرة ، و لذا فقد كان من الصعب عليها سداد ديونها ، و بالتالي زادت المديونية الخارجية و تعمقت اواصر تبعيتها الى الخارج .

و ذلمك على الرغم من ان الدول الراسمالية تدعي مبدا حرية التجارة و المنافسة ، و ان هذه الدول موقعة جميعها على اتفاقية الجات التي تهدف الى تنمية و تحرير التجارة الدولية بين الدول المنضمة اليها ، و ذلك من خلال القضاء على الاجراءات الحمائية التي قد تلجا اليها الدول و قد وضعت هذه الاتفاقية عددا من المبادئ الرئيسية التي تنظم حركة التجارة الدولية اهمها :

1- مبدا عدم التمييز

تنص المادة الاولى من اتفاقية الجات لعام 1947 لى ضرورة منح كل طرف متعاقد و فورا و بلا شروط جميع المزايا و الحقوق و الاعفاءات التي تمنح لاي بلد اخر دون الحاجة الى اتفاق جديد .

ينطوي هذا المبدا على عدم التمييز بين الدول الاعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالاسواق العالمية ، فاي ميزة يمنحها بلد لبلد اخر يستفيد منها و دون مطالبة باقي الدول الاعضاء في الجات.[1]

وبالاضافة الى المادة 1 من الاتفاقية فلقد جاءت مواد اخرى اكدت تطبيق هذا المبدا و المتمثلة في المادة 02 من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات و كذا المادة 4 من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التي لها علاقة بمجال التجارة الدولية.[1]

[1] – جابر فهمي عمران منظمة التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 2001 ، ص 80.

وبالتالي فان الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الاكثر رعاية يعتبر مبدا جوهريا في اطار اتفاقية الجات تستفيد منه الدول من دون قيود او شروط في اطار هذه الاتفاقية و هذا ما يعبر عليه **بمبدا الدولة الاولى بالرعاية.**[2]

و رغم ذلك فان تطبيق هذا المبدا لا يكون بصورة تلقائية ، و انما تحكمه بعض القيود و الاستتناءات التي ذكرها الفصل الرابع من اتفاقية الجات و المتعلق بالتجارة و التنمية و الذي استتنى الدول النامية من تطبيق قوانين هذا المبدا

ا- حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تقوى على المنافسة العالمية .

ب- العلاقات التفضيلية التي تربط الدول الصناعية المتقدمة مثل انجلترا و فرنسا و ايطاليا ، و بعض الدول النامية التي كانت قديما مستعمرة لها.

ج- الاستتناءات الممنوحة بموجب المادتين 20 المتعلقة بالبضائع و استيراد بعض المواد كالذهب الفضة .

2- مبدا المعاملة الوطنية

يعتبر هذ المبدا مكمل للمبادئ الاخرى اذ يهدف الى تحقيق المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة و الوطنية المماثلة لها.

فلقد نصت المادة 03 من اتفاقية الجات على مبدا المعاملة الوطنية و جوهره هو عدم اللجوء الى القيود غير التعريفية مثل الضرائب و الرسوم او اصدار قوانين و قرارات كوسيلة لحماية المنتج المحلي و من ثم التمييز ضد المنتوج المستورد .[3]

3- مبدا الالتزام بتجنب الاغراق

لقد تعرضت اطراف اتفاقية الجات الى موضوع مكافحة الاغراق في جولة كندي ، و اسفرت عن صياغة مدونة لهذا الشان تقرر ادخالها حيز النفاد في 01 جويلية 1968 .

---

[1] – Otmane BEKENNICHE, l'Algerie, le gatt et l'OMC ,2006,p 58.

[2] – Otmane BEKENNICHE, OPCIT , P 58.

[3] – جابر فهمي، عمران المرجع السابق ، ص 83.

اما الدول النامية فقد انصرفت الى توقيع مدونة طوكيو للاغراق ، و على هذا الاساس طبق هذا المبدا ، و المقصود به هو بيع نفس المنتوج في الخارج بسعر اقل مما هو عليه في السوق الداخلية ، او دخول متجات دولة من الدول الى اسواق دولة اخرى بقيمة اقل من قيمتها العادية .[1]

وبالرغم من ان اتفاقية الجات قد نصت على مجموعة هذه المبادئ التي من المفروض ان تطبق لصالح الدول النامية ، الا ان الدول الصناعية و غرضا في حماية اسواقها قامت بعكس ذلك ، فاضافة الى الى تدابير الحماية و الحواجز المختلفة امام صادرات الدول النامية ، لجات هذه الدول الى استخدام بعض التدابير منها الحصر و الحظر و تجميد الاموال و فرض العقوبات الاقتصادية ضد العديد من البلدان النامية [2] مثل نيكاراغو – ليبيا– كوبا و سورية التي تعرضت الى حصار اقتصادي من بريطانيا داخل و خارج اطار المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، و التي انتهت الى قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1986 بحجة تورط سورية بالارهاب الدولي.

و فعلا فقد ادت هذه التدابير الى انخفاض نمو صادرات الدول النامية .

خامسا : تدهور سعر صرف الدولار

من المعلوم تاريخيا ان العمل في الاسواق الدولية كان يجري على اساس قاعدة عيار الذهب ، و لكن في عام 1944 تم التوقيع على اتفاقية بريتن وودز التي تقضي بان يصبح الدولار الامريكي بجانب الذهب يشكلان عملة الاحتياط الدولية ، اي ان الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع طبع دولارات جديدة الا اذا كان لها غطاء من الذهب ، بل اكثر من ذلك كان حامل كل دولار يستطيع المطالبة بقيمته ذهبا وقتما يشاء.[3]

و اثر انتعاش الاسواق الاوروبية لجا الكثير من حاملي الدولار الامريكي الى المطالبة بقمته ذهبا ، عندها لاحظت الولايات المتحدة الامريكية خروج كميات كبيرة من الذهب الى الخارج فقررت الخروج الى القاعدة السابقة ، و قد كان ذلك فعليا في عام 1971 ، اين اصدرت قرارا منفدردا يقضي بالغاء قابلية تحويل

[1]– طاشت طاهر ، انعكاسات انضمام الجزائر الى CMO ، رسالة ماجستير في القانون ، جامعة ميلود معمري ، الجزائر ، 2013 ، ص 55.

[2] – Jean Michel Jacquet Philipe delebecque , droit du commerce international , Paris , 2000 P 46.

[3] – عزيزة بن سمينة ينت عمارة ، المرجع السابق ، ص 79.

الدولار الى ذهب[1] و منذ ذلك التاريخ اصبح الدولار عملة الاحتياط الدولية ، و حل محل الذهب و بالنظر للقبول العام الذي تلقاه على الساحة الدولية فقد توغل في اقتصاديات الدول النامية ، و اصبح يمثل اكثر من 50% من السيولة النقدية في هذه الدول ، مما ادى الى اغراق الاسواق العالمية خاصة الاوروبية بالدولار الامريكي ، و لذا نتج ما اصطلح على تسميته بالاورو دولار.

و بالنظر للطلب المستمر على الدولار ارتفع سعره مقابل العملات الاخرى و خاصة التي لا تقدر على المنافسة دوليا ، و هو ما يمثل اتجاها سلبيا بالنسبة للدول المدينة التي ينبغي ان تسدد خدمات ديونها عن طريق الدولار ، مع الملاحظة ان معظم الديون الخارجية للبلاد النامية المدينة كان قد نص في العقود المبرمة له ان تكون وسيلة السداد هي الدولار الامريكي و ليس بعملات محلية .

و قد ادت الزيادة المستمرة في سعر الدولار الى تضخم اعباء المديونية الخارجية للدول المدينة ، و زادت بالتالي من تكلفة الديون الجديدة التي تعقد بين الدول الدائنة و المدينة بالدولار ، اذ ان حوالي 90/ من القروض المصرفية مقيمة بالدولار الأمريكي ، الامر الذي يؤكد ان هناك ارتباطا عضويا بين حجم فاتورة خدمة الدين و سعر الدولار الامريكي.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية الناجمة عن الاخلال بمبادئ القانون الدولي

سنخص في هذا الجزء من الدراسة نوعا اخر من الاسباب التي ادت الى زيادة المديونية الخارجية هذه العوامل لم ندرجها تحت قائمة الاسباب الخارجية الاقتصادية المعبرة عن مسؤولية الدائنين ، و لا الاسباب الداخلية التي نتجت من مسؤولية المدينين ، فهذه الاسباب التي سيتم طرحها هي عوامل مشتركة عبرت عن كلتا الطرفين.

ونحن لو بحثنا عن الاعمال التي يحظرها القانون الدولي و التي نجمت عنها ازمة المديونية سوف نجدها تشمل الاخلال بالالتزامات الدولية.

و يعني الاخلال بالتزام دولي ارتكاب شخص من اشخاص القانون الدولي فعلا مخالفا لاحكام القانون الدولي ايا كان مصدر هذه الاحكام ، بيد ان المسلم به ان احكام القانون الدولي تنبع من مصادر اصلية

[1] – قحايرية امال ، المرجع السابق ، ص 69.

هي الاتفاقيات الدولية ، و العرف الدولي ، و قرارات المنظمات الدولية ، و مبادئ القانون العامة المعترف بها.[1]

كما ان اتفاقية لاهاي لسنة 1907 قامت بربط المسؤولية الدولية للدولة عند الاخلال باحكامها فتنص " الدولة التي تخل باحكام هذه الاتفاقية تلتزم بالتعويض اذا كان لذلك محل ، و تكون مسؤولة عن كل الافعال التي تقع من اي فرد من افراد قواتها العسكرية ".[2]

ويمكن تلخيص جملة هذه العوامل فيمايلي:

اولا : الاخلال بمبدا الافضليات المعممة

يسمح هذا المبدا بدخول صادرات البلدان النامية في البلادن المتقدمة دون رسوم جمركية الى حد معين ، او برسم غير متبادل ، و قد اكدت ذلك المادة 18 من ميثاق حقوق و واجبات الدول الاقتصادية حينما قررات انه "ينبغي على البلدان المتقدمة ان تطبق نظام الافضليات التعريفية المعممة دون معاملة بالمثل و دون تمييز لصالح البلدان النامية ، و ان تحسن هذا النظام و تتوسع فيه ..." [3] و اكدت نفس الفكرة المادة 19 حينما ذكرت " سعيا لتعجيل النمو الاقتصادي للبلدان النامية و تضييق الهوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو و البلدان النامية ، ينبغي على البلدان المتقدمة معاملة البلدان النامية معاملة تفضيلية معممة دون معاملة بالمثل و دون تمييز في مجالات التعاون الاقتصاجي الدولي التي يكون ذلك فيها مستطاعا".[4]

و خلال السنوات التي تلت الاعتراف الدولي بهذا المبدا لم تتقيد البلدان المتقدمة به في مبادلاتها الدولية مع البلدان النامية ، و يتجلى ذلك بوضوح في تمييزها بين البلدان المستفيدة و تنفيده على عدد محدود من الدول و عدم توسيعها للمنتوجات المشمولة بنظام الافضليات المعمم ،و بتلك الصورة تكون البلدان

---

[1]– عمر سعد الله ، دراسات في القانون الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ،2005 ،ص 57.

[2] – عميمر نعيمة ، النظرية العامة لمسؤولية الدولة الدولية في ضوء التقنين الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010 ،ص 21.

[3] – هند بن عمار ، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق ،الجزائر ، 2004 ، ص 78.

[4]– عمر سعد الله ، تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 25.

المتقدمة قد اخلت بمبدا دولي يهدف اساسا على زيادة حصائل صادرات البلدان النامية ،و تعزيز تجولها الصناعي و التعجيل بمعدلات نموها الاقتصادي.[1]

ثانيا: الاخلال بمبدا السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية

يعترف بهذا المبدا دوليا منذ الستينات لكن مع ذلك نجد ان البلدان المتقدمة استخدمت القروض للبلدان النامية من حصائل الثروات الطبيعية التي تصدرها هذه البلدان ، وتاكيدا لذلك ففي اواسط السبعينات وفرت الفوائض الهائلة لدى اعضاء منظمة الاوبيك للبنوك الاجنبية سيولة فائضة ، ومن ثم كانت فرص الاقراض امامهم قوية و كذلك اذا عدنا الى سنة 1986 و هي السنة التي تدهور فيها سعر البترول الى مستوى 10 دولارات مقابل 30 دولار في سنة 1985 ، نجد ان البلدان المتقدمة قد توفرت لها امكانيات الاقراض من جديد للبلدان النامية[2]

والاخلال بمبدا السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية يبدو جليا من زيادة حجم صادرات البلدان المدينة من المواد الاولية في محاولة منها لتحقيق زيادة في حصائلها من تلك المواد و بالتالي التغلب على ازمة الديون.

كما يبدو ذلك الاخلال من انخفاض اسعار المواد الاولية الناجم عن ضغوط خارجية ، والتي هي بمثابة استغلال حقيقي لثروات البلادن النامية ، و علامة على ما تقدم فان الدول المتقدمة تقدم الفوائض المالية الهائلة المتجمعة من استنزاف الثروات الطبيعية للبلدان النامية الى هذه البلدان في شكل قروض ، مما يضاعف من حجم ديونها الخارجية.

ثالثا: الاخلال بمبدا التعاون الدولي

يعتبر مبدا التعاون الدولي من المبادئ الدولية الحديثة ، فلقد نص عنه ميثاق الامم المتحدة في مادته الاولى كما ورد النص عليه في اكثر من مادة من مواد ميثاق حقوق و واجبات الدول الاقتصادية، و يشمل هذا المبدا العمل على توسيع التجارة العالمية و تحريرها بصورة دائمة من العقبات التي تعترضها ، و على تحسين رفاهية الشعوب و مستويات معيشتها و خاصة شعوب العالم الثالث ، و على تحسين الاطار الدولي لتسيير التجارة الدولية ،كما ينص اتخاد تدابير من الدول تهدف من خلالها الى ضمان مزايا اضافية للتجارة الدولية للبلدان المدينة ، من اجل تحقيق زيادة ملموسة في حصائلها من العاملات

[1] – عمر سعد الله ، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، المرجع السابق ، ص 59.

2–بن عامر تونسي ، المسؤولية الدولية–العمل الدولي غير المشروع كاساس المسؤولية الدولة الدولية ، منشورات دحلب 1995، ص 56.

الاجنبية ، و تنويع صادراتها و الاسراع بمعدلات نمو تجارتها مع مراعاة احتياجاتها الانمائية ، و تحسين امكانيات اشتراك هذه البلدان في توسيع التجارة العالمية .[1]

و تجدر الاشارة الى ان مبدا التعاون الدولي يهدف بصورة اساسية الى قيام علاقات اقتصادية دولية اكثر رشادا و انصافا ، و الى احداث تغيرات هيكلية في سياق اقتصاد عالمي متوازن ينسجم مع احتياجات و مصالح جميع البلدان، و لاسيما البلدان النامية ، و الاخلال بهذا المبدا انما تعكسه العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة التي تهدد استقرار البلدان النامية و التي تزيد يوما بعد يوم الفجوة بينها و بين البلدان المتقدمة ، و مما يذكر في هذا الصدد ان الدول المتقدمة في علاقاتها الاقتصادية مع البلادن النامية انانية النظرة ، و تصرفاتها غير متسقة مع التزاماتها الدولية و مع مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي و هو تاكيد للاخلال بمبدا التعاون الدولي .[2]

رابعا: الاخلال بمبدا المساواة في السيادة بين الدول

يقضي هذا المبدا بان تكون كل دولة مهما يكن اصلها و مساحتها و شكل حكومتها متساوية من حيث التمتع بالحقوق و الالتزام بالواجبات مع الدول الاخرى ، و لقد عبرت عن هذا المعنى المادة العاشرة من ميثاق حقوق الدول و واجباتها الاقتصادية التي بينت ان جميع الدول متساوية قانونا ، و لها بحكم تساويها في عضوية المجتمع الدولي حق الاشتراك الكامل و الفعال في عملية وضع القرارات على الصعيد الدولي لحل المشاكل العالمية ،الاقتصادية و المالية و النقدية ، و الجدير بالملاحظة ان هناك ترابطا وثيقا بين تساوي الشعوب في الحقوق و حقها في تقرير المصير من جهة ،و المساواة في السيادة من جهة اخرى ، اذ ان كلا من هذين المبداين يؤثر على تطبيق المبدا الاخر.[3]

و مبدا المساواة في السيادة هو محك العلاقات التي ينبغي ان تقوم بين جميع الدول في العالم ، و لذلك يفترض في القانون الدولي انه يستطيع عن طريق تطبيق هذا المبدا حماية البلدان النامية و شعوبها من اي عمل استبدادي ، و اتاحة تمتعها بالمساهمة في العلاقات الدولية على قدم المساواة ، لكن من الواضح انه بالرغم من ذلك كله فان البلدان المتقدمة لا تتيح للبلدان النامية ان تتمتع بمساواة صادقة ، و يتجلى

[1]– بن عامر تونسي ، اساس المسؤولية الدولية في ضوء القانون الدولي المعاصر، منشورات دحلب ، الطبعة الاولى ، 1995 ، ص 112.

[2] – بن عامر تونسي ، المرجع نفسه ،ص 113.

[3] – عمر سعد الله ، دراسات في القانون الدولي المعاصر ، المرجع السابق ، ص 62.

ذلك في العوائق التي تعترض ممارسة تلك البلدان للتجارة الدولية ، و خاصة عندما تقوم على الصعيد الدولي باتخاذ التدابير الهادفة الى تحقيق اسعار مستقرة و منصفة و مجزية لمنتجاتها الاولية

المطلب الثاني: العوامل الداخلية ومسؤولية المدينين

صحيح ان العوامل الخارجية ومسؤولية البلدان الدائنة كانت اساسية ، واثرت تاثيرا كبيرا في مجمل الاوضاع الاقتصادية للبلدان النامية ، وبالذات في موازين مدفوعاتها كما اثرت في قدراتها على الوفاء باعباء ديونها الخارجية ، وزادت من ميلها للاستدانة الخارجية ، و تجدر الاشارة الى ان بعض العوامل الداخلية افرزت اكثر من غيرها اثارا سلبية.

ان مسؤولية المدينين على تزايد المديونية الخارجية انقسمت الى قسمين القسم الاول عبرت عنه مجموعة العوامل الاقتصادية التي ادت و يشكل مباشر الى تفاقم المديونية الخارجية ، عدا عن التاثير الخارجي الذي ذكرناه سابقا اما القسم الثاني فسننخصصه لدراسة العوامل المتعلقة بالاخلال بالانظمة القانونية التي تفرضها قوانين هذا الدول .

و يمكن تلخيص مجموعة هذه العوامل فيمايلي :

الفرع الاول:العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و مسؤولية المدينين

ليس من الممكن فهم طبيعة المسار الحرج الذي سلكته المديونية الخارجية في الاونة الاخيرة دون ان نتعرض للاوضاع و العوامل الاقتصادية التي سادت بالبلاد المدينة ، و تاثيرها على مسار الاستدانة الخارجية.

اولا : العجز في الموازين العامة و اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية

من العوامل التي ادت الى تزايد ازمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة نتيجة للاختلالات الهيكلية التي ادت الى توسع نقدي ، و من ثم الى ارتفاع الاسعار في هذه الدول و يعرف العجز بانه الفرق بين الايرادات و النفقات العامة ، و قد واجهت معظم بلدان العالم الثالث عجزا ماليا نتيجة لتزايد الانفاق الحكومي مع بداية الثمانينات من القرن الماضي ،[1] و قد ارتفع هذا العجز قدر ب 20% سنة 1987 و يرجع ذلك بالاساس الى التوسع الكبير في النفقات الحكومية من جهة و الى ضعف

[1] – محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق ، ص 296.

الايرادات بالاضافة الى انخفاض المساعدات الخارجية من جهة اخرى و قد ادت هذه العوامل الى عجز مستمر في ميزانية بعض بلدان العالم الثالث.[1]

و تعتبر سياسة التمويل بالعجز من السياسات المزمنة التي اتبعتها معظم بلدان العلم الثالث منذ فترة طويلة ، الا ان هذه السياسة لم تبدا في الانتشار في معظم الدول الا منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ، و من اسباب اللجوء الى هذا النوع من التمويل تزايد توسع الدين العام الداخلي ، و قد لعبت الاجهزة المصرفية دورا بارزا في هذا النوع من التمويل مما ادى في نهاية المطاف الى زيادة السيولة المحلية ، و من ثم الارتفاع الحاد في الاسعارو قد ادت هذه السياسة التوسيعية الى تدهور الاوضاع الخارجية لتلك الدول ، و الى تناقص في صافي الاصول الاجنبية للقطاع المصرفي.[2]

كما ادت السياسات النقدية التوسيعية نتيجة للعجز في الميزانيات العامة الى تفاقم معدلات التضخم في كثير من بلدان العالم الثالث المدينة بشكل عام ، و لهذا نجد ان العجز في الميزانية العامة و الذي حدث نتيجة لاختلالات هيكلية داخلية ، قد ادى الى زيادة الدين العام الداخلي لتمويل الجزء الاخر ، مما ادى في النهاية الى تزايد في نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي و الى تزايد اعباء خدمة الدين .[3]

هذا من جهة و من جهة اخرى فان الاختلال الذي سجلته الدول المدينة في موازين مدفوعاتها كان احد العوامل المؤدية الى تفاقم المديونية الخارجية ، و لاشك ان ميزان المدفوعات بما يعكسه من بنود و اعباء و موارد يمثل صورة صادقة للاقتصاد الوطني ، و خاصة درجة انفتاحه على العالم الخارجي ، و لقد عانت الكثير من بلدان العالم الثالث عجزا في الحساب الجاري و التجاري في الربع الاخير من القرن العشرين ، حيث ان النمو الذي حدث في المديونية الخارجية لهذه الدول كان مواكبا للعجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات .

و ما تزال هذه العجوزات مستمرة لكثير من بلدان العالم الثالث ، الامر الذي يتطلب البحث عن مصدر للتمويل ، و الى الحاجة الى اتخاد الاجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات التي تقف وراء هذا العجز.[4]

و تلعب التحويلات الخاصة و الرسمية الى بلدان العالم الثالث دورا هاما في تغطية جزء من العجز في موازين السلع و الخدمات ، و يجري تغطية الجزء الاخير بواسطة الاستثمارات الاجنبية و الاقتراض من

---

[1] – بن الطاهر حسين ، دراسة و تحليل مديونية العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص 94.

[2] – بن الطاهر حسين ، المرجع نفسه ، ص 94.

[3] – رمزي زكي، ازمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص 103.

[4] – فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 66.

الخارج ، مما قاد الى تزايد المديونية الخارجية و تعاظم عبئ خدماتها فادى في العديد منها الى ظهور المتاخرات ، و بالتالي زيادة الضغوط على موازين المدفوعات .

اما بخصوص الاختلالات في علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، فان معظم الهياكل الاقتصادية في اغلب الدول النامية تتسم بتراجح الوزن النسبي لقطاعي الزراعة و الصناعة ، و ذلك لحساب تزايد الاهمية النسبية لقطاع الخدمات و هو ما تؤكده بيانات الجدول التالي :

الجدول رقم 12: تطور نسبة مساهمة قطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية خلال الفترة 1965- 1987

الوحدة: نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

البيان / السنوات	الإنتاج الزراعي	الإنتاج الصناعي	إنتاج خدمات القطاع
1965	20	29	**51**
1973	24	32	**44**
1980	19	37	**44**
1984	20	35	**45**
1987	**19**	**25**	**56**

المصدر:

من بيانات الجدول السابق يتضح ان نسبة الناتج الزراعي الى اجمالي الناتج المحلي قد تراوحت بين 19 و 24% خلال الفترة 1965- 1987 ، كما كانت النسب المناظرة في القطاع الصناعي 25 و 37% في حين تراوحت نسبة مساهمة انتاج قطاع الخدمات بين 44 و 56% من اجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

والجدير بالذكر ان انحراف الهيكل الاقتصادي في غالبية الدول النامية قد ارتبط بانحراف هيكل تخصيص الاستثمارات بين القطاعات السلعية والخدماتية ، حيث لم تحض القطاعات السلعية بالاستثمارات الكافية لتجديد الطاقات الانتاجية بهدف رفع مستوى انتاجيتها ، علاوة على استمرارية الحاجة للتوسع في الاصول

الثابتة و التطوير الفني و التقني ، و هو ما انعكس على تدني معدلات نمو القطاعات السلعية الزراعية و الصناعية مقارنة بالقطاعات الخدماتية الامر الذي يوضحه الشكل ادناه

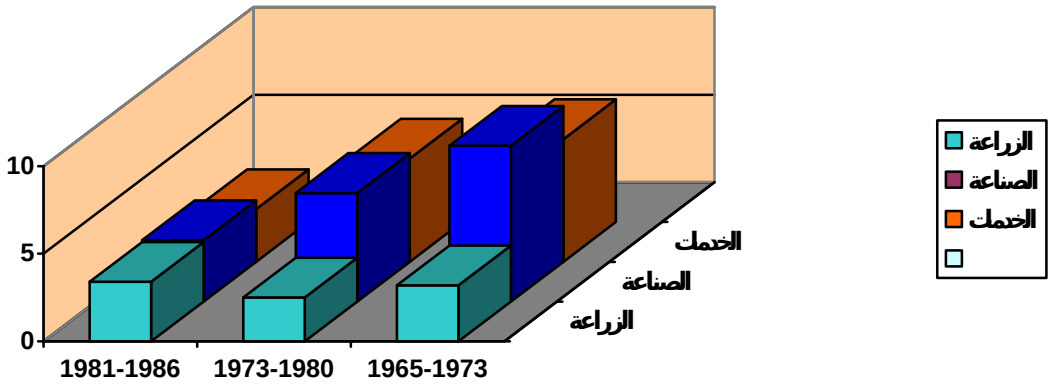

ثانيا : فشل نمط التنمية و التصنيع

يبدو ان هناك علاقة طردية بين المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث و التنمية لان هذه الاخيرة بائت بالفشل، و ذلك يعود الى الاخطاء في تطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كثير من بلدان العالم الثالث، فبعد خمسة عقود من محاولات التنمية ببلدان العالم الثالث التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية ما زالت تلك البلدان تروح في اغلال التخلف و التبعية و الاعتماد على الغير، فما يتمخض عن تلك المحاولات بروز شروط موضوعية تؤهلها للانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم المعتمد على ذاته.[1]

و لا يتسع المجال هنا لتحليل المازق التنموي الذي وصلت اليه هذه البلدان و اسباب ذلك فهناك كم كبير من الدراسات و المراجع التي اهتمت بهذه القضية سواء على المستوى النظري او المستوى الواقعي ، و ما نريد طرحه في هذا الاطار هو العلاقة التي قامت بين الفشل الذي اتسمت به تجارب التنمية في هذه البلدان و تزايد ازمة مديونيتها الخارجية و هنا نجد العديد من الؤشرات نذكر منها:

– ان معظم تجارب التنمية في هذه البلدان قد نظرت اساسا و بحكم التاثير القوي الذي باشره عليها الفكر التنموي التقليدي و تحت سيطرة المصالح الاجتماعية ، التي حددت توجهاتها الى التنمية على انها تهدف للوصول الى مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان البلدان الراسمالية الصناعية، و من

[1] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 52.

ثم فان النجاح في عملية التنمية يقاس بمدى الاقتراب من هذه المستويات.

و قد ترتب على تلك النظرية اتباع انماط معينة من الاستتمار و التصنيع اتجهت في مرحلة معينة منها الى توفير تلك السلع الاستهلاكية و الترقية التي يستهلكها اصحاب الدخول المرتفعة.[1]

ثم ما لبتث هذه الانماط ان وصلت الى طريق مسدود ، فاصبح لزاما على هذه البلدان فتح الابواب على مصرعيها للاستيراد من الخارج و هو المال الطبيعي لاستمرار تلك النظرية السطحية للتنمية، و خاصة بعد اتباع كثير من الدول سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها المؤسسات المالية الدولية و كان من جراء ذلك تزايد العجز لموازين المدفوعات و تزايد المديونية الخارجية.

2- انه قد ترتب على تركيز جهود التنمية في تلك الانماط التي عرفت بالقطاع الحديث ، اهمال شديد لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني المنتجة لسلع الاحتياجات الاساسية للسكان، و يبدو هذا بشكل واضح في حالة التدهور و الاهمال الذين الا لهما حال القطاع الزراعي بهذه البلدان، اذ قات معظم تجارب التنمية في هذه البلدان على اعتصار القطاع الزراعي و ذلك بسحب الفائض الاقتصادي منه و وضعه في خدمة القطاعات الاخرى.

و كان من جراء ذلك حرمان القطاع الزراعي من الاستتمارات الضرورية اللازمة لتطوير قطاع الانتاج فيه ، و تدهورت مستويات المعيشة بالريف و تزايدت الهجرة الى المدن، و تدني مستوى انتاجية المحاصيل الزراعية ، و مع تطور الزمن تتطور الامور في القطاع الزراعي الى ما يشبه الازمة. [2]

فمع تزايد السكان و تزايد حاجاتهم للمواد الغذائية تزداد الحجات لاستيراد هذه المواد ، ضعفت مساهمة الزراعة في امداد الصناعات المحلية بالمواد الخام، و ادى انخفاض مستوى الانتاجية (فضلا عن تزايد عدد السكان) الى تناقص حجم الفائض الزراعي الخصص للتصدير و ما يترتب على ذلك من اثار سلبية

[1] – بن الطاهر حسين ، دراسة و تحليل مديونية العالم الثاث ، المرجع السابق ، ص 96.

[2] – بن الطاهر حسين ، دراسة وتحليل مديوينة العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص 97.

على حالة موازين مدفوعات هذه الدول.

3-ان نمادج التصنيع التي اختارتها معظم هذه الدول تدور حول ما يسمى باستراتيجية احلال الواردات ، تم التحيز الى اقامة صناعات مكثفة لعنصر راس المال و الى التوجه اكثر الى الاقتراض الخارجي لتمويل الاستثمارات الضخمة لهذه الصناعات، و رغم ان هذه الاستراتيجية قد برزت على اساس ان هذه الصناعات سوف تقلل من الواردات من هذه السلع من ناحية ، و الى زيادة التصدير فيها مستقبلامن ناحية اخرى ، مما يعني تحسين العجز بموازين المدفوعات.

الا ان التنفيد العملي لهذا النمط الصناعي جاء على عكس ما ذهب اليه هذ التبرير ، فبدلا من ان تصبح هذه الصناعات عاملا في تحسين ميزان المدفوعات ، اصبحت عبئا عليه حيث ارتبط تشغيل هذه الصناعات بتدفق الواردات من السلع الوسيطة و قطع الغيار و بدفع تكاليف براءات و حقوق الاختراع و رسم استخدام العالقات التجارية.[1]

كما انه نظرا لسرعة التقدم الفني اهذه الصناعات عالميا ، فانها لم تتبث اية كفاءة في المنافسة بالاسواق العالمية و اصبح تصديرها يعتمد على اعانات التصدير ، بالاضافة الى ان هذه الصناعات قد اشاعت نمطا استهلاكيا مترفا ، و بالتالي دفعت بالمدخرات المحلية الى الانخفاض.

4- الصناعات التي اقيمت على اساس استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير ، و هي الاستراتيجية التي وجدت خير تعبير عنها في تجارب الدول المصنعة حديثا في جنوب شرق اسيا ، و هذه الصناعات اقيمت اساسا بحافز خارجي من خلال الشركات المتعددة الجنسية ، و تعتمد على العمالة الرخيصة في هذه الدول ، كما تهدف اساسا للتصدير ، و تعتمد في ذلك على التخفيضات الجمركية التي وفرتها منظمة الجات لمصنوعات بلدان العالم الثالث في دورة كنيدي و دورة طوكيو.

فبالرغم من النجاح الجزئي الذي حققته هذه الصناعات ، و بالذلات خلال حقبة السبعينات ، و رغم ما حضيت به من دعاية عالمية ضخمة من خلال المؤسسات المالية الدولية ، الا ان هذه الصناعات قد انطوت على احداث مديونية خارجية كبيرة لهذه الدول ، فجزء منها قد اعتمد على القروض الخارجية كما

[1] – فضيلة جنوحات ، المرجع السابق، ص 66.

انه على الرغم من نمو معدلات الاستثمار و التصنيع و التصدير فيها ، الا ان حالة علاقاتها الاقتصادية الخارجية قد تدهورت على نحو ملحوظ اذ تنه من الثابث احصائيا على انه على الرغم من الفائض الذي كانت تحققه هذه الدول في في ميزانها التجاري الا ان ميزان حسابها الجاري كان يحقق عجزا مستمرا بسبب ضخامة حجم تحويلات خدمة ارباح و عوائد رؤوس الاموال المستثمرة فيها، و اذا اخدنا على سبيل المثال مديونية كوريا الجنوبية و هي احد النمور الاربعة البارزة في هذه الدول نجد انها قد وصلت الى 47 مليار دولار عام 1985 و تلك المفارقة تحتاج الى تامل و تفكير ناهيك عما تعانيه هذه الدول من تفاقم نزعة الحماية التي تطبقها الدول الصناعية الراسمالية ضد صادرات تلك الدول لحماية صناعتها المحلية المثيلة . [1]

وعموما يمكن القول ان معظم المشاريع الصناعية الضخمة التي تم اقامتها في البلدان النامية ، لم تحقق النتائج المستهدفة ، وذلك بسبب سوء سوء تسييرها ،كما ان بعضها لم يعرف دراسة جيدة للجدوى الاقتصادية لها ، الامر الذي ادى الى تبدير جزء كبير من القروض التي مولت هذه المشاريع.

ثالثا : التضخم المحلي الحاد

I- مفهوم التضخم

نظرا لعدم اتفاق الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم الا ان هذا المصطلح يستخدم لوصف العديد من الحالات مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار
- ارتفاع الدخول النقدية او عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور او الأرباح
- ارتفاع التكاليف
- الافراط في خلق الأرصدة النقدية

[1] - الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، تقرير البلدان الاقل نموا 1989 ،نيويورك ، 1990 ، ص 23-25 .

الا انه ليس من الضروري ان تتحزك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد بمعنى انه من الممكن ان يحدث ارتفاع في التكاليف دون ان يصحبه ارتفاع في الأرباح ومن المحتمل ان يحدث افراط في خلق النقود دون ان يصحبه ارتفاع في الأسعار او الدخول النقدية.[1]

و بعبارة أخرى فان الظواهر المختلفة التي يمكن ان يطلق على كل منها التضخم هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضا الى حد ما و هذا الاستقلال هو الذي يثير الارباك في تحديد مفهوم التضخم.

ويميز مصطلح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من المصطلحات وتشمل

- **تضخم الأسعار**: أي الارتفاع المفرط في الأسعار
- **تضخم الدخل**: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح[2]
- **تضخم التكاليف**: أي ارتفاع التكاليف
- **التضخم النقدي**: أي الافراط في اصدار العملة النقدية
- **تضخم الائتمان المصرفي**: أي التضخم في الائتمان

ومن هنا يرى بعض الكتاب انه عندما يستخدم تعبير التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فان المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لان الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف اليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

II-أنواع التضخم

وللتضخم العديد من الأنواع نذكر أهمها:

1- التضخم الأصيل أو الملازم:

يزيد الطلب الكلي في الدول الفقيرة المتخلفة على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في معدلات الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وينعكس أثر ذلك في ارتفاع الأسعار ويسمى ذلك بالتضخم الأصيل أو الملازم.

2-التضخم الزاحف:

[1] - تقرير عن التضخم الاقتصادي – حالات ومفاهيم – ، قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية ، منتدى الاعمال الفلسطيني ، افريل 2011 ، ص 05.

[2]- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000 ، ص10-11.

وهو عندما ترتفع الأسعار بنسبة 1% إلى 2% وهذا الارتفاع البسيط في الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين بما يحفزهم على زيادة استثماراتهم ويعتبر هذا نمواً اقتصادياً بنفس معدل ارتفاع الأسعار فيصبح ذلك تضخماً في الأسعار.[1]

3-التضخم المتسارع أو المفرط:

ويحدث هذا النوع من التضخم في حالات ارتفاع معدلات الأسعار بصورة عالية بسبب تمويل الحروب أو الحصار الاقتصادي الدولي لدولة ما، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية.

4-التضخم التصاعدي:

تؤدي الزيادة في ارتفاع الأسعار إلى الزيادة في الأجور والرواتب وينتج عن ذلك المزيد من ارتفاع الأسعار ويزيد من حدة التضخم، أي يصبح التضخم تصاعدياً يغذي نفسه بنفسه فعند زيادة الأسعار يتم زيادة الأجور والرواتب وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأسعار وهكذا يتصاعد التضخم في كثير من الدول المتخلفة. [2]

III-أسباب التضخم

نستطيع القول: إنّ ظاهرة التضخم لها أسباب مختلفة ولكل من هذه الأسباب ظروف خاصة، كما أنّ حالة أو ظاهرة التضخم تحدث بصورة واضحة في الدول الضعيفة اقتصادياً بصورة مرتفعة نسبياً عن الدول المتقدمة اقتصادياً، وللتضخم أسباب متعددة ومن أبرز هذه الأسباب:

1- أسباب اقتصادية داخلية :

ففي الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات، " ويشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولاً نقدية إضافية " تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.[3]

2- أسباب اقتصادية خارجية :

---

[1]- البازعي حمد سليمان، الانتقال الدولي للتضخم ، مجلة الإدارة العامة ، العدد الأول ،1997 ،ص 65.

[2]- البازعي حمد سليمان، المرجع نفسه، ص 66.

[3]- لكحل عمار، التضخم المالي والأساليب المحاسبية لمعالجة اثره على القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 06.

ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها ، وعند حدوث أي ارتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة ، مثال ذلك عند ارتفاع أسعار قيمة الرز والقمح والسكر في الدول المنتجة والمصدرة فإن سعر تلك المواد سترتفع في الدول المستورة .

3- أسباب سياسية :

من أسباب حدوث التضخم في هذه الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط اقتصادية دولية مثل حظر تصدير السلع إلى الدولة المحظور عليها مما يتسبب في نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقود في الدولة المحاصرة. [1]

IV-اثر التضخم على المديونية الخارجية

يعتبر التضخم الحاد الذي تعيشه اقتصاديات كثير من البلدان النامية ، أحد العوامل البارزة في زيادة مديونيتها الخارجية ، ذلك انه يعني ارتفاعا كبيرا في المستوى العام للاسعار المحلية ، ومن ثم فان هذه الاخيرة تصبح غير قادرة على منافسة السلع الاجنبية في السوق العالمي ، مما يؤدي الى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات ، وهو ما يعني في النهاية حدوث عجز في الميزان التجاري. [2]

كما انه و في ظل التضخم الحاد و بسبب زيادة الطلب المحلي على الواردات ، فان سعر صرف العملة الوطنية سوف ينخفض ، فيزداد هروب رؤوس الاموال الوطنية نحو الخارج ، و عزوف رؤوس الاموال الاجنبية عن الاستثمار في الداخل ، مما يؤدي في النهاية الى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات يتم تمويله من خلال زيادة الاقتراض الخارجي ، و هو ما يعني زيادة المديونية الخارجية ، فكلاهما يعمل على زيادة الاخر الامر الذي يوضحه الشكل التالي :

[1]- لكحل عمار ، المرجع السابق، ص 07.

[2] - حاتم امير مهران ، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي و دور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي ، جامعة الجزيرة ، قسم الاقتصاد ،السودان ، ص 09.

الشكل رقم (1) العلاقات الجدلية الوثيقة بين التضخم والمديونية الخارجية

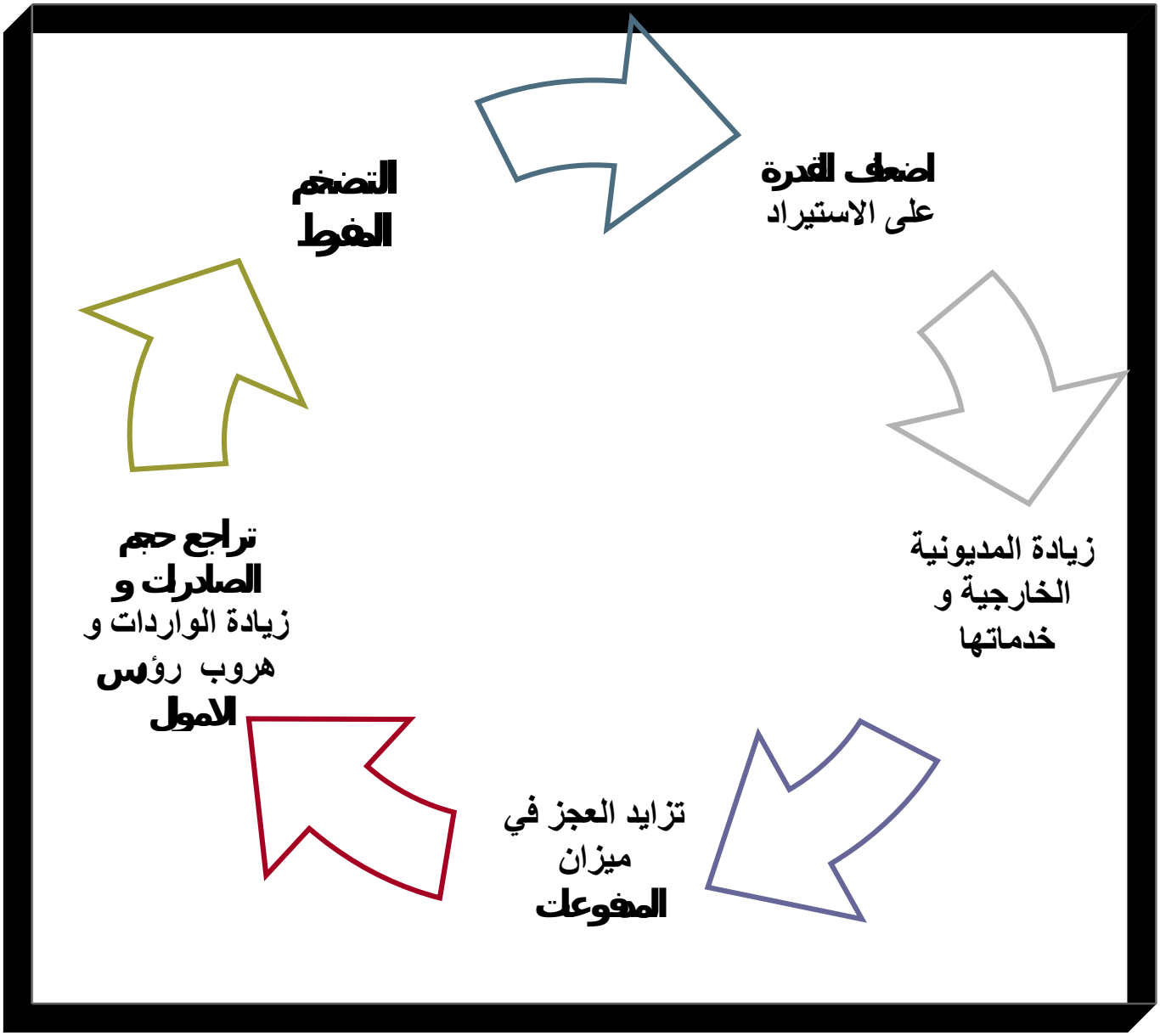

المصدر: الهاشمي بوجعدار المرجع السابق ص 162 .

يوضح هذا الشكل ان ارتفاع معدلات التضخم بالبلدان النامية المدينة ، و الذي يرجع سببه الى وجود اختلالات هيكلية من شانه ان يؤدي الى تقليص الصادرات و زيادة الواردت ، و هروب رؤوس الاموال الوطنية نحو الخارج ، و ذلك بفعل تدهور سعر صرف العملة الوطنية و انخفاض قوتها الشرائية ، و هو ما يؤدي الى زيادة عجز ميزان المدفوعات مما يضطر هذه البلدان الى زيادة اقتراضها من الخارج ، لتغطية ذلك العجز ، و هو ما يعني زيادة مديونيتها الخارجية و خدماتها

و الواقع ان هذه الاثار تكون شديدة التاثير في حالة البلدان التي تتبع سياسة ليبرالية في تجارتها الخارجية ، و لا تطبق نظام الرقابة على الصرف ، و لسنا هنا في اطار البحث المفصل في طبيعة العوامل المحددة لقوى التضخم ببلدان العالم الثالث ، لكنني اكتفي بالاشارة الى وجود مدرستين على قدر كبير من الاهمية في تحليل قوى التضخم

1-المدرسة النقدية

و هي المدرسة التي يعتنقها الكثير من الاقتصاديين ، و التي ترى بان التضخم ببلدان العالم الثالث شانه شان التضخم بالبلدان الراسمالية ، هو ظاهرة نقدية ترجع الى افراط السلطات النقدية في عرض النقود ، و هو الامر الذي يخلق في النهاية طلبا نقديا فائضا ، يزيد عن المقدرة الفعلية للعرض الحقيقي للسلع و الخدمات عند مستويات اسعار السائدة ، مما يؤدي الى دفع الاسعار نحو الارتفاع ، و عليه يرى النقديين ان سبب التضخم في النهاية يرجع الى اخطاء السياسة النقدية و المالية ، و غياب دور سعر الفائدة و الى تشويه نظام الاسعار ، و تعويق قوى السوق من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.[1]

2- المدرسة الهيكلية

فهي تنظر للتضخم على اعتبار انه ظاهرة تنطوي على وجود اختلالات هيكلية اقتصادية، اجتماعية نابعة من طبيعة النظام الاقتصادي المتخلف ، و من تبعيته للاقتصاد الراسمالي العالمي ، و من طبيعة التغيرات البيانية المصاحبة لعملية التنمية ، اما العوامل النقدية عندهم فهي لا تلعب الا دورا ثانويا ، و هي في النهاية ليست الا نتيجة لهذه الاختلالات .

و النتيجة المستخلصة من ظاهرة التضخم المحلي ، انها تقود الى ظهور المديونية بحيث يؤدي ال زيادة العجز بموازين المدفوعات ، مما يدفعها للاستدانة الخارجية و باعبائها التي تصل الى مستوى حرج ،

[1]- حاتم امير مهران، المرجع السابق، ص 11.

فالاستدانة الخارجية تصبح سببا من اسباب التضخم المحلي ، و كاننا في هذه الحالة ازاء حلقة دائرية فالتضخم يؤدي الى الاستدانة الخارجية ، و الاستدانة الخارجية بدورها تزيد من التضخم المحلي.[1]

رابعا : تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان

يتجه مستوى المعيشة الحقيقي للانخفاض في غالبية الدول المدينة مقارنة بالدول المتقدمة ، وينعكس تدهور معيشة السكان كما و نوعا على عديد من المؤشرات ، يتمثل اهمها في انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ، انتشار ظاهرة الفقر ، علاوة على تدهور المستوى الصحي و التعليمي ، و هو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم 13: تطور بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة

الدولة / المؤشرات	الدول النامية	الدول الصناعية المتقدمة
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سنويا (دولار)	1045	12960
معدل النمو السنوي لدخل الفرد (/)	0.3	3.7
معدل النمو السكان سنويا	2.1	0.7-0.4
معدل الاعالة	50	25
معدل الوفيات	69-124 لكل ألف مولود	15 لكل ألف مولود
معدل نمو المواليد	30-50 في الالف	اقل من 20في الالف
العمر المتوقع عند الميلاد	49-57 سنة	70-73 سنة
نسبة الافراد الملمين بالقراءة و	34	65-99

[1] - **BALI HAMID**، Inflatin ET mal-development en algerie، edition opu.1993 , p 83.

الكتابة

المصدر : سميرة إبراهيم أيوب ، المرجع السابق ،ص 28 .

تعكس بيانات الجدول السابق انخفاض متوسط الدخل السنوي للفرد و معدلات نموه في معظم الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة فقد قدرت نسبة دخل الفرد في تلك الدول الى نظيره في الدول الصناعية المتقدمة بحوالي 12/1 و هو ما يؤكد اتساع الفجوة الداخلية القائمة و استمرارها فيما بين المجموعتين من الدول .[1]

و الى جانب ما سبق سجل مستوى الخدمات التعليمية و الصحية تدهورا ملموسا انعكس في انخفاض العمر المتوقع للفرد في الدول النامية (49-57 سنة) مقارنة بالدول المتقدمة 69-124 في الالف في حين يصل هذا المعدل الى حوالي 15 نسمة من سكان الدول النامية لا يحصلون على السعرات الحرارية اللازمة و تبلغ نسبة الاطفال منهم حوالي 30 بالرغم من ان الاحتياجات هؤلاء الافراد من تلك السعرات تقدر باقل من 2 من الانتاج العالمي للحبوب هذا بالاضافة الى تلوث مياه الشرب و التي تعد من اهم الاسباب التي ادت الى وفاة اكثر من 35/ من الاطفال في افريقيا اسيا و امركا اللاتينية و علاو على ذلك فان معظم الخدمات و التسهيلات الطبية في الدول النامية غالبا ما تتركز في المانطق الحضرية التي يعيش بها حوالي 25 فقط من اجمالي عدد السكان مما يعكس مدى انخفاض الرعاية الصحية للغالبية العظمى منهم في تلك الدول .[2]

و فيما يتعلق بتدهور المستوى العام للتعليم فالبرغم من ان نفقات التعليم في مراحله الاولى تستحود على نسبة كبيرة من الموازنة العامة في تلك الدول الا ان نسبة الافراد الملمين بالقراءة و الكتابة ظلت منخفضة بدرجة كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة اذ بلغت تلك النسبة 34/ في الدول النامية مقارنة بنسبة 65-99/ في الدول المتقدمة ضف الى ذلك انخفاض كفاءة السياسات التعليمية في الدول النامية و ابتعادها عن متطلبات التنمية الحقيقية الشاملة .[3]

و يعزى تدهور مستوى الخدمات التعليمية و الصحية في تلك الدول ، الى انخفاض نسبة الانفاق العام الجاري و الاستتماري الموجه لتلك القطاعات ، اذ تشير الاحصائيات الى انخفاض متوسط نسبة الانفاق

[1]- محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون، عالم المعرفة، الكويت، جوان، 1986، ص 23.

[2] - الأمم المتحدة، تقرير موجز حول السكان والتعليم والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، نيويورك، 2003، ص 09.

[3] - عصام خوري مصطفى -عبد الله الكفري ، المرجع السابق، ،ص 76-84.

العام على التعليم و الصحة الى اجمالي الانفاق العام من 15 و 5.2 عام 1975 الى 11.4 و 4.4 عام 1986 على الترتيب.

كما انخفض متوسط نسبة الانفاق العام على خدمات الاسكان و الضمان الاجتماعي من 18.8 الى 12 فيما بين عامي **1972** و **1986** .

الفرع الثاني : العوامل المتعلقة بالاخلال بالانظمة القانونية السائدة

اولا : سوء التسيير الاداري و المالي

اصبحت مشكلة سوء التسيير في البلدان النامية المشكلة الرئيسية ، فقد كشفت ازمة المديونية الخارجية في هذه البلاد ان جانبا معتبرا من هذه القروض التي تم الحصول عليها خلال السبعينات ، و بداية الثمانينات ، تم بطريقة او اخرى تبديده في اغراض غير انتاجية عديدة ، مثل الرشوة و التهريب و غيرهما .

والحقيقة ان ظاهرة تفشي سوء التسيير في البلدان النامية ومنها العربية ، هي أحد مؤشرات التخلف في هذه البلدان ، فسوء التسيير ينتج عن عوامل اخرى متعددة منها التفاوت الكبير في توزيع الدخول ، وتاخر البنى الاجتماعية ، وانتشار البطالة ، وضعف مستوى التعليم ، وغير ذلك.

و الحقيقة ان الطبقة الغنية و اصحاب الامتيازات في البلدان النامية ، تتمتع بمركز كبير يتيح لها فرصة الاستحواذ على الجزء الاكبر من الدخل القومي ،[1] اضف الى ذلك ان بعض البلدان النامية تتعدم فيها الديمقراطية ، و البعض الاخر مازال في بداية الطريق ، و هي تتميز بضعف نسبي في مؤسساتها الدستورية، [2]كل ذلك ينتج عنه كثرة التغيرات في انظمتها السياسية ، مما يقضي على الاستقرار السياسي في البلد ، الشيء الذي ينعكس بدوره على الاستقرار الاقتصادي ، من خلال عدم وجود ملائم للاستثمار في البلاد.

و قد انعكس كل ذلك في هدر و تشتيت موارد البلدان النامية في اتجاهات متناقضة و سريعة التبديل ، فمثلا تشير العديد من الدراسات الى ان الانفاق العسكري اسهم اسهاما فعالا في تفاقم مديونية البلدان النامية ، هذا و يتجلى سوء التسيير في البلدان النامية ايضا في مظاهر الاستهلاك الترفي ، و تقليد نمط

[1]– فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 68.

[2] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 59.

المعيشة الغربية ، بل فان مظاهر الترف و المفاخرة فاقت مثيلتها في البلدان الراسمالية الصناعية ، و ذلك نتيجة الثراء الفاحش الذي تتمتع به الطبقات الغنية ، و اصحاب الامتيازات .

فقد ثبت من تجارب التنمية في البلدان النامية ، ان العديد من المشاريع الضخمة قامت من غير دراسة الجدوى الاقتصادية لانشائها ، و ان الكثير من هذه المنشات اوقفت عن العمل بعد فترة قصيرة ، و تحملت البلدان النامية خسائر تقدر بملايير الدولارات من جراء ذلك ، و قد استفاد المتسببون في سوء التسيير من عمولات معتبرة مقابل الموافقة على اقامة مثل هذه المشروعات[1] ، و لعل اخطر ما واجهته البلدان النامية نتيجة ذلك ، هو بروز ظاهرة هروب رؤوس الاموال الى الخارج ، بمليارات الدولارات خلال عدة عقود من الزمن ، و لا تزال الظاهرة متفشية على نطاق واسع حتى وقتنا الراهن ، و هذا ما سنتطرق اليه في الجزء الموالي.

اما المشكلة الثانية فتكمن في عدم التعامل مع القروض باعتبارها مصدرا للمشاكل المالية التي تواجهها البلدان المدينة ، حيث وصلت الى الحد الذي لا يمكنها معه تسديد ديونها ، فعدم تصنيف القروض بانها مصدرا للمشاكل ، او مشكلة بحد ذاتها هو من اهم الاسباب التي ادت الى مضاعفة الاقتراض ، مما اوقع الدول النامية في مشاكل اقتصادية سياسية و اجتماعية خطيرة.[2]

و في ظل عدم كفاءة الاجهزة الادارية لكثير من الدول النامية ، تفاقمت ديونها الخارجية التي اقترنت بالفساد الاداري لاجهزتها ، حيث كانت جل القروض تعقد دون مبررات حقيقية ، فضلا عن انها تستخدم لاستيراد سلع استهلاكية لا تولد اي انتاج ، فيما تزداد خدمة الدين كلما تاخر التسديد ، و في حالة الشروع في بناء مشاريع انتاجية ، تبرز مشاكل من نوع اخر فقد يحدث ان كلفة خدمة القروض تكون اكبر من عوائد هذه المشاريع ، ناهيك عن حالات تكون فيها المشاريع خاسرة ، و بذلك تصبح للاقتراض الخارجي اثارا مدمرة على الاقتصاد القومي مستقبلا.[3]

و تبعا لكل ما سبق ذكره من مجمل الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية التي ادت الى تفاقم ازمة المديونية الخارجية للدول المدينة ، يمكننا ان نضيف ان طبيعة التشكيلات الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان المدينة و كذا طبيعة المؤسسات ، و الاوساط الحاكمة المسيطرة في هذه البلدان ، و سياساتها و

---

[1] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، نفس المرجع ، ص 59.

[2] – طلال محمد بطاينة ، المديونية الخارجية و اثرها على اقتصاديات الدول النامية ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2000، ص 105-108.

[3] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، نفس المرجع ، ص 65.

توجهاتها الاقتصادية و الانمائية ، و علاقاتها بالداخل و الخارج و تعاظم انفاقها الحكومي غير المنتج ، يقودنا الى الاعتراف بان مسؤولية الازمة الراهنة للمديونية الخارجية ، تقع على عاتق للبلدان المديتة ، خاصة الاوساط البيروقراطية الحكومية ، و الطبقات غير المنتجة .[1]

ثانيا : ظاهرة هروب و تهريب رؤوس الاموال الى الخارج[2]

لقد كان لظاهرة هروب و تهريب رؤوس الاموال نحو الخارج في العديد من البلدان النامية اثرا كبيرا على تزايد مديونيتها الخارجية ، و اضعاف قدراتها على سداد اعبائها ، ذلك ان هجرة رؤوس الاموال من البلدان النامية الى بلدان اخرى من شانه ان يؤدي الى تقليص حجم مدخراتها المحلية ، و هو ما يعني في النهاية توسيع الفجوة القائمة بين المدخرات ، و حجم الاستثمارات المطلوب تنفيدها ، بما يضطر معه البلد الى الاستعانة بالقروض الخارجية لسد تلك الفجوة ، تلك القروض التي ربما يعود جزء كبير منها الى مواطني ذلك البلد ، و التي قاموا بايداعها لدى البنوك الاجنبية الدائنة.[3]

و لعل عدم ملائمة المناخ الاستثمار في الدول النامية ، و غياب السياسات المشجعة له (كانخفاض معدل الفائدة ارتفاع معدلات الضرائب ووجود ضمانات غير كافية للاستثمار الخاص...الخ) ، تعتبر من الاسباب البارزة لهجرة رؤوس الاموال نحو الخارج.[4]

و على الرغم من انه لا توجد لدينا احصائيات حديثة عن ظاهرة هروب رؤوس الاموال من البلدان النامية ، الى البلدان المتقدمة ، الا ان الارقام التي يتضمنها الجدول ادناه يمكن ان تعطينا صورة واضحة عن مدى خطورة هذه الظاهرة في عينة مختارة من البلدان النامية المدينة ، و ذلك خلال الفترة 1977-1990

---

[1] – فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 72.

[2] – نفرق هنا بين مصطلح هروب و تهريب الاموال للخارج فالاول يعني خروج رؤوس الاموال الخاصة من بلد الى بلد اخر باحثة عن مناخ استثماري ملائم و هذا الخروج لا تحضره قوانين الدولة اما الثاني فيعني خروج رؤوس الاموال من بلد و استثمارها او توظيفها في بلدان اخرى بالرغم من ان قوانين البلد المعني لا تسمح بذلك .

[3] – رمزي زكي ، الخروج من مازق المديونية الخارجية بين التصور الموضوعي و الافكار الرومانسية ، منتدى الفكر العربي ، عمان ،1987 ، ص 196.

[4] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 61.

الجدول رقم 14: حجم رؤوس الاموال الهاربة نحو الخارج خلال الفترة 1977-1990

السنوات / البلدان	الارجنتين	المكسيك	فنزويلا	البرازيل	الفلبين	كوريا الجنوبية
1977	0.46	3.6	1.2	3.24	0.84	0.56
1978	1.81	0.87	0.7	1.27	0.43	0.81
1979	1.68	1.27	2.56	0.75	0.36	0.16
1980	3.96	5.23	5.41	1.73	0.4	0.36
1981	6.16	7.57	5.82	0.51	1.53	0.08
1982	7.49	6.7	4.65	1.83	0.61	1.09
1983	2.0	9.2	3.11	0.81	0.75	0.09
1984	3.0	4.25	4.01	3.36	1.03	0.6
1986	3.31	5.3	4.27	2.74	0.87	0.7
1988	3.92	5.21	3.83	3.84	1.2	0.52
1989	4.72	3.87	4.35	3.08	1.77	0.73
1990	4.1	4.76	3.76	3.1	1.3	0.68
المجموع	42.61	58.1	43.41	26.26	8.58	6.38

SOURCE : HOUSSIEN Askari , innovation financière et dette du tiers monde ,OCDE, paris,1991,p39.

ما يمكن ملاحظته من الجدول ، ان ظاهرة رؤوس الاموال من البلدان النامية قد تنامت بصورة كبيرة ، هذا في الوقت الذي بدت فيه حاجات هذه البلدان الى الاقتراض الخارجي من اجل مواجهة متطلبات خدمات ديونها الخارجية ، و تمويل التنمية بها و تعتبر المكسيك من البلدان النامية التي شهدت فيها

ظاهرة هروب رؤوس الاموال احجاما كبيرة ، حيث بلغت خلال الفترة 1977– 1990 حوالي 58 مليار دولار ، و هي مبالغ ضخمة تعكس مدى الخسارة الجسيمة التي لحقت باقتصاديات هذه البلدان.[1]

اما بخصوص ظاهرة تهريب رؤوس الاموال نحو الخارج فقد كان لها هي الاخرى اثرا بارزا على تزايد المديونية الخارجية للبلدان النامية التي بدات بعض الاوساط المالية الدولية تهتم بها وتعطي بعض الحقائق عنها ففي سنة 1995 نشر البنك الدولي ارقاما عن الاموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية، فكانت حسبما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 15: حجم الاموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية خلال الفترة 1979 –1994

البلد	مقدار الاموال المهربة (مليار دولار)	نسبة الاموال المهربة الى اجمالي تدفقات راس المال الى الداخل
فنزويلا	61.4	136.4
الارجنتين	52.2	66.1
المكسيك	67.3	48.7
اورغواي	2.6	29.2
البرتغال	5.8	21.8
البرازيل	10.5	10.3
تركيا	2.1	7.2
كوريا الجنوبية	2.7	5.8

المصدر: البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1995 ، ص 12.

[1] – البنك الدولي ، تقريرعن التنمية في العالم ، الطبعة العربية ،1995 ، ص 11 .

من خلال الجدول السابق يتضح لنا مدى خطورة ظاهرة تهريب الاموال للخارج في هذه البلدان ، اذ انه في الوقت الذي تعاني فيه من نقص كبير في الاموال اللازمة للنهوض باقتصادياتها ، ومواجهة اعباء ديونها الخارجية ، نجد ان هناك جانبا هاما من اموالها بالعملات الصعبة يهرب نحو الخارج من قبل اشخاص معينين لتوظيفها او استثمارها في تلك البلدان لحسابهم الخاص.

كما تشير بعض الدراسات ان الاموال المهربة من البلدان النامية ، قد بلغت عام 1989 نسبة 75 %من حجم مديونيتها الخارجية اي بحدود 340 مليار دولار ، وفي بلدان اخرى فاقت الاموال المهربة منها حجم مديونيتها الخارجية.[1]

و في دراسة اعدتها الاقتصادية الالمانية سوزان ارب ، تبين ان نسبة الاموال المهربة الى اجمالي المديونية الخارجية لمصر الاردن و سوريا تفوق 20 % ، و ذلك خلال الفترة 1976- 1992 .

اما بخصوص اسباب ظاهرة التهريب فهي متعددة ، لعل ابرزها تفشي ظاهرة الفساد ، الامر الذي سمح لكثير من المسؤولين بالاستيلاء على الجانب الهام من ثروات بلدانهم عبر قنوات مختلفة ، و تهريبها للخارج و هذا عن طريق:

- الفساد الاداري والمالي المتمثل في الرشاوي التي يتقاضاها المسؤولين بابرام عقود تتعلق بمختلف الصفقات الدولية و التي تسمى احيانا هدايا او عمولات و تتم عادة بتحويلها الى حسابات اصحابها لدى البنوك بالدول المتقدمة.
- تخفيض قيمة فواتير الصادرات والمغالاة في قيمة فواتير الواردات.
- تمويل صفقات دولية وهمية.
- الاستيلاء على جانب من القروض الخارجية

[1] - فضيلة جنوحات ، المرجع السابق، ص 70.

والخلاصة التي نصل اليها من خلال عرض اهم الاسباب المؤدية لتفاقم المديونية الخارجية هي كالاتي:

الازمة قد اسهمت بما لا يدع مجالا للشك في تازم مشكلة المديونية الخارجية ، و زيادة اعبائها على الدول المدينة ، فلقد كانت نتاجا لسياسة الباب المفتوح التي انحازت اليها التشكيلات الاقتصادية و الاجتماعية المهيمنة في تلك البلدان، اما اختيارا و اما تحت ضغوط الدائنين و المؤسسات المالية الدولية ، الذين نظروا الى تلك السياسات و الممارسات على انها عمليات تكييف ضرورية لتصحيح اوضاع موازين المدفوعات ، و ضمان تسديد الديون، بينما ان الحصار الفعلي لنتائج تلك السياسات كان مدمرا لتلك الدول.

الباب الثاني: الإطار التطبيقي للمديونية الخارجية ومحاولات التخفيف منها

الفصل الأول: الإطار التطبيقي للمديونية الخارجية

الفصل الثاني: البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة الأزمات الناتجة عن المديونية الخارجية

مقدمة الباب

ان الجمعية العامة للامم المتحدة من خلال قراريها 3201 و 3202 المورخين في 1 ماي 1974 و المتضمنين الاعلان و برنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد و قرارها 3281 المؤرخ في 12 ديسمبر 1974 و المتضمن ميثاق حقوق الدول و واجباتها الاقتصادية و قرارها رقم 3362 المؤرخ في 12 سبتمبر 1975 بشان التنمية و التعاون الاقتصادي الدولي.

اذ تشير من خلال قراراتها رقم 2807 المؤرخ في 14 ديسمبر 1971 و 3039 المؤرخ في 19 ديسمبر 1972 و 158/31 المؤرخ في 21 ديسمبر 1976 و 187/32 المؤرخ في 19 ديسمبر 1977 يشان المشاكل الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية.

و اذ تشير ايضا الى قراري مجلس التجارة و التنمية 165 المؤرخ في 11 مارس 1978 و 222 المؤرخ في 27 سبتمبر 1980.

بحيث انها تبرز قلقها على حالة الاقتصاد العالمي الراهنة و لاسيما المشاكل الحادة التي تواجهها البلدان النامية التي تتاثر اقتصاداتها ببيئة خارجية غير مؤاتية تتجلى في جملة عوامل منها عدم ثباث المتغيرات الاقتصادية الحاسمة و السياسات غير المتسقة التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي دون مراقبة فعالة متعددة الاطراف على اهدافها و نتائجها مما يهدد الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للبلدان النامية.

و اذ تؤكد ان مشكلة ازمة الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية هي نتيجة مباشرة للبيئة الاقتصادية العالمية السائدة و هي انعكاس لعدم المساواة و للنظام الاقتصادي الدولي غير العادل القائم.

و اذ تضع في اعتبارها الاولوية التي اعطتها الاغلبية العظمى من رؤساء الدول و الحكومات و وزراء الخارجية خلال الدورة الجمعية العامة لمشكلة ازمة الديون الخارجية و قلقهم الشديد ازاء التاثير السلبي لهذه الازمة على عملية التنمية و على الاستقرار الدولي و اثارها على الهدف المحدد في ميثاق الامم المتحدة و هو تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي .

و اذ يقلقها اشد القلق الاثر الضار الذي تعاني منه البلدان النامية نتيجة العبئ الضخم و النتزايد بشكل غير محتمل الذي تمتله ديونها الخارجية المتزايدة و الذي تزداد خطورته بصورة خاصة بسبب التاثير السلبي لعملية التعديل و انعدام فرص الوصول الى الاسواق المالية و ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية و تقلبات اسعار الصرف و التدفق العكسي للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو و ركود المساعدة الانمائية الرسمية بل و انخفاضها من حيث القيمة الحقيقية و تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية فضلا عن الانخفاضات الحادة في اسعار السلع و تصاعد النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو.

و اذ تشدد على ان البلدان النامية تبدل جهودا شاقة للتعديل بتكلفة سياسية و اجتماعية و اقتصادية عالية للغاية في كثير من الحالات و ذلك بناء على طلب المؤسسات المالية و المصرفية الدولية و من خلال الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي و التي تسفر عن البطالة و الانكماش الاقتصادي و الاضرار بقدرة هذه البلدان على النمو و التطور كما تشدد على ان اعادة الجدولة الدولية لاقساط الديون تؤجل المشكلة في كثير من الحالات و تزيد خطورة النتائج النترتبة عليها.

و اذ تؤكد من جديد انه في الوقت الذي تعترف فيه البلدان بان التزاماتها الدولية فيما يتعلق بالديون فان الالتزامات المالية التي دخلت فيها البلدان النامية المدينة مع دائنين من البلدان المتقدمة النمو و مع مؤسسات مالية متعددة الاطراف قد اصبحت في ظل الظروف الحالية غير محتملة و انه ما لم يجد

المجتمع الدولي حلولا عاجلة و حقيقية وعادلة و دائمة فان تلك الالتزامات يمكن ان تصبح بالنسبة لبعض هذه البلدان فوق طاقة اقتصاداتها.

و اذ تدرك ضرورة مراعاة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا التي تتطلب حلا طويل الاجل يتحقق من خلال التنمية و النمو الاقتصادي المستمرين للبلدان الافريقية الذي يمثل اساسا عبئ ديونها الخارجية الثقيل بالنسبة للفرد .

و تلاحظ ان مدفوعات خدمة الدين تمتص بالنسبة للبلدان الافريقية و العديد من البلدان النامية الاخرى نحو نصف حصائلها الاجمالية من العملة الاجنبية التي تستمد من عدد محدود للغاية من السلع الاولية .

و اقتناعا منها بالتالي بانه لا يمكن الاستمرار في النظر الى مشكلة الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية من جوانبه التقنية الضيقة فقط او من حيث سماتها الاقتصادية و ان هذه المشكلة تتطلب معالجة سياسية و اتباع نهج شامل يضم البلدان النامية المدينة و البلدان الدائنة المتقدمة النمو فضلا عن المؤسسات المالية و المصرفية الدولية التي تشترك كلها في مسؤولية ايجاد حل لمشكلة الديون التي نواجهها البلدان النامية.

و تؤكد من جديد ان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان النامية تمثل اولوية اساسية لجميع البلدان و ان هذه التنمية تتاثر تاثرا سلبيا في جملة امور بمشكلة ازمة الديون الخارجية.

و قبل البدا في توضيح عملية التاثير و التاثر التي تقع بين كل من المديونية الخارجية و بين عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية سوف نقوم بالتعريف بالتنمية و تحديد مفهومها في القانون الدولي ليتسنى لنا بعد ذلك تحديد الاثار السلية او الايجابية التي تحدثها عملية الاستدانة الخارجية على واقع التنمية في الدول النامية بما فيها الجزائر.

و من ثم سنقوم بتحديد السياسات و الحلول المقترحة لمحاولة التخفيف من المديونية و ايجاد البدائل الاخرى التي تجعل مسارات التنمية في تقدم ايجابي سواء ما تعلق منها بالحلول المقترحة من الدول الدائنة او المدينة او من طرف المؤسسات المالية الدولية.

الفصل الاول: الإطار التطبيقي للمديونية الخارجية

-دراسة حالة الجزائر-.

المبحث الأول: المديونية الخارجية للجزائر وأثرها على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: التطور التاريخي للمديونية الجزائرية

الفرع الأول: مراحل تطور المديونية الخارجية

الفرع الثاني: أسباب المديونية الخارجية للجزائر

المطلب الثاني: تطور حجم المديونية الخراجية للجزائر وأثارها على الاقتصاد الوطني

الفرع الأول: تطور حجم الديون الخارجية للجزائر

الفرع الثاني: اثار ازمة المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة لتخفيف المديونية الخارجية للجزائر

المطلب الأول: مراحل الإصلاح التي مرت بها الجزائر

الفرع الأول مرحلة الإصلاح الذاتي

الفرع الثاني: لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي و خيار إعادة الجدولة

المطلب الأول: سياسات الإصلاح الهيكلي

الفرع الأول: السياسات التي تتضمنها برامج الإصلاح الهيكلي

الفرع الثاني: اثار سياسات التصحيح الهيكلي

مقدمة الفصل

لقد اضطرت الجزائر بعد الاستقلال الى الاستعانة بالقروض الخارجية لتكملة النقص الحاصل في المدخرات المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف الخروج من حالة التخلف التي ورثتها عن الاستعمار.

وان كانت مرحلة الستينات من القرن الماضي قد تميزت بضعف مستوى تزايد الدين الخارجي، فان هذه الوتيرة عرفت تزايدا كبيرا منذ بداية السبعينات، عندما شرعت الجزائر في تطبيق استراتيجية التنمية القائمة على نموذج الصناعات المصنعة، وما تطلبتها المخططات التنموية من رصد استثمارات ضخمة، عجزت المدخرات المحلية عن تمويلها وكانت الفترة 1974-1979، من اهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية للجزائر تزايدا كبيرا.

وقد ساعدت الظروف الملائمة للاقتراض التي سادت فترة السبعينات على زيادة المديونية الخارجية خلال تلك الفترة، خاصة وان الجزائر كانت تتمتع خلال تلك الفترة، بثقة ائتمانية كبيرة لدى الاوساط المالية الدولية [1].

ولم تكن المديونية الخارجية للجزائر لغاية بداية الثمانينات تمثل مديونية ثقيلة، ولم يكن مشكل القدرة على السداد او مشكل الملائمة، وكذا مشكل السيولة مطروحة خلال تلك الفترة، ومع بداية الثمانينات تم التخلي عن استراتيجية التنمية القائمة على الصناعات المصنعة، لصالح استراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الخفيفة، و ذلك بحجة ان نموذج الصناعات المصنعة الذي تم تطبيقه، خلال فترة السبعينات، كان السبب الرئيسي في تزايد المديونية الخارجية و خدماتها تلك الفترة.

الا ان الواقع بين انه بالرغم من تخلي الجزائر عن استراتيجية التنمية، القائمة على نموذج الصناعات المصنعة، فان المديونية لم تتوقف عن التزايد، خاصة بسبب زيادة الواردات من السلع ذات الاستهلاك النهائي [2] .

[1] - بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص 273.
[2] - بن الطاهر حسين، نفس المرجع، ص 273.

وبحلول سنة 1986 وجدت الجزائر نفسها امام ازمة المديونية، خاصة بعدما انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، وتراجع معدل الصادرات من العملة الصعبة، اضافة الى مساهمة العديد من العوامل الاخرى سواء الداخلية او الخارجية.

ولقد كان للمديونية الخارجية العديد من الاثار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، حيث حدث تدهور كبير في بعض المجاميع الاقتصادية الى مستويات لم يسبق ان عرفتها من قبل.

من خلال ما تقدم سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على المديونية الخارجية للجزائر، من حيث نشأتها والأسباب التي أدت الى تفاقمها والاثار التي خلفتها على الاقتصاد الجزائري ليتسنى لنا بعد ذلك معرفة الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر من اجل تفادي مشاكل المديونية والاثار المترقبة لهذه العملية.

المبحث الأول: المديونية الخارجية للجزائر وأثرها على الاقتصاد الجزائري

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية للجزائر في السنوات الأخيرة، كأحد أبرز المشاكل التي اصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، بل اصبحت بالنسبة لبعضها أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر[1].

وعلى ضوء ذلك، فسوف نحاول استعراض بعض النقاط الاساسية من خلال هذا المبحث، اذ اننا سنتناول في القسم الاول التطور التاريخي للمديونية الخارجية والأسباب التي أدت إلى تفاقمها، اما القسم الثاني فسنخصصه لدراسة حجم المديونية والاثار التي خلفتها على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمديونية الجزائرية وأسبابها

من خلال هذا المطلب سوف نحاول تسليط الضوء على التطور التاريخي للمديونية الخارجية، والمراحل التي مرت بها حتى وصلت الى الوضع التي الت اليه في تلك الفترة، دون ان ننسى ذكر اهم الاسباب التي ادت الى تفاقمها.

الفرع الاول: مراحل تطور المديونية الخارجية

في محاولتنا لدراسة تطور المديونية الخارجية للجزائر، أخذنا بعين الاعتبار أهم التطورات الاقتصادية الدولية وانعكاسها على الجزائر، لذلك ارتأينا أن نقسم تطور المديونية الخارجية للجزائر إلى ثلاث فترات:

. تطور المديونية الخارجية في الفترة (1967 . 1985).

. تطور المديونية الخارجية في الفترة (1986 . 1993).

. تطور المديونية الخارجية في الفترة (1994 -2005)

[1]- مخلوفي عبد السلام، ازمة المديونية ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي، جامعة بشار، الجزائر، سنة 2005، ص 02.

وقبل هذه المراحل عرفت الجزائر مرحلة انتقالية تمتد من 1962، حيث تمت هذه المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الاشتراكي، خلال هذه الفترة وضع ما يسمى بالتسيير الذاتي، فتم تكوين مؤسسات عمومية، وتأميم عدة مؤسسات خاصة.

وقد سيرت هذه المؤسسات العمومية من طرف مسؤولين معينين مركزيا، لم يكن لهم اتصال مباشر بميدان التسيير الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج، وخاصة في ميدان الزراعة، وعرف العرض عجز كبيرا، وأصبح يستورد من الخارج جزء هام من الاحتياجات يمكن القول أنها كانت بداية الارتباط المالي بالخارج، ولجأت الجزائر إلى الاقتراض من أجل تمويل الواردات.

أولا : تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1967-1985)

لم تكن الديون الخارجية في الستينات تشمل إلا قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي، وتضاف إليها بعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي، وقرضا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية منحه للجزائر في بداية السبعينات، وباستثناء هذا الأخير كانت التمويلات تجارية بحتة تقدمها البلدان الممونة بالتجهيزات والخدمات المرتبطة بها في إطار المشاريع الصناعية. وقد بلغ مخزون الديون الخارجية سنة1971حوالي 1260مليون دولار أمريكي، وفي سنة 1974 تم الحصول على أول قرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال[1]. وقد أدى الارتفاع المتزايد لحجم وأهداف الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة إلى توجه الحكومة نحو التمويل الخارجي، وذلك بسبب عدم توفر التمويل الداخلي اللازم من أجل تغطية هذه الاستثمارات، كما لوحظ أن عملية الاستدانة الخارجية كانت تتم بصورة لامركزية، وعن طريق البنوك التجارية والمؤسسات العمومية، مع العلم أن هذه العمليات كانت تتطلب ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي الجزائري الذي كان يرأس لجنة الاقتراض المكلفة بتنظيم عمليات الاستدانة الخارجية للمؤسسات العمومية والبنوك التجارية في الأسواق الدولية لرؤوس الأموال، كما لوحظ أن هذه العمليات تركزت على الحصول على القروض التجارية «قروض الموردين أو المشترين». واعتماد الجزائر للقروض التجارية دون غيرها من القروض الأخرى كان بسبب الميزة التي تميزت بها هذه القروض والتي تسمح للمقترض الجزائري اختيار المورد الذي يتعامل معه بكل حرية، ومع ذلك فقد اشترطت بعض البنوك الدولية على الجزائر التعامل مع موردين معينين مقابل الحصول على هذا النوع من القروض. وقد ساعدت الظروف

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ،عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، الدورة العامة الخامسة عشر ،.ص39

الاقتصادية للجزائر من خلال ارتفاع نسبة ملاءتها المالية وقابليتها للسداد في الحصول على القروض الخارجية خلال هذه الفترة التي بدأ حجمها يزداد من سنة لأخرى [1].

وتجدر الإشارة إلى أن أزمتي النفط لسنتي 1973. 1979 قد ساعدتا على ارتفاع حجم المداخيل للدولة بالعملة الصعبة، بسبب الارتفاع الهام في سعر البرميل الواحد للنفط، وقد كانت هذه الفترة من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا حيث تضاعفت بمقدار 6 مرات ما بين (1973 . 1979) من 2.9مليار دولار إلى 17.4مليار دولار[2]. حيث أستعمل الادخار الأجنبي . متمثلا في قروض من طرف البنوك الأجنبية من أجل تمويل جزء من الاستثمارات الضخمة، ويرجع ذلك إلى وفرة الإقراض الخارجي، وسهولة الحصول عليه وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الاعتقاد بإمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط، مع إمكانية الاستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل في تسديد أقساط وفوائد الديون في الأجل الطويل.

ففي هذه الفترة ازدادت الديون من 1,4مليار دولار عام 1967 إلى حوالي 12مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974 . 1977)، لترتفع بعد ذلك إلى حوالي 20مليار دولار في نهاية سنة 1985، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل خطر أو حرج حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة، وفي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1980 . 1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة اتجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير المناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة ما بين 1980 . 1985[3]، حيث عرفت المديونية اتجاها متذبذبا بين الصعود والهبوط.

---

[1]–Mohamed Elhocine Benissad:"Economie du Developpement de l'algerie",opu ,hydra.deuxiéme édition,1982 .p:249

[2] –بلعزوز بن علي ،انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العددان 30و31خريف 2003، ص:29

[3] –الهاشمي بوجعدار ،أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وأثارها ، مجلة العلوم الإنسانية ،دار الهدى ، عين مليلة ،العدد12،ديسمبر 1999

ثانيا: تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1986 . 1993)

تعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها الجزائر، والتي شهدتها العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية حيث تميزت هذه الفترة بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في السنوات 1986 . 1989 . 1990 . 1991، وبأزمة سياسية وأمنية حادة، فأدى ذلك إلى الارتفاع المستمر للديون الخارجية حيث انتقلت من 19,8مليار دولار سنة 1985 إلى 25,7مليار دولار سنة 1993 [1].

إن هذا الارتفاع في الديون الخارجية قابله انخفاض في إيرادات صادرات المحروقات حيث سجل إجمالي الصادرات انخفاضا بـ 35% سنة1986 مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه سنة 1985، والجدول رقم (01) التالي يبين تطور الصادرات الجزائرية من (1985 . 1990)، كما أن فاتورة الواردات هي الأخرى كانت كبيرة نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة حيث تراوحت قيمة إجمالي الواردات بين 10,08مليار دولار و13,12مليار دولار خلال نفس الفترة.

[1]– بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2004، ص255.

الجدول رقم (16): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1985-1990)

الوحدة : مليار دولار.

البيان / السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
إجمالي الصادرات	14,07	9,14	10,19	8,54	10,49	13,89
إجمالي الواردات	13,12	11,78	10,08	10,59	11,76	12,49
نسبة تغير الصادرات%	-	35-	11,49+	16,19-	22,83+	32,4+

المصدر

Revue MediaBanke, N°12, Bank Of Algeria, juin/juillet 1994,p:22

ولقد سعت الحكومة منذ بداية الصدمة النفطية المعاكسة في عام 1986 حتى مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق قيود على التجارة والمدفوعات، ونتيجة لهذه السياسات كانت أحجام الواردات أقل بحوالي 19,28% في عام 1988 عنها في عام 1985.

ثالثا : تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1994 -2005

إن الوضعية التي آلت إليها الجزائر في سنة 1994، حيث وجدت نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها، قد فصلت في الجدال القائم بين أنصار إعادة الجدولة وأنصار إعادة تحويل الديون، الذي تواصل لمدة خمس سنوات في الفترة الممتدة بين 1988و 1993، حيث أن إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر فرضت نفسها كحتمية وجرت هذه العملية بشكل كلاسيكي من خلال:

تطبيق برنامج استقرار يعرف باتفاق ستاند باي (أفريل 1994-مارس 1995)، يليه برنامج تعديل هيكلي على أساس اتفاق تمويل موسع تشمل مدته ثلاث سنوات (أفريل 1995 – مارس 1998). وقد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16مليار دولار، نتيجة إجراء عملية إعادة تحويل الديون الخاصة مع نادي لندن، وعمليتي تحويل الديون العمومية التي أنجزت مع نادي باريس، إضافة إلى ذلك سمحت الإجراءات المواكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتعبئة موارد إضافية قدرت ب2.6مليار دولار منحتها مؤسسات بروتن وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) [1]، ويمكن توضيح تطور إجمالي الديون الخارجية من 1995 – 2005 من خلال الجدول التالي

:

الجـــدول رقـــم (17) : تطـــور مخـــزون الـــديون الخارجيـــة للجزائـــر للفتـــرة (1995-2005).

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
مبلـــــغ الديون	31.57	33.65	31.22	30.47	28.32	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	16.6

الوحدة : مليار دولار

المصدر:

-Revue MediaBanke, N°76, Bank Of Algeria, fevrier /mars 2005,p:05

-www.Bank-of-Algeria.dz.Rapport2001.doc (16/08/2005)

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، ص49.

مثلما هو واضح في الجدول أعلاه، فإن الديون الخارجية قد ارتفعت مابين سنوات 1995 إلى 1996 ، بحيث انتقلت من 29.49 مليار دولار سنة 1994، إلى 33.65 مليار دولار سنة 1996 ثم عاودت الانخفاض وبشكل مستمر إبتداءا من سنة1997 إلى غاية سنة 2001 ، من 31.22 مليار دولار إلى 22.57 مليار دولار، وبعدها ارتفعت سنتي 2002 و 2003 لتصل إلى 23.35 مليار دولار في نهاية 2003، ثم عاودت الانخفاض مرة ثانية سنة2004 لتصل إلى 21.82 مليار دولار، ويفسر هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في مخزون الديون الخارجية خلال هذه الفترة إلى :

- إن تأجيل الاستحقاقات فيما يخص أصل الديون وبعض الفوائد، يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الديون، بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر، من مؤسسات بريتن وودز، هذا بالنسبة لفترة (1994 – 1996) .
- إن الارتفاع الطفيف بين سنتي 2001– 2002 و 2002 – 2003 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20%)، وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة، وهذا الارتفاع للأورو ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـ 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003 [1]، و استمر الانخفاض وبشكل قياسي في مخزون الدين الخارجي في نهاية 2005حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حوالي 16.6مليار دولار، أي بانخفاض قدره 5.22 مليار دولار عما كان عنه في 2004، أي بنسبة انخفاض تقدر ب(23.9%) في مخزون الديون الخارجية للجزائر، وهو ما يعني أن حجم الدين الخارجي للجزائر بالقيمة الاسمية سنة 2005 أصبح يساوي تقريبا حجم الدين سنة1983. هذا بالإضافة إلى التوقيع على مذكرة بين الجزائر وروسيا حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر والمقدرة بحوالي 4.7مليار دولار بتاريخ 10مارس 2006، وفي مقابل ذلك التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين، وتم الاتفاق على صفقة بقيمة 3.5مليار دولار تقتنيها الجزائر

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة2003، الدورة العامة24، جوان2004.

من روسيا في شكل عتاد عسكري [1]، وتعتبر هذه أكبر صفقة تبرمها الجزائر مع دائنيها فيما يخص ملفات تحويل المديونية.

رابعا: تطور المديونية الخارجية خلال الفترة من 2005 إلى 2010 -

لقد استمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الانخفاض، لتصل إلى حوالي 15.5 مليار دولار في مارس 2006، ومن أهم أسباب هذا الانخفاض ارتفاع أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل الواحد في 5 مارس 2006 قيمة 73 دولار، أي حصول الجزائر على عائدات بالعملة الأجنبية بنحو 60 مليار دولار بفضل صادرات المحروقات التي تشكل نحو 98% من صادراتها، ولقد كشف بنك الجزائر الوطني أن المديونية الخارجية للجزائر بلغت 5.573 مليار دولار في نهاية عام 2007، وذكر تقدير للبنك أن ديون بعيدة ومتوسطة المدى بلغت4.889 مليار دولار، وهو ما يمثل 87.7% من الديون الإجمالية، بينما بلغت ديون قصيرة المدى 684 مليون دولار أي 12.3% من إجمالي الديون، وقال التقرير أن 74.04% من الديون هي قروض ثنائية و4.06% قروض متعددة الأطراف، وهذا راجع إلى معدلات النمو التي حققتها الجزائر في هذه الفترة، فقد وصلت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر عامي 2008و2009 مقابل 1.5% في الفترة 1990-1999، كما أن الجزائر سددت على دفعة واحدة وبصورة مسبقة باتفاق مع الدول الدائنة 12.87 مليار دولار عام 2006

وقد كشف محافظ البنك الجزائري أن الديون الخارجية في الوقت الحالي لا تمثل سوى 3.6% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 58.3% عام 1999 وهذا راجع إلى إقرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 2005 حيث قرر وقف الاستدانة من الخارج والسداد المسبق لكامل الديون الخارجية.

[1] – استنادا إلى مقالات في صحف وطنية (الخبر العدد4648بتاريخ 11مارس 2006، ص03 – الشروق العدد1631بتاريخ 11مارس 2006، ص:05)وتصريحات مسؤولين ساميين في الدولة عقب زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتن إلى الجزائر بتاريخ 10مارس 2006.

الفرع الثاني: أسباب المديونية الخارجية للجزائر

هناك عدة أسباب ساهمت في إنشاء وتفاقم أزمة المديونية الخارجية الجزائرية أهمها:

أولا: الأسباب الداخلية

I- تقلبات قطاع المحروقات و النمو الديمغرافي المرتفع

1-تقلبات أسعار المحروقات

اعتمدت الجزائر اعتمادا مطلقا على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك قامت بتكثيف إنتاج المحروقات وتتطلب ذلك إنفاق استثمارات ضخمة في القطاع البترولي[1]، غير أن تعرض هذا القطاع إلى تقلبات كبرى وتذبذب في الأسعار أثر بشكل مباشر على تفاقم أزمة المديونية فخلال الصدمتين البتروليتن سنتي 1973 و1979 ارتفاع سعر النفط، مما أدى إلى زيادة الدخل القومي المعبر عنه بفائض في ميزان المدفوعات، وكنتيجة لهذا اتبعت الجزائر سياسة الاقتراض معتمدة على تكهنات ارتفاع أسعار النفط للفترات اللاحقة، لكن حدث العكس إذ انخفض سعر البترول سنة 1986، مما أدى إلى تقليص عائدات صادرات المحروقات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وعدم القدرة على تسديد الديون تسبب هذا الانخفاض في خسائر للجزائر قدرها 9 مليار دولار[2].

2-النمو الديمغرافي المرتفع

لقد وصل النمو الديمغرافي في الجزائر الى 32% سنويا، مما اعتبر من الأسباب التي أدت الى زيادة حجم المديونية الخارجية، خاصة بعد تأثيره على المجال الاجتماعي من غذاء وسكن وغيرهما، تلك الحاجات التي عجز الاقتصاد الجزائري عن تلبيتها، اعتمادا على موارده الداخلية ،الامر الذي دفع بالجزائر الى طلب المزيد من القروض الخارجية لتغطية هذا العجز[3].

II-ضخامة الجهود الاستثمارية

---

[1] – عبد الكريم، واقع المديونية الخارجية في الجزائر، جامعة العلوم الاقتصادية، الجزائر، ديسمبر، 2005، ص 01.

[2] – مخلوفي عبد السلام ، المرجع السابق ، ص 04.

[3] – محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية، الجزائر، مطبوعات دحلب، 1993، ص 65.

اعتمدت الجزائر منذ السبعينات سياسة تنموية تعتمد خاصة على القطاع الصناعي الذي يتطلب استثمارات ضخمة فائقة لإمكانيات التمويل المحلية، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للقروض الخارجية، نظرا لاعتقاد راسمي السياسة الاقتصادية، أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، إلا عن طريق إقامة استثمارات ضخمة، غير أن تمويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية جعل من الجهاز الإنتاجي جهازا تابعا للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة[1].

ان ظاهرة اللجوء الى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية خاصة، كما أصبحت بمثابة مؤشر خاص في السياسة التنموية للجزائر، خاصة بعد اعتقاد راسمي السياسات الاقتصادية في الجزائر، انه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري الا من خلال رصد الاستمارات الضخمة[2]

وبالتالي فقد اولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار، دون ان يولوا أهمية للنتائج التي تتمخض عن عمليات الاستثمار، سواء كانت مباشرة–كنمو الدخل الوطني وزيادة الادخار والصادرات–، او غير مباشرة متمثلة فيما تحدثه من ارتباطات بين قطاعات، وفروع الاقتصاد الوطني.

والجدول التالي سيبين ضعف النتائج المتحققة في الاستثمار على مستوى النمو الاقتصادي.

الجدول رقم:(18) تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1991-2004

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2202	2003	2004
معدل النمو	0.1-	2.2-	2.3-	0.9-	3.9	4	4.5	1.1	3.4	2.4	3.2	4.2	6.9	5.2

المصدر: ثم اعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق التالية

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 1996 - 1998.

[1] – مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 03

[2]– Ahmed BENBITOUR, l'Algérie en troisiéme mélinaire, Op.CitP30.

- L'Algérie et quelques chiffres.ONS, résultats 2002-2004, édition 2006, N°35.

ان هذا الجدول يبين ان الاقتصاد الجزائري سجل معدلات نمو ايجابية خلال الفترة 1995-2004 لكن بالرغم من ذلك تبقى معدلات النمو المسجلة ضعيفة، ودون المستوى المطلوب، ما عدا سنتي 2003 و2004.

كما يبين الجدول ان هناك علاقة عكسية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي، ففي الوقت الذي عرفت فيه معدلات الاستثمار تراجعا، شهد النمو الاقتصادي تحسنا، والسبب يرجع الى ان هناك عاملا اخر، ساهم في احداث هذا التحسن، الا و هو قطاع الطاقة، و الذي ساهم ب 98% من ايرادات الصادرات سنة 2004، اضافة الى قطاع الزراعة، خاصة بعد تبني الجزائر لسياسة دعم الاستثمار الفلاحي، ففي سنة 1998 كان النمو المسجل في القطاع الفلاحي 27.3%، و الذي سببه زيادة انتاج القمح.

ان هذه النتائج الضعيفة المسجلة في بعض القطاعات، ما عدا قطاعي الطاقة والزراعة قد شكلت احدى الاسباب الرئيسة في تزايد المديونية الخارجية للجزائر، خاصة ذلك ان هذه القروض توجهت الى تمويل المجالات الخدمية والاستهلاكية، ولم توجه الى المجالات الانتاجية.

III-غياب السياسة السليمة للاقتراض

هناك عدة معايير يمكن من خلالها الحكم على غياب السياسة السليمة للإقراض في الجزائر، ومن أهمها:

– عدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي وبين نمط التجارة الخارجية، حيث أن صادرات الجزائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي ومن يكفي انخفاض قيمة الدولار، مع ثبات العملات الأخرى حتى يتفاقم حجم الدين الخارجي[1]

–ارتفاع حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض وما تبعها من شروط قاسية خاصة من حيث ارتفاع أسعار الفائدة فيها.

–زيادة خدمة الدين الخارجي إذ وصلت إلى 307% سنة 1994، في حين تجاوزت 57.62% سنة 1987.

–عدم المصداقية في تسيير القروض، حيث استعملت نسبة كبيرة منها في تمويل الواردات من السلع الكمالية[2].

–عدم فعالية الجهاز الإنتاجي، إذ أن معظم النتائج التي حققتها مختلف القطاعات الإنتاجية، التي مولت بالقروض كانت ضعيفة ما عدا قطاع المحروقات.

ب–الأسباب الخارجية

ا–تدهور معدلات التبادل التجاري

لقد تحدثنا في الإطار النظري للدراسة عن تدهور معدلات التبادل التجاري، كسبب من أسباب زيادة المديونية الخارجية في الدول النامية، الا اننا سنحاول تسليط الضوء على هذه النقطة، محاولين تبيين مساهمتها في زيادة حجم المديونية الخارجية للجزائر[3].

ولتبيين مدى تدهور معدل التبادل التجاري، ومساهمته في زيادة عبئ المديونية، سنقدم الجدول التالي:

---

[1] – احمد هني، المديونية، الجزائر، المعرفة الاقتصادية، 1992، ص 39.

[2] – ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الجزائر، دار المحمدية العامة ،1998، ص 13.

[3] – بن الطاهر حسين، عملية نقل القيمة في قسمة العمل الدولية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1986، ص157/156.

الجدول رقم(19) : معدلات التبادل في الجزائر خلال الفترة (1973-1977)

السنة	1973	1974	1975	1976	1977
معدل التبادل	43.8	100	72.8	78	74.9

المصدر:

يتبين لنا من خلال الجدول ان الفترة ما بين 1973-1977، قد كانت في غير صالح الجزائر، الامر الذي جعلها تتحمل خسائر كبيرة، فالدراسات تشير الى ان الخسائر التي عرفتها الجزائر نتيجة لتدهور معدلات التبادل خلال هذه الفترة، قد بلغت حوالي 8 مليار دولار.

ولقد كان للركود الاقتصادي الذي تعيشه اقتصاديات البلدان المتقدمة اثارا سلبية على معدلات التبادل التجاري، حيث تسبب في حدوث تراخ قوي في الطلب العالمي على صادرات بلدان العالم الثالث من المواد الاولية[1].

وهو ما تسبب بالتالي، في تدهور معدل التبادل التجاري، وجعله يتم في غير صالحها، متحملة نتيجة لذلك خسائر كبيرة والجدول التالي كفيل بإبراز ذلك .

[1] – بن الطاهر حسين، عملية نقل القيمة في قسمة العمل الدولية، المرجع السابق، ص 157.

الجدول رقم(20) : تطور معدل التبادل لفترتين مختلفتين

سنة الأساس 1985

1980	1984	1985	1988	1990	1991	1992	1993	1994	1995
97.8	103	100	58.6	62.8	57.0	54.7	49	47	47.3

سنة الاساس 1990

1980	1990	1991	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
97.9	100	89	74	74.7	76.9	62.6	72.3	78	79.6

المصدر: ابن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص 265.

نلاحظ من خلال هذا الجدول، ان فترة الثمانينات عرفت استقرارا نسبيا، وذلك يرجع الى التحسن الذي طرا على اسعار النفط في السوق العالمي، والتي كان لها الاثر الايجابي على حصيلة الصادرات من العملات الصعبة، الا ان هذا الاستقرار لم يدم لفترات اطول، حيث عرفت اسعار النفط تدهورا منذ سنة 1986 وهو ما جعل معدل التبادل الدولي يتجه نحو الانخفاض، ومن ثم كان في غير صالح الجزائر خلال الفترة 1991-2001.

II -تقلبات اسعار الصرف

ان الانخفاض الذي يطرا على اسعار الصرف كان له أثر على الديون المحررة بعملات اخرى، فالمصادر تشير الى ان ديون الجزائر التي تم التعاقد عليها بغير الدولار، قد بلغت 42.7 من اجمالي الديون، وذلك بنهاية سنة 1989.

وعليه فان هذه النسبة من الديون تكون حساسة للتغيرات التي تحدث في اسعار صرف الدولار، تجاه العملات الاخرى، وسيكون لها اثرا ايجابيا او سلبيا على خدمة الديون الخارجية، فعلى سبيل المثال كان لانخفاض سعر صرف الدولار خلال الفترة 1986-1989، اثرا على زيادة خدمات الديون الجزائرية الواجبة السداد بعملات اوروبية بنسبة 35 ٪.

الجدول رقم(21) : تطور سعر صرف الدينار تجاه الدولار

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2003
سعر الصرف	4.8	4.9	6.7	8	12.2	21.4	22.8	24.5	47.6	54.7	57.6	60.3	69.3	73.9	72.6

المصدر:

ان البيانات الواردة في هذا الجدول، تبين ان سعر صرف الدينار مقابل الدولار، قد عرف انخفاضا قويا خلال هذه الفترة، وهذا الانخفاض في سعر الصرف، كان له أثر كبير على زيادة اسعار السلع والخدمات، كما كان له تأثير كبير على شريحة كبيرة من السكان، بحيث انخفضت قوتهم الشرائية.

II-الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة

تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على القروض التي تمنحها، من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للجزائر[1] ، وتتمثل هذه الشروط في:

1-ارتفاع معدل الفائدة

شهدت معدلات الفائدة المفروضة على القروض الممنوحة، ارتفاعا كبيرا وذلك منذ عام 1982، الامر الذي ترتب عنه زيادة المديونية الجزائرية، خاصة بالنسبة للقروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة، التي بلغت نسبتها 30% عام 1985.[2]

2-مدة استحقاق القروض الممنوحة

لقد تميزت القروض التي عقدتها الجزائر بقصر اجالها، وبالنظر الى هيكل الدين الخارجي يتبين لنا ان القروض القصيرة الاجل تمثل نسبة لا باس بها من اجمالي القروض، اذ فضلت الجزائر في السنوات

[1] – مخلوفي عبد السلام ، المرجع السابق ، ص 06.

[2] – ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 104.

الأخيرة، التعاقد على مثل هذه القروض، الامر الذي أدى الى خلق صعوبات في تسديد خدماتها، نظرا لارتفاع أسعار الفائدة وقصر مدتها، وهو ما حمل الاقتصاد الجزائري أعباء مديونية ثقيلة[1].

ثالثا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية كسبب رئيسي للمديونية

ان موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقته بالمديونية الخارجية، يتطلب منا عرض وبشكل مختصر مراحل التنمية الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، منذ الاستقلال الى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، و هو التاريخ الذي تفجرت فيه ازمة المديونية في الجزائر[2].

ا-مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في وضع صعب، خاصة بعدما خرب المستعمر الفرنسي كل الهياكل المادية و البشرية، اضافة الى هجرة المعمرين تاركين مزارعهم و نشاطاتهم و وظائفهم، اخدين معهم المدخرات و رؤوس الاموال [3] ففي شهر جوان 1962، ثم تحويل 750 فرنك من الجزائر الى فرنسا عبر قناة البنوك (هجرة 50.000 اطار عالي و 35.000 اطار متوسط 100.000 عامل موظف) .

وبالتالي فان الجزائر قد حاولت سد هذا العجز بالإمكانيات المتاحة، عن طريق التسيير الذاتي،الامر الذي دفع الدولة الى انشاء مؤسسة عمومية، كلفت بتنظيم نشاط قطاع بأكمله، و في الوقت نفسه قامت بتأميم الاراضي و تنظيم التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي، اما في المجال الصناعي فلقد تبنت استراتيجية الصناعات الثقيلة، كصناعة تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي نصت عليها مواثيق 1964 التي تدعو الى انجاز تنمية متوازنة بالإضافة الى بيان 1954.

وما يمكن ملاحظته على مضامين هذه المواثيق، انها كانت تحمل مواقف راديكالية، ومعاكسة لكل ما له علاقة بالنظام الرأسمالي، وهذا يعكس طبيعة الثورة الجزائرية المسلحة، اذ كان البديل الوحيد في

[1] – مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 07.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص 07.

[3] – صبحي محمد قنوص ، ازمة التنمية– دراسة تحليلة للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان العالم الثالث– ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1999 ، ص 97.

نظر صانعي الاستقلال في ذلك الوقت، هو التوجه نحو تنمية لا رأسمالية، التي تعتبر السبيل الوحيد لإحداث قطيعة من المستعمر، و بناء دولة قوية تتمتع باقتصاد متوازن و مزدهر[1].

و لقد اعتمد هذا الميثاق على مصدرين رئيسيين:

المصدر الاول: قطاع الطاقة وما يدره من عوائد هامة من العملة الصعبة[2] ،الا ان هذا القطاع كان خاضعا آنذاك لسيطرة الشركات الاجنبية، اذن فان تمويل التنمية مرتبط مباشرة بسيطرة الدولة على قطاع الطاقة، و هو ما تم سنة 1971.

المصدر الثاني: بما ان نموذج التنمية يقوم على فرضية اساسية، و هي تطبيق اصلاح زراعي، يسمح بالتكثيف الزراعي الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاجية، و من ثم ظهور فائض زراعي، الذي يستخدم كمداخلات للقطاع الصناعي، و من ثم فانه يسمح بالربط بين القطاع الزراعي و الصناعي[3] .

اذن فان المصدر الثاني يتمثل في تحويل هذا الفائض لتمويل الصناعات المصنعة، اذن فهذا النموذج تكمن اهميته في انه يهدف الى تحقيق تنمية متمركزة على ذاتها، من خلال التكامل بين مختلف القطاعات الزراعة الصناعة.

II-الخطط الاقتصادية المعتمدة لتحقيق التنمية في الجزائر

لقد اعتمدت الجزائر على العديد من الخطط الاقتصادية، بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[4] وهي كالاتي:

---

[1] – احمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 22.

[2] – ديلمي لخضر ، التخطيط الصناعي في الجزائر 1967-1977 ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 1983 ، ص 21-22.

[3] –بن الطاهر حسين ، ازمة المديونية ، المرجع السابق ، ص 223.

[4] – عبد الله معطي ، التنمية الاقتصادية في الجزائر- تطورها و افاقها-، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، دار الرازي ، الكويت ، 1988 ، ص 186/183.

1- المخطط الثلاثي 1967-1969

يهدف هذا المخطط الى وضع استراتيجية شاملة للتنمية، تستهدف اساسا وضع الاسس المادية الضرورية لانطلاقة اقتصادية حقيقية، وذلك بالاستناد الى نظرية الصناعات المصنعة، التي كانت تهدف الى خلق روابط بين القطاعات الاقتصادية المنتجة[1].

2- المخططان الرباعي الاول والثاني 1970-1977[2]

ميزا هذان المخططان فترة السبعينات ولقد انشئا لتحقيق الاهداف التالية:

- ضمان تدعيم الاستقلال المالي عن طريق تنمية وسائل الانتاج.
- التوجه نحو تكامل كل مجهودات التنمية في الجزائر عن طريق وضع قاعدة مادية، يكون التصنيع مكونها الاساسي.
- منح البلد نظام تربية وتكوين موجها، ليحمل على عاتقه تلبية الحاجات الجديدة والمتزايدة بسرعة
- تحضير شروط أحسن للاستثمارات، وذلك من اجل تحسين مستوى معيشة الافراد والجماعات الموجودة في مختلف مناطق الوطن.[3]

3-المخططان الخماسيان 1980-1989

بعد انتهاء الجزائر من وضع المخططان الرباعيان بدأت بوضع مخططان خماسيان وهما كالاتي:

أ- الخطة الخماسية الأولى 1980-1984

تركت المخططات السابقة بعض النقائص، فجاء هذا المخطط لتكملتها ومعالجتها، ومن بين الاهداف التي جاء بها هذا المخطط، هي اعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة النشاطات الاخرى، مما تقرر منح الربع من مجموع الاستثمارات لقطاع المحروقات، اي 63 مليار دينار جزائري من مجموع 250 مليار جزائري.

---

[1] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 157.

[2] – محمد داودي، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ، مجلة المفكر، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 134.

[3] – احمد هني ، تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 93.

ب- الخطة الخماسية الثانية 1985-1989

يشكل هذا المخطط امتدادا للمخطط الاول، بحيث يهدف هذا المخطط الى الاحتفاظ بوتيرة نمو مدعمة بجهاز انتاج يضمن مستوى استثمار هام، كما يحدد كهدف ضمان استقلال الاختيارات والسياسات الاقتصادية، بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.[1]

وعن طريق هتان الخطتان قامت الدولة بإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام سنة 1982، وبحل مشكلات ديونها، حيث تحملت الخزينة العمومية سد الديون التي كانت تربط الشركات السابقة لبعضها البعض.

III-الاستثمارات خلال مخطط التنمية وأثرها على المديونية الخارجية للجزائر

لقد اعتمد القطاع الصناعي على الاستثمارات بشكل كبير[2]، نظرا لما له من اهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية، والجدول التالي سيبين لنا أهمية الاستثمارات وخاصة الصناعية منها:

الجدول رقم(22) : الاستثمارات الصناعية العمومية الى إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 1967-1989

البيانات / البيان	المخطط الثلاثي 1969-1967	المخطط الرباعي الاول 1973-1970	المخطط الرباعي الثاني 1977-1974	المخطط الخماسي الاول 1984-1980	المخطط الخماسي الثاني 1989-1985
اجمالي الاستثمارات	9.06	27.75	110.22	400.6	**557.24**
الاستثمارات الصناعية	**4.9**	**20.8**	**74**	**154.5**	**174.43**

المصدر: شرابي عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 14.22.24.

[1] – بن الطاهر حسين ، المرجع السابق ، ص 225.

[2] - شرابي عبد العزيز ، الاقتصاد الجزائري ، منشورات جامعة منثوري ، قسنطينة ، 2003-2004 ، ص 14

يمكن أن نلاحظ من خلال هذا الجدول الملاحظات التالية:

- المبالغ الضخمة التي سخرت لتطبيق هذه المخططات، بحيث بدأت بالتصاعد من مخطط لأخر فمن 9.06 مليار دج اثناء تنفيد المخطط الثلاثي الى 27.75 مليار دج اثناء مرحلة المخطط الرباعي الاول، الى حين وصلت الى 110.22 مليار دج في المخطط الرباعي الثاني، و تواصلت في الصعود اثناء تنفيد المخططين الخماسيين الاول و الثاني.
- بما ان عملية التصنيع تشكل المحور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فان الجزائر قد اولت اهمية كبرى للاستثمارات الصناعية، بحيث بلغت 4.9 مليار دج اثناء تنفيد المخطط التمهيدي الى 20.8 مليار دج، خلال المخطط الرباعي الاول و وصولها الى 74 مليار دج اثناء المخطط الرباعي الثاني، و بعد ذلك شهدت ارتفاعا كبيرا في فترة التي نفذ فيها المخططين الخماسيين الاول و الثاني، بحيث وصلت الى 154.5 في المخطط الخماسي الاول و 174.33 اثناء تنفيد المخطط الخماسي الثاني.

المطلب الثاني : تطور حجم المديونية الخارجية و آثارها على الاقتصاد الوطني

من خلال هذا المطلب سوف نحاول تسليط الضوء على تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر والعوامل التي صاحبت هذا التطور لنتطرق بعد ذلك الى الآثار التي خلفتها المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: تطور حجم الديون الخارجية

لقد عرف الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة المدروسة منحى متصاعدا وهذا بسبب بعض الاخطاء عند تطبيقها لبرامج التنمية الاقتصادية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي مع تراجع اسعار النفط في سنة 1986 اضافة الى العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم المديونية والجدول التالي والجدول التالي يبرز لنا اهمية وحجم المديونية الخارجية[1].

الجدول رقم (23): تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1970-2001.

حجم المديونية	السنوات
0.994	1970
1.260	1971
1.550	1972
2.991	1973
3.412	1974
4.593	1975
6.085	1977
8.902	1978

[1] – http://www.elkhadra.com/forum/showthread.php?t=58140(24/12/2017).

الجدول رقم تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1970-2004

الوحدة مليار دولار

السنوات	حجم المديونية
1979	13.678
1980	19.230
1981	17.600
1982	19.300
1983	17.400
1984	16.160
1987	26.940
1988	24.660
1989	24.940
1990	25.650
1991	26.300
1993	25.720
1994	29.486
1995	31.573
1996	33.651
1997	31.222
1998	30.473
1999	28.315
2000	25.260
2001	22.571

المصدر: تم اعداد هذا الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية

- Media banque : le journal interne de la banque d'algérie N°64, février/ mars 2003.
- L'Algérie et quelques chiffres .O.N.S résultats 2002-2004 édition 2006 n°35.

نلا حظ الارتفاع الكبير في حجم المديونية الخارجية خصوصا من سنة 1970 -1993 حيث ارتفعت من 944 مليون دولار سنة 1970 الى 19.230 مليار دولار سنة 1980 اي انها تضاعفت بمقدار

20مرة لتصل الى مستوى 25.724 مليار دولار في سنة 1993 اي انها تضاعفت باكثر من 27 مرة خلال 23 سنة[1].

كما نلاحظ ان المديونية الخارجية قد عرفت بعض الانخفاض خلال الفترة 1980-1984 (باستثناء سنة 1982 و هذا الارتفاع في حجم المديونية يرجع في الاساس الى الانفتاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر في بداية الثمانينات) اما بالنسبة لبقية السنوات الاخرى التي عرفت انخفاضا نسبيا في حجم المديونية فتعود الى العوامل التالية

1- الزيادة التي عرفتها اسعار النفط في السوق العالمي خلال تلك الفترة إذ وصل سعر برميل النفط الى 34 دولار و هو ما أدى الى زيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة و هو ما مكنها من تسديد جزء من المديونية الخارجية سنة 1984 بلغ حوالي 2.5 مليار دولار.

2- تعتبر استراتيجية التنمية في بداية الثمانينات حيث ثم التخلي عن نموذج الصناعات المصنعة و ثم الغاء العديد من المشاريع الصناعية و توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الخفيفة و الفلاحة الا انه يلاحظ من الجدول كذلك ان المديونية الخارجية قد عرفت بعد سنة 1985 زيادة معتبرة و هذا يرجع الى الانخفاض الكبير في اسعار النفط في السوق العالمي سنة 1986 حيث انخفض الى 6 دولار للبرميل اذ ترتب عن ذلك تراجع في حصيلة الصادرات من العملة الصعبة و هذا مازاد في حجم المديونية بعد 1986 لتبلغ مداها الاقصى خلال سنة 1996 و بعد هذه المرحلة شهدت المديونية تدحرجا بطيئا بحيث بدات في الانخفاض و كان مرد هذا الانخفاض يرجع الى نتائج اعادة جدولة الديون الخارجية مع كل من نادي باريس و لندن و كذا ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية مما دفع الجزائر بالتفكير في التسديد المسبق لديونها الخارجية

اولا : تحليل حجم المديونية حسب حجم الصادرات و الناتج الوطني و الاحتياطات الدولي

و بعد ذكر هده الاحصاءات يجب ايض أن نربط قيمة الدين الخارجي إلى قيمة الصادرات من السلع والخدمات، وإلى الناتج الوطني الخام بالإضافة إلى نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي.

I- **نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات:** كانت هذه النسبة كبيرة حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة قد بلغت مستوى حرجا، إذ بلغت :

[1] – عزيزة بن عمارة بنت سمينة ، المرجع السابق ، ص 171.

92.2% عام 1975 و 97% عام 1982 و 284% عام 1988 و 275% عام 1992[1]،

ولتوضيح أكثر قمنا بتمثيل البياني لهذا التطور النسبي متمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) :التطور النسبي لـ: الديون إلى الصادرات والديون إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2005)

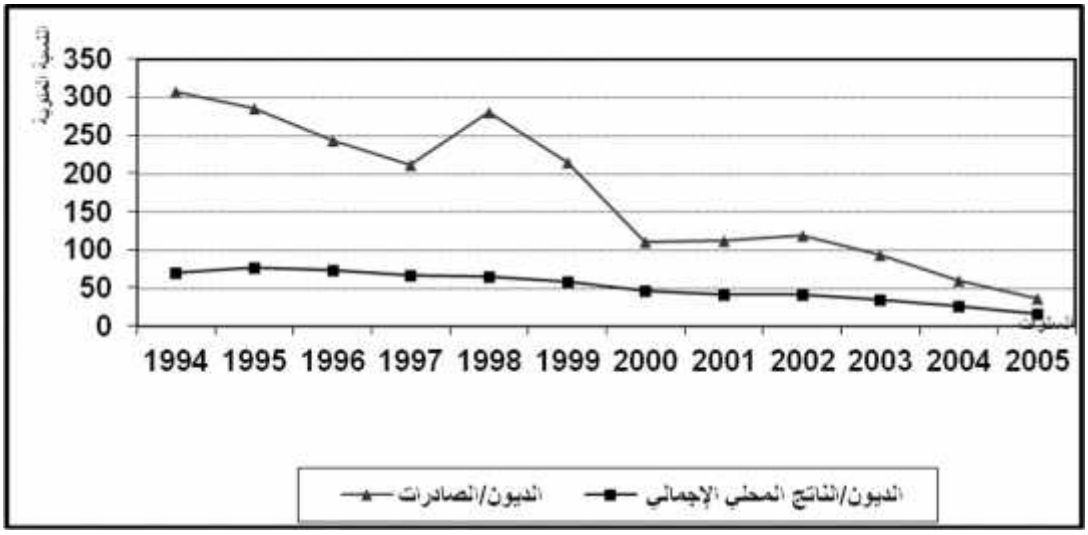

المصدر: من إعداد الطالب

لقد عرفت نسبة الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات انخفاضا مستمر من 307% سنة 1994 إلى 212% سنة 1997، ثم عاودت الارتفاع سنة 1998 إلى 280% بعد انخفاض قيمة الصادرات بسبب هبوط أسعار المحروقات، ثم بدأت في الانخفاض منذ سنة 1999 لتستقر في سنوات 2000 . 2001 . 2002 تقريبا، ثم انخفضت بدرجة محسوسة ووصلت إلى نسبة 60% سنة 2004بسبب تغيرات سعر صرف الدولار أمام الأورو، وارتفاع أسعار المحروقات، والتزام الجزائر بخدمات ديونها، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاضها في حدود36%بنهاية 2005 وهو انخفاض محسوس وقياسي لم تشهده الجزائر منذ مدة.

II- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:تعتبر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة، لارتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهدت

[1] الهاشمي بوجعدار، ، ازمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها و آثارها ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة العدد ،12 1999،ص98.

هذه النسبة تزايدا ملحوظا في بداية الأزمة، حيث بلغت 29% عام 1975 و31.7 % عام 1982 و45.6% عام 1988 و 73% عام 1991 و 75.3% عام 1992[1]. حيث أن ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية، وفي علاج بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها، وبالتالي ازدادت حقوق الأجانب في الناتج المحلي الإجمالي. أما تطور هذا المؤشر في السنوات الأخيرة كما يوضحه الجدول رقم (04-26) السابق، فقد سجلت انخفاضا هاما سنة 2004 فقد بلغت 26.4% مقارنة بمستواها سنة 1995 حيث بلغت 76.1%، وهذا راجع إلى تناقص إجمالي الدين الخارجي خلال هذه الفترة من جهة، وإلى التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. وفي المقابل تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي بنهاية 2005إلى انخفاض هذه النسبة إلى 16.4%، وهذا الانخفاض إنما يعبر عن تحرر الجزائر جزئيا من اعتمادها على العالم الخارجي، وعن نقص في نصيب الأجانب من الناتج المحلي الإجمالي طيلة سنوات الانخفاض.

II- **نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي** :حسب هذا المؤشر يمكن القول أنه كلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، ومن ثم طاقة البلد على مواجهة أعباء الديون في أوقاتها الحرجة.

الجدول رقم (42) :تطور نسبة الاحتياطات إلى الديون الخارجية للفترة (1994-2005)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
الديون مليار$	29.49	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	16.6
الاحتياطات مليار$	2.64	2.11	4.23	8.05	6.84	4.41	11.91	17.96	23.1	32.94	43.25	**60
الاحتياطات ديـــــون (%)	8.95	6.68	12.57	25.78	22.45	15.58	47.15	79.58	102	141	198.2	361

[1] - الهاشمي بوجعدار ،مرجع سبق ذكره، ص98

تغطيـــــة الإحتياطـات للـــــواردات بالأشـهر	-	2.4	5.6	11.9	9.6	6.1	15.4	22.92	23.2	29.7	28.9	21

المصدر:

- Revue MediaBanke, N°76,op cit,p:05

- Revue strategica,Business & Finance,N°01 octobre2004,p:48:السطر الثالث

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2005 ، السطر الخامس: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001

فمن خلال الجدول يتضح لنا ما يلي :

إن احتياطيات الصرف عرفت تطور ملحوظا فقد تضاعفت 16 مرة تقريبا من عام 1994 إلى عام 2004 حيث انتقلت من 2.64مليار دولار إلى 43.25مليار دولار، وهذا التطور كان كبير في السنوات من (2000 . 2005) نتيجة لارتفاع أسعار العالمية للبترول، هذا التزايد في حجم الاحتياطات تزامن مع انخفاض في قيمة الديون خلال نفس الفترة وهو ما انعكس على نسبة احتياطيات إلى إجمالي الديون، فبعد ما كانت 8.95% سنة 1994 انتقلت إلى 25.78% سنة 1997 ثم إلى102% سنة 2002 ، ووصلت إلى 198.2% سنة 2004 حيث أن قيمة الاحتياطيات تجاوزت ولأول مرة قيمة الديون سنة 2002، وأصبحت ضعفها تقريبا سنة 2004، وهذا بالرغم من الدفع المسبق لـ 1.218مليار دولار من حجم الديون المتوسطة والطويلة الأجل سنة 2004 [1]، وإذا تطرقنا إلى تقديرات صندوق النقد الدولي عن حجم الديون الخارجية والاحتياطات سنة2005، نجد أن قيمة الاحتياطيات تزيد عن ثلاثة أضعاف حجم الدين.

[1] Revue Media Banke, N°76,op cit,p:08

إن انهيار أسعار المحروقات سنة 1998 وفي الثلاثي الأول من 1999، وضعف تعبئة الموارد الخارجية أدت إلى تدني الاحتياطيات من العملة الصعبة التي انخفضت من 8.05مليار دولار في نهاية 1997 إلى 6.8 مليار دولار في نهاية 1998، لتصل إلى 4.4 مليار دولار في نهاية 1999 ، وتجدر الإشارة إلى انخفاض مخزون الديون يعود إلى عدم اللجوء إلى قروض جديدة، وتحسن سعر صرف الدولار خلال هذه الفترة [1].

كما تشير معطيات الجدول إلى ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات بالأشهر خلال فترة الدراسة * 60وهذا يدل مثلا خلال سنة2005 على أن الجزائر بإمكانها أن تستمر في الاستيراد لمدة 21 شهرا دون الاعتماد على حصيلة الصادرات أو قروض خارجية جديدة. وهو ما يبعث بالارتياح في حالة تدهور حصيلة الصادرات.

ثانيا : تحليل المديونية الخارجية حسب نوع القرض

ان تحليل حجم المديونية حسب طبيعة القرض أي من ديون قصيرة الاجل و ديون طويلة و متوسطة الاجل يكشف عنها الجدول التالي:

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مشروع تقرير حول :الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999،الدورة العامة، 15،ماي 2000،ص:11

الجدول رقم (25): المديونية الخارجية حسب طبيعة القرض للفترة 1980-2004

الوحدة مليار دولار

السنة/البيان	ديون قصيرة الاجل	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	الإجمالي
1980	2.320	16.91	19.23
1984	1.75	14.40	16.16
1985	1.86	16.57	18.44
1986	3.15	19.62	22.77
1988	1.62	23.04	24.66
1990	1.54	24.11	25.65
1991	1.49	24.80	26.30
1992	0.792	25.886	26.678
1993	0.007	25.024	25.724
1994	0.636	28.850	29.486
1995	0.256	31.317	31.573
1996	0.421	33.230	33.651
1997	0.162	31.060	31.222
1998	0.212	30.261	30.473
2000	0.173	25.088	25.261
2001	0.260	22.311	22.572
2002	0.102	22.540	22.642
2003	0.150	22.203	23.353

2004	0.410	21.411	21.821

المصدر: الهاشمي بوجعدار ،المرجع السابق، ص 47.

يبين الجدول السابق تطور بنية المديونية الخارجية حسب طبيعة القرض حيث يلاحظ ان القروض القصيرة الاجل كانت تمثل نسبة 12/ بالنسبة لاجمالي القروض في سنة 1980 و لتنخفض هذه النسبة الى 6.7 / في سنة 1990 و يرجع هذا الانخفاض بسبب امتناع الكثير من البنوك التجارية على منع هذا النوع من القروض بسبب بعض المخاطر المصرفية و كذا بروز المديونية بشكل كبير خلال تلك الفترة.

الفرع الثاني : مقارنة حجم الديون الخارجية الجزائرية بالديون الخارجية للدول العربية

بالنسبة لحجم الديون الخارجية العربية يلاحذ انها شهدت انخفاضا متفاوتا في المجموعات الثلاث و ذلك بنحو 12.608 مليار دولار و 48 مليونا و 2.531 مليار دولار للمجموعات الثلاث على التوالي[1].

و سجلت نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا في المجموعات الثلاث و ذلك بمقدار 21.3 ٪ **و** 12.8/ **و** 32.7/ على التوالي كما انخفضت خدمة الدين في المجموعة الاولى بنحو 383 مليون دولار و زادت في المجموعتين الثانية و الثالثة بنحو 446 مليون دولار و 1.163 مليون دولار على التوالي[2] .

اما بالنسبة للجزائرفقد كانت هذه النسبة كبيرة حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة قد بلغت مستوى حرج، إذ بلغت :

92.2% عام 1975 و 97% عام 1982 و 284% عام 1988 و 275% عام 1992

اولا : خدمة الديون الخارجية العامة العربية

من خلال تحليل ارقام و مؤشرات عبئ المديونية الخارجية للبلدان العربية و ذلك حسب المجموعات الثلاث و هذا ما سيوضحع الجدول التالي .

[1] – فضيلة جنوحات، اشكالية الديون الخارجية و اثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة ،المرجع السابق، ص 101.

[2] - فضيلة جنوحات، **نفس المرجع، ص** 101.

الجدول رقم (26): تطور مؤشرات الديون الخارجية للدول العربية (1995-2000)

المجموعة	الدين الخارجي (مليون دولار)		الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)		خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار)		خدمة الدين العام الى الصادرات (٪)	
	1995	2000	1995	2000	1995	2000	1995	2000
المجموعة1 عمان مصر لبنان لجزائر المغرب	91515	78907	57.4	36.1	100.8	9655	21.7	15.5
المجموعة2 تونس جيبوتي اليمن الاردن	23704	23656	77.0	64.2	2171	2617	14.6	15.5
المجموعة3 سوريا الصومال السودان موريتانيا	41241	38710	151.5	118.8	273	1436	3.7	15.6

المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2001.

بلغت خدمة الدين في الدول العربية المقترضة عام 2000 نحو 13.7 مليار دولار محققة بذلك ارتفاعا بمقداره 1.2 مليار دولار و بنسبة 10.2 / مقارنة بعام 1995 ففي الاردن على سبيل المثال انخفضت خدمة الدين بمقدار 169 مليون دولار و في مصر بمقدار 397 مليون دولار و في المغرب بمقدار 1.228 مليار دولار و في موريتانيا مليوني دولار في حين زادن هذه الخدمة في بقية الدول العربية المدينة بحيث بلغت ذروتها في سوريا بمقدار 975 مليون دولار[1].

I- نسبة خدمة الدين الخارجي الى اجمالي صادرات السلع و الخدمات

يوضح مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي الى اجمالي الصادرات من السلع و الخدمات ما يستهلكه سداد اقساط و فوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية بالعملة الصعبة في الدول العربية المدينة و التي تتحصل عليها من خلال ما تصدره من سلع و خدمات و بذلك يمكن ان نقف خدمة الدين عقبة امام الحفاظ على هذه التدفقات التي تلجا اليها الدول في وقت الازمات.

كما انها على تحسين سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملات الاجنبية الامر الذي يؤدي الى استقرار اقتصادياتها و يعمل على جلب رؤوس الاموال اليها [2].

و اذا نظرنا الى هذا المؤشر في الدول العربية المدينة نلاحظ انه حقق 15.6/ في عام 2000 مسجلا بذلك انخفاضا قدره 2.5 / مقارنة بعام 1995.

1- نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات

ارتفعت نسبة الدين الى اجمالي الصادرات في الاردن بمقدار 0.6/ و في تونس بمقدار 2.0/ و في السودان بمقدار 8.9/ و في سوريا بمقدار 13.8/ و في لبنان بمقدار 7.4 / و في موريتانيا بمقدار 3.0/ و في اليمن بمقدار 2.5/.[3]

و لقد انخفضت هذه النسبة في باقي البلدان العربية المدينة و بلغت ذروتها في الجزائر بنسبة 7.9/

---

[1] – فضيلة جنوحات، المرجع السابق، ص 101.

[2] – رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، المرجع السابق، ص 134

[3] – فضيلة جنوحات، المرجع نفسه، ص 102.

مما سبق يلاحظ ان اجمالي حجم الدين الخارجي بالنسبة للدول العربية المدينة ككل انخفض في نهاية عام 2000 بنحو 15.5 مليار دولار مقارنة بعام 1995 وتزامن هذا الانخفاض مع ارتفاع قيمة اجمالي الناتج المحلي واجمالي صادرات السلع والخدمات في البلدان العربية بما فيها البلدان المدينة بمقدار 2.5% ويرجع ذلك الى العوامل التالية

1- ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وكذلك الكميات التي تصدره البلدان العربية.

2- ارتفاع قيمة الدولار –باعتباره عملة تسعير النفط–مقابل العملات الدولية الأخرى.[1]

وقد اثرت هذه العوامل تأثيرا ايجابيا في المؤشرات الاخرى لقياس عبئ المديونية فيما عدا مؤشر خدمة الدين اذ انخفضت نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي بنحو 23.4% في عام 2000 مقارنة بعام 1995 كما انخفضت نسبة الدين الى اجمالي صادرات السلع والخدمات بمقدار 2.5% في عام 2000 مقارنة بعام 1995.[2]

ثانيا: استخدام الموارد المالية الخارجية في التنمية ومدى قدرة الدول العربية على خدمة ديونها

الم يكن من الاجدى ان تستغل البلدان العربية مواردها الطبيعية الضخمة وتحسن من مناخها الاستثماري بصدد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها فان السؤال المطروح هو كيف استخدمت البلدان العربية القروض الخارجية في التنمية بما فيها الجزائر اي هل كانت هذه الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات العربية سببا للاستدانة ام نتيجة لها[3].

على اية حال فسواء اكانت سببا ام نتيجة فان البلدان العربية المدينة وجدت نفسها مجبرة على الرضوخ لشروط المؤسسات المالية النقرضة سواء الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي اللذان يلزمان الدول المدينة باتباع سياسات اقتصادية و اجتماعية معينة او المؤسسات المالية العربية التي لم تكتف – باخضاع الدول العربية للشروط نفسها التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية فحسب و انما اضافت اليها شروط خاصة بها و التي تحرص فيها عادة على الا تتخذ الدول المقترضة مواقف سياسية تتعارض

[1] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 175.

[2] – فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 104.

[3] - https://9alam.com/community/threads/uaqy-almdiuni-alxargi-fi-algzar.2268 (25/12/2017,12:45)

مع سياسات الدول الدائنة مما خلق معايير مختلفة في التعامل مع الدول العربية المقترضة كما حدث مع مصر و سوريا و الاردن بعد حرب الخليج الثانية

I- استخدام الديون الخارجية في التنمية

لابد من استخدام القروض الخارجية في مجالات تنموية و هذا يلزم اقامة علاقة بين القروض الجديدة من جهة و الاستثمار و التصدير من جهة اخرى فبزيادة التصدير يصبح البلد قادرا على سداد ديونه و على هذا الاساس لا تهتم النظرة المستقبلية للمديونية الخارجية بحجم الديون و مبلغ خدمتها بل بعلاقة هذا الحجم بكل من الناتج المحلي الاجمالي و الصادرات ففي فترة زمني معينة اذا كانت نسبة حجم الديون مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي و نسبة خدمة الديون مقارنة بالصادرات اقل في نهاية الفترة قياسا ببدايتها فذلك يعني نجاح السياسة المالية في استخدام القروض في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بطبيعة الحال على افتراض عد تدخل عوامل أخرى[1].

و هذا الجدول يبين قدرة الدول العربية بما فيها الجزائر على خدمة ديونها في الفترة الممتدة من سنة 1995-2000.

الجدول رقم (27): قدرة الدول العربية على خدمة ديونها في الفترة من 1995-2000

الوحدة :مليار دولار

الدين العام الخارجي		الناتج المحلي الإجمالي		البلد
2000	1995	2000	1995	**السنوات**
6753.1	6299	8340	6733	**الاردن**
11568	10923	19453	18050	**تونس**
25000	32781	53801	41240	**الجزائر**

[1] – أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي و النظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية ،1997 ،ص184.

جيبوتي	491	549	265.3	**400**
السودان	9550	12836	17603	**15938**
سوريا	16617	18770	21318	**21271**
الصومال	121	121	2678	**2555**
عمان	13803	19773	3181	**2555**
لبنان	11122	16491	1332.4	**6870.8**
مصر	60159	95801	31776	**27109**
المغرب	33042	32904	22445	**16372.1**
موريتانيا	1059	986	2330	**1500**
المجموع	**217.098**	**288.357**	**159.138.7**	**143.828.3**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد الملحقان رقم(7/10) (6/10) (2/2)

الفرع الثاني: اثار ازمة المديونة الخارجية على الجزائر

لقد كان لازمة للمديونية الخارجية العديد من الاثار السلبية وذلك عائد الى عدم التسيير الحسن لها إضافة الى الأسباب السابق ذكرها ولقد شملت هذه الاثار العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها

1- الآثار على الادخار والاستثمار والتشغيل

لقد كان لازمة المديونية الخارجية للجزائر اثارا سلبية على الاستثمار والتشغيل[1] فالمبالغ التي تدفعها الجزائر على شكل أقساط وفوائد لدائنيها أصبحت تلتهم جزءا كبيرا من حصيلة الصادرات من العملات الصعبة بلغت نسبة 75% من هذه الأقساط والفوائد التي تدفعها الجزائر كل سنة انها تمثل انقاصا من الموارد المحلية المتاحة التي يمكن ان توجه الى زيادة المدخرات و من ثم زيادة في معدلات الاستثمار و التشغيل[2] فتحت ضغوط المديونية انتهجت الجزائر سياسة انكماشية كان من نتائجها تراجع معدلات الاستثمار ب 5.7% عام 1990 و ب15% عام 1991 و هو ما انعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة فاذا اخذنا على سبيل المثال الفترة الممتدة من 1985-1993 كان عدد السكان يبلغ 1.980.000 شخص في حين تم خلق خلال نفس الفترة 80.000 منصب شغل و هذا يعني ان هناك زيادة في مخزون البطالة بحوالي 1.160.000 شخص[3].

2- الأثر على الاحتياطات الدولية للجزائر

ان تفاقم أعباء خدمات المديونية الخارجية قد دفع الجزائر عدة مرات الى استخدام احتياطات الذهب و العملات الصعبة لتسديد جانب من ديونها[4] تلك الاحتياطات التي تعتبر بمثابة جهاز امان يمكن للدولة اللجوء اليه لسد العجز في ميزان مدفوعاتها حتى لا تضطر الى تخفيض سعر صرف عملتها في كل مرة

[1] – ادوارد ويوريشتاين، اثر الدين الخارجي على الاستثمار، بحث مقدم في اطار ندوة (إدارة الديون الخارجية)، البنك الإسلامي، دمشق، 1993، ص03.

[2] – ادوارد ويوريشتاين، المرجع نفسه، ص 04.

[3] – التقرير العربي الموحد، سبتمبر ،2005، ص 24.

[4] – بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص 268.

او لتعديل سياساتها المالية او الاقتراض بشروط تكون صعبة للغاية و الإذعان لتوصيات صندوق النقد الدولي.

والجدول الاتي يبين لنا عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات الدولية للجزائر خلال الفترة 1980-2004.

الجدول رقم (29): تطور الاحتياطات الدولية للجزائر للفترة 1980-2004

السنوات / البيان	1980	1984	1986	1989	1990	1991	1993	1996	1997	1998	2000	2001	2002	2003	2004
الاحتياطات الدولية	7.063	3.185	3.843	2.703	0.981	1.53	1.510	4.230	8.040	6.840	11.910	17.963	23.200	32.920	43.110

المصدر : بوجعدار الهاشمي ، ازمة المديونية الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

نسجل من هذا الجدول ان الجزائر قد اهتمت بتكوين الاحتياطات النقدية الدولية حتى تستطيع مواجهة الضغوطات الخارجية ونلاحظ كذلك ان الاحتياطات عرفت بعض التذبذب وانخفضت عن المستوى المطلوب في السنوات 1984 و1989 الى غاية 1993 ثم عرفت تحسنا خلال الفترة 1996-2004 وهذا التحسن مرتبط بارتفاع أسعار النفط.

3- الأثر على الإنتاج والتضخم

كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية اثارا سلبية على الإنتاج بسبب ان جهاز الانتاج القائم يحتاج الى تمويل مستمر من العالم الخارجي على شكل مواد أولية ومواد وسيطة بالإضافة الى الالات والمعدات

لصيانة هذا الجهاز من اجل ضمان عملية الإنتاج وتحت ضغط أعباء المديونية فقد اضطرت الجزائر الى الضغط على وارداتها.[1]

اما بالنسبة للتضخم فان المديونية الخارجية قد اثرت و بشكل كبير على معدلات التضخم ذلك انها ارتفعت و بشكل كبير في غالبية الدول .

فلقد ذكرنا سابقا ان الدول النامية بما فيها الجزائر غالبا ما تلجا الى الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريعها حيث ان تنفيد هذه الأخيرة يتطلب تمويلا محليا و الذي لابد ان يكون من مصادر حقيقية و الا فان الدولة ستلجأ الى التمويل التضخمي أي زيادة كمية النقود المتداولة و بالتالي زيادة الأسعار.

ولم تكن هناك اية مصادفة بين النمو غير العادي الذي حدث في المديونية الخارجية للبلاد العربية ذات العجز المالي و مع العجز المتزايد الناجم عن أسعار الواردات و تراخي نمو الصادرات واجهت الجزائر مشكلة تمويل هذا العجز.

ومن هنا وفي ظل توجهات نظم الحكم السائدة بهذه البلدان فان زيادة الاقتراض الخارجي كان هو الخيار المفضل لمواجهة العجز المتفاقم في ميزان مدفوعاتها ومن ثم فان هناك علاقة وثيقة بين زيادة التضخم من ناحية وبين زيادة مديونية الجزائر من ناحية أخرى[2].

كما ان تسديد الأقساط وكذا خدمة الدين تحدث نقصا في المصادر المتاحة فتعمد الدولة الى زيادة صادراتها مما يؤدي الى انخفاض عرض السلع محليا فتزداد أسعارها ويستمر التضخم فيها.[3]

4- الأثر على مستوى المعيشة

تعتمد الجزائر وبصورة كبيرة على العالم الخارجي في توفية حاجياتها من مواد غذائية و هو ما يشكل احد الأسباب التي أدت الى المديونية[4] الا انه من جهة أخرى فقد كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية تأثيرا واضحا على مستويات معيشة السكان حيث لجات الجزائر – تحت ضغوطات الازمة – الى الضغط على

---

[1] – رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، المرجع السابق، ص 149.

[2] – رمزي زكي، التضخم المستورد، دار المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة ،1986 ، ص 237.

[3] – Ighemat Arezeki,la crise de l'endettement des pays en developement,1982-1990,édition ENAP, sans date,p.64.

[4] – الهاشمي بوجعدار، المرجع السابق، ص 190-193.

الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية بحيث سجلت انخفاضا بلغ 29.4 % عام 1990 كما اضطرت الى الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي فقات بزيادة أسعار الكثير من السلع الغذائية و بالتالي فقد قامت بإلغاء و تخفيض الدعم عنها إضافة الى الاثار الناجمة عن تخفيض العملة الجزائرية و ما نجم عن ذلك من تدهور في مستوى المعيشة خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الدخول الضعيفة بالرغم من الزيادة الوهمية للأجور حيث كانت معدلات التضخم تفوق الزيادة في الدخول النقدية.

وتبين لنا البيانات الإحصائية المتوفرة ان الواردات من السلع الغذائية الأساسية كالقمح والدقيق والبقول والزيوت واللحوم أصبحت تمتص نسبة هامة من اجمالي الواردات والجدول التالي يبرز ذلك

الجدول رقم (30): تطور الواردات من السلع للفترة 1995-200

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مواد غذائية	2.753	2.601	2.544	2.533	2.307	2.415	2.395	2.740	2.678	3.597	3.570
نسبتها الى اجمالي الواردات	25.58	28.59	29.29	26.94	25.17	26.33	24.09	22.82	19.79	19.65	17.81

المصدر

- ان الواردات من السلع الغذائية الأساسية كالقمح والدقيق والبقول والزيوت واللحوم أصبحت تمتص نسبة هامة من اجمالي الواردات فهي تقارب الربع من اجمالي الواردات حسب البيانات الواردة في الجدول.
- تبين الأرقام الواردة في الجدول ان هناك تبعية غذائية تجاه الخارج بالغة الخطورة اذ تبين بعض البيانات ان 75% من السعرات الحرارية المستهلكة مستوردة من الخارج وعلى الرغم من استئثار الواردات الغذائية بنسب مهمة من اجمالي قيمة الواردات فان المستوى الغذائي لغالبية السكان ما

زال اقل من المعدلات المتوسطة اللازمة للإنسان وقد ترتب على ذلك تدهور مستويات المعيشة وتدهور في المستوى الصحي للسكان بسبب انتشار الامراض الناجمة عن سوء التغذية.

- ان السياسات التكييفية التي بدأت الجزائر تطبقها بعد التوصل الى اتفاق مع الدائنين قد ثاترت تأثيرا كبيرا على مستوى الاستهلاك ومستوى المعيشة فيها وذلك من خلال توجه الجزائر في مجال الغاء الدعم السلعي او تقليله الى أدني الحدود وزيادة أسعار المنتجات و الخدمات الضرورية التي يقدمها القطاع العام و السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال استيراد و توزيع المواد الغذائية دون رقابة ناهيك عما نتج عن سياسة تخفيض العملة من اثار وخيمة على مستوى أسعار ضروريات الحياة في الجزائر.

5- أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي لهذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي. وميزان المدفوعات الجزائري لا يختلف في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات مع باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر.

ومن خلال هذا سنحاول دراسة أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات من الفترة الممتدة من 1970-2006 وسوف نقوم بدراسة الأثر المباشر للتمويل الخارجي على ميزان المدفوعات.[1]

ا-المرحلة الأولى 1970-1989

تميز الاقتصاد الجزائري منذ السبعينات بتسيير ممركز يعتمد على قطاع المحروقات لتحقيق أهدافه الاجتماعية، لكن تدهور أسعار النفط سنة 1986 وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، اظهر اختلالا في الموازين الداخلية والخارجية دفعت بالاقتصاد الوطني إلى الاعتماد على المديونية وضعف الجهاز الإنتاجي عجلا بتفاقم الاختلال مما جعل الدولة غير قادرة على سداد ديونها والتي بلغت 63.20 مليار دولار سنة 1986 عرف الميزان التجاري في تلك السنة عجزا قيمته 23.2 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام الجزائري بمقدار النصف سنتي 1985-1986 وانخفضت إيرادات الصادرات

[1] - عزازي فريدة ، اثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري1970-2006 ، مجلة الأبحاث الاقتصادية ،جامعة دحلب البلدية، العدد 04 ،ديسمبر 2010، ص 54.

الكلية بنسبة 38 ،%وهذا جعلها غير قادرة على مواصلة تحقيق أهدافها الاجتماعية من جهة أخرى[1]، وهذا الوضع جعل الدولة تعيد التفكير في نمط تسيير الاقتصاد والتوجه إلى اقتصاد السوق، مع اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذين فرضا على الجزائر برامج تعديل هيكلي للاستفادة من التمويل الاستثنائي لهما.

ت- المرحلة الثانية 1990-1999

عرفت فترة التسعينات جهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد مراحل إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية، فضلا عن كون تلك الفترة كانت مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري بما لها من تأثير على الوضع العام لميزان المدفوعات وخاصة في ظل اتجاه الجزائر نحو جذب رأس المال الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة

ويلاحظ أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيدا سالبا، ويمكن تفسير ذلك إلى تناقص في حصيلة الصادرات النفطية، وكان لهذا الانخفاض تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990الى1993 ثم ارتفعت سنة 1994 إلى 2.9 مليار دولار.

وعموما يمكن القول أن ميزان رأس المال تميز خلال فترة التسعينات بعجز مستمر له أثره السلبي على ميزان المدفوعات، عكس هذا إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري الناتجة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة، إلا أنه بعد إعادة جدولة الدين الخارجي وبدءا من 1996 بدأ تحسن محسوس في مستوى الاحتياطات، إذ وصل سنة 1997 إلى 12 شهرا من الواردات تقريبا، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على الاحتياطات بانخفاض بنسبة 15 %حيث تم استخدامه في مواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر.

ث- المرحلة الثالثة 2000-2006

سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر خلال السنوات السبع الأخيرة بالعودة بمؤشرات الدين الخارجي للجزائر إلى مستويات جد قابلة للاستمرار، خاصة منذ 2004 مع الشروع في التسديد المسبق.

[1] – عزازي فريدة ، المرجع السابق، ص 54.

إن مواصلة السداد المسبق خلال سنة 2005 وزيادة وتيرته في2006 قد سمح بتقليص المديونية الخارجية للجزائر ورفع مستوى الأمن المالي الخارجي[1]. فقد عرفت المؤشرات الرئيسية للوضع المالي الخارجي تطورا أثبت التحسن المتواصل في انتعاش ميزان المدفوعات، إلا أن ميزان رأس المال عرف عجزا مستمرا، نتيجة استخدام رؤوس الأموال في تسديد الديون الخارجية. وهذا العجز في حساب رأس المال منذ سنة 2001 والذي وصل إلى 24,4 مليار دولار في عام 2005 إثر السداد المسبق لجزء من الدين الخارجي والذي بدأ في سنة 2004 و زاد بقوة في 2006

[1] - التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أكتوبر 2007.

لقد تطرقنا في هذ المبحث الى

أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديونية وذلك من خلال استعراض المراحل التي مرت بها المديونية الجزائرية وكذا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مع الاعتماد على نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي ارتكز في فترة السبعينات على الصناعات المصنعة.

ضخامة الاستثمارات التي تم رصدها ضمن مخططات التنمية لأجل تنفيذ تلك الاستراتيجية والتي فاقت بكثير إمكانات التمويل الامر الذي دفعها الى الاستدانة من الخارج لأجل التوفيق بين مدخرات وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة لتخفيف المديونية الخارجية للجزائر

حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي تمكنت الجزائر بفضل ارتفاع اسعار النفط من تمويل الاستيعاب المحلي المرتفع الا ان الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في سنة 1986 ادى الى وجود العديد من الاختلالات الاقتصادية التي ادت بدورها الى اضعاف الاقتصاد الوطني[1] و هذا بالرغم من سياسة اعادة الهيكلة لبعض المؤسسات الصناعية و الزراعية من اجل اخضاعها للقطاع العام و ايضا من اجل زيادة مردودها الاقتصادي و بالرغم من ابرامها لاتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي في سنتي 1989 و 1991 و قد صاحب ذلك عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي و الطارئ لصندوق النقد الدولي بسبب تقلبات الصادرات و لمواجهة نفقات الواردات من الحبوب[2] .

وبالرغم من الإصلاحات الداخلية والمساعدات الخارجية الا ان الجزائر وجدت نفسها تعيش وضعا اقتصاديا صعبا وخطيرا الأمر الذي جعلها تلجا إلى صندوق النقد الدولي.

فلقد تطور دور صندوق النقد الدولي في ادارة ازمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان المتخلفة او من حيث التأثير الكبير على التمويل المنساب من المصادر المتعددة الدولية والجهوية الحكومية والخاصة او من حيث مساهمتها القوية في اعادة هيكلة اقتصاديات البلدان المتخلفة الشديدة المديونية وفق برنامج يفرضه ويشرف على تنفيذه ويتابع نتائجه كشرط اساسي من شروط اتفاقيات اعادة الجدولة[3]

المطلب الأول: مراحل الاصلاح التي مرت بها الجزائر

الفرع الأول: محاولة الاصلاح الذاتي

انتهى الامر بالجزائر عقب محاولة تصحيح ذاتي قامت بها بين 1986 و 1989 الى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية و تبين من الصرامة التي اقتضتها نتائج هذا التقارب خاصة من حيث الاجور ان الاتفاقيات مع هذه المؤسسات المالية كانت عسيرة يصعب تسييرها نظرا للمناخ الاجتماعي و السياسي الذي ساد الجزائر في نهاية 1991 و على الرغم من الصعوبات الواضحة التي كانت تواجه الجزائر في

[1] - ميخائيل وبيل وروبرت شيهي، مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكييف الهيكلي، مجلة التمويل والتنمية، **العدد** 04 ،ديسمبر، 1987 ،ص 07.
[2] - ميخائيل و بيل روبرت شيهي، **المرجع السابق، ص** 07.
[3] – مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 10.

سعيها الى استعادة نوع من القدرة على الوفاء أصرت السلطات العمومية على إعادة الجدولة كحل بديل بل و قامت ببدل كل الجهود من اجل تجنب القيام به ذلك انه كان في نظرها اعترافا بفشل بل و افلاسا للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.

امام الوضع السيء الذي وجدت الجزائر نفسها تتخبط فيه و بعد رفضها لخيار اعادة الجدولة و اتخاد قرار الاستمرار في سداد الديون كان من المحتم عليها القيام بعميلة إعادة الهيكلة والتي تبنتها الجزائر خلال الفترة 1986-1993.[1]

ان اعادة هيكلة المؤسسات تعني تعويض الفروع بمؤسسات متعددة ذات حجم مصغر استنادا الى مبدا التخصص في الأنشطة وفعلا فمن الأهداف المصرح بها في المرسوم المتعلق بإعادة الهيكلة نجد مايلي

- إدخال مزيد من المرونة بالسعي الى تخصيص المؤسسات و الفصل بين مهام الانتاج و التوزيع و تقليص احجامها.
- اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي والجهوي وهذا ما جسده اقامة مقرات للشركات خارج العاصمة وفي مختلف انحاء الوطن.
- تعزيز ادوات التخطيط للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية المتزايدة بسرعة

و لقد انشات لجنة مختصة في نوفمبر 1979 لتنفيذ عملية إعادة الهيكلة فلقد اوكلن لهذه اللجنة مهمة دراسة مسالة اللامركزية و اسندت هذه الفكرة الى مجهود اعادة التنظيم الداخلي للمؤسسات و تقويتها و ذلك مثل شركة سونطراك او الشركة الوطنية للحديد و الصلب و في نهاية 1983 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة عمومية كبيرة تضم ثلاثة ارباع النشاط الاقتصادي الى 500 مؤسسة جديدة تقريبا.[2]

وترتكز هذه الاستراتيجية على العناصر التالية

العمل على زيادة مد السحب من الاحتياطات الدولية وتشجيع الصادرات خارج مجال المحروقات

[1] – بن بلقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية و سياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية، مع التركيز على حالة الجزائر خلال الفترة (1987-1994)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصاية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص 103-104.

[2] – مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 08.

1- العمل على زيادة المداخيل من المحروقات

فالقانون رقم 21/91 في 04 ديسمبر 1991 يعدل التسريع في هذا المجال فيسمح للشركات الأجنبية باقتناء مصالح لها في الجزائر شريطة ان تحتفظ سوناطراك بنسبة 51 % على الأقل من تلك المصالح وكان يفضل اللجوء الى الشركات الأجنبية لرفع الانتاج لاسيما بفضل الاسهام بتكنولوجيات جديدة ودخول الشركات الأجنبية ميدان المشاركة وكان المبلغ المرتقب من حقوق الدخول يقدر بما يتراوح بين04 و 05 ملايير دولار.[1]

2- السحب من الاحتياطات الدولية

لم تعتبر الجزائر نفسها بلدا مثقلا بالديون فهي تعاني مشكلة نقدية وبالتالي فازمتها تعتبر ازمة ظرفية لا هيكلية وهذه هي الاطروحة الرسمية التي وافق عليها صندوق النقد الدولي خلال الاتفاقين على تحقيق الاستقرار 1986-1989 لذلك كان من غير الضروري طلب التخفيض بواسطة إعادة جدولة يعسر على الجزائر احتمال شروطها.[2]

ولمواجهة الازمة لجات السلطات الجزائرية الى سحب جزء هام من الاحتياطات الدولية المتاحة لها واستخدامه في سداد جانب من خدمات الديون الخارجية المستحقة عليها الامر الذي أدى الى انخفاض تلك الاحتياطات الى مستويات خطيرة حيث بلغت 1.510 مليار دولار سنة 1993 بعدما كانت 3.843 مليار دولار 1986 وهو الامر الذي زاد من صعوبة وصولها الى مصادر الإقراض الدولية.[3]

3- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات

يقصد من تشجيع هذا النوع من الصادرات تحسين مداخيل الدولة خارج قطاع المحروقات فقد قامت الدولة بوضع سياسة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بهدف ضمان تمويل الواردات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني وتسديد خدمات الديون وقد كانت هذه السياسة تقوم على التوجهات التالية[4]

---

[1] – بن الطاهر حسين، ازمة المديونية، المرجع السابق، ص 277.

[2]– Hocine BENISSAD :Algérie restructuration et réformes économiques P.163/164.

[3] –

[4] – مجدي محمد شيهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة ازمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 86.

– زيادة الموارد المحلية التي يتم تحويلها محليا من اجل التصدير في شكل مواد مصنعة او نصف مصنعة.

– تصدير المنتجات التي لها القدرة على المنافسة في السوق الدولية من حيث النوعية والسعر وتدعيمها بتدابير ومالية عند الحاجة مع اختيار المنتجات التي تتحكم البلاد في تقنيات صنعها و تعتمد بصورة كبيرة على المواد المحلية و اختيار المنتجات التي تكون قيمتها الصافية بالعملة الصعبة كبيرة.

ومبررات هذه السياسة تظهر في ضرورة التحضير لمرحلة ما بعد البترول التي تفرضها طبيعة هذا المصدر غير قابل للتجديد وإيجاد مصدر بديل للحصول على العملة الصعبة.

وهنا وجدت مجموعة من البدائل لإعادة إنعاش الاقتصاد وهي كمايلي[1]

ا–تشجيع الاستثمار الأجنبي

اخذت جملة من التدابير لتشجيع الاستثمار الأجنبي على المشاركة مع القطاع العام والخاص في قيام شركات مختلطة حيث تعتبر المشاركة الأجنبية أحد المحفزات التي يمكن ان تلعب دورا حيويا في ترقية الصادرات نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها هذه الشركات المختلطة في مجال القدرة التنافسية وقدرتها على توفير العملة الصعبة وهو أحد الأهداف الرئيسية لهذا التوجه ولتدعيم المشاركة الأجنبية كوسيلة أساسية لترقية الصادرات قامت السلطات العمومية بتوفير قدر ممكن من الضمانات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب و تمكينهم من تغطية المخاطر في هذا البلد.[2]

وفي هذا الإطار صدرت العديد من المراسيم المتعلقة ب:

–المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 346/95 المؤرخ في 2017/10/30.

– المصادقة على الاتفاقية المتضمنة احداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 345/95 المؤرخ في 1995/10/30.

[1] – بن الطاهر حسين، ازمة المديونية، المرجع السابق، ص 278.

[2] – جبار محفوظ، فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 2002/1، ص 16/15.

– المصادقة على انضمام الجزائر الى الشركة العربية للاستثمار و ذلك في المرسوم الرئاسي رقم 306/95 المؤرخ في 1995/10/07.

– اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي بالمرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 1990/12/22.[1]

– الترخيص للشريك الأجنبي بتحويل مبلغ استثماراته وأرباحه وذلك في المرسوم التنفيدي رقم 93/95 المؤرخ في 1995/03/25

– التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمار وقد جاء ذلك في المرسومين التنفيذيين رقم 319/97 و320/97 الصادرين في 1997/08/24.

من خلال استعراض هذه التشريعات يبدو ان السلطات الجزائرية تحاول إعطاء ضمانات كافية للمستثمرين وتوفير مناخ استثماري حر وشفاف والواقع ان الاستثمار الأجنبي كان ينظر اليه كألية لنقل التكنولوجيا الا انه حاليا يعتبر من اهم وسائل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بشرط توفير مناخ له والذي يتمثل في جملة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تشكل البنية التحتية التي يتم فيها الاستثمار.[2]

ولكن بالرغم من الضمانات التي منحت للمستثمر بموجب التشريعات المذكورة سابقا الا انه وبعد صدور قانون الاستثمار سنة 1986 لم تتقدم سوى عشرة شركات اجنبية ومعظمها من قطاع الطاقة كما ان نسبة الاستثمار الأجنبي كذلك كانت منخفضة على الرغم من وجود الإجراءات التحفيزية إضافة الى الوضع الأمني الذي ساد خلال تلك الفترة إضافة الى الإجراءات البيروقراطية التي عمت على الإدارة الجزائرية.[3]

أ- تخفيض قيمة العملة

سعيا للجزائر في جعل المنتوج الوطني أكثر قدرة على المنافسة في السوق الدولية قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الرئيسية.

---

[1] – عايشي كمال، دراسة لواقع الاستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 14، جوان 2006 ، ص 191/167.

[2] –جبار محفوظ، المرجع السابق، ص 17.

[3] – منصوري زين، واقع و افاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، العدد 02 ، ص129 .

اذ ان تخفيض قيمة الدينار تهدف الى جعل عملية الاقتراض أكثر صعوبة الامر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى تخفيض حجم الدين الخارجي.[1]

على الرغم من تخفيض العملة الجزائرية الا ان ذلك لم يحدث أي تطور في نسبة الصادرات سواء في فترة الإصلاحات او بعد فترة الإصلاحات.

الجدول رقم (31): تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1989-2005

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
صادرات المحروقات	10.2	9.88	8.6	9.7	12.7	13.21	9.8	11.9	21	18.50	18.11	23.95	31.3	43.5
باقي الصادرات	2.15	0.92	0.3	0.6	0.5	0.59	0.3	1.2	1	0.564	1.90	2.05	0.78	0.90

المصدر: صالحي صالح، الاثار المتوقعة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ودورها في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 01 2002، ص 52.

- http://www.ons.dz/comex/limp05-tri.htm.

ج-إعادة تمويل الديون

من بين الحلول التي طبقتها الجزائر للتخفيف من حدة خدمة مديونيتها الخارجية بدا استخدام هذه التقنية في الجزائر سنة 1989 ومضمون هذه العملية انه يتم التفاوض مع الدائنين كل على حدى من اجل الحصول على قروض جديدة متوسطة و طويلة الاجل و بشروط جديدة متوسطة و طويلة الاجل

[1] – بن الطاهر حسين، ازمة المديونية، المرجع السابق، ص 281.

وبشروط جديدة افضل من شروط الديون القديمة لتستخدم في تسديد الديون المستحقة مما يسمح للبلد المدين من تحسين ميزان مدفوعاته و ادخار قدر من المال لتسديد الديون.[1]

و قد كانت اول اتفاقية لإعادة التمويل قامت بها الجزائر مع إيطاليا سنة 1992 بمبلغ قيمته 7.2 مليار دولار .

اكما قامت الجزائر ممثلة بشركة سوناطراك البنك الخارجي الجزائري البنك الوطني الجزائري القرض الشعبي الجزائري و بنك التنمية الريفية الجزائري باعتبارهم مقترضين لابرام اتفاق يتعلق بإعادة تمويل قروض الايجار مع مجموعة البنوك اليابانية المتخصصة في هذا النوع من القروض .

وعلى الرغم من إيجابيات إعادة التمويل في تخفيف عبئ خدمات المديونية والحصول على قروض جديدة وتمديد فترة السداد دون مرور البلد المدين على إعادة الجدولة الا ان استخدام هذه التقنية لم يؤدي الى حل ازمة المديونية اذ انها لم تمس 15% من خدمات المديونية السنوية

I- سياسة استقلالية المؤسسات

جاءت إصلاحات الاستقلالية لتفصل وبشكل واضح بين حق الملكية في رأسمال من طرف المؤسسة وصلاحية الإدارة والتسيير فيها فأصبحت المؤسسة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة كمالك مساهم في رأسمال المؤسسة حيث يعبر عن هذه الملكية باسهم دون حق التسيير حسب المادة 698 من القانون التجاري[2] وعليه فان عملية استقلالية المؤسسات العمومية ماليا وإداريا يعد انقطاعا عن مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات التي مر بها الاقتصاد الوطني في الفترات السابقة وفي هذا الصدد قدمت الحكومة خصوصا منذ سنة 1988 مجموعة كبيرة من مشاريع القوانين الى المجلس الشعبي يزيد عددها عن 60 مشروع قانون اكثر من 80% منه صدرت في فترة 1989-1991.[3]

---

[1] – Hocine benissad, l'ajustement structurel objectifs et expérience, édition alim,1993,P53.

[2] – المادة 698 من القانون التجاري من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 افريل 1993 " يخضع الإصدار الذي يتم باللجوء العلني للادخار دون حق التفاضل في اكتتاب أسهم جديدة تمنح لصاحبها نفس حقوق الأسهم القديمة للشروط التالية ....او مجلس المديرين .

[3] – الطيب داودي، المرجع السابق، ص 141.

اذ تنص المادة 58 من القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية 88-01 على " لا يجوز لاحد ان يتدخل في ادارة وتسيير المؤسسة العمومية خارج الأجهزة المشكلة قانونيا او المعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها" غير ان المشاكل البيروقراطية لم تسمح لها بحرية انشاء علاقات مع محيطها رغم المزايا التي جاءت الى إصلاحات 88 والمتمثلة في

- تمتع المؤسسة العمومية بالشخصية المعنوية ذلك ان الدولة مالكة لكن غير مسيرة.
- مبدا الاستقلالية المالية يجب ان يتحكم في نمو النشاط الاقتصادي الوطني غير ان الأهداف التي كانت مرجوة لم تتحقق للأسباب التالية[1]
  - استمرار تدخل الجهات الوصية
  - كثرة الضغوط على الموارد الخارجية (مشكل المديونية الخارجية)
  - تأخر في عملية إنعاش وإعادة هيكلة المؤسسات
  - تحديد صلاحيات وطريقة تسيير أجهزة الإدارة وتسيير ومراقبة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

1- مفهوم استقلالية المؤسسات و مجالات تطبيقها

ا- مفهوم استقلالية المؤسسات

نستطيع تلخيص مفهوم الاستقلالية في منح المؤسسات مزيدا من المبادرة في اطار العمل على التجديد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تاخد فردية المبادرة و التسيير من اجل استغلال طاقاتها الذاتية كما تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري لاسيما و ان المؤسسة اخذت شكلا في تعريفها فاصبح تحيب القانون الخاص شخصية معنوية (شركة ذات اسهم و شركات ذات مسؤولية محدودة)مسؤولة عن نشاطها تخضع لمبدا الربحية.

و للإشارة هنا فان دخول المؤسسة العمومية الى الاستقلالية يطبق عليها مبادئ القانون التجاري و تعامل على أساس القوانين الاقتصادية و المالية و بالتالي تصبح معرضة للتصفية و الإفلاس في حالة عجزها.[2]

ب-مجالات تطبيق الاستقلالية

من المجالات التي يمكن فيها تطبيق الاستقلالية مايلي

---

[1] – www.sarambite.com/ theses.htm. le 25/03/2017.

[2] – اوكيل السعيد واخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية-تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور القانوني-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 55 و57.

- **الاستقلالية في اتخاذ القرارات**

فبعدما كان اتخاذ القرارات مخول الى الإدارة الوصية جاء هذا المرسوم ليضع المؤسسة العمومية الاقتصادية مسؤولة عن كل قرار تتخذه وذلك يتجلى في

- حرية التصرف للمؤسسة في موجوداتها خلال العلاقة التعاقدية
- قرارات الاستثمار تكون تحت تصرف المؤسسة
- حرية تحديد السعر وفق تكلفة الإنتاج و هو يعتبر تكريس لمبدا اللامركزية[1]

- **التحكم في الأمور المالية**

يتطلب هذا النوع من الاستقلالية الكفاءة في التسيير من اجل التمويل والتحكم في تكاليف الإنتاج بأكبر قدر ممكن لان ذلك يضمن مستوى معين من الأرباح لتحقيق التمويل الذاتي.

- **المراقبة و تقييم الأداء**

من أوجه تحقيق اللامركزية مراقبة كيفية اتخاذ القرارت سواء كانت هذه الرقابة قبلية او بعدية.[2]

II –سياسة الخوصصة

ان عملية الخوصصة تمس المؤسسات التي التي ليست لها امكانية الاستمرار كمؤسسة عمومية كما كانت سواء لظروفها السيئة او لاعتبارها غير استراتيجية بالنسبة للدولة و لقد حدد الامر رقم 95-22 المؤرخ سنة 1995 و حدد قواعدها العامة خاصة تلك التي تمتلك فيها الدولة و الاشخاص المعونيون التابعون للقانون العام بصفة مباشرة او غير مباشرة جزء من راسمالها او كله و بهذا تعني الخوصصة القيام بمعاملات تجارية تتجسد في تحويل ملكية كل الاصول المادية و المعنوية في مؤسسة عمومية او جزء منها او كل رأسمالها او جزء منه لصالح اشخاص طبيعيين او معنويين تابعين للقانون الخاص.[3]

---

[1] – الطيب داودي و ماني عبد الحق، المرجع السابق، ص 142.

[2] – اوكيل السعيد و اخرون، المرجع نفسه، ص 58.

[3] – مصطفى محمد عبد الله، التصحيحات الهيكلية و التحول الى اقتصاد السوق في البلدان النامية، ندوة الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 49.50.

1- تقنيات الخوصصة

ان عملية الخوصصة تجمع عددا من التقنيات وهي كالاتي:

-المساهمة العمالية وهي تعني دخول العمال كشركاء في جزء من رأسمال الشركة العمومية

- رفع رأسمال المؤسسة تقوم المؤسسة العمومية بإصدار أسهم جديدة للاكتتاب من طرف القطاع الخاص بحيث يمكن من طرف القطاع الخاص بحيث يمكن ان تكون حصة الدولة ضمن رأسمالها وبهذا تستطيع ان تعيد تمويل المؤسسة وتعديل هيكلها.[1]

- بيع اصول المؤسسة العمومية وهي الحالة التي نص عليها القانون رقم 88-01 في حالة توقف التسديد يمكن للمحكمة ان تامر تصفية المؤسسة ببيع اصولها في مجموعة منفصلة جزئية او كلية.[2]

1-شروط و اهداف إعادة الخوصصة

خوصصة أي مؤسسة او الترخيص بها يجب ان يكون وراءه اصلاح المؤسسة او تجديدها او الحفاظ على مناصب العمال المؤجرة فيها كلها او بعضها و على الماك الجديد للمؤسسة الالتزام بمواصلة نشاطها لمدة 05 سنوات على الأقل انطلاقا من تاريخ خوصصتها و هو ما نصت عليه المادة 4 من الامر رقم 95/22.

كما يشترط وفق المادة 06 من نفس الامر ان تقيم عناصر الأصول و ذلك باخد القيمة الحقيقية بعين الاعتبار لكي يتسنى للمستثمرين معرفة القيمة الحقيقية[3].

هذا بالنسبة للمؤسسات اما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية التي حددها الامر 95/22 و المتعلقة بالخوصصة باستثناء قطاعات أخرى من عملية الخوصصة كقطاع المحروقات البنوك المناجم الاتصالات...الخ و قد حددت المعايير التي على أساسها تصنف المؤسسات و منها معيار الأهمية و معيار البقاء و معيار الاستراتيجية و يقصد بالاستراتيجية هنا المؤسسات التي تعتبر أساسية للامن

[1] - www.sarambite.com/these.htm.le 25/03/2016.

[2] – ماري شيرلي، خبرة التحويل الى القطاع الخاص، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 23 ،1988، ص 34.

[3] - www.sarambite.com/these.htm.le 25/03/2016.

الوطني و التزويد بالأملاك الوطنية و الخدمات الرئيسية المطلوبة من طرف الجمهور و المؤسسات التي لا يتجسد فيها هذا التعريف تعتبر غير استراتيجية الا ان هذا المعيار لم يعد يأخذ به خصوصا بعد سنة 1998 حيث اصبحنا نلمس خوصصة قطاع البنوك و كذلك قطاع المواصلات اللاسلكية[1].

الفرع الثاني: لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي وخيار إعادة الجدولة.

أولا: لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي

لقد تطور دور الصندوق النقد الدولي في ادارة ازمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان المتخلفة او من حيث التاثير الكبير على التمويل المنساب من المصادر المتعددة الدولية و الجهوية الحكومية و الخاصة او من حيث مساهمتها القوية في اعادة هيكلة اقتصاديات البلدان المتخلفة الشديدة المديونية و فق برنامج يفرضه و يشرف على تنفيده و يتابع نتائجه كشرط اساسي من شروط اتفاقيات اعادة الجدولة.[2]

ان الدور المتعاظم الذي اصبح يلعبه الصندوق في توجيه مشكلة المديونية الخارجية لا ينبع من حجم الموارد التي يمد بها هذه الدول فحسب و انما يرجع الى ان الموارد المالية التي تقدم للدول المدينة سواء من جانب البنوك الأجنبية او المنظمات الدولية أصبحت لا تتم الا في ضوء اتفاقيات للتصحيح مع الصندوق و اصبح بالتالي يمثل دورا تنسيقيا كمعبئ للاموال من المقرضين الاخرين و قد جاء هذا الدور نتيجة عدة اعتبارات هي كالتالي:

- تعاظم اعتماد الدول النامية و منها الجزائر المثقلة بالديون على التمويل المصرفي مقابل ضالة حجم المساعدات التي يمكن ان يقدمها الصندوق حيث كان من الضروري الا تبقى البنوك التجارية على عرضها الحالي للقروض فحسب بل يجب ان تكون مستعدة لتقديم تمويل إضافي و في حالة عدم وجود هذا الدعم بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي قد يجعل الوضع غير قابل للإدارة من قبل الصندوق.[3]

---

[1] – الطيب داودي، المرجع السابق، ص 147.

[2] – حسن الربيعي، ماذا تعني إعادة جدولة الديون، مقال ماخوذ عن الموقع الالكتروني:
– http://www.alsabah.com (09/17,03/02/2017).

[3] – مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 12.

- اصبح من الضروري دفع كل عناصر الصناعة المصرفية الى المشاركة في تمويل الدول المثقلة بالديون ذلك ان البنوك التجارية الرئيسية ادركت ان عدم اشتراك عدد كبير من البنوك الأخرى قد يجعلها في وضع مساءلة من المساهمين بشان استمرار تمويلها لدول تمتنع عن تمويلها بنوك أخرى و كانت تلك هي قضية الحفاظ على انضباط السوق أي منع حدوث تخفيض غير متوازن في عرض القروض من جانب عدد كبير من المقرضين المختلفين[1] و بالتالي امام ضرورة مشاركة البنوك التجارية من ناحية و من ناحية أخرى اصبح الاتفاق مع الصندوق أساسا لحصول البلد المدين على تمويل إضافي لان جهد التصحيح الذي يقوم به البلد المدين يمثل العامل الأول في طمأنة دائنيه الى اتخاذ إجراءات تصحيحية.

I- الجزائر وصندوق النقد الدولي

تميزت السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم ازمة المديونية في الجزائر فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت اكثر من 34 مليار دولار كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي اصبحت تلتهم اكثر من 80% من حصيلة الصادرات و تطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 الى 5 ملايير دولار سنة 1987 الى 7 ملايير دولار سنة 1989 الى اكثر من 9 ملايير دولار سنة 1993 [2] مع العلم انها انخفضت الى اقل من ذلك فبلغت 4.250 مليار دولار سنة 1994 و بلغ معدل خدمة الدين 38/ في سنة 1995 و انخفض الى 33/ سنة 1996 بسبب التاجيلات في تسديد الديون المرتبطة بعملية اعادة الجدولة فاصبحت الحكومات غير قادرة على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الغذائية و الوسيطة و بالتالي اصبحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمة دينها كنتيجة لعدم جدوى البرامج المطبقة .

ومباشرة بعد الاستقلال انضمت الجزائر الى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26 حيث كانت حصتها تقدر ب 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لترتفع الى 941.4 مليون في

[1] – حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية، الى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، 2001 ،ص 69.

[2] – خلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 11.

اوت 1994 حيث تمثل زيادة قدرها 51.1 % من حصتها في الصندوق حيث بعد التعديل التاسع استفادت الجزائر بزيادة حصتها حيث أصبح صوتها يقدر ب 9394.[1]

II-اتفاقيات الجزائر مع الصندوق قبل إعادة الجدولة

1-اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1989 -1991

ا-اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1989

بعد التوترات الاقتصادية خاصة الخارجية التي شهدتها السوق النفطية والتي اثرت سلبا على الاقتصاد الوطني مما دفع السلطات الجزائرية الى تبني برنامج اقتصادي تمثلت محاوره الكبرى فيمايلي

- مراقبة صارمة للنقد والقرض.
- تحسين الوضعية المالية العامة.[2]

العمل على تطبيق سياسة سعر الصرف تشجيع سياسة إحلال الواردات وتوفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية التوحيد التدريجي لسوق الصرف الموازي والرسمي خلال 3 سنوات.

ب-اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1991

تم بموجب هذا الاتفاق المنعقد في 03 جوان 1991 والممتد الى غاية مارس 1992 حصول الجزائر على قرض بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق خاصة على أربع أقساط وقد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط على النحو التالي [3]

الأول في جوان 1991 الثاني في سبتمبر 1991 و الثالث في ديسمبر 1991 في حين لم يسحب القسط الرابع الذي كان من المفروض في مارس 1992 حيث تم تجميده بسبب

[1] – لطرش ذهبية، مقال حول "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية و الاقتصادية العالمية، " مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضائ الأورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ،2009 ،ص 05.

[2] – مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 13.

[3] – صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية، البصيرة، جمعية ابن خلدون العلمية، العدد 01 1999، ص 23.

الاضطرابات السياسية و سعي الحكومة الى تحقيق السلم الاجتماعي و تنظيم الانتخابات التشريعية الشيء الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج.

2-أوضاع الجزائر قبل إعادة الجدولة 1992-1993

بعد استقالة حكومة احمد غزالي في 08 اوت 1992 تولى السيد بلعيد عبد السلام رئاسة الحكومة الجديدة حيث نادت هذه الأخيرة بالتعامل مع الصندوق باتباع سياسة الاعتماد على النفس التي لم تنجح لعدة أسباب قد يكون أهمها ضعف الموارد المتاحة و قد لجات الجزائر الى الصندوق في عهد حكومة رضا مالك و لقد شاهدت الجزائر قبل إعادة جدولة ديونها وضع متأزم اتسم بمايلي[1]

تدهور المالية العامة التي ازدادت حدتها بظهور عجز مالي للخزينة قدر ب 9 % من الناتج الداخلي الخام الامر الذي أدى الى زيادة حجم الدين العام.

-تدهور شروط التبادل وحدوث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات

-نمو مفرط للكتلة النفطية قدر ب 21.2 % و بالمقابل انخفاض في حجم الإنتاج.

-وصل معدل التضخم الى 32% و 20.8 % سنتي 1992- 1993 على التوالي[2]

-انخفاض الإيرادات المتأتية من الصادرات واللجوء للواردات مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات.

-ظهور صعوبات هيكلية خاصة لقطاع الفلاحة وقطاع البناء.

ا-دوافع إعادة الجدولة ومنافعها

رأينا في المبحث السابق بان استراتيجية إعادة الهيكلة التي طبقتها الجزائر منذ سنة 1986 لم تؤدي الى تحقيق اية نتائج ملموسة على النمو الاقتصادي، الامر الذي أدى الى جعل خيار إعادة الجدولة منذ 1993 يفرض نفسه نظرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية التي أصبحت تعيشها الجزائر، والتي شكلت في مجملها دوافع اساسية لتبني خيار إعادة الجدولة إضافة الى مجموعة الأسباب السابقة الذكر والتي يمكن تلخيصها فمايلي[3]

[1] – مخلوفي عبد السلام ، المرجع السابق، ص 14.

[2] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة، المرجع السابق، ص 140.

[3] – بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص 295.

- **الازمة السياسية**

ان الظروف الصعبة التي أصبحت الجزائر تعيشها منذ جوان 1991 غيرت من أساليب معاملة المقرضين الدوليين لها نتيجة للوضعية السلبية التي عاشتها إضافة الى الظرف الاجتماعي الصعب الذي عاشته الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي والمتمثل في التضخم الذي بلغ مستوى لم يسبق ان عاشته الجزائر حيث وصل الى 39 % سنة 1994 إضافة الى ارتفاع معدل البطالة الذي وصل الى 27.9 % من مجموع القوة العاملة سنة 1994. [1]

ويرجع ارتفاع معدل البطالة الى ضعف الاستثمار إضافة الى ضعف النمو الاقتصادي.

- **انخفاض الصادرات النفطية سنة 1993**

ان الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة أدى الى الحاق ضرر كبير بالإيرادات النفطية للجزائر خصوصا اذا علمنا ان هناك بعض الدراسات تشير الى ان انخفاض سعر برميل النفط ب دولار واحد يؤدي الى انخفاض إيرادات قدرها 500 مليون دولار. [2]

- **فشل سياسة إعادة التمويل**

ان هذه السياسة التي طبقتها الجزائر كخيار بديل لإعادة الجدولة قد أصبحت فاعليتها محدودة نهاية 1992 لان معظم دائنين الجزائر وبصورة خاصة أولئك الذين تعود اليهم النسبة الكبيرة من الديون اصبحوا يرفضون هذا الخيار ففرنسا التي تعتبر اول دائن للجزائر في سنة 1993 و التي كانت ديونها تمثل 5 مليار دولار من اصل 26 مليار دولار كانت ترفض أي اتفاقية ثنائية لاجل إعادة تمويل ديون الجزائر اتجاهها لان ذلك يعتبر في نظرها اخلالا بمبادئ التضامن .

[1] – فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 165.
[2] - بن الطاهر حسين، ازمة المديونية، **نفس المرجع، ص** 289.

3-مراحل إعادة الجدولة

الجدولة عي اعادة هيكلة جدول السداد الاصلي لدين معين او مجموعة من الديون بصورة تؤدي الى تاخير اجل السداد بتوزيع الاقساط المستحقة على عدة سنوات بشروط محددة تلتزم بها الدولة اهمها الالتزام بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي والتعهد بتنفيذه و يتمثل هذا الاخير –برنامج التصحيح الاقتصادي–في عدة عناصر اهمها الغاء الرقابة على الصرف و تحرير التجارة الدولية التخفيض من قيمة العملة و مراقبة عجز الدولة و التخفيض من النفقات العمومية و رفع الدعم على اسعار السلع الاستهلاكية اضافة الى خوصصة القطاع العام.[1]

ان اعادة الجدولة تخضع لنوعية القروض هل هي قروض خاصة ام قروض عامة وبالتالي تحديد الجهة التي تتفاوض معها البلد المدين.

ا-جدولة القروض العامة

وهي الديون التي تمنحه الدول والمؤسسات الرسمية التابعة للحكومات او مؤسسات دولية وعادة تجري هذه المفاوضات في اعادة جدولة الديون الرسمية في نوادي الدائنين ومن أشهرها نادي باريس.[2]

- **الجدولة الأولى للديون العمومية**

ان اتفاق التثبيت سمح للجزائر باعادة جدولة ديونها في إطار كل من نادي باريس و نادي لندن و شملت اعادة الجدولة للديون العمومية المبرمة قبل تاريخ 1993/09/30 و التي من المفروض سدادها خلال سنتي 1995/1994 الا ان اعادة جدولة هذه الديون بعد ان وافق عليها نادي باريس اطالت من فترة الاستحقاق الى 16 سنة اضافة الى فترة السماح التي حددها ب 4 سنوات بحيث يسدد 10.7٪ فقط من المبلغ الواجب سداده خلال الربع سنوات لفترة السماح اي الفترة الممتدة من 1998 الى 2002. [3]

---

[1] – ماذا تعني إعادة الجدولة، مجلة التمويل و التنمية، العدد الرابع، سبتمبر، 1983، ص 27.28.

[2] – سمير محمود، ناصر أساليب الترهيب الاقتصادية الاتفاقات الاحتكارية، نقلا عن الموقع الالكتروني :
/debat/show.art.asp ?aid=72716 (12/02/2017,21 :33)http // :www.ahewar.org

[3] – FMI: Algérie: stabilisation et transition à l'économie de marché ,Op.cit. P89.

و اذا قمنا باجراء المقارنة بين الجزائر و بعض دول امريكا اللاتينية مثل الارجنتين نجد ان الجزائر تحصلت على شروط افضل خاصة ما يتعلق بفترة السداد و مدة السماح التي لم تتجاوز 14 سنة في الارجنتين.

- **اعادة الجدولة الثانية للديون العمومية**

قامت الجزائر باعادة جدولة ثانية لديونها العمومية في جويلية 1995 و قد حدد المبلغ الراد اعادة جدولته ب 7.5 مليار دولار و بعد العديد من المفاوضات التي اجرتها الجزائر مع بلدان نادي باريس و التي وصلت الى 16 اتفاقية ثنائية تمكنت من الحصول على نفس الشروط التي طبقت في اعادة الجدولة الاولى سواء من حيث فترة الاستحقاق او من حيث فترة التسديد.[1]

- **اعادة جدولة الديون الخاصة**

يختص نادي لندن باعادة جدولة الديون الخاصة اي ديون البنوك التجارية ولأبرام الاتفاقيات مع نادي لندن يجب اولا على البلد المدين ان يقوم بابرام اتفاق مع الدائنين في نادي باريس حتى يستطيع ان يتقدم الى نادي لندن بطلب اعادة جدولة ديونه الخاصة وبالفعل هو ما قامت به الجزائر فبعد سنة 1994 قامت الجزائر بطلب اعادة جدولة ديونها الخاصة عن طريق ابرامها للعديد من المفاوضات التي انتدت الى سنة 1995.[2]

ونتج عن هذه المفاوضات اعادة جدولة 3.23 مليار دولار من الديون التجارية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 01 مارس 1994 الى 31 ديسمبر 1997 ولقد قسم الدين المراد اعادة جدولته الى مايلي

2.1 مليار دولار تمت اعادة جدولته خلال فترة الاستحقاق التي وصلت الى 15.5 سنة وقدرت فترة السماح ب 6.5 سنة.

1.1 مليار دولار تمت اعادة جدولته بشروط اقل ملائمة من الجزء الاول بحيث قدرت فترة الاستحقاق ب 12.5 سنة وفترة سماح ب 6.5 سنة.[3]

---

[1]- FMI: Algérie: stabilisation et transition à l'économie de marché ,Op.cit. P88.

[2] –بن الطاهر حسين، المرجع السابق، ص 293.

[3] – فضيلة جنوحات، المرجع السابق، ص 165.

4-الآثار الناتجة عن إعادة جدولة الديون

لقد اتخدت الآثار التي خلفتها اعادة جدولة الديون سواء العمومية او الخاصة منحنى ايجابي بحيث ان اعادة الجدولة مكنت الجزائر من الحصول على تسهيلات مالية من المؤسسات المالية الدولية اضافة الى تحرير العديد من الديون التي جمدت للعديد من السنوات و من الاثار الايجابية نذكر مايلي[1]

- استفادة الجزائر في سنة 1995 بموجب تسهيل التمويل الموسع من قرض بمبلغ 1.79 مليار دولار لتدعيم الاصلاحات الاقتصادية على المدى المتوسط.
- استفادة الجزائر من قرض قيمته 170 مليون دولار من صندوق النقد العربي مساهمة منه لدعم الاصلاحات الاقتصادية
- تحرير نادي باريس ل 12 مليار دولار من اجل تحسين وضعية السيولة الجزائر
- تحرير قرض بمبلغ 150 مليون دولار من البنك الاسلامي للتنمية موجه لتمويل مشروع كهربائي
- تحرير 175 مليون دولار من طرف البنك العالمي لتدعيم الاصلاح الاقتصادي و هذا المبلغ يمثل الحصة الثانية لقرض اجمالي ب350 مليون دولار تحصلت الجزائر على شريحة منه.
- استفادة الجزائر من قرض تجاري بقيمة 1.1 مليار دولار من فرنسا.[2]

ان خيار اعادة الجدولة يبين مدى فشل الجزائر في تطبيق سياستها التنموية الاقتصادية و الاجتماعية التي باشرتها اكثر من ثلاث عقود من منظور المؤسسات المالية الدولية و عليه فالمؤسسات المالية الدولية تطلب منها قبول وصاياها التي تتمثل في تطبيق برنامج التكييف الاقتصادي الامر الذي قامت بتنفيده الجزائر سنة 1988 بدون تدخل صندوق النقد الدولي الا انه و في سنة 1991 طبقت كذلك برنامج التصحيح الهيكلي مع تسهيلات مالية قدرها 400 مليون دولار و في سنة 1994 طبق لرنامج للمرة الثالثة مع تسهيلات مالية تعويضية قدرها 1 مليار دولار كما طبق البرنامج للمرة الرابعة في الفترة الممتدة من سنة 1995 الى سنة 1998 متبوع بتسهيلات مالية قدرها 1.8 مليار دولار في المجموع.[3]

---

[1] – Ahmed BENBITOUR: L'Algérie au troisième millénaire, Op.cit. P102/126/127.

[2] – FMI: Algérie: stabilisation et transition à l'économie de marché,Op.cit P89.

[3] - FMI: Algérie: stabilisation et transition à l'économie de marché,Op.cit P89.

المطلب الثاني: سياسة التصحيح الهيكلي

الفرع الأول: السياسات التي تتضمنها برامج التصحيح الهيكلي

أولا: برنامج التثبيت او الاستقرار

لما كان الاقتصاد المدين الذي يواجه متاعب في ميزان مدفوعاته يعاني من وجود فائض طلب محلي يفوق المقرة الفعلية لحجم الموارد المتاحة فان هذا الفائض سيسبب ضغطا

I- سياسة واهداف برنامج التثبيت او الاستقرار

تعتبر أول تجربة فعلية دخلتها الجزائر في ميدان تكييف اقتصادها تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية التي بدأتها في افريل 1994 حيث ثم عقد استعدادي ائتماني مدته سنة (افريل 1994-1995) وقد تضمن هذا البرنامج بعض الإصلاحات نذكر منها سياسة الموازنة العامة والسياسة النقدية وسياسة ميزان المدفوعات والسياسة المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

1- الأهداف العامة للبرنامج

ان الهدف العام للبرنامج هو تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع اعباء خدمة الدين الخارجي وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيمايلي:

- خلق محيط مناسب للتنمية الاقتصادية القادرة على توفير مناصب للشغل جديدة
- تحقيق معدل النمو في الناتج الداخلي الخام قدره 3٪ سنة 1994 و6 ٪ سنة 1996.
- خفض معدل التضخم ليتقارب مع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية

- مساعدة ودعم الفئات الاجتماعية المعوزة من خلال تعيين شبكة الحماية الاجتماعية

ثانيا: برنامج التكييف الهيكلي

ا-محاور برنامج التكييف الهيكلي

هناك ثلاث محاور أساسية يتضمنها برنامج التكييف الهيكلي[1]

1- تحرير الأسعار

تعطي برامج التكييف الهيكلي أهمية كبرى لمسالة تحرير الأسعار وابعاد الدولة عن التدخل في اليات العرض والطلب فتدخل الدولة –حسب المؤسسات المالية الدولية–في جهاز الأسعار مما يؤدي الى تشويه الأسعار وكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل وهي في هذا الصدد تقف –أي المؤسسات المالية الدولية–ضد سياسة الحد الأدنى للأجور الدعم السلعي دعم مستلزمات الإنتاج و القروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة[2] رغم ام المادة 04 من الامر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة و هي ذاتها المادة 04 من الامر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق كذلك بالمنافسة على ان تحدد بصفة حرة أسعار السلع و الخدمات اعتمادا على قواعد المنافسة .

هذا المبدأ و ضع أساسا لمسايرة الوضع الجديد نسبيا المتمثل في ذلك التوجه الذي شرعت الجزائر في تبنيه بعد 1989 و القائم في الأساس على الحرية الاقتصادية و الذي فرض ضرورة إخضاع تحديد أسعار السلع و الخدمات لقواعد اللعبة التنافسية و لإرادة الأطراف المتعاقدة التي لا تخضع إلا للقواعد

[1] – منير الحمش الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي من موقع شبكة الانترنت :

– http// :www.mafhoum.com (21 :30,20/03/2017)

[2] – سلمان بو دياب، مبادئ القانون التجاري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ،2003، ص 177.

العامة في تحديد السعر مع توسيع نطاق هذه الحرية و تقليص في ذات الوقت من صلاحية المحيط الإداري و التنظيمي في تحديد سعر السلع و الخدمات أي الأسعار المقننة.[1]

وتعتقد هذه المؤسسات المالية الدولية ان تحرير الأسعار في القطاع الزراعي بما في ذلك تحرير أسعار الأراضي من شانه ان يرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية[2].

2- نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص

كانت الكتابات حول الخوصصة تشير الى أكثر من معنى او دلالة لها فقد قيل انها تعني الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة والاعتماد على اليات السوق والتخلص من الاحتكار الحكومي والمركزية والبيروقراطية وهنا ينصرف معنى الخصخصة الى إدارة هذه المشروعات طبقا لعقود إدارة من قل القطاع الخاص على ان تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات.[3]

وقيل أيضا انها قد تعني تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع الخاص وذلك من خلال عقود خاصة وتحتفظ الدولة بملكيتها لهذه الوحدات [4]على ان يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة كما ان الخصخصة تعني السماح للقطاع الخاص –محليا كان واجنبيا–بالمساهمة في المشروعات المشتركة إضافة الى الماح للقطاع الخاص بتنفيذ الخدمات العامة (كالصحة التعليم المرافق العامة) وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص.[5]

3- حرية التجارة والتحول نحو التصدير

تعد مسالة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط برامج التكييف الهيكلي فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات تجارة الواردات – من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية–من شانها ان تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة كما انها

---

[1] – هاني دويدار، القانون التجاري التنظيم القانوني للتجارة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر،2004، ص 09.

[2] – عزيزة بن سمينة بنت عمارة، المرجع السابق، ص 226.

[3] – هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ص 307.

[4] – محمد صالح القريشي التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص بين الأداء التنموي و منطق صندوق النقد الدولي –دراسة في الاقتصاد السياسي للخصخصة في الاقتصادات النامية– ،مجلة الاقتصادي، –عدد خاص– ،بحوث المؤتمر، العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين، 14–15 نيسان، 1999، ص 38.

[5] – الطيب داودي، المرجع السابق، ص 123.

تؤدي الى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية والى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد.[1]

وتعارض الهيئات المالية الدولية مسالة حماية الصناعات المحلية حيث تعتقد ان البلاد المتفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية[2] وان وجود سياسة تجارية متفتحة من شانه ان يؤدي الى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي كما ان الأداء الاقتصادي لتلك البلاد سيكون افضل حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات و التخلي نهائيا عن مبدا الصناعات المحلية حتى و لو أدى هذا الى دفن الصناعات المحلية و زيادة الطاقات العاطلة و معدلات البطالة.[3]

كما تهاجم الهيئات المالية الدولية سياسات التصنيع القائمة على بدائل الواردات وترى ان الأفضل لتلك البلاد ان تحول هيكل انتاجها نحو التصدير وفي هذا الخصوص تتفرع عن حرية التجارة والتحول نحو التصدير مجموعة من السياسات الهامة مثل[4]

- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية والغاء القيود على المدفوعات الخارجية
- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية
- خفض الرسوم على الواردات
- التخلي عن حماية الصناعات المحلية.

II- اهداف البرنامج

منذ انطلاق العمل التنموي في الجزائر خصوصا سنة 1967 يطرح موضوع اعادة هيكلة القطاع العام واصلاحه وفي هذا الصدد جاء التنظيم بمايلي:

- اعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري حيث نمط التسيير الذاتي للشركات الوطنية سنة 1963 كان خاضع لعلاقات التنظيم الاستعماري

[1] – منير الحمش، المرجع السابق.

[2] – محمد الفقي، دروس في القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 303.

[3] – محمد صالح القريشي، المرجع السابق، ص 38.

[4] – ندوة المستقبل العربي حول الدعوة الى النقل من القطاع العام الى القطاع الخاص في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 126، جويلية 1989، ص 146.

- نمط التسيير الاشتراكي سنة 1971 كصورة ثانية
- نمط تسيير المؤسسات في اعادة هيكلة المؤسسات سنة 1980[1]
- مساهمة صناديق المساهمة 1988 في توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية
- التوقيع على اتفاقية ستانديباي مع الصندوق التي تضمنت مايلي

1- تحرير الاسعار من التحديدات الادارية و الدعم المالي للخزينة العمومية

2-تخفيض سعر صرف العملة الوطنية بنسبة 50 ٪ مع تحرير التجارة الخارجية[2]

3- تحرير المؤسسات العمومية اي استقلاليتها و خوصصتها اما بالملكية العامة او التسيير حسب ما تمليه قواعد و اسس اقتصاد السوق

اذن فان سياسة اعادة الهيكلة للمؤسسات العامة بمعناه الخاص هو انسحاب الدولة من جميع المعاملات الاقتصادية ذات الطابع التنافسي لفائدة القطاع الخاص كمالك او مسير.

الفرع الثاني: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي

يعترف خبراء الصندوق و البنك الدوليين بان برامج التثبيت و التكييف الهيكلي لهذه المؤسسات الدولية ذات اثار عديدة و لكنهم يعتبرون ان التاخر في تقبل هذه الاثار و التكاليف سيجعلها اكثر عبئا في المستقبل اذ اجل البلد تنفيد هذه البرامج فهذه الاثار السلبية واقعة لا محالة و هي الثمن الذي يتعين دفعه من اجل تحقيق التوازنات الاقتصادية و القضاء على الاختلالات الهيكلية[3] لذلك فان تحملها سوف يساعد الاقتصاد النامي على استعادة عافيته و صحته على نحو يعمل على زيادة الإنتاج و توليد الدخل و توفير فرص العمل و رفع مستوى المعيشة و القضاء على الفقر او على الأقل تخفيف حدته و تحسين الظروف و الأوضاع الاجتماعية و هو ما سيتم تناوله من خلال الدراسة التالية

أولا : الاثار الاقتصادية

[1] – FMI: Algérie : stabilization et transition à l'économie du Marché,Op.cit P 19-23

[2] – FMI: Algérie : stabilization et transition à l'économie du Marché,Op.cit P 19-23

[3] – عزيز بن سمينة بنت عمارة، المرجع السابق، ص 228.

لقد ثم تحقيق اثار اقتصادية لا يمكن انكارها على عدة مستويات حيث ثم تحقيق فوائد مالية وتجارية و في هذا المنظور سندرج اثار التصحيح على قطاعات الصناعة المحروقات و كذا الزراعة و الإنتاج و الطاقة الخارجية.

ا-اثار برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع الصناعة

بالرغم من الإجراءات التي يهدف اليها برنامج التصحيح الهيكلي وهو اصلاح المؤسسات الاقتصادية العمومية باعتبارها مكانا لخلق الثروة وبالفعل فان هذا البرنامج أدى الى إعادة هيكلة هذه المؤسسات اذ ان الكثير منها حصلت على استقلاليتها المالية وطهرت ماليا وحولت ديونها الى خزينة الدولة اتجاه البنوك التجارية ورغم كل هذا فلقد كان التأثير سلبيا على هذا القطاع حيث ثم انخفاض الإنتاج وطلب الاستخدام كما تدهورت الأوضاع المالية للمؤسسات مما اضطر الى حل العديد منها[1].

ولقد كان اهم أثر خلفه برنامج التصحيح الهيكلي هو هدم البنية المالية للمؤسسات ذلك ان انخفاض قيمة العملة سنة 1995 سبب خسائر مصرفية لهذه المؤسسات إضافة الى عدم تسويق منتجاتها بسبب قلة رواج سلعتها ونفقاتها في السوق لعدم الطلب عليها والمنافسة الأجنبية حيث بلغ المخزون 61 مليار دينار سنة 1998 وكان نتيجة ذلك ضعف القدرة على التصدير.[2]

ولقد تم التركيز في هذه الفترة على القطاع الصناعي العمومي كركيزة للقطاع الصناعي الوطني وكأساس للنمو الاقتصادي والجدول التالي يبين لنا نسبة هذا النمو.

الجدول رقم (33): تطور معدل النمو في القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 1991-2004

	قبل التصحيح			*اثناء التصحيح*					*بعد التصحيح*					
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو	2.3-	2.9-	1.5-	8.5-	0.5-	8-	7.2-	1.5-	1.9-	2.3-	3.4-	1.4	1.1	0.9

[1] – ليريتو ماري فرانس، صندوق لنقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للدراسات و الترجمة، و النشر دمشق، 1993، ص 215.

[2] – ليريتو ماري فرانس، المرجع نفسه، ص 216.

في القطاع الصناعي													

المصدر تم اعداد هذا الجدول اعتمادا على المراجع التالية:

- عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 102.
- O.N.S L'Algérie en quelques chiffres résultats 2002-2004. N°35. ed 200.

كما هو مبين في الجدول السابق فان معدل النمو الصناعي العمومي ظل سالبا طوال الفترة م عدا ما تجدر اليه هو انخفاض معدل نمو قطاعات سنة 2002 الذي سجل فيها نمو إيجابي الميكانيكا والمعادن 27.6 % والصناعات الحديدية 7.6 % خلال سنة 1997 كما سجلت قطاعات الكيمياء والأسمدة معدلات موجبة حيث وصل هذا المعدل الى 9.7 % وسجلت كذلك قطاعات الكهرباء ولإلكترونيك و الصناعات الغذائية معدلات موجبة أيضا رغم بساطتها.

2-اثار برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع الفلاحة

تعتبر الفلاحة من اهم الموارد الاستراتيجية حيث تشغل 25% من اليد العاملة ويتميز القطاع الفلاحي بضعف المردودية ونقص في الهياكل التي تسبق الإنتاج والتي تليه وهذا ما يفرض التبعية الى الخارج.[1]

3-اثار برنامج التصحيح الهيكلي على التجارة الدولية

بصدور قانون النقد والقرض في افريل 1990 تم تفكيك الاحتكارات الخاصة بالاستيراد ذلك ان هذا القانون يدعو الى فتح النشاط على الاستيراد والتصدير بالنسبة للمتعاملين الخواص الجزائريين ويرخص للوكلاء الأجانب المعتمدين ان يستقروا في الجزائر ولكن هذا بالنسبة فقط للاستيراد للمواد الاستهلاكية والمواد الوسيطية وقطع الغيار.[2]

4- اثار برنامج التصحيح الهيكلي على الميزانية

[1] – مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 18.

[2] – مخلوفي عبد السلام، المرجع نفسه، ص 19

من المعلوم ان سياسة التصحيح تستوجب تقليص ميزانية الدولة كما تشمل القيود المالية المتمثلة في تجميد الأجور والحد من عدد الموظفين ونفقات التسيير والاستثمار العمومي ونقص الدعم على أسعار المواد ذات الاستهلاك العام.[1]

5-اثار برنامج التصحيح الهيكلي على التضخم

لقد كانت لسياسات الاستقرار والتصحيح الهيكلي المطبقة خلال الفترة 1994-1998 اثار واضحة على تعديل التضخم وخفضه الى مستوى ملائم و هو ما يمكن ملاحظته في الجدول التالي

الجدول رقم (34): تطور معدل التضخم خلال الفترة 1991-2004

	قبل التصحيح			اثناء التصحيح					بعد التصحيح					
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم%	25.5	26.5	32	39.0	21	15	6.1	5.0	2.6	1.3	3.9	4.2	2.8	3.8

المصدر: تم اعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية

- الديوان الوطني للإحصائيات 2003
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1996/1994.
- Media banque le journal interne de la banque d'Algérie N°70, 2004, p26.

يتبين من خلال هذا الجدول انخفاض معدل التضخم من 39 % سنة 1994 و هو اعلى معدل خلال الفترة الى 15% سنة 1996 ليصل الى 6.1 % سنة 1997 ثم الى 2.8% سنة 2003 و 3.8 % سنة 2004.

[1] - عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية واثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 2002، ص 97.

ولقد كان السبب من وراء انخفاض معدل التضخم هو انخفاض قيمة الدينار من جهة والتعديلات التي أجريت على أسعار السلع من طرف الدولة من جهة أخرى.

ثانيا: الاثار الاجتماعية والسياسية والثقافية لبرامج التصحيح الهيكلي

I- الاثار الاجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلي

اجتماعيا وباعتراف من المدير السابق لصندوق النقد الدولي "ميشال كامدسيوس" بقوله "التصحيح الهيكلي تلرافقه إجراءات غالبا ما تكون عقابية وهي ضرورية لتحرير الاقتصاد من الرقابة المتعددة " وهي بذلك تمثل عقبة حقيقية امام الإصلاحات فارتفاع معدلات التضخم تدهور القدرة الشرائية التوزيع غير العادل للدخل والثروة وانعكاسات عملية الخوصصة...الخ كلها إجراءات تزيد من صعوبة الوضع المر الذي يؤدي الى تفشي الامراض و الجهل.[1]

و لا ينكر بعض خبراء الصندوق ضمن نفس المجال ان من يتحمل النتائج السلبية و الأثر الضار لتطبيق وصفة الصندوق هم الفقراء حيث يزداد الفقراء فقرا و تزداد ثروة الأغنياء.[2]

1-من حيث المداخيل

كنتيجة لسياسة الإصلاح الهيكلي فان نفقات الميزانية قد قلصت بالرغم من تناقضها مع مسعى الدولة ذلك انه و بسبب تطبيق هذا البرنامج فان نسبة المداخيل قد قلت و حصل مقابل ذلك ارتفاع في الأسعار مما جعل القدرة الاستهلاكية للأشخاص تقل الامر الذي يزيد من حدة فقر الطبقات المحرومة و يساعد على بقاء عملية الاقصاء الاجتماعي المتجدد حيث ان استفحال البطالة أدى الى خلق طبقات في

[1] - BENISSAD Hocine، l'ajustement structural، «l'expérience du Maghreb»، Edition OPU,Alger,1999,P49.

[2] – BENISSAD Hocine,Op.cit P49.

المجتمع الواحد بل و أدى الى توسيع المسافة بين هذه الطبقات في سياق الكساد الذي نشا عن التصحيح الهيكلي و فصل العمال المترتب عن عملية إعادة هيكلة المؤسسات.[1]

2-من حيث التربية والصحة والسكن

في إطار التخفيض من نفقات الخزينة شهدت نفقات الدولة انخفاض في مجال التربية والصحة مقارنة بأجمالي الناتج المحلي حيث قدرت النفقات في حقل التربية والتكوين 6.4 % سنة 1996 مقابل 7.7 %سنة 1993 اما نفقات الصحة فقد بقيت تقريبا كما هي حيث بلغت سنة 1996 1.5% مقابل 1.7% سنة 1993.[2]

ومن اجل تقليل العبئ على الفئات المتضررة اشتملت برامج الإصلاح على تدابير لردع او على الأقل تخفيف الضرر على هذه الفئات حيث تضمنت هذه التدابير شبكات الحماية الاجتماعية مثل الأردن تونس والجزائر ...الخ كما عوض صندوق النقد الدولي الية التسهيل التمويلي الهيكلي المعزز بالية تمويلية جديدة اطلق عليها تسهيلات تقليص الفقر و دعم النمو (F.R.P.C) و هذا ايدانا منه بان الفقر اصبح يهدد الكثير من الاقتصاديات او بالأحرى اصبح يسبب احراجا له في الدول التي تطبق برامجه.[3]

3-من حيث التشغيل والبطالة

بعد أربع سنوات من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي تبين ان تأثيره على مجال التشغيل كان سلبيا ويرجع ذلك الى غياب الاستثمارات العامة منه او الخاصة إضافة الى الطرد المستمر للعمال بسبب عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات.

كل هذه العوامل ساهمت في تفاقم ازمة البطالة حيث بلغت 29 % سنة 1997 مقابل 24% سنة 1993 أي ما يعادل 2.3 مليون بطال والذي يمثل فيها الشباب اكبر نسبة تقدر ب 80 % تقل أعمارهم عن 30 سنة.[4]

---

[1] -خلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص 19.

[2] – البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2001.

[3] - BENISSED Hocine,Op.cit,P.49.

[4] – F.M.I : Algérie : Stabilisation et transition à l'économie de marché Op.cit. p.62-63.

وتشير بعض الدراسات الحديثة التي أجريت في هذ الاطار الى ان القدرة على خلق مناصب شغل جديدة لا تتجاوز 100 الف عمل في السنة في حين ان متوسط اليد العاملة التي تدخل سوق العمل سنويا تقدر ب 240 الف نسمة و هو ما يعني ان عدد البطالين الذين يضافون سنويا الى مخزون البطالة يصل الى 140 الف عامل و هذا يعني انه اذا استمر هذا الوضع على حاله لاربع سنوات أخرى سيضاف رصيد البطالة 560 الف عاطل عن العمل.[1]

و كا زالت هذه الظاهرة تخص أساسا الذكور 7.3 % رغم ان البطالة عند الاناث بلغت نسبة 38.4% سنة 1995 و تمس خاصة المقبلين على على طلب العمل لأول مرة لعدم توفرهم على أي خبرة مهنية اما حاملي شهادات التعليم العالي فقد بلغ عدد البطالين في صفوفهم 80 الف سنة 1996 .

إضافة الى إعادة هيكلة المؤسسات و حلها فان ظاهرة الكساد الناتج عن عملية التصحيح اسهم في تزايد العمل المنزلي و العمل غير الرسمي في نسبة الشغل فقد ارتفعت بنسبة 16 % سنة 1994 الى 17% سنة 1997 سنعرض امامكم هذا الجدول ليبرز مدى انهيار قطاع التشغيل

الجدول رقم (35): تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1991-2004

	قبل التصحيح			اثناء التصحيح					بعد التصحيح					
السنوات	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
معدل البطالة %	**22.1**	**23.2**	**27.1**	**27.9**	**28.1**	**28**	**26.4**	**28.3**	**29**	**28**	**27**	**23.5**	**23.3**	**17.6**

المصدر تم اعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية

- O.N.S : l'Algérie en quelques chiffres résultats 1997/1998 N°29 p29.
- Média banque, le journal interne de la banque d'Algérie N°70, 2004.

[1] – ابن الطاهر حسين، انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر، المرجع السابق، ص 86.

–

4-من حيث مستوى المعيشة

ان ظاهرة الفقر موجودة في كل الدول المتقدمة والمتخلفة وان تفاوتت في نسبت تخلفها او تقدمها اذن فالجزائر تعاني من ظاهرة الفقر الت ساهمت فيها الكثير من العوامل مثل تزايد البطالة وضعف التشغيل الى جانب تدهور القدرة الشرائية ورفع الدعم على الكثير من السلع نتيجة سياسة التصحيح التي طبقتها الجزائر فحسب الدراسات التي أصدرتها الجزائر سنة 2001 التي أفادت 2.5 % من السكان لا يتعدى دخلهم دولار واحد.[1]

حيث ان نسبة نمو الناتج الداخلي الخام للفرد باعتبار مؤشر عن مستوى المعيشة انخفض بنسبة 1.6 % خلال الفترة الممتدة بين 1993-1996.[2]

وإضافة الى تزايد معدل التضخم وكنتيجة للتحول الاقتصادي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي المتفق بشأنه مع صندوق النقد الدولي وغياب استثمارات منتجة وتصفية الكثير من المؤسسات الصناعية او التخلي عنها.

وهذا الجدول سيوضح لنا البيانات التالية

الجدول رقم (36): تقسيم المؤسسات المنحلة حسب نشاط القطاع الى غاية 1998

القطاع	المؤسسات العمومية الاقتصادية	المؤسسات العمومية المحلية	المؤسسات الخاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	/	443
البناء والاشغال العمومية والسكن	54	195	/	249
الخدمات	15	83	/	98

[1] – البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2001.

[2] – الديوان الوطني للإحصائيات، 2001.

المجموع	134	679	2	815

المصدر:

- Cnes rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement.

5 – من حيث الصحة

بسبب تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر ارتفع معها نسبة الامراض والأوبئة وهذا ما أدى الى تراجع قطاع الصحة فمعظم التقارير والإحصاءات التي تتناول الوضع الصحي تشير الى تدهور مستمر في قطاع الصحة منذ بداية تطبيق هذا البرنامج إضافة الى عملية التخفيض من نفقات الخزينة فقلقد قدرت نفقات القطاع الصحي سنة 1996 1.5 %مقابل 1.7% سنة 1993 ولتصل في نهاية 2003 الى 1.05%.[1]

فبسبب انخفاض النفقات العامة شهد قطاع السكن تدهورا خاصة بسبب غياب المرافق العمومية التي تسنده هذا ما يجعل عملية انتشار الأوبئة في هذه الأماكن أكثر سهولة وعدم قدرة الدولة على التصدي لها.

6-البعد الوظيفي لعملية التصحيح

لقد أتاح برنامج التصحيح الهيكلي العديد من فرص الشغل في القطاع العام وذلك من خلال توفير شبكة الدعم الا ان هذا النظام لم يتسم بالكفاءة والعدالة.

والواقع ان التدابير التي أصبح من الضروري اتخاذها لتحرير الاقتصاد مثل تحرير التجارة والأسعار وإعادة هيكلة القطاع العام وخوصصته أدت كل هذه العوامل الى اهتزاز النموذج العام القائم للحماية الاجتماعية.[2]

وهنا كان لزاما على السلطات من اتخاذ إجراءات لأجل التخفيف الاثار السلبية الناجمة عن برنامج التصحيح الهيكلي وذلك بوضع نظام للحماية الاجتماعية مثل (صندوق البطالة برامج عقود العمل برنامج دعم تشغيل الشباب برنامج الاشغال الكبرى)[1]

[1] – بن الطاهر حسين ، المديونية الخارجية ، المرجع السابق ص 327.

[2] – بن الطاهر حسين ، المرجع السابق، ص 321.

ولقد تلخصت نتائج هذا البرنامج في الجدول التالي

الجدول رقم (37): تطور نسب التوظيف في الجزائر للفترة 1998-2004

السنوات	طلبات التوظيف	توظيف دائم	توظيف مؤقت	نسبة التوظيف الدائم/التوظيف الؤقت
1998	166299	3926	22638	%17
1999	121309	3727	18650	%19
2000	101520	3014	19201	%15
2001	99913	3191	20505	%15
2002	147914	3647	23400	%15
2003	234093	6696	32509	%20
2004	570736	11689	45357	%25

المصدر :

- O.N.S : l'Algérie en quelques chiffres résultats 2000/2002/2004, N°31et 35.

[1]- O.N.S : l'Algérie en quelques chiffres résultats 2000/2002/2004, N°31et 35.

II-الاثار السياسية والثقافية

لقد عرفت الدول المعنية بالإصلاحات عدة هزات تمثلت اخطرها في المظاهرات والاعتصامات وفي حالات عديدة المواجهات و جراء هذه الاحداث تجد السلطات نفسها بين ضغطين اما الانصياع لارادة الشعب كما حدث في المغرب في 1981 مما استدعى الامر الغاء البرنامج او انها تواصل خدولها و غرس كرامتها في التراب بالخضوع الى أوامر تلك الهيئات المالية.

و قد اكدت مجموعة الرابع و العشرين هذه الحقيقة متهمة صندوق النقد و البنك الدوليين بتدخلهما في الشؤون العسكرية و ربط المساعدات التنموية باتخاذ اجاءات لخفض الانفاق العسكري زيادة على ذلك ان هذه الدول أصبحت تابعة سياسيا للدول العظمى باتباع قرارات و مواقف هذه الأخيرة.

و لا تكتف هذه البرامج بكل ذلك بل تسعى جاهدة لفرض ثقافتها و حضارتها لتحاول طمس معالم شعوب العالم التي لم تنطوي تحت لوائها لكن إحساس هذه الشعوب بان ما تراه من تاثير تقافي و حضاري في مجتمعاتها غريب عنها جعل سياسات التصحيح تسعى لتكييف برامجها و ثقافات هذه الدول و ليس العكس من ذلك و تعتمد في ذلك على سياسة التليين الثقافي و أحيانا أخرى التهميش و الاقصاء و كل ذلك من اجل تسهيل إعادة الهيكلة التي تستدعيها الخصوصية الغربية.

و نستخلص من ذلك ان السياسات و الإجراءات المقترحة بواسطة كل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لعلاج الاختلالات و المشاكل الاقتصادية في الدول النامية لا يمكن التسليم بصحتها كليا و ذلك لكونها تبنى على أخطاء في تشخيص هذه الاختلالات و المشاكل حيث تعتبرها مجرد اختلالات نقدية نجمت أساسا عن الإصدار النقدي المبالغ فيه و انه يتعين لعلاج هذه المشاكل بصورة صحيحة التعرف أولا على طبيعتها و ادراك انها اختلالات هيكلية نجمت أساسا عن الخلل و الضعف في الجهاز الإنتاجي الامر الذي يتعين معه التعرف على أوجه القصور و الخلل و معلاجتها في الجهاز الإنتاجي بتدبير موارد الضرورية لها و تحويل الطاقات و القوى العاطلة في هذه الأجهزة الى القطاعات الأكثر احتياجا لها .

ان تطور الوضع السياسي والاقتصادي في الوطن وكذا التحولات الجارية على الصعيد الدولي وخاصة العولمة الاقتصادية دفع بالجزائر الى الإسراع في اجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتكييف القطاع لشروط تسيير اقتصاد السوق وهذا عبر الإصلاحات التي طبقت على المؤسسات الاقتصادية زد على ذلك النتائج السلبية التي تراكمت على مستوى المؤسسة الاقتصادية العمومية او على مستوى الاقتصاد الوطني او على المستوى الاجتماعي[1].

فطبقت في مرحلة أولى إعادة الهيكلة العضوية و المالية لمعالجة النقائص خلال الثمانينات الا انه و الملاحظ انها لم تاتي بالنتائج المتوقعة للاهداف التي رسمت رغم بعض الإيجابيات التي ظهرت و كانت الازمة المالية الناتجة عن انخفاض سعر البرميل الى ادنى مستوى الامر الذي اثر على سير عجلة الإصلاح مما دفع بالدولة الى التخلي عن هذه العملية و الدخول في مرحلة جديدة.

جاءت الاستراتيجية الموالية لمرحلة إعادة الهيكلة والمتمثلة في اعطاء المؤسسات نوعا من الاستقلالية المالية الا ان المرحلة الانتقالية التي مرت بها الجزائر إثر الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد في تلك المرحلة ودخول الدولة في إعادة الجدولة مع البنك الدولي والصندوق الدولي والمصادقة على شروطهما من طرف الجزائر الى تبني سياسة اقتصاد السوق الأثر الكبير على تغيير الوجهة[2].

وبها دخلت الدولة في عهد جديد الا وهو الحرية الاقتصادية وفتح الأبواب على مصرعيها امام الخواص بتطبيق سياسة الخوصصة التي لم تكتمل معالمها في البلاد لما شهدته من العقبات في السياسات والعقليات ومدة التوقف عن تطبيقها و كذا التاخر في تطبيقها الا انه ظهرت بعض الملامح الريحة على مستوى الاقتصاد.

[1] - احمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقة الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر ،2001 ، ص 123.

[2] – الطيب داودي، المرجع السابق، ص 153.

الا انه لابد من أدرك ان هذه السياسات ليست هدفا و انما هي وسيلة لتفعيل دور المؤسسات الاقتصادية في التنمية و من المستحسن ان تقوم الدولة بمراقبة تسيير المؤسسات و اعطاءها الدفع القوي حتى تتمكن من مواجهة التحديات المقبلة عليها.

الفصل الثاني: انعكاسات المديونية الخارجية على مسار التنمية

المبحث الأول : الاطار العام للتنمية في القانون الدولي

المطلب الاول : واقع التنمية الاقتصادية في القانون الدولي

المطلب الثاني : واقع التنمية الاجتماعية و السياسية في القانون الدولي

المبحث الثاني: انعكاسات المديونية الخارجية على مسار التنمية

المطلب الأول : اثر المديوينة الخارجية على التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : اثر المديونية الخارجية على التنمية الاجتماعية و السياسية

مقدمة الفصل:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية– بدءا من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية و حتى الوقت الحاضر – مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية ، ذلك لان عدد الدول النامية و تعداد سكانها اصبحت تشكل نسبة كبيرة مقارنة بسكان العالم ، اضافة الى ان معظم الدول النامية حصلت على استقلالها و تعمل على التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة ، و التي ظلت قائمة ردحا طويلا من الظهر .[1]

و لقد ظلت قضية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تمثل احدى الرهانات الكبرى للدول النامية ، على اعتبار انها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي ، من هذا المنطلق و للتخلص من التخلف و سد الفجوة الواسعة و المتزايدة في ميادين تراكم الثروة و المعرفة و الحرية، التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشعوب المتقدمة ، وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام و التنمية الاقتصادية على وجه اخص قضيتها الاولى و جندت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة مادية كانت ام بشرية. [2]

و في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تسريع معدلات النمو الاقتصادي، تلجا معظم الدول النامية الى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية ، و هذا راجع أساسا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية ، و التساؤلات التي تطرح نفسها بالحاح ، هي هل ساعدت هذه الاموال الدول النامية على تحقيق التنمية المنشودة [3]

للاجابة على هذا السؤال سنقوم اولا بتقديم عدة تعريفات لكل من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و كذا السياسية لنتمكن في الجزء الموالي من الدراسة توضيح اثر المديونية الخارجية على انواع التنمية المذكورة سابقا

[1]- محمد عبد العزيز عجمية ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص 07.
[2]- اسماعيل محمد بن قانة ، اقتصاد التنمية نظريات – نمادج – استراتيجيات ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 2012، ص ا.
[3]- فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 76.

المبحث الاول : الاطار العام للتنمية -الاقتصادية الاجتماعية السياسية-

على الرغم من ان الضرورة تحتم على الدول النامية ان ترتكز في تمويل تنميتها الاقتصادية على مواردها المحلية ، الا ان الواقع يظهر في كثير من الاحيان وجود قصور شديد في مصادر التمويل المحلي لديها، مما يجعل هذه الدول تستعين بمصادر للتمويل الخارجي ، و من ثم تصبح رهينة و تابعة لمن اقترضت منه سواء كان دولا او هيئات دولية .[1]

معية العامة للامم المتحدة تؤكد ان " التنمية عملية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية شاملة ، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان باسرهم و الافراد جميعهم ، على اساس مشاركتهم النشطة و الحرة و الهادفة في التنمية ، و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها" .

من الواضح من هذا النص ان تعريف التنمية قد اخذ بمفهوم واسع ، لا يقتصر على الجانب الاقتصادي المعبر عنه ، بزيادة الدخل و الرفاهية الاقتصادية بشكل عام .

بل هناك ايضا جوانب تتعدى ما هو اقتصادي الى ما هو اجتماعي و ثقافي و سياسي ، بمعنى انها شاملة تضم كافة المعالم الخاصة بمجتمع ما، و تكون التنمية بذلك عملية يراد بها نقل المجتمع بافراده و مؤسساته ، بل و بعلاقته مع محيطه الدولي من مرحلة معينة الى مرحلة اكثر تقدما و رفاهية في كافة شؤون الحياة و بشكل متوازن.[2]

و بالتالي فان التنمية هي " العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود ، لجميع افراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية و اقتصادية ملائمة ، في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع ، و الاسهام في تقدمها باقصى ما يمكن".[3]

---

[1]– اسماعيل محمد بن قانة ، المرجع السابق ، ص 292.

[2]– اسماعيل محمد بن قانة ، نفس المرجع ، ص 293

[3] –FLORY Maurice, Souveraineté des états et coopération pour le développement,A.D.I, recueil des cours,1974,p.303.

المطلب الاول : واقع التنمية الاقتصادية في القانون الدولي

احتلت مسالة التنمية مكانه هامة في القانون الدولي و اذا لم تحظ بالعناية اللازمة في اطار عصبة الامم فان منظمة الامم المتحدة قد اولت لها اهمية بالغة و ضمنت ميثاقها كثيرا من النصوص القانونية في مجال التعاون الاقتصادي الدولي .[1]

الفرع الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية

كثيرا ما يفرق –خاصة الاقتصاديون– بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي ، الذي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن .

هذا يدل على ان النمو الاقتصادي ليس مجرد حدوث ارتفاع في الدخل الكلي ، او ارتفاع الناتج الكلي فحسب ، و انما يعني تحسنا في مستوى معيشة الفرد، من خلال حصوله على نصيب من الدخل الكل.[2]

و على العكس من النمو الاقتصادي تنطوي التنمية الاقتصادية على احداث تغير في هيكل توزيع الدخل و الانتاج، و تغير في نوعية السلع و الخدمات و كميتها، فهي لا تركز على التغير الكمي فحسب ، بل تمتد لتشمل التغير النوعي و الهيكلي.[3]

اولا : تعريف التنمية الاقتصادية و اهميتها

I- تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الاجراءات تتخذ عن قصد، من شانها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، بمعدل اكثر من زيادة نمو السكان، اذن فهي عملية متعددة الجوانب لها ركائزها الاقتصادية ، و حتى الاجتماعية و السياسية ، و حتى نتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز ، يلزم الالمام بالمؤثرات و المشاكل و السياسات و التوجهات الموجودة في المجتمع.[4]

و يقصد ايضا بالتنمية الاقتصادية " تلك التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية و الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية ، و كذلك في البنى و القوة الفاعلة و ينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع"

---

[1]– انظر المادة 55 و 37 من ميثاق الامم المتحدة.

[2]– قد تم التعبير صراحة عن حق البلدان النامية في المساعدة في التوصية رقم 2626 المؤرخة في 24 ديسمبر 1970 حول الاستراتيجية الدولية حول التنمية في العشرية الثانية للامم المتحدة من اجل التنمية.

[3]– دحماني علي ، انواع التنمية و اهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، العدد 17 ، الجزائر ، 2010 ، ص 100.

[4]– فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 77.

كما هناك بعض التعريفات الاخرى نذكر اهمها:

و تعرف ايضا بانها" مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع ، يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن"[1]

و يعرفها اخرون بانها" و يمكن بوجه عام ان نعرف التنمية الاقتصادية بانها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل ، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ،و تحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الانتاج "[2]

نستخلص مما سبق ان عملية التنمية الاقتصادية تهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية خاصة ، و هذا يعتمد على امور عدة، اهمها زيادة الاستثمار، و هذا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية ، التي تساعد على تطوير الاقتصاد و تحقيق الاهداف المطلوبة.[3]

اما بالنسبة لمفهوم التنمية في القانون الدولي، فانه لا ياخذ مسارا مختلفا جدا عن المفاهيم الاخرى ، الا ان القانون الدولي اعطى اهمية كبيرة لموضوع التنمية الاقتصادية ، فعرفها و حدد شروطها و اعتبرها ضمن المجالات الاساسية لحقوق الانسان .

ان الجمعية العامة للامم المتحدة تؤكد "ان التنمية عملية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان باسرهم ، و الافراد جميعهم على اساس مشاركتهم النشطة الحرة و الهادفة في التنمية ، و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها". [4]

من الواضح في هذا النص ان تعريف التنمية قد اخذ بمفهوم واسع ، لا يقتصر على الجانب الاقتصادي المعبر عنه بزيادة الدخل و الرفاهية الاقتصادية بشكل عام ، بل هناك ايضا جوانب تتعدى ما هو اقتصادي الى ما هو اجتماعي و ثقافي و سياسي ، بمعنى انها شاملة تضم كافة المعالم الخاصة بمجتمع ما ، حينما نريد وصف او تقييم اوضاعه في مرحلة سابقة ، و تكون التنمية بذلك عملية يراد بها نقل المجتمع بافراده و

---

[1]– طارق الحاج ، علم الاقتصاد و نظرياته ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، 1998 ، ص 186.

[2]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاتجاهات الحديثة في التنمية ، مصر ، 2000 ، ص 17.

[3]– فضيلة جنوحات نفس المرجع ص 78.

[4]– عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص147-148.

مؤسساته ، بل و بعلاقته مع محيطه الدولي من مرحلة معينة الى مرحلة اكثر تقدما ، و رفاهية في كافة شؤون الحياة و بشكل متوازن[1] .

II- اهمية التنمية الاقتصادية

من خلال ما تقدم ، نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية ، يمكن أن نلخص منها ما يلي:

1- زيادة الدخل الحقيقي ، وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

2- توفير فرص عمل للمواطنين.

3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

4- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

5- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

6- تسديد ديون الدولة

ثانيا: تحول مفهوم التنمية الاقتصادية و مساهمة المؤسسات الدولية في تحول هذا المفهوم

I- تحول مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد اهتم الاقتصاديون الاوائل من اصحاب المدارس الاقتصادية (كالكلاسيكية و الماركسية و الكنزية) و غيرهم بمسالة النمو و التنمية في كتاباتهم ، الا انها لا تعدوا ان تكون افكارا عامة ، لم تتطرق الى موضوع التنمية بنوع من التخصص ، لكنها و في حقيقة الامر اعتبرت القاعدة التي مهدت لنظريات التنمية، و نمادج النمو الحديثة .[2]

فقد وضع هؤلاء الاقتصاديون النظريات التي ركزت على عوامل الانتاج و كمه، او على علاقات الانتاج و بيئته، كما صاغوا النمادج الذهنية و الرياضية المتدرجة التعقيد و اختبروها، غير ان الاساس النظري لاقتصاد التنمية تشكل غداة الحرب العالمية الثانية مع انطلاق عملية ازالة الاستعمار من الدول النامية، و ارساء قواعد مؤسسات "بريتون وودز" ، التي بدات في طرح مشاكل التنمية في هاته البلدان[3].

---

[1]- عبد الرزاق مقري ، نفس المرجع ، ص 148.

[2] - YOUSFI M,le principe de la souveraineté sur les ressources naturelles et la lutte des pays en dévelopements pour controler les activités économique menées sur leur territoire.R.A.S.J.E.P n°2/1997 vol.15,p331.

[3]- اسماعيل محمد بن قانة ، المرجع السابق ، ص 227.

في اوائل السبعينات ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين ، يسلط الضوء على مفهوم جديد للتنمية ، هو التنمية الاجتماعية ، اخذا بعين الاعتبار انعكاس السياسات التنموية على بنى المجتمع و انشطته الاقتصادية ، و قد اعتمد اصحاب هذا الاتجاه الجديد على معيار اخر ، سمي بمعيار او نظرية "اشباع الحاجات الاساسية" ، اعتبروه افضل من المعيار السابق(متوسط دخل الفرد) ، لانه وببساطة يسلط الضوء على اكبر شريحة من اي مجتمع من حيث الاهتمام بحاجاتها المادية و المعنوية[1].

مع مطلع التسعينات طرح مفهوم جديد للتنمية هو " التنمية البشرية" ، و اعتبر معيارا للتنمية اعتمد على عناصر ثلاث ، تعلقت بدخل الفرد و عمره المتوقع و مستوى تعليمه ، و اضحى تصنيف الدول يتم حسب هذا المعيار، و على الرغم من افتقاده لعناصر عديدة كحجم البطالة او العمالة و التضخم، و نمط العلاقات الاجتماعية و غيرها، الا انه لقي قبولا واسعا عند العارفين به الا ان تدهور البيئة و اهتلاك مواردها من جهة ، و تطور العديد من المفاهيم ، جعل الاقتصاديين يطرحون مفهوما اعمق من ذلك ، و مفهوم التنمية الانسانية التي تضمن استدامة التنمية (من حيث البيئة)، كما شمل الاهتمام بالحريات و المراة و درجة الاتصالات و غيرها،

و هكذا اصبح ينظر الى التنمية على انها تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية ، و ليس باحداث ظواهر محددة ، و هي وجهة النظر التي تتفق مع توجهات الفكر المعاصر ، و مع مفهوم التنمية لدى المؤسسات المالية الدولية ، التي ترى ان التنمية عملية شاملة و متعددة الابعاد و الجوانب ، و ان التنمية الاقتصادية المتواصلة لها متطلبات سياسية و اجتماعية و ثقافية ، و انها تطرح تداعيات على نفس الاصعدة[2].

و ترى ايضا ان التنمية الحقيقية تفترض الارتقاء بمستوى الدخل و الصحة و التعليم و الغذاء ، و من هذا المنظور فان جوهر التنمية هو كفاءة استخدام الموارد المالية و البشرية المتاحة ، بهدف تحقيق راحة الانسان.

II- مساهمة المؤسسات المالية الدولية في تحول مفهوم التنمية

ان الانظمة التي يقوم عليها النظام النقدي المالي تستمد قوتها من حرص ثلاثة مؤسسات دولية على ادارتها، و هي على التالي صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي للانشاء و التعمير، و منظمة التجارة الدولية.

[1]- اسماعيل محمد بن قانة ، نفس المرجع ، ص 228.

[2]- حمدي باشا رابح ، المرجع السابق ، ص 212.

فقد عكفت المؤسسة الاولى على ادارة و تسيير السياسة النقدية، و استخدمت الثانية السياسة المالية ، بينما عهد للثالثة السياسة التجارية ، فضلا عن الدور الذي تلعبه منظمة الامم المتحدة بفروعها المختلفة ، كاكبر حامية للفضاء العالمي[1].

1 – صندوق النقد الدولي و تمويل التنمية

لقد تم انشاء صندوق النقد الدولي للسهر على استقرار النظام النقدي الدولي ، حيث خول له القيام بالمهام التالية[2]

* تدعيم استقرار اسعار الصرف ، و منع لجوء الدول الى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

* اقامة نظام للمدفوعات متعدد الاطراف ، و التخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو و تنشيط التجارة الدولية.

* تحويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الاعضاء ، و توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية هذه المدفوعات ، من خلال زيادة الاحتياطات الدولية.

* التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالت الهيكلية ، حيث ادخل صندوق النقد الدولي عمليات التكييف الهيكلي ، لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل.

يرجع الصندوق عند تصميمه لسياسات التصحيح الهيكلي ، الى دراسة مدى الاختلالات التي تواجه موازين المدفوعات ، و التي يقسمها الى نوعين الاختلال قصير الاجل ، و يمكن تصحيحة في مدة لا تتعدى السنتين ، اما الثاني فهو الاختلال طويل الاجل، و الذي يعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الاقتصادي، و تراكم كبير للمديونة الخارجية ، بحيث لا يمكن الرجوع الى الحالة التوازنية ، الا في اطار انتهاج سياسة متوسطة او طويلة الاجل.

و يقرض الصندوق الاعضاء من موارده التي تتكون من حصصهم ، و ما يقترضه الصندوق من اسواق المال الدولية ، و من حكومات الدول الاعضاء ، حيث تلجا الدول الى الصندوق في حالة وجود عجز في

[1]– عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 188.

[2]– عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاقه المستقبلية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،2003 ، ص 34.

موازين مدفوعاتها ، و يقوم بدلك الى الدول التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها ، او تلك التي ترغب في اعادة جدولة ديونها قروضا قصيرة و متوسطة الاجل[1].

و قد اصبح صندوق النقد الدولي من اهم المؤسسات الممولة للدول النامية المدينة ، لاسيما الدول المستوردة للبترول، التي اصبحت تواجه مشكلات و ازمات حادة في خدمة ديونها الخارجية ، خاصة بعد التباطؤ الشديد في معدل الاقراض ، الى توفير بعض من السيولة المشروطة الى الدول المدينة، و هو ما حدث بالفعل سنة 1982 ، اين انفجرت ازمة الديون العالمية.

ففي دات العام ، توقفت الدول المدينة في امريكا اللاتينية عن دفع اعباء ديونها الخارجية ، دلك ان توقف هده الدول عن الدفع ، كان يهدد و بشكل مباشر بافلاس البنوك التجارية ، التي كانت تعتبر اهم مقرض لهده الدول ، و لحل هدا المشكل ، قامت ببعض عمليات الانقاد المالي ، و الوافقة على اعادة جدولة ديونها الخارجية[2].

ان الدور الكبير الدي اصبح يلعبه الصندوق في توجيه مشكلة المديونية الخارجية ، و تحقيق تنمية اقتصادية ، لا ينبع من حجم الموارد التي يمد بها هده الدول فحسب ، و انما يرجع الى ان الموارد المالية التي تقدم للدول المدينة ، سواء من جانب البنوك الاجنبية او المنظمات الدولية ، اصبحت لا تتم الا في ضوء اتفاقيات للتصحيح مع الصندوق ، و اصبح بالتالي يمثل دورا تنسيقيا كمعبئ للاموال من المقرضين الاخرين ، و قد جاء هدا الدور نتيجة لعدة اعتبارات هي كالتالي[3]

-تعاظم اعتماد الدول النامية المثقلة بالديون على التمويل المصرفي ، مقابل ضالة حجم المساعدات التي يمكن ان يقدمها ، حيث كان من الضروري الا تبقى البنوك التجارية على عرضها الحالي فحسب ، بل يجب ان تكون مستعدة لتقديم تمويل اضافي ، و في حالة عدم وجود هدا الدعم بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي ، قد يجعل الوضع غير قابل للادارة من قبل الصندوق ، و يؤدي الى ان يكون الاسهام التمويلي للصندوق داته غير فعال.

---

[1]- عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 189.

[2]- ضياء مجيد الموسوي ، الخوصصة و التصحيحات الهيكلية ، مؤسسة جامعة الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 ، ص 31 -32 .

[3] - امين محفوظ امين ، مواجهة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1995 ، ص 170-171.

ان تطبيق سياسات الصندوق في معالجته لاقتصاديات الدول النامية ، تولد عنها العديد من التغيرات حيث تظهر للبعض بانها ايجابية ، و يتهمها البعض الاخر بانها سلبية ، و يذهب فريق ثالث الى اعتبارها بانها مسالة صعبة التقدير، لان اثارها تظهر على المدى المتوسط و الطويل .

و يخلص الصندوق من دلك ، الى ان التمويل الخارجي بمفرده لا يحل مشكلة الاختلال الخارجي ، و لا يساهم في تنمية اقتصادية ، فهو يؤجل المشكلة و يؤدي الى اعاقة الاقتصاد المحلي ، في حين ان اجراءات التصحيح الضرورية هي الكفيلة بعلاج المشكلة ، و يرى بدلك ان للتصحيح تكاليفه ، و لكن عدم التصحيح قد تكون اكبر[1].

2- البنك الدولي للانشاء و التعمير و التنمية الاقتصادية

لقد كان الهدف الاساسي من انشاء البنك الدولي للانشاء و التعمير ، هو معالجة اخنلالات موازين مدفوعات الدول في الاجل الطويل ، بعد ان اختص صندوق النقد الدولي لمعالجة الاختلالات على المدى القصير ، و ذلك عن طريق المساعدة في توفير الموارد اللازمة للاستتمار ، باقامة مشاريع في الزراعة الصناعة و البنى التجتية و غيرها ، للبلدان التي هي في حاجة اليها، و هو في سبيل ذلك يقوم ب[2]

- تقديم قروض التنمية الاقتصادية المقدمة الى الدول النامية من دول اخرى ، كما بقدم قروضا طويلة الاجل و بتسهيلات واسعة .
- استتمار الاموال و الودائع الدولية الموجودة لدى البنك ، في مشاريع الانتاج الصناعي و الزراعي في دول اخرى و يمنح ائتمانات متوسطة و طويلة الاجل لشراء الالات و اقامة المشاريع و يقدم قروضا عادية .

ان البنك الدولي و منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ، ادرك ان جهوده المتعلقة بالتنمية ، انما استفاد منها ذو الدخل المتوسط و المرتفع ، و لم تصل الى الفقراء ، لذلك اعلن في تقريره للتنمية لعام 1991 عن تعديل استراتيجيته ، حتى تكون ملائمة لتحسين نوعية الحياة لعالم الفقراء حيث بين ان ذلك يتطلب دخولا اكبر و تعليما جيدا ، و مستويات عالية من التغذية و الصحة و عدالة في الفرص[3] .

---

[1]- عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 192.

[2]- علي عباس ، ادارة الاعمال الدولية الاطار العام ، دار الحامد ، الاردن ، 2003 ،ص 340.

[3]- اسماعيل محمد بن قانة ، المرجع السابق ، ص 240.

و لاشك في ان هذه الاهداف هي نفسها التي كانت مطمحا للبلدان المتخلفة منذ اوائل عقد الخمسينات ، و حتى الوقت الراهن ، و حتى يؤكد البنك الدولي ذلك وضع شروطا لتقديم معونته للدول المحتاجة اليها، تمتلت في

– ضرورة اقامة اسلوب حكم جديد ، يتم من خلال اعادة النظر في دور الدولة ، و الربط بين طبيعة النظام السياسي و الجوانب الشاملة للتنمية ، كما يمنح البنك اهمية معتبرة للبناء المؤسسي ، و كفائته في استخدام الموارد ، اضافة الى اهتمامه بدور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية .

– ضرورة توفر بعض الضوابط لتدعيم مصداقية المساءلة الشفافية ، و هي الضوابط التي يرى انها ممكنة التحقيق ، من خلال استقلال القضاء و الفصل في السلطات.

– يدفع البنك باتجاه تفويض السلطات للمجتمعات المحلية و الاقليمية ، و يقر مبدا المشاركة الديمقراطية[1] .

ان هده الشروط و السياسات التي فرضها البنك على الدول ، التي هي في حاجة الى معاونته ، خاصة من الدول النامية ، يراها االكثيرون انها ما الا مجرد ادوات تستخدمها الدول الكبرى لفرض النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الدول النامية المغلوبة على امرها.

و قد تم تطوير اسلوب البنك في اتاحة التمويل اعتبارا من عام 1980 ، حيث اصبح البنك يمول اعمال التصحيح الهيكلي للدول المثقلة بالديون ، حتى تتماشى و التغيرات في الاوضاع الاقتصادية الدولية ، و قد تغير اسلوب تمويله من تمويل للمشروعات بعينها، الى تمويل لبرامج الاصلاح الهيكلي طويلة الاجل[2].

كما يشارك البنك في عمليات اعادة جدولة الديون الخارجية ، حيث يقوم بدور اساسي في ذلك ، فهو يشارك من ناحية في اجتماعات نادي باريس ، لاعادة جدولة الديون الرسمية المستحقة على الحكومات المدينة ، و ينفرد في حالات اخرى بالقيام بدور المنظم في عمليات اعادة الجدولة ، و ذلك من خلال قيامه

[1]– فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية و الدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 1976، ص 226.

[2]– عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 193.

بتكوين مجموعات استشارية للدول المدينة ، سواء على مستوى كل دولة بمفردها ، او بعدة دول ذات ظروف مماثلة[1].

الفرع الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في القانون الدولي

لقد تمت شرعنة الحق في التنمية يوم 04 ديسمبر 1986 ، حيث تبنت الجمعية العامة اعلان الحق في التنمية في جلستها 41 ، و قد سبق هذا الانجاز الكبير على مستوى منظومة القانون الدولي تطورات كثيرة عبر مسارين مهمين ، تمثلا اولا في المناقشات الفكرية لدى الفقهاء القانونيين في الساحات الجامعية و السياسية و الحقوقية ، و خصوصا في محكمة العدل الدولية ، ثم انتقل هذا النقاش الى المنظمات الدولية و على راسها منظمة الامم المتحدة ، التي خلصت الى اعلان الحق في التنمية ، كوثيقة مرجعية متوازنة مثلث توجهات مختلف الدول[2].

اولا: تطور حق التنمية الاقتصادية على المستوى الفقهي

لقد لعب الفقه كمصدر اساسي من مصادر القانون الدولي ، دورا بارزا في ظهور ثم بلورة مفهوم الحق في التنمية ، متيحا بذلك المجال لمختلف القوى و الاطراف في العلاقات الدولية ، من بلورة و شرعنة مواقفها بهذا الصدد ، و قد برزت اهمية الفقه بسبب التداخل الكبير بين العالم الاكاديمي و عالم السياسة و الدبلوماسية ، فعدد من الفقهاء كانت لهم اسهامات نظرية في المحافل الاكادءيمية ، و لكنهم دفعوا ايضا بفكرة الحق في التنمية كمسؤولين في دولهم ، و كدبلوماسيين في المنظمات الدولية[3].

لقد برزت فكرة الحق في التنمية في وقت مبكر من قبل كثير من المفكرين و السياسيين و الاقتصاديين ، المدافعين عن العالم الثالث بسبب اوضاعه الصعبة ، و قد كان المنحنى الذي اخده النقاش على مستوى الفقهاء القانونيين ، بعد ذلك يهدف الى القاء الحق في التنمية بحقوق الانسان و الشعوب على مستوى القانون الدولي ، عبر مواثيق دقيقة توضح محتوى الحق و المعنيين به و الملزمين بضمانه.

[1]– محمد نور الدين ، المؤسسات المالية و ديون العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، اكتوبر 1986 ،القاهرة، مصر ، ص 144.

[2]– عبد الرزاق المقري ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2012، ص 137.

[3]– عبدالعزيز النويصي ، الجق في التنمية بين القانون الدولي و العلاقات الدولية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 1998، ص 11.

و اهم تحدي تناوله النقاش في هذا المجال ، هو كيفية تحقيق التوازن بين الدعوة لحقوق الافراد من جهة اخرى ، كضرورة مؤكدة لضمان كرامة و حقوق الانسان[1].

تعود ابوة الدعوة للحق في التنمية لعدد من الفقهاء في سبعينات القرن الماضي ، على راسهم فقيهين كبيرين ، هما السنغالي "كيبا مباي" ، و التشيكي الفرنسي كارل فاساك ، فقد تميزت طروحات الاول بتركيزه على البعد الدولي للحق في التنمية ، عبر مشاركاته الناجحة في عدد من المحافل المهمة ، منها درسه الافتتاحي الذي القاه في المعهد الدولي لحقوق الانسان ، باستراسبورغ سنة 1972 حول " الحق في التنمية كحق من حقوق الانسان" [2] ، و مساهمته في ندوة داكار حول " التنمية و حقوق الانسان " سنة 1997 ، و مشاركته في ندوة لاهاي الاولى سنة 1979 حول " الابعاد الدولية للحق في التنمية " ، و الثانية سنة 1981 حول " التنمية حقوق الانسان و قاعدة القانون" ، و كان كيبا مباي يدعو في كل مداخلاته الى تعبئة الموارد لرفع مستوى عيش السكان ، و كان في تركيزه على البعد الدولي للحق في التنمية ، يبرز المبررات الاقتصادية و الاخلاقية ، من خلال دعوته لتعويض العالم الثالث عن الاستغلال الذي تعرض له ، و مسؤولية الدول المتقدمة عن الوضع الدولي المعيق لتنمية الدول المتخلفة ، كما يبرز كذلك المبررات الاستراتيجية بدعوته لتعويض العالم الثالث عن استعماله في صراع شرق غرب[3].

و اما كارل فاساك فيعود له الفضل في اشاعة مفهوم الحق في التنمية ، عبر المؤسسات الاكاديمية و المنظمات الدولية ، خاصة منظمة اليونسكو ، و تكمن اصالة طرح فاساك ، في كونه يطرح المفهوم ضمن فكرة اشمل تتعلق بالجيل الثالث لحقوق الانسان ، فقد اقترح فاساك سنة 1977 قبيل تخليد الذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، و في افق الذكرى المائتين للثورة الفرنسية طائفة جديدة من الحقوق ، معتبرا ان افضل تخليد لهذه الذكرى سيكون هو اعداد ميثاق جديد لحقوق التضامن ، و هي الحق في السلم و الحق في التنمية ....

و قد اعتبر فاساك من خلال طروحاته بانه هو وراء مكسب الاعلان العالمي .

[1]- عبد الرزاق المقري ، المرجع السابق ، ص 138.

[2]– عبد الرزاق المقري ، نفس المرجع ، ص 139.

[3]– عبد الرزاق المقري ، نفس المرجع ، ص 139.

ان تتبيث هذه الاتجاهات الفقهية في القانون الدولي ، لم يكن بالامر اليسير ، فقد واجهتها اعتراضات كبيرة من قبيل فقهاء الذين ينتمون في الغالب الى الايديولوجيات الغربية ، او يدافعون عن مصالح الدول الغربية ، و من ابرز هذه الاعتراضات ان هذه الحقوق الجديدة تفتقر الى الخصائص التقليدية لحقوق الانسان[1].

و انها مجرد احلام يستحيل بصددها اي انتصاف قضائي ، و انها يمكن ان تتخد ذريعة للانظمة الدكتاتورية ، لخرق حقوق الانسان تحت دعوى عدم التدخل في الاختيارات الوطنية ، و قد مكنت هذه الاغتراضات الفقهاء المدافعين على الحق في التنمية ممن ذكرناهم اعلاه و غيرهم ، من تقديم اجتهادات اضافية وضحت افكارهم[2] .

فقد اعتبروا بان الحقوق القديمة كانت هي نفسها احلاما قبل ان ينصص عليها ، و انها هي الاخرى لا تزال بعيدة عن التجسيد الفعلي ، و ان من احسن ما بساعد على تجسيدها، هو الالتزام بالجيل الثالث من الحقوق و على راسها الحق في التنمية[3] .

ثانيا :مضمون حق التنمية في القانون الدولي

لقد بينت مواد الاعلان العالمي للحق غي التنمية الارتباط الوثيق بين حق التنمية و التشريعات الوطنية التي تضمنه من جهة و بين التنمية و حق الشعوب في تقرير المصير و السيادة الدائمة على الثروات و الموارد الطبيغية العائدة لها و كعليه يظهر من خلال هذا الجزء التزامين اوبهما التزام الدول مضمون الحق في التنمية على المستوى الوطني و هذا الجزء لن نخصه بالدراسة ذلك اننا في صدد دراسة القوانين الدولية ثم مضمون الحق في التنمية على المستوى الدولي[4].

I- ترابط التشريعات الوطنية بالمواثيق الدولية لضمان الحق في التنمية

ان من واجب كل دولة ازاء مواطنيها توفير الظروف الملائمة لكل فرد لبساهم و يستفيد من التنمية و ذلك انطلاقا من المبادئ التي كرسها القانون الدولي الذي عمل ضمن اعلان الحق في التنمية على تكريس احدى فقراته[5].

---

[1]- عبد الرزاق مقري ، المرجع السابق ، ص 142.

[2]-

[3] - عبد العزيز النويصي ، المرجع السابق ، ص 68.

[4]- عبد الرزاق مقري ، المرجع السابق ، ص 151.

[5]- المادة الاولى من الفقرة الثانية من الاعلان الخاص بالحق في التنمية الصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة 1986" ينطوي حق الانسان في التنمية ايضا على الاعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير الذي يشمل مع مراعاة الاحكام ذات الصلة من المعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ممارسة حقها غير القابل للتصرف في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها و مواردها الطبيعية".

1- مضمون الحق في التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي

مما سبق ذكره ان حق مشاركة الافراد في التنمية كحق من حقوق الانسان ، يضمن و يمكن من حق المشاركة على المستوى الدولي ، لضمان احترام حق الشعوب ، و نجد المادة الثالثة من الاعلان تشير الى الجانب الدولي في انقاد الحق في التنمية ، التي تتطلب نشاطا للدولة لا على المستوى الداخلي فحسب ، و انما على المستوى الدولي ايضا.

تبقى الدولة قبل كل شيء مسؤولة بشكل عام عن تهيئة الظروف المناسبة لانطلاق عملية التنمية ، و من تلك الظروف ما يتعلق باقليمها و بشعبها ، و منها ما يتعلق بالساحة الدولية ، و بما ان الدولة ما تزال الشخص الرئيسي في النظام الدولي ، فان مسؤوليتها في هذا المجال رئيسية ، و تكمن هذه المسؤولية في تعزيز العلاقات الدولية و قواعد القانون الدولي المستوحاة من ميثاق الامم المتحدة ، و بهذا يضمن التعاون الشامل و المتنوع من اجل سد احتياجات عملية التنمية بشتى جوانبها .

ان هذا المطلب اصبح الحاحا مع بروز ظاهرة العولمة ، و تشابك المصالح ، و ارتباط اقتصايات الدول ، حيث ان ما يحدث في قطر من اقطار العالم يؤثر بشكل مباشر و غير مباشر ، على باقي الاقطار مما يؤكد المسؤولية الدولية لكل قطر للتصرف بما يضمن الرقي و الازدهار للجميع.

ان الرجوع الى مبادئ القانون الدولي و اهداف ميثاق الامم المتحدة ، هو في الاساس اظهار للاسس التي تقوم عليها مسؤولية الدولة في عملية التنمية في جانبها الدولي ، و اكثر من ذلك ينبغي عليها ان تجعل نصب اعينها انها واحدة من الخطوات الضرورية ، لتاسيس نظام اقتصادي دولي مفيد ، للجميع على اساس المساواة في السيادة و الترابط و المنفعة المتبادلة ، و التعاون فيما بين جميع الدول..."[1] .

و في هذا الاطار لا يخفى على احد اهمية العنصر الدولي و دوره في عملية التنمية ، و لاسيما بالنسبة للدول المتخلفة ، و ذلك من باب واجب الدول على ان تضع مبادئ و وقواعد لتحقيق التنمية ، و من بينها الالتزام بالتعاون مع الدول الاخرى عن طريق المساهمة بمشاريع و سياسات انمائية دولية مناسبة ، و لكن ما نلاحظه اليوم هو عكس ما نتصوره ، اذ ان الدول المتطورة تستاثر وحدها باسباب الرقي و الازدهار، و نتصرف على نحو يغرق الفقراء في فقرهم و يديم حالة تخلفهم ، و هذا مناقض لنص و روح القانون الدولي الذي يحث على ان الدول المتقدمة و المتخلفة ، بحاجة الى التعاون و تظافر جهودها للوصول الى رفاهية شعوبها جميعا ان تعزيز عملية التنمية على المستوى الدولي ، تتطلب اليوم تسريع عملية التنمية في البلدان

[1]- المادة الاولى من الاعلان الخاص في التنمية الصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة 1986.

النامية الفقيرة ذلك ، ان الفروق بين مستويات معيشة افراد الدول المتقدمة ، و المتخلفة اصبحت شاسعة ، مما يفرض على الدول المتقدمة بسط التسهيلات و الوسائل الضرورية لعملية التنمية في البلدان النماية الفقيرة و هذا ما يجعل الحاجة ماسة لضرورة تدخل القانون الدولي للتنمية[1] .

لكن مع ذلك يجب التنويه مرة اخرى الى ان مسؤولية الدول المتقدمة المساعدة على تعميم التنمية للدول الفقيرة و النامية ، لا يلغي مسؤولية هذه الاخيرة في القانون الدولي ، كما اشرنا اليه سابقا فهي مسؤولة عن ترشيد حكمها و اصلاح سياساتها و استغلال مواردها ، بشكل افضل للخروج من الفقر و التخلف.

II-عراقيل اعمال الحق في التنمية

تواجه التنمية الاقتصادية بعض المشاكل سواء على المستوى المحلي او الدولي :

1- عراقيل اعمال الحق في التنمية على المستوى الوطني

من اهم هذه المشاكل عدم كفاية رؤوس الاموال و تخلف وسائل الانتاج ، اضافة الى مشاكل اجتماعية اهمها الفقر و الصحة ، حيث ان انخفاض مستوى الصحة يؤدي الى انخفاض مستوى المقدرة على العمل ، و بالتالي انخفاض مستوى الانتاجية ، الامر الذي يتمخض عنه انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ، اضافة الى انخفاض مستوى التعليم ، اذ ان انخفاض مستوى التعليم يؤدي الى انخفاض مستوى المهارة الفنية ، و بالتالي الى انخفاض مستوى الدخل ، و في هذا الخصوص سنحاول تحليل كل عائق يحول مسار التنمية[2].

ا- **الغذاء و التنمية**

هناك حوالي 800 مليون فرد يعانون من سوء التغذية في الدول النامية ، و ان معدل من يعانون من سوء التغذية كبير جدا في دول جنوب الصحراء الافريقية ، حيث يصل الى 33٪ من السكان ، كما انه يصل الى 50٪ من السكان في بعض الدول ، و مع ذلك فقد تم تحقيق تقدم كبير في منطقة شرق و جنوب شرق اسيا و خاصة في الصين ، و مع ذلك فان هذا يتناقض مع التقدم المحدود جدا ، الذي تم نحقيقه في امريكا الجنوبية و الركود الاقتصادي الذي حدث في امريكا الوسطى و شمال و غرب افريقيا ، و التدهور الكبير الذي حدث في وسط و غرب افريقيا.

و بالنظر الى منطقة الشرق الاوسط فان من يعانون من سوء التغذية كانت 14٪ في الفترة 1999- 2001، و لكن هذا الرقم يعكس الواقع المعقد في العراق و اليمن ، و الا لكانت النسبة تقتصر على 3-6٪.

---

[1]- عبد الرزاق المقري ، المرجع السابق ، ص 154-155.

[2]

فلقد اشارت الدراسات القياسية الى ان هناك علاقة جد قوية بين التغذية و التنمية ففي:[1]

– دراسة اجريت على ثلاثة مقاطعات في الفيليبين خلال الفترة 1983–1984 ، بينت ان سوء التغذية يؤدي الى حدوث اعاقة في التنمية العقلية و البدنية لذى الاطفال ، كما يترتب عليه ارتفاع معدل الوفيات بينهم ، و توصلت هذه الدراسة الى ان من بين العوامل المؤثرة على مستوى التغذية ، و مستوى الصحة لدى اطفال ما قبل المدرسة مستوى تعليم الام ، و برامج اعانة الغذاء التي تقدمها الحكومة[2].

– كما اشارت دراسات اخرى الى ان التغذية السليمة و الصحة الجيدة للاطفال ، تجعل ادائهم في المدارس افضل ، حيث تقل نسبة الغياب بينهم و يرتفع مستوى الدرجات ، و يزداد مستوى الانتاجية بعد التخرج ، و لعل هذا يعني ان برامج التغذية السليمة و الصحة الجيدة و التعليم الجيد هي حزمة ، يجب ان تتم في صورة متكاملة ، حتى تحقق النتائج المتوقعة منها[3].

ب– التعليم و التنمية

شهدت العقود الاخيرة اهتماما متزايدا بالتعليم ، كعامل فعال و حاسم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و من العوامل التي اسهمت في زيادة هذا الاهتمام ، نزوع علماء الاقتصاد و التعليم الى قياس العائد الاقتصادي و الاجتماعي للتعليم قياسا كميا ، بعد ان تناوله هؤلاء في القرون السابقة في كتاباتهم تناولا اكاديميا بحتا.

كذلك زيادة التاكيد في مختلف انحاء العالم على ضرورة تحقيق معدلات متزايدة في التنمية الاقتصادية ، و الاجتماعية و البحث عن العوامل الحاسمة او الاكثر اهمية وراء تحقيق ذلك ايضا ، اكدت عدة اتجاهات فكرية و تحليلية جديدة دور العامل البشري في عملية التنمية ، و دعمت هذه الاتجاهات من الاهتمام بالتربية كعامل مؤثر في النمو و الازدهار الاقتصادي و الاجتماعي .

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 91–92.

[2]-

[3] -BEHRMAN ,J , The impact of Health and Nutrition on Education ,The World Bank Research Observer,Feb1996,p371-389.

و لقد اهتم عدد من الاقتصاديين الكلاسيك خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ، بمحاولة قياس الاسهام الاقتصادي للتعليم ، بدءا من المحاولة الرائدة التي قام بها "درو" سنة 1707 لوضع خطة للتنمية ، ترتكز على برنامج تعليمي لكل من الفلاحين و الحرفيين في انجلترا[1].

و لكن اول دراسة تحليلية جادة اوضحت على نحو علمي قياس الاسهام الاقتصادي المباشر للتعليم ، تمثلت في تلك التي قام بها العالم الاقتصادي السوفيتي "ستريملين" سنة 1924 ، لحساب عائد التعليم على بعض فئات الافراد ، حسب مختلف مستوياتهم التعليمية و توصل في دراسة اجراها ، الى تحديد العلاقة بين مستويات التعليمية ممثلة في فئات مختلفة من الافراد و مرتباتهم و انتاجياتهم .

كما قام "ستريليملين" في دراسة اخرى بقياس العائد من التعليم على التنمية ، في ضوء الانفاق عليه و قارن الانفاق على التعليم بالزيادة الناتجة في الدخل القومي ، و اوضحت دراسته ان الزيادة الناتجة في الدخل القومي غطت ما انفق عليه خلال فترة خمس سنوات فقط ، مع مراعاة ان الفترة المنتجة في حياة العامل بعد ترك الدراسة و حتى التقاعد ، و تستمر لفترة تتراوح بين 35 سنة و اربعين سنة ، اي تتضاعف قيمة العائد المتحقق ما بين سبعة و ثماني اضعاف[2] .

و لعل هذه الدراسات تبين الدور المهم الذي يلعبه التعليم في عملية التنمية الاقتصادية ، فهو يؤدي الى زيادة الانتاجية من ناحية ، و ترشيد الانفاق من ناحية اخرى ، بمعنى ان التعليم يؤدي الى زيادة الدخل و زيادة الاستثمار و زيادة الادخار ، و هكذا و من زاوية اخرى فان التعليم كثيرا ما يغير القيم و الامال و المواقف و التي تكون غير ملائمة لعملية التنمية ، من ذلك احداث تغييرات هيكلية غير ملائمة للبيئة ، و ادخال انماط استهلاكية تعيق عملية الادخار ، او استعارة اساليب الانتاج الحديثة و المكثفة لعنصر راس المال.

2- مسؤولية السياسات الخارجية للدول الكبرى

لم يعرف زمن في تاريخ البشرية من الصراعات و الاضطرابات ، مثلما عرفه الزمن الامريكي الذي شلت في كل مخططات ضمان السلم و الامن العالميين ، اللذين تاسست من اجلها منظمة الامم المتحدة و مجلس الامن ، فيكفي ان نعرف ان 5.5 مليون فرد قتلوا في صراعات ، بلغ عددها 93 بين 70 دولة[3] ،ان هذا الوضع يمثل سببا رئيسيا من اسباب تردي الاوضاع التنموية ، التي نراها اليوم في العالم ، ذلك انه لا يخفى

---

[1]- محمد جمال نوير و شكري عباس حلمي ، دراسة لقضايا التعليم غير النظامي في اطار مفهوم التعليم المستمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر ، 1982 ، ص 145-155.

[2]- محمد جمال نوير و شكري عباس حلمي ، المرجع نفسه ، ص 155.

[3] - Revue perpectives Rapport N° 2000/06 : Conflits nationaux et internationaux , Direction des exigences, de l'analyse et de la production du SCRS, Ottawa, 08 aout 2000.

على احد مدى الترابط بين السلم و الامن الدوليين من ناحية ، و قضية التنمية من ناحية اخرى ، لمقدار ما ينجر عن الصراعات و الحروب من تدمير لمقدرات البلدان التي تتعرض لها ، و ما تحدثه من اثار ليس على الصعيد المادي و الخسائر البشرية فحسب ، و انما يمتد ذلك الى مختلف الجوانب الاقتصادية ، و الاجتماعية و حتى السياسية و البيئية .

و من القضايا الرئيسية التي تتسبب في تعطيل التنمية ، و لها علاقة بقضية الحروب و الصراعات ، مسالة التسلح ، و هي من المسائل الرئيسية التي تناولتها مقدمة الاعلان الخاص بالتنمية ، بدعوته الى الحد من سباق التسلح ، باعتبار علاقته بالتنمية ، و اعتبارا لاهمية السلم و الامن الدوليين لاعمال الحق في التنمية ، فقد اشارت مقدمة الاعلان الى ان السباق الى التسلح ، يؤدي الى تشغيل طاقات عظيمة اضافية ، سواء من خلال استيراد السلاح او انتاجه و تخزينه ، و صيانته مما يتطلب نفقات كبرى في غير صالح التنمية .[1]

كما ان افاق الاقتصاد الدولي تطرح امام صانعي السياسات اختيارات غاية في الصعوبة ، فحدوث انتعاش مستمر للاقتصاد العالمي بعد كساده ، سسيعتمد الى حد كبير على السياسات ، التي ستتبع خلال السنوات القليلة المقبلة في ثلاث مجالات للاهتمام الدولي ، و هي الطاقة ، التجارة و تدفقات راس المال .

ا- الطاقة و التنمية الاقتصادية

ان الزيادات التي رافقت اسعار النفط طيلة العقود الثلاثة الماضية ، توضح بما لا يضع مجالا للشك من الاهتمامات الرئيسية لواضعي السياسة في كل مكان ، على ان الاهتمام بهذه القضية لم يحقق الا نجاحا محدودا في وضع سياسات متناسقة للطاقة ، و يرجع هذا الى ان الاولوية قد اعطيت لمواجهة الصعوبات الحاصلة في موازين المدفوعات ، و على الرغم من اهمية هذه القضية ايضا ، الا ان اقتصاديات الدول لابد و ان تتكيف مع اسعار اعلى للطاقة[2].

ان الدول الصناعية و هي المستغل الاكبر للطاقة ، تستوعب اكثر من نصف الاستهلاك العالمي (او اكثر من ثلث الانتاج العالمي) و يستهلك الفرد فيها ثمانية اضعاف ما يستهلكه فرد الدول النامية ، متوسطة الدخل و يفوق اربعين مرة استهلاك الفرد في الدول النامية منخفضة الدخل ، و ربما يرجع ذلك الى ارتفاع مستويات التصنيع في البلدان الصناعية، مع كثافة استعمال الطاقة في الزراعة و غيرها[3].

---

[1] – عبد الرزاق مقري ، المرجع السابق ، ص 159.

[2] – اسماعيل محمد بن قانة المرجع السابق ص 277.

[3] – البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم واشنطن الولايات المتحدة الامريكية 1980 ص 24.

لاجل ذلك حاولت الدول الصناعية ايجاد مشاريع جديدة للطاقة بديلة عن البترول ، و تطلب ذلك فترات زمنية طويلة ، للبدء في الانتاج كما احتاج الامر الى استثمارات ضخمة ، و ما زالت اغلبية هذه البدائل في مراحلها الاولى من الناحية التقنية و الاقتصادية ، في حين ان مصادر اخرى و بصفة خاصة الطاقة النووية ، تلاقي معارضة شديدة لاسباب تتعلق بالمحافظة على البيئة.

ب- **التجارة الخارجية و التنمية**

غالبا ما قامت التجارة الخارجية (الدولية) بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، خلال التاريخ في بلدان العالم الثالث ، حيث يشكل تصدير المواد الاولية من افريقيا و اسيا و الشرق الاوسط و بلدان امريكا اللاتينية (الجنوبية) نسبة كبيرة من اجمالي الناتج القومي لبلدان العالم الثالث ، ففي بعض البلدان النامية الصغيرة تشكل تلك النسبة حوالي 25٪ الى 30٪ من الدخل القومي النقدي.

و في اواخر الستينات من هذا القرن اصبح واضحا بشكل متزايد للحكومات في الدول المتقدمة الصناعية و الدول النامية ، ان التجارة الخارجية كانت و ستبقى جزءا اساسيا من التنمية الاقتصادية ، فالبنسبة الى معظم البلدان ، فان التحسن في تطور حجم الصادرات من تلك البلدان ، هو احد متطلبات الاساسية للمساعدة على تمويل الواردات من السلع الانتاجية ، من مكنات و ادوات ، فضلا عن مساعدة ذلك التطور في عمليات التصنيع ، و تحديث القطاع الزراعي في البلدان النامية.

فالتجارة الخارجية تعد القطاع الاكثر مرونة من بين القطاعات الاقتصادية ، و الاكثر قدرة على ان يحل بشكل كلي او جزئي ، محل اي من القطاعات الاخرى ، كما ان للتجارة الخارجية ادوارا اخرى يمكن اجمالها فيمايلي

- تهتم التجارة الخارجية بالتوفيق بين التغيرات الحاصلة في بنية الطلب المحلي ، على السلع و الخدمات و العرض منها ، دون الحاجة الى انتقال عوامل الانتاج داخليا بدرجة كبيرة.
- تستطيع التجارة الخارجية ان تخفف من حدة ندرة بعض عوامل الانتاج ، و وفرة بعضها الاخر .
- تساهم من خلال امكاناتها بتجاوز حدود الاسواق الضيقة للبلدان النامية ، في فتح افاق واسعة لزيادة التخصص ، و تقسيم العمل الدولي ، و الاستفادة من مزايا الانتاج الكبيرة...

و بالنسبة للبلدان النامية تلعب التجارة الخارجية دورا فائق الاهمية فمن طريقها يمكن :

* تصريف الانتاج الفائض من السلع و البضائع المنتجة محليا ، و تامين احتياجات الاستهلاك من السلع و اليضائع المنتجة محليا ، و تامين احتياجات الاستهلاك من السلع و الخدمات .

* تامين مستلزمات عملية التنمية ، من خلال تحويل جزء من عائدات الصادرات ، و تخصيصها لشراء الالات و المكائن و المواد الاولية و مستلزمات الانتاج الاخرى ، و استيراد الخبرات الفنية التي تتطلبها مشاريع التنمية.

* تقليص حجم العمل الاجتماعي الضروري للانتاج ، و الذي يتجسد في تحقيق زيادة فعلية في انتاجية العمل ، فاستيراد الات و معدات ذات تقنيات اعلى عن تلك المستخدمة محليا ، يؤدي الى انخفاض التكلفة الاجتماعية للانتاج ، الى جانب خلق فرص عمل اضافية.

3- مسؤولية المنظمات الدولية

اذا كان احترام و اعمال الحق في التنمية على المستوى الدولي ، يتوقف بشكل رئيسي على احترام الالتزامات النابعة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، و التي تتضمن عدم تدخل الدول الكبرى في شؤونها بشكل غير مشروع ، فان الحق في التنمية يتوقف كذلك على احترام الالتزامات النابعة من واجب التعاون الدولي لاجل التنمية ، و لتحقيق هذا الغرض تاسست منظمات دولية اقتصادية ، و مالية كمؤسسة صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و البنك الدولي للتعمير و التنمية و البنك العالمي ، غير ان هذه المنظمات سارت وفق سياسات ادت الى نتائج عكسية ، تعتبر اثارها على الدول في مختلف انحاء العالم ، و بالاخص العالم الثالث اهم و ابرز عامل يقف في وجه اعمال الحق في التنمية على المستوى الدولي[1] .

ان مسؤولية المنظمات الدولية ترتبط ارتباطا مباشرا بازمة التنمية على المستوى العالمي ، و سنبين ذلك من خلال نمودجين هما منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي.

ا- منظمة التجارة العالمية

تعتبر بعض المنظمات غير الحكومية و ومنها منظمة اوكسفهام[2] ، بان مصالح الدول المتقدمة هي دائما التي تؤخذ بعين الاعتبار في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ، فهي بذلك اداة اساسية لتكريس الفروق و عرقلة اعمال الحق في التنمية ، الذي تنص عليه المواثيق الدولية ، و مما يؤاخذ على هذه المنظمة مايلي:

- لا تهتم هذه المنظمة الا بفتح اسواق دول الجنوب لمنتجات الدول الصناعية ، و مجموعات المصالح دون ان تعامل بالمثل المنتجات المصدرة من الجنوب خاصة الزراعية ، مما يؤدي الى تدمير السوق

[1]- عبد الرزاق مقري ، المرجع السابق، ص 161.

[2]- اوكسفام هي فدرالية عالمية تضم 13 منظمة غير حكومية متواجدة في 100 دولة تقدم مساعدات انسانية و تعمل على بلورة حلول دائمة لمشكلة الفقرو الماسي البشرية في العالم.

الداخلية لهذه الدول ، و يجعلها في تبعية متصاعدة ، كما انها لا تكترث بالقضايا البيئية و الاجتماعية المتاثرة سلبا بقرارتها ، و انها تشجع بعض الممارسات اللاخلاقية في مجال البحث العلمي في قضايا الغذاء و الدواء ، خصوصا ما يتعلق بالمنتجات المعدلة وراثيا ، و ما ينجر عن ذلك علاوة عن المشاكل الحية من اضعاف القوة التنافسية للمنتجات الزراعية الطبيعية المنتجة في دول الجنوب[1].

– تؤدي بعض الاجراءات المنظمة العالمية ، كالغاء او تقليص الدعم الزراعي ، سواء كان الانتاج المحلي او للتصدير ، و تخفيض الانفاق الحكومي و تخفيض سعر صرف العملة المحلية ، الى زيادة الوضع سوءا في الدول النامية ، و خاصة مستوى المعيشة حيث يؤدي الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية و السلع الضرورية في بلد المنشا مما يزيد اسعارها في البلد المستورد[2] .

– تؤدي ازالة الحواجز التنظيمية و الادارية امام موردي الخدمات الاجانب ، التي تطالب بها منظمة التجارة الخارجية الى سيطرة المنشات الاجنبية ذات الكفاءة العالية في هذا المجال ، و ستتعرض المؤسسات المالية و المصرفية المحلية ، حينئذ الى منافسة شديدة مما يؤدي الى القضاء على كثير من المنشات في الدول النامية ، لانها لا تقدر على منافسة الشركات الكبرى التي تنتج كميات كبيرة لمئات الملايين من المستهلكين ، و كذلك قد يؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار المنتجات التقنية ، و العلامات التجارية و حقوق الطبع و النشر نتيجة لتطبيق اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية مما يزيد من الاحتكار و يحميه.

– ان التحرير المالي الذي تكافح من اجله منظمة التجارة العالمية يؤدي الى تدفقات راس المال و الاستثمار الاجنبي غير المباشر الى الدول النامية ، الا ان ذلك يتسبب في عدم استقرار اقتصاد تلك الدول و ذلك ان تلك الاموال تتصف بانها قصيرة الاجل ، و تبحث عن الربح السريع و تتاثر بتقلبات العوائد عليها ، و من ذلك التغيرات في معدلات الفائدة في المراكز المالية الدولية ، و قد كان هذا التحرير المالي للاسواق من الاسباب الرئيسية لتسهيل تحركات المضاربين في البلدان النامية ، مع عدم استعداد تلك الدول لتحمل اثار و تحديات ذلك الانفتاح الاقتصادي الكامل ، و كان الغاء القيود على تحويل العملات الاسيوية و فتح اسواق المال المحلية على مصارعيها للاستثمار الاجنبي و تحرير العملات المحلية تحريرا تاما ، و تركها لقانون العرض و الطلب من اسباب حدوث الازمة الاقتصادية الشديدة ، في دول جنوب شرقي اسيا في عام 1997 و بالرغم من المزايا التي يحققها هذا الانفتاح على الاسواق العالمية ، فان له مخاطر كثيرة ، و هناك فرق

---

[1] – موسوعة ويكيبيديا Wikipédia (موسوعة حرة متعددة اللغات يساهم فيها ملايين المتطوعين عبر الانترنيت) WWW.Wikipédia.org

[2] – عبد الرزاق مقري ، المرجع السابق ، ص 162.

كبير بين تحرير عملات دول ذات اقتصاد متقدم قوي كالدول الغربية ، و عملات دول ذات اقتصاد ضعيف كالدول النامية[1] .

2- صندوق النقد الدولي

لا يخفى على كل متابع لتحولات السياسية الدولية ، خصوصا في مجال التنمية الاقتصادية الازمات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسبب فيها صندوق النقد الدولي في عدد من مناطق العالم ، كالازمة الاسيوية سنة 1997 ، و ازمات تحول اقتصاديات روسيا و دول شرق اسيا لاقتصاد السوق ، و ازمة الاصلاحات في امريكا الجنوبية و افريقيا ، و تعود هذه الاخفاقات حسب كثير من المحللين الاقتصاديين الى فرض صندوق النقد الدولي الى قواعد اصلاحية جامدة ، لا تاخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد و لفرضها حلولا تعتمد على الدولة القصرية ، و تحجيم دور الدولة بما يتناقض مع مصالح الشعوب ، و يخدم مصالح المجموعات المالية الدولية ، كما ان صندوق النقد الدولي يتحمل هو الاخر الى جانب منظمة التجارة العالمية مسؤولية حركات رؤوس الاموال المضاربة ، التي تؤدي الى زعزعة اقتصاديات كثير من الدول ، اضافة الى دلك فان صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية و ليس مؤسسة انمائية ، رغم انه يسهم بدور مهم في الحد من الفقر في بلدانه الاعضاء[2] .

لقد فرض صندوق النقد الدولي على الدول النامية اتباع سلسلة من الاجراءات الانكماشية ، التي من جملتها بيع المشروعات و المؤسسات الحكومية الى القطاع الخاص ، حيث يصرح المالكون الجدد اعدادا كبيرة من عمال القطاع الحكومي ، و يؤدي تحرير معدلات الفائدة الى ارتفاعها ، و من ثم ترفع اضعاف الحافز على الاستثمار ، مما قد يؤدي الى زيادة معدلات البطالة ، و من تلك الاجراءات زيادة رسوم الخدمات و زيادة معدلات بعض الضرائب ، و منع التوظيف الحكومي او تقليصه ، و خفض الاجور كما ان الاستثمارات الاجنبية الخاصة قد تؤدي الى البطالة ، ايضا اذا اتبعت اساليب انتاج اكثر استعمالا لراس المال المتمثل في الالات بدلا من الاساليب التي كانت تعتمد على توظيف عنصر العمل ، و قد يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى ارتفاع معدل البطالة ، اذا ادت زيادة الواردات الى تخفيض الناتج المحلي من بعض السلع. [3]

---

[1]- ناصر المرزوقي ، العولمة الاقتصادية موقع الاسلام و الاقتصاد www.micalsl.com

[2]- محمد عبد الله شاهين محمد ، سياسات صندوق النقد الدولي و اثرها على الدول النامية ، دار الكتاب الجامعي ، لبنان، 2016، ص

[3]- ناصر المرزوقي ، المرجع السابق.

المطلب الثاني: مسالة التنمية الاجتماعية و السياسية في القانون الدولي

الفرع الأول : مسالة التنمية الاجتماعية في القانون الدولي

سنتناول في هذا المطلب تعريف التنمية الاجتماعية ، لنستخلص أهم عناصرها، و من ثم سنتطرق الى ذكر اهم المقومات التي ترتكز عليها ، لتبقى لنا مسالة تحديدها في القانون الدولي .

اولا: مفهوم التنمية الاجتماعية

I- تعريف التنمية الاجتماعية

عندما نتحدث عن التنمية الاقتصادية نعني بذلك تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ، تتناول المجتمع باسره من قاعدته الى قمته تحقيقا لاهداف تنشد التغيير البعيد المدى ، لهذا المجتمع نحو الافضل و الارشد ، و لضمان التقدم تضع الدول الخطط الشاملة للتنمية ، و يشترط لذلك بشرط طبيعي هو ان يوضح تحت تصرف هذه الخطط كل الفائض الاقتصادي للمجتمع ، من اجل ان يتم توجيهه توجيها مخططا و منظما[1].

و سواء تعلق الامر بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، ام بالنظام السياسي ، ينبغي في نهاية المطاف الحكم على هذه العناصر انطلاقا من مساهمتها في كل من المسارات الحقيقية ، التي يقوم عليها الاطار الوطني ، و في الاشكالية التي تنبع منها هذه المسارات .[2]

ما زال مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة و غير محددة المعالم ، التي كترت تعريفاتها و اختلف في مفهومها اختلافا كبيرا .

فعرفها المفكرون الراسماليون بانها اشباع الحاجات الاجتماعية للانسان ، عن طريق اصدار التشريعات و وضع البرامج الاجتماعية ، التي تقوم بتنفيدها الهيئات الحكومية و الاهلية.

ان التنمية تشكل مسارا شاملا من الخطر اهمال بعض جوانبه ، و هذا المسار الاقتصادي الاصل ، هو في نفس الوقت اجتماعي و ثقافي و سياسي و ايديولوجي ، و به من التعقيد ما يعادل تعقيد الحياة نفسها[3].

بينما عرفها المفكرون الاشتراكيون بانها "تغير اجتماعي موجه تهدف الى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة ، حيث انها لا تصلح لمواجهة الابعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد ، الذي

---

[1]- دحماني علي ، انواع التنمية و اهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة ، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، العدد 17 ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، اكتوبر 2010 ، ص 103.

[2]- دحماني علي ، المرجع السابق ، ص 104.

[3]- ناجي سفير ، محاولات في التحليل الاجتماعي ، الجزء الاول ، بدون تاريخ ، ص 78.

يراد الوصول اليه و ترى ان ذلك التغير ، لم يتم الا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم ، و تقيم مجتمعا جديدا تنبثق عنه عنه علاقات جديدة و قيم مستحدثة" .

ثم عرفت بانها بانها "عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه ، بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية للافراد" .

و من هذا التعريف يتبين لنا ان الهدف من التنمية الاجتماعية ، هو توفير الخدمات الاجتماعية التي تحقق اقصى استثمار ممكن للامكانات البشرية في المجتمع ، عن طريق توفير الخدمات المتنوعة التي يحتاجها المجتمع كخدمات التعليم و االخدمات الصحية ، و توفير المرافق و توفير مساكن الافراد و غيرها من الخدمات الاجتماعية .

هذا و تنحو الامم المتحدة منحنى في التعريف بالتنمية الاجتماعية .

كما تعرف بانها عملية تدعيم العلاقات و الروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ، و رفع مستوى الخدمات التي تحقق تامين الفرد ، و رفع مستواه الثقافي و الصحي و الاجتماعي ، و زيادة قدرته على تفهم مشاكله و حثه على التعاون مع افراد المجتمع للوصول الى حياة افضل ، لنمو الانسان و تكيفه مع بيئته[1].

و كل هذه التعريفات تصب الى ان التنمية الاجتماعية هي " عمليات مخططة و موجهة لتوفير احتياجات الانسان من التعليم و الصحة و المسكن المناسب لقدراته ، و الامن و التامين الاجتماعي ، و تحقيق تكافؤ الفرص في المشاركة، و الانتفاع بالخدمات الاجتماعية لاحداث تغيير اجتماعي مقصود.[2]

و يعتبر هذا المفهوم من اكثر المفاهيم شيوعا و استخداما ، فالتنمية الاجتماعية تستثمر راس المال في الطاقات البشرية ، و تسعى الى تقديم الخدمات التي تعود بالفائدة المباشرة على الافراد ، و هذه الخدمات ينعكس اثرها على رفع المستويات الاجتماعية المعيشية للافراد من ناحية ، و على زيادة كفايتهم الانتاجية من ناحية اخرى.

كما لا يفوتنا قبل ان ننهي هذا الجانب التذكير بانه لم يقع اتفاق مبكر حول تعريف التنمية الاجتماعية ، و حول علاقة هذا المصطلح بالمصطلحات الاخرى.

[1]– ماهر ابو المعاطى علي ، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2012 ص 12.

[2]– ماهر ابو المعاطى علي ، نفس المرجع ، ص 12.

II- اهداف و متطلبات التنمية الاجتماعية وقواعدها

1- اهداف التنمية الاجتماعية

لقد اشير من قبل مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية في افريقيا ، و الذي عقد بالقاهرة في ابريل 1967 الى ان – التنمية الاجتماعية عملية شاملة للتغيير و النمو ، حيث تقتضي علاجا متكاملا و متوازنا بالنسبة لجميع مظاهر الرفاهية الخاصة باعضاء المجتمع ، مع ادخال التغييرات اللازمة في البناء الاجتماعي ، للوصول الى هذه الغاية ، و لقد حدد اهداف التنمية الاجتماعية كمايلي

* محو الامية و تحسين التعليم و التدريب المهني ، و العام على جميع المستويات

* ضمان حق كل فرد في العمل و القضاء على البطالة ، و رفع مستويات العمالة في كل من المناطق الريفية و الحضرية ، مع توفير الظروف العادلة الملائمة للعمل.

* النهوض بمستويات الصحة و توسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة ، لتلبية حاجات السكان باكملهم.

* القضاء على الجوع و رفع مستويات التغذية .

* النهوض بالظروف السكنية و خدمات المجتمع ، و خاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض.

* توفير خدمات الرعاية الاجتماعية و البرامج الشاملة للضمان الاجتماعي ، للمحافظة على مستوى معيشة جميع السكان و النهوض بهم[1] .

* القضاء على الظروف التي تؤدي الى الجريمة و انحراف الاحداث.

* تشجيع التوسع في ميدان التصنيع مع اتخاد التدابير اللازمة ، لما يترتب على ذلك من كلات اجتماعية و القضاء على العقبات الاجتماعية التي تعوق التنمية الاقتصادية.[2]

2-اسس و متطلبات التنمية الاجتماعية

ان نجاح برامج و مشروعات و خطط التنمية في تحقيق اهدفها المنشودة ، يعتمد الى حد كبير على توافر مجموعة من الاسس و المتطلبات ، و التي يمكن عرضها بايجاز على النحو التالي:[3]

* تهيئة المناخ المجتمعي لعملية التنمية باثارء وعي االافراد و الجماعات ، و ادراكهم بواقع المجتمع و مشكلاته و قضاياه الملحة ، و استثثار بواعث التغيير لديهم ، من خلال رفض الواقع الحالي المتخلف ، و التاكيد على قدرات المجتمع ، و امكانيته بالادارة و العمل الجاد لبلوغ التقدم المنشود .

---

[1]- فؤاد حسين حسن ، المنطلقات النظرية للتنمية الاجتماعية ، الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع ، 2001 ، ص 62.

[2]-

[3]- عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر ، 1982 ، ص 56.

* العمل على تعظيم قضية التنمية و جعلها هدفا قوميا ، تتجمع و تتوحد حوله جهود كافة افراد و جماعات المجتمع و تنظيماته ، و منظماته الحكومية سعيا وراء تحقيقه.

* التاكيد على ضرورة مشاركة افراد المجتمع و جماعاته ، في صنع و اتخاد القرارات التنموية ، و تنفيدها ، مع توضيح مجالات المشاركة و المنظمات التي يمكن ان تتحقق المشاركة من خلالها، و برامجها و مشروعاتها .

* ضرورة شمول برامج و مشروعات التنمية معظم القطاعات الوظيفية في المجتمع و المستويات الجغرافية بمعنى ان تشبع التنمية احتياجاتهم و توفر خدمات عامة لهم[1] .

III- مجالات و قطاعات التنمية الاجتماعية

ان خطة التنمية الاجتماعية تحتوي على المشروعات الكفيلة بتكوين نوعية المواطن ، الذي ينعم بالتعليم و الثقافة و يتمتع بالامن و العدالة ، و كل هذه القطاعات لابد و ان تعمل في تكامل تام ، في اطار خطة تضم جمع انشطة المجتمع ، و تتصف بالشمول و لا يسيطر اي قطاع على الاخر ، و لكن تحدد اولويات كل قطاع حسب الحاجة الماسة اليها ، و تدعيم التوازن و التكامل بين الاهداف العامة و توقيت تحقيقها[2]

و يمكن تقسيم الخدمات الى قسمين رئيسيين هما:

- **خدمات اساسية :** كخدمات التعليم و الثقافة و الصحة و الامن و العدالة و الخدمات الاجتماعية و الدينية
- **خدمات عامة :** كخدمات الاسكان و المواصلات و المرافق.

و التنمية الاجتماعية تقتصر على الخدمات الاساسية ، دون غيرها ، لما لها من اثر مباشر على حياة الناس في المجتمع ، فموضوعها الانسان و الانسان هو غايتها و وسيلتها ، و يمكن تصنيف الخدمات وفقا للاسس التالية:

نوعية الخدمات : خدمات تتعلق بالتعليم و الصحة و الاسكان الامن و العدالة و الرعاية الاجتماعية.

المجال الجغرافي : خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الصحراوية و الريفية و الحضرية غير الصناعية

الفئات العمرية : خدمات تتعلق بالطفولة و الشباب و الكهول و الشيوخ[3] .

---

[1]- فؤاد حسين حسن، المرجع نفسه، ص 65.

[2]- علي الحوات ، اسس التنمية و التخطيط الاجتماعي ، طرابلس ، دار الحكمة ،1991 ،ص 96.

[3]- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثال و الواقع، الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع، 2001، ص 73.

و تجدر الاشارة ان كل مجتمع يضع اولويات لبعض قطاعات و مجالات التنمية ، على حساب القطاعات و المجالات وفقا لمتطلبات كل مرحلة من مراحل النهوض بالمجتمع ، و مجالات التنمية الاجتماعية على النحو التالي :

* قطاع خدمات التعليم و البحث العلمي.
* قطاع خدمات الصحة.
* قطاع خدمات المراة.
* قطاع خدمات الطفولة.
* قطاع خدمات البيئة.[1]

ثانيا :تحديات التنمية الاجتماعية

ان استدامة التنمية الاجتماعية تتطلب استغلال كل الفرص و الامكانيات المتاحة زمنيا و مكانيا ، بما يعني مساهمة الجميع فيها ، و هو ما يتطلب توفر الجميع على الامكانيات التي تسهم لهم بذلك ، و الذي لن يتم الا في اطار من العدالة و الانصاف ، و التقليل من الفروقات الى اقصى الحدود الممكنة ، باعتبار ان قضية انعدام المساواة الاجتماعية على الصعيد الدولي ، هي واحد من اشد الجوانب اثارة للخلاف في السنوات الاخيرة ، اذ هيمنت المؤشرات الاجتماعية بشان انعدام المساواة عالميا ، مجسدة بذلك الاولوية المعطاة للسياسات العامة ، التي تصف النمو الاقتصادي دواء شافيا لكل العلل الانمائية [2].

ا- التحكم بالتعداد السكاني

ان التعرض لتطور سكان العالم منذ بدا تاريخ للظاهرة ، يوضح انه عندما بدا الناس منذ حوالي 12000سنة يستخدمون الطعام الناتج عن الزراعة ، كان تقدير سكان العالم لا يزيد عن 5 ملايين ، و مع بداية التقويم الميلادي ، كان عدد سكان العالم نحو 250 مليون نسمة ، و تضاعف عددهم خلال 1750 سنة ثلاثة مرات ، ليصل في بداية الثورة الصناعية الى 728 مليون نسمة[3].

---

[1]- فؤاد حسين حسن ، المرجع السابق ، ص 76.

[2]- محي الدين حمداني حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر 2008 -2009 ص 185.

[3]- محي الدين حمداني ، المرجع السابق ، ص 186.

اذن نجد ان عدد السكان تضاعف ليصبح حوالي 5.3 مليار نسمة ، و دخل العالم القرن الحادي و العشرين باكثر من 6.1 مليار نسمة ، كما يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم 16 تقدير النمو السكاني العالمي تاريخيا

السنة	1650	1750	1800	1850	1900	1950	1970	1980	1990	*2007	*2050
تقدير السكان بالمليون	545	728	906	1171	1608	2576	3896	4448	5292	6671	**7792 ***9191 ****10756

*متوقع **منخفض ***متوسط ****مرتفع

المصدر :

و لقد ارق موضوع النمو السكاني و علاقته بالاوضاع الاقتصادية ، الكثير ممن يهتمون بشؤون المعيشة عبر العصور ، فقد ذكر "تاونسد" الذي سبق مالتوس في الاهتمام بالسكان ، ان الزيادة السكانية في العالم ستكون محددة بمقدار ما يوجد لدى البشر من طعام ، و انه لا محالة اذن من وجود البؤس اذا زاد عدد السكان في الوقت التي توجد فيه كميات وافرة من الطعام .

اما "جون ستيوارت" فقد وصل في تحليله ، الى ان العامل الوحيد المحدد لزيادة السكان ، هو مدى توفر الموارد الغذائية ، لان هذه الموارد لا تزيد بنفس زيادة عدد السكان ، و هو الامر الذي يحد من امكانيات النمو السكاني لاي بلد ، و قد شبه "جون ستيوارت ميل" النمو السكاني بسلك حلزوني قابل للتمدد ، غير ان قابليته للتمدد يحدها ثقل موضوع فوقه ، هذا الثقل هو مدى توافر الموارد الغذائية ، و هو ما يعني ان "مالتوس" لم يكن اول من اهتم بالسكان[1].

و كان مالتوس من اهم معارضي لقانون اغاثة الفقراء ، لان تكون نتيجتها الا تشجيع الفقراء على الزواج و زيادة نسلهم ، فيقل نصيب كل واحد منهم من الناتج الكلي ، لان الفكرة السائدة انذاك هي ان الاعانات التي تقدم اليهم ما هي في الواقع الا اقتطاع من راس المال المفترض ، ان يتم استثماره لزيادة الناتج ، و لا يمكن التغلب على مشكلة السكان الا بتحقيق في الانتاج و الدخول بمعدلات تفوق بكثير معدلات الزيادة في السكان[2].

---

[1]- رمزي زكي ، المشكلة السكانية و خرافة المالتوسية الجديدة ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت ، العدد 84 ، ديسمبر 1984 ، ص18-24.

[2]– محي الدين حمداني ، المرجع السابق ، ص 188.

الا انه من الخطا القاء التبعية كلها على النمو السكاني كسبب للتخلف ، لانه يمكن الرد على ذلك بان الاحتمال الاخر قائم ، و هو القصور في النمو و لا يكون الراي السابق صحيحا و منطقيا الا في الحالة التي يتحقق فيها الاستغلال ، الممكن لكل الموارد المتاحة في المجتمع وصولا الى اقصى حد مستطاع لمعدلات نمو الانتاج ، و ان كل شيء يتم فعله لتنمية الموارد المالية اللازمة لمواجهة الانفاق العام على الصحة و التعليم و غيرها من الخدمات الاجتماعية ، و بالتالي فان المشكلة تصبح مشكلة :

- تخلف .
- استنزاف الموارد العالمية و التدمير البيئي .
- توزيع السكان[1]

[1]– رمزي زكي ، المشكلة السكانية و الخرافة المالتوسية الجديدة ، المرجع السابق ، ص 26.

جدول رقم توزيع السكان في العالم سنة 2007

القارة	المساحة (مليون كلم)	عدد السكان (مليون نسمة)	الكثافة (نسمة/كلم)	نسبة سكان القارة من سكان العالم
اسيا	44	4030	91.59	60.41
امريكا	42	911	21.69	13.65
افريقيا	30.3	965	31.84	14.46
اوروبا	10.5	731	69.62	10.95
القطب الجنوبي	13.3	–	–	–

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للامم المتحدة ، شعبة السكان ، التوقعات السكانية العالمية ، تنقيح عام 2006 ، نيويورك 2007 ، ص09.

و اذا كانت نتائج النمو السكاني السريع يجب الا يكون مبالغا فيها ، فانه لا يجب ايضا عدم التقليل من اثارها ، و لا من اثار التنمية عليها ، لانه و حسب نظرية نمو السكان ، فان النمو السكاني الذي مر بالعديد من المراحل[1] ، و كل مرحلة يتسم فيها بخصائص ، تختلف عن المراحل الاخرى يتاثر بنتائج التنمية ، و يؤثر فيها.

II- ثورة الحضرنة

اذا كان الاقتصاديون متفقون على ان الحضرنة اذا ما تم التعامل معها بشكل جيد ، تنطوي على زيادة كبيرة لنسبة النمو و تحسين نوعية الحياة ، الا ان الوجه الاخر للعملية يشير الى ان الاستعمال السيئ لها ، يؤدي الى اعاقة عملية التنمية الاجتماعية ، و بالتالي تعتبر من اهم التحديات التي تواجه التنمية[2].

III- الشيخوخة

اذ سيؤدي بطئ النمو السكاني الناتج عن انخفاض الخصوبة الى شيخوخة السكان ، التي ستكون بارزة اكثر في الدول ، التي تعد الاكثر تقدما في العالم اليوم في الدول ، التي تعد الاكثر تقدما في العالم اليوم ، حيث

[1]- يرى كثير من الاقتصاديين ان النمو السكاني يمر بعدة مراحل تتوقف كل مرحلة على سلوك معدل المواليد و معدل الوفيات و هي خمسة مراحل.

[2]- محي الدين حمداني ، المرجع السابق ، ص 188.

نجد ان 20٪ من السكان في هذه الدول قد بلغوا فعلا الستين من العمر او تجاوزها، و هذه النسبة ستصل الى 33٪ سنة 2050.

حيث ان عدد اللذين بلغوا ستين سنة فاكثر ، قد تجاوز عدد الاطفال ، (الاشخاص التي تقل اعمارهم عن 15 سنة) ، و بحلول سنة 2050 يتوقع ان يكون عدد المسنين اكثر من ضعف عدد الاطفال في البلدان المتقدمة ، و ذلك تحت ضغط عاملي تدني الخصوبة و انخفاض معدل الوفيات ، حيث يتوقع استمرار العمر المتوقع عند الولادة في الارتفاع[1] .

ان الاتجاه الى الشيخوخة سيكون له انعكاس سلبي على التنمية الاجتماعية ، لانه سيؤدي الى زيادة معدلات الاعالة ، و يمارس ضغوطا مهمة باتجاه انخفاض الادخار الوطني ، و زيادة الضرائب على الدخل الاجري ، لانه سيكون هناك عدد اقل من العمال لتمويل لتمويل نظام المنح العامة ، مما يخفض الوعاء الضريبي .

يعني مما سبق انه ينبغي ادماج المتغيرات الكمية و النوعية للسكان ، و وضع السياسات السكانية المتكاملة التي تعجل التحول الديمغرافي الذي يمكنه اخراج الاقتصاد من حالة الفقر ، و توجيهه نحو نمو مستدام[2].

ثانيا: التعليم و الصحة

تعتبر الموارد البشرية من اهم الموارد الاقتصادية و الاساس النهائي لتورة الامم ، لانه لن يكون للموارد الاخرى من راسمال و موارد طبيعية ، اي اهمية بدون العنصر البشري القادر على استخدام هذه الموارد ، و تسخيرها لزيادة الانتاجية للحصول على اقصى اشباع ممكن لاجيال الحاضر و المستقبل ، ذلك ان الانسان هو المنتج و هو المستهلك ، لذلك يكون من الضروري الاهتمام بما يطوره و يزيد من فاعليته في تحقيق ذلك ، و المتمثل في

I – التعليم

اذا كانت الصلة بين التعليم و الاقتصاد وثيقة ، حيث يسهم التعليم بصورة مباشرة في التنمية من خلال القوى البشرية المؤهلة المتعلمة ، و المعارف الناتجة عن ذلك ، و القيم و المواقف تجاه العمل و التنظيم ، الا ان الاقتصاد هو الذي يوفر الموارد التي تسمح بذلك ، و التي تعد الانتاجية التي تتاثر بالعوامل التكنولوجية و البشرية و الطبيعية و المادية و المجتمعية ، هي العامل المهم في توفير هذه الموارد ، لذلك عد التعليم من المتضمنات المهمة للتنمية الاجتماعية ، فتناولته ادبيات التنمية من ثلاث زوايا رئيسية ، الاولى الاهتمام

[1] – ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للامم المتحدة شعبة السكان التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام 2006 نيويورك 2007 ص 10-17.

[2] – ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للامم المتحدة ، شعبة السكان ، المرجع السابق ، ص 11.

بتوفيره كاداة لاكتساب التقافة ، اما الثانية ربط التعليم باحتياجات سوق العمل ، و الثالثة اعتبار التعليم حقا انسانيا اساسيا يهدف الى تحسين وضع البشر.

1-دور التعليم في التنمية و الحصول على الدخل

للتعليم اهمية متاصلة عند تقييم اوجه عدم المساواة في الفرص ، كما انه محدد مهم لدخول الافراد و صحتهم ، للقدرة على التفاعل و التواصل مع الغير ، و يعد وسيلة لتضييق فجوات التفاوت ، و يحقق هذا الغرض لمن يتلقونه بعناية ، و بالتالي فان لاوجه التفاوت التعليمي الشديد و الطويل الامد ، اثار عميقة تؤدي الى التفاوت في العمالة و الاجور و الصحة ، و النفود و التكامل الاجتماعي[1] ، و بالتالي فالتوسع في التعليم سوف يسهم و بشكل كبير في العديد من المجالات من بينها :

- رفع الانتاجية
- رفع الاستتمار و الادخار
- يساعد على التدخل التكنولوجي
- يسهم في التاثير على المهارات الادارية
- له دور في التاثير على الطموح الشخصي
- يساعد على تحسين و توزيع الدخل و تكافؤ الفرص.

لذلك و لعلاج ذلك الاختلال في التوازن التعليمي بغية الحد من التفاوت الذي يولده او يديمه ، ينبغي وضع سياسات و برامج فعالة موجهة الى العناية بالفئات المحرومة ، و مصممة لكي تشدد بشكل اوسع على تحسين وصول الجميع الى التعليم ، و النهوض بنوعيته ، و هو الهدف الثاني من الاهداف الثمانية للالفية الثالثة ، و الذي تسعى دول العالم مجتمعة وفقه الى تعميم التعليم الابتدائي على كل الاطفال ذكورا و اناثا .

و قد شهدت الكثير من الدول النامية في تسعينات القرن الماضي ، ارتدادا و ركودا في الكثير من مجالات التنمية ، حيث هناك 54 بلدا اصبحت سنة 2003 افقر مما كانت عليه سنة 1990 ، فانخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية الى النصف في 12 بلدا ، و هذا ما سيتم توضيحه في الجدول :

الجدول رقم 17 : نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي في مختلف مناطق العالم خلال الفترة 1990-2006

[1]- بوثلجة عبد الناصر بورحلة ميلود ، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي ، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 2012 ،ص 10.

السـنوات/ المناطق	1991	2000	2006
افريقيا جنوب الصحراء	54	58	71
غرب اسيا	80	85	88
جنوب اسيا	72	80	90
رابطة الدول المستقلة في اوروبا	91	88	93
رابطة الدول المستقلة في اسيا	88	92	94
شرق اسيا	98	99	94
شمال افريقيا	83	91	95
امريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي	87	94	95
المناطق المتقدمة	98	97	96
المناطق النامية	80	83	85

المصدر : الامم المتحدة ، تقرير عن الاهداف الانمائية للالفية ، 2008 ، ص 12.

و تواجه البلدان النامية ثلاث تحديات رئيسية ، فيما يتعلق بنطاق توسيع التعليم الابتدائي تتمثل في:

- **الموارد المحدودة:** تنفق نسبة قليلة من اجمالي ناتجها الوطني على التعليم مقارنة بالدول المتقدمة
- **عدم الفعالية:**ضعف حصة المواد و الوسائل التعليمية في المجمل.
- **اللا انصاف :**غالبا ما تكون حصة الفقراء متدنية ، لانهم لا يستطيعون الوصول الى حقوقهم.

II- الصحة

صحة الانسان هي الناتج و العامل المحدد في نفس الوقت لرفاهية الانسان ، و هي واحد من القطاعات الاساسية للتنمية الاجتماعية ، و هي ايضا محور الهدف الرابع و الخامس و السادس من اهداف التنمية للالفية الثالثة ، التي يجب دفع و توسيع و ضمان التقدم بهدف وصولها[1].

لذلك اصبحت من الشواغل الاكثر اهمية في مجال التنمية ، و ذلك بوصفها من العوامل التي تسهم في التنمية ، و احد مؤشراتها على حد سواء ، فهي ليست قيمة في حد ذاتها فحسب ، بل مفتاح للانتاجية اذ ان تردي الصحة يؤثر تاثيرا كبيرا على النمو و التنمية ، و هو ما جعل الانفاق العام على الصحة العامة يصل سنة 2000 الى 5.2٪ من الناتج الوطني الاجمالي في البلدان ذات التنمية البشرية العالية ، بينما كان متوسط الانفاق العام على الصحة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة هو 2.7٪ و البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة 2.1٪.

الجدول رقم 18 : تطور مؤشرات التنمية الاجتماعية مختارة خلال الفترة (1950-2000) في العالم

	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)					معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر				
السنة	1965	1975	1985	1995	2000	1965	1975	1975	1985	1995
العالم	52	58	61	64	65	164	131	109	87	-
الدول الصناعية	70	72	75	77	78	42	26	13	09	-
اوروبا الشرقية و الدول المستقلة حديثا	66	68	69	70	70	78	53	40	32	-
الدول النامية	48	53	57	60	61	201	162	126	101	-
البلدان الاقل نموا	40	44	47	49	51	262	126	198	171	-
شرق اسيا (باستثناء الصين)	57	63	67	71	72	121	77	52	35	-
الدول العربية	49	55	61	66	67	205	145	95	68	-

[1]- بوثلجة عبد الناصر و بورحلة ميلود ، المرجع السابق ، ص 11

الصين	50	63	67	68	70	149	73	61	55	-
جنوب شرق اسيا و المحيط الهادي	50	55	59	64	66	165	134	104	76	-
امريكا اللاتينية	57	61	65	68	69	148	114	73	49	-
افريقيا جنوب الصحراء	41	45	48	49	49	252	219	184	162	-

المصدر : لويس ايمري و ريتشارد جولي ، سباق الزمن، افكار الامم المتحدة في مواجهة التحديات العالمية ،ترجمة مركز الاهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، الطبعة 01 ، 2003 ، ص 18.

الا ان ما يستمر في تحديد الصحة هو الامراض المختلفة التي لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة مع استمرار تفشيها ، و التي حددها تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2002 ، في عشرة عوامل معروفة عالميا و اقليميا بتسببها لاكثر الامراض انتشارا ، و التي يختلف ترتيبها من الدول النامية الى المتقدمة .

الفرع الثاني : التنمية السياسية في القانون الدولي

اكتسى موضوع التنمية السياسية اهمية قصوى في المجتمعات الحديثة ، و بظهور هدا النوع الجديد من التنمية ، فان ارتباطه بالمديونية الخارجية كان امرا حتميا ، و لهدا سنحاول تسليط الضوء على مفهومها لنذكر اهم مكوناتها و عوائقها.

اولا : مفهوم التنمية السياسية

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على مختلف التعريفات التي تضمنتها عملية التنمية السياسية ، مستخلصين بذلك خصائصها ، و البعض من السمات المميزة لها.

ا-تعريف التنمية السياسية

قبل التطرق الى مفهوم التنمية السياسية لابد من دكر اهم الصعوبات التي اعترضت الباحثين في مجال دراسة التنمية السياسية ، و التي حالت في كثير من الاحيان عرقلة ابحاثهم في التوصل الى تعريف موضوعي او اجرائي لها.

1-صعوبات تعريف التنمية السياسية

ا- تداخل مفهوم التنمية السياسية مع المفاهيم الاخرى كالتحديث التطوير و التغير ...، و هدا ما جعل بعض الباحثين يعتبرونها مرادفا للتنمية السياسية.

ب- ان المحاولات التي صدرت من اجل تعريف التنمية السياسية ، قد صدرت اصلا عن رجال الدولة و صانعي السياسة لا على العلماء و الباحثين السياسيين ، هدا ما جعل هده المحاولات كانت اقرب الى التحليلات السياسية اكثر منها علمية[1].

ج- طغيان الطابع الايديولوجي لدى الباحثين المهتمين بقضايا التنمية السياسية ، مما ادى الى الاغفال على كثير من المفاهيم العلمية[2].

باعتبار ان التنمية السياسية هي عملية تنطوي على تغيير حاسم في كل مجالات القدرات الانسانية ، و النشاط الانساني في المجالات الروحية و الفكرية و التقنية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و هي تنطوي على توظيف جهود الكل من اجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات و الفئات الاجتماعية ، التي حرمت في السابق فرص النمو و التقدم[3].

كما يراها اخرون انها انبثاق و نمو كل الامكانات و الطاقات الكامنة في كيان معين ، بشكل كامل و شامل و متوازن ، سواء كان هدا الكيان فردا ام جماعة ام مجتمعا[4] .

في حين يجدها بعضهم ، انها التحقيق المتزايد لقيم و ثقافة المجتمع الخاصة .

و ازاء دلك فنحن نرى ان التنمية هي عملية احلالية جزئية او كلية لانماط فكرية ومادية ، تمس بشكل جوهري البنى التحتية و حتى الفوقية ، بما يجعلها تتخد مسارين متوازيين من الصعود ، و كلاهما يتعلق بتغيير الانماط التقليدية في الفكر و التطبيق الى انماط اكثر حداثة ، و بشكل مستمر ، و عليه فالتنمية السياسية تسعى الى تحقيق المثل الاعلى ، من خلال ثلاثة عناصر اساسية :

- ان التنمية تفترض نظاما قيميا له طابع العمومية و التجريد ، يسري على افراد المجتمع كافة ، و بغض النظر عن الطبقة او الدين او الاصل ، و ان عملية الاختيار للمناصب العامة او الوظائف العامة تعكس

---

[1]- عباش عائشة ، اشكالية التنمية السايسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السايسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر ، 2007 -2008 ، ص 15.

[2]- عبد الحليم الزيات ، التنمية السايسية دراسة في الاجتماع السياسي ، الجزء الاول ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002 ، ص 85-87.

[3]- محمد الجوهري ، علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ،1978 ،ص 145.

[4]- حميد السعدون ، التنمية السياسية و التحديث العالم الثالث ، الذاكرة للنشر و التوزيع ، بغداد ، العراق ، 2011 ، ص 46.

معيار الانجاز و العمل ، و يقوم دلك على عنصرين " التفوق و الكفاءة" و ليست على حساب النسب و القرابة و العلاقات الاجتماعية او حتى الايديولجية[1].

– ان التنمية السياسية تتضمن المزيد من الاسهام الشعبي في العملية السياسية ، و هدا الاسهام يمكن ان ياخد في الحسبان بشكل كبير تدخل المواطن بفاعلية في صناعة القرار السياسي ، بما يكفل تحقيق مصالح الفئات و الشرائح المختلفة ، و تحقيق تعبئة شاملة تهدف الى تحريك المواطنين لتحقيق الاهداف و الاغراض السياسية.[2]

ازاء دلك يجوز لنا التمييز في هدا المجال بين انماط من المشاكل ، دراسات التنمية السياسية ، مشاكل تتعلق بالتخصص و التمايز ، و تشمل اساسا ابنية غير سلطوية او متغيرات او عوامل عملية مؤسسة بصفة عامة في المجتمع ، و مشاكل متعلقة بالمساواة و متغيرات الثقافة السياسية ، و الولاءات التي يثيرها و ترتبط بها قضية الشرعية ، و مدى الولاء و الالتزام بالنظام السياسي ، لان عملية التنمية السياسية هي عملية جدلية تعكس التفاعل المستمر بين التمايز البياني ، و الاتجاه نحو تحقيق المساواة و الزيادة في القدرات ، هدا التحديد يجب ان ينظر اليه من خلال اطار اوسع ، يفترض محورية دور الانسان في المجتمع ، لان التنمية في معناها العام تدور حول تطوير و زيادة القدرات للفرد ، من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة و في كل ابعادها[3].

و لابد من الاشارة ان اول من اهتم بمفهوم التنمية السياسية هو "لوسيان باي" ، الدي حلل هدا المفهوم و ظل يطور افكاره بشانه بطريقة متجددة.

و كان يرى ان تطور السياسة من وجهة النظر الثقافية تتم بموائمة و دمج و ضبط الانماط القديمة في الحياة ، لكي تماشي المطالب الجديدة[4].

و الخطوة الاولى نحو التنمية التنمية السياسية هي : "خلق نظام حكومي على مستوى الدولة ، لانه مفهوم اساسي يؤيد المزج التدريجي في جميع المجتمعات ، و الدي يمكن تسميته ثقافة عالمية"[1] و ان علاقات

---

[1]– حميد السعدون ، المرجع السابق ، ص 47.

[2]– صموئيل هانجنتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سميرة عبود ، دار الساقي ، بيروت ، 1993 ، ص 49.

[3]– اندروويبشر ، سوسيولوجية التنمية ، ترجمة حمدي حميد يوسف ، بغداد ،1988 ،ص 74.

[4]– حميد السعدون ، المرجع السابق ، ص 48.

التنمية السياسية يمكن تقفي اثرها في الجهاز الحكومي ، و اداء النظام نفسه و فيما يخص الوحدة السياسية فانها تعمل على ثلاثة مستويات:

- بالنسبة للسكان ككل .
- بالنسبة للاداء .
- ملاحظة التغيير الاساس في طبيعة السكان.

و ما يجب تاكيده انه مع التنمية السياسية تتزايد طاعة النظام السياسي ، بحيث تسيطر و تحل شؤون الشعب او الناس الى جانب السيطرة على الجدل و مواكبة المطالب الشعبية ، و هدا ما يدفعنا الى القول ان اي نظام غير متطور لا يحظى بالتاييد الخلاق ، و المشاركة الفاعلة من الجماهير هو ليس نظاما فعالا او قادرا على حمل الناس للسير معه ، و عليه فان النظام السياسي المتطور يعني للناس عملية اسهام و مشاركة ، من خلال المؤسسات المساهمة فيه ، خصوصا ادا جرى البحث من قبل النظام عن خصائص المساواة ، و القدرة وتقرير درجة تقدمها[2].

لدلك فان التنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة ، و التي يقصد بها على وجه الخصوص تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغيير في القيم و الاتجاهات السياسية ، و النظم و البناءات و تدعيم ثقافة سياسية جديدة ، بحيث يؤدي دلك الى المزيد من التكامل للنسق السياسي[3].

II-التعريف القانوني للتنمية السياسية

جوهر التنمية السايسية حسب اصحاب القانون ، يتمثل و ينحصربشكل أساسي في قيام دولة القانون ، وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاثة:التشريعية، التنفيدية، القضائية، ويفصل بينها وكذا ضمان حقوق المواطنين من جهة ، وتحديد واجباتهم اتجاه الدولة من جهة أخرى[4]، كل هدا يؤدي الى ضمان استمرارية الىنظام السياسي.

وبالتالي فإن تحليل التنمية السياسية وفق هذا المنظور، يتحدد بمدى تطبيق القانون و الخضوع له.

فعلا لا يمكن إغفال دور القانون بالنسبة للدولة والمجتمع معا . ولكن هذا لا يكفي حيث أن هذا الكيان القانوني "الدولة " ، يعمل في محيط تسوده الكثير من االتفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية او

---

[1]- محمد نصر مهنا و عبد الرحمان الصالحي ، علم السياسة بين التنظير و المعاصرة ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر، 1985، ص 279.

[2]- حميد السعدون ، المرجع السابق ، ص 51.

[3]- محمد علي محمد ، اصول الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ص 217.

[4]- سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 151.

الخارجية ، وهذا يفرض عليها التكيف مع كل جديد ، على خلاف الثبات و الجمود الذي يفرضه التقيد بالقانون.

كما أن القانون قد يصدر من قبل هيئة أو أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع ، وبالتالي في هذه الحالة سوف يكون متغيرا تابعا وخاضعا لـلتغيير من قبل أصحاب القوة و النفود[1].

III- تعاريف اخرى للتنمية السياسية

1- التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية

يفترض هذا التصور ان لتحقيق التنمية الاقتصادية ، لابد من تهيئة المناخ السياسي عن طريق تحقيق الاستقرار السياسي ، و تطبيق القانون ، و هذا باعتبار ان رسم استراتيجية التنمية الاقتصادية هي بايدي رجال السياسة ، من خلال وضع الخطط و البرامج ، و هي على حد تعريف الباحث هدف و قرار سياسي اكثر منها مسالة تتعلق بالحياة الاقتصادية[2] .

لكن ما يؤخذ على هذا التعريف انه يقيم علاقة خطية بين التنمية السياسية و التنمية الاقتصادية ، دون ان يعطي تعريفا لكل منهما ، ثم ان اعتبار هذه العلاقة علاقة خطية من الاولى الى الثانية ، على اساس ان التنمية السياسية تؤثر في التنمية الاقتصادية ، و هذا لا يمكن ان ننكره ، و لكن لا يمكن ان ننكر كذلك ان التنمية السياسية كباقي المجالات تتاثر بمختلف المجالات الاخرى ، سواء الاقتصادية او الاجتماعي[3].

2-التنمية السياسية هي التنمية الادارية و القانونية

يرى انصار هذا التعريف انه لتحقيق التنمية السياسية ، لابد من تحقيق تنمية ادارية ، و هذا من خلال استبدال الادارة التقليدية بادارة حديثة ، ترتكز على النظام البيروقراطي عصري مؤهل و كفيل بتحقيق التنمية السياسية و نرى ان دول العالم الثالث لا زالت تعتمد على ادارة تقليدية ، و هذه الاخيرة تعرقل مسار التنمية السياسية[4] ، فانه يفترض عليها استيراد تقنيات ادارية من الدول المتطورة ، او الرجوع الى خلفيات الادارة الاستعمارية و العمل بها.

---

[1]-عباش عائشة ، المرجع السابق، ص 27.

[2]- عباش عائشة المرجع السابق ص 16.

[3]- جمال ابو شنب ، الصفوة العسكرية و التنمية السياسية في دول العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ص 100.

[4]- جمال ابو شنب ، المرجع نفسه ، ص 94-95.

ان هذا التعريف هو الاخر يدعو الى استيراد تقنيات ادارية ، حققت نجاحا في الدول الغربية ، لكن نؤكد مرة اخرى بان كل نموذج يتماشى مع البيئة التي وجد فيها ، و لذلك لا يمكن تعميم نتائجه في مناطق او دول اخرى.

IV – مفهوم التنمية السايسية في الدول النامية:

"تعنى الأخذ بالنظم السياسية المتقدمة، سواء كان نظام العالم الغربي، أو الشرقي رغم اختلاف الظروف بين العالمين، وذلك بما يتناسب مع ظروف الدولة التي أخذت بهذا النظام أو ذاك، وتشمل القدرة على التعامل مع النمادج المتغيرة و الجديدة لحل المشاكل ، التي تواجه النسق أو التي يجب إستعابها من المصادر الخارجية[1].

ويعرفها الباحث "**إيزنستادت**" بأنها:

"تعد تعبيرا عن الحركات القومية او المناهضة للاستعمار ، وتأتي نتيجة مصادر مختلفة تتمثل في ظهور الاتحادات التجارية، والجمعيات التعاونية وطلاب الجامعات والمثقفين والتنظيمات الدينية وحسب "ديكوارت رستو "أن المجتمعات تمر بخمسة مراحل أساسية لتحقيق التطور، ويعترف بأن المرور من مرحلة لأخرى يتطلب وقتا طويلا، وكذا يتطلب تهيئة ظروف عديدة مثلما حصل في الدول الأوروبية ، ظروف مهيأة من الداخل، ويرى "رستو "بأن ليس معنى ذلك أن أي انطلاق لابد أن ينبعث من الداخل ، فالأمر بالنسبة للدول النامية يختلف، حيث يمكن أن تتهيأ لها الظروف من خلال تدخل منظم واقتباس علمي خارجي من جانب دول الاكثر تقدما، وبذلك تختصرالفترة الزمنية الطويلة ، خصوصا وأن مرحلة الانطلاق وحدها تستغرق ستون عاما.

ثانيا: سمات التنمية السياسية و مكوناتها

I– سمات التنمية السياسية

تتلخص سمات التنمية السايسية فيمايلي:

1– انها طويلة ذات مراحل ، و هذا يعني انها تتطلب فترة زمنية طويلة خلال الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، ويكون ذلك عبر مراحل أو مستويات مختلفة ، حيث اعتبر د.رستو أن الانتقال من المجتمعات البدائية إلى المجتعات الحديثة الصناعية ، يفترض المرور بخمسة مراحل و هي[2]:

[1]– حسن عبد الحميد احمد رشوان ، التغير الاجتماعي و التنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ،1997 ،ص 23.

[2]– عباش عائشة ، المرجع السابق ، ص 24.

-مرحلة المجتمع التقليدي القديم.

-المرحلة التي تتهيأ فيها الظروف للانطلاق .

-مرحلة الانطلاق الفعلي .

-مرحلة السير نحو النضج .

-مرحلة الاستهلاك الجماعي الواسع

ويكون العامل التكنولوجي "التقنية "هي المحرك الأساسي ، والضروري لتطور المجتمعات وانتقالها، من مرحلة لأخرى[1]

-التنمية السايسية هي عالمية ونظامية ومتجانسة ،فهي عالمية لأنها تحدث في كل المجتمعات ،بفضل ظاهرة العولمة، وتطور تقنيات الاتصال.

وهي عملية نظامية باعتبار أن تغيير في مجال معين يتبعه تغيير في كل المجالات الأخرى، هذا يعني أن العناصر المكونة لعملية التنمية السايسية مترابطة ببعضها البعض ، كما أنها عملية متجانسة ، لأنها تحمل سمات مشتركة للمجتمعات الإنسانية ، وبالتالي على المجتمعات التقليدية التخليعن بعض عاداتها أو تطويرها وفق عادات ومتطلبات المجتمعات الحديثة .

-وهي عملية مستمرة، لا تتوقف عند حد معين من أجل تحقيق التقدم[2].

[1]- عبد الغفار الرشاد القصبي ، المرجع السابق ، ص 49-52.

[2]- عباش عائشة ، نفس المرجع ، ص 25.

المبحث الثاني: اثار المديونية الخارجية على مسار التنمية

تعتبر ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية واحدة من ابرز الظواهر التي انتشرت في العالم في اعقاب الحرب العالمية الثانية و قد اخذت هذه الصورة ابعادا غاية في التعقيد بعد ان تحولت خلال عقدي الستينات و السبعينات الى ظاهرة عالمية سرعان ما تجسدت فيها منذ عقد الثمانينات كل ملامح الازنة الدولية خاصة و انها تحولت من وجهة نظر الدائنين من وسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية الى اسلوب جديد نجحت الدول الراسمالية المتقدمة في تكييفه ليتماشى و نمط تقسيم العمل الدولي السائد الذي يستهدف السيطرة و الاستغلال الراسمالي لموارد الدول النامية و مما زاد في خطورتها تزايد عدد الدول النامية المدينة حيث وصل الى حدود 130 ددولة من ضمنها معظم الدول العربية غير البترولية.[1]

ويمكن القول ان التزايد الكبير الذي واكب حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات قد واكبه بالضرورة نمو شديد السرعة في حجم الاعباء التي تتحملها هذه البلدان لخدمة ديونها الخارجية ممثلة في مبالغ الاقساط والفوائد السنوية وبالنظر لحجم المشاكل والضغوط التي تمخضت عن نمو هذه الاعباء واثرت تاثيرا كبيرا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان المدينة.

ولقد تاثرت معظم الأقطار العربية وبدرجات متفاوتة خلال العقدين الماضيين وخاصة من حيث ارتفاع أسعار النفط في السبعينات وانخفاضها في أوائل الثمانينات وكذلك من حيث تقلبات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف وتدهور التبادل التجاري[2]

و قد أدت هذه التقلبات العالمية إضافة الى تفكك و ضعف الاقتصاديات النامية بما فيها الجزائر و طبيعة السياسات الاقتصادية المطبقة و كذلك الخلافات السياسية الى استنزاف الموارد المالية و البشرية على حساب النمو و الاستقرار الاقتصادي و هذا أدى بدوره الى تعقيد إدارة الاقتصاد المحلي و انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و تفاقم البطالة و التضخم و تدني مستوى المعيشة و زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

للاحاطة بهذه الاثارارتاينا تقسيم هذا المبحث الى مطلبين المطلب الاول سنعالج فيه أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية اما المطلب الثاني فسنتطرق فيه الى أثر المديونية الخارجية على التنمية الاجتماعية والسياسية.

---

[1]– عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 87.

[2] –مقال حول الاقتصاد السياسي، اعد ايدوارد ريتشر، ندوة حول المديونية في الوطن العربي، معهد التخطيط القومي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة 22–24 فيفري، 1992.

المطلب الأول: أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية

تتفاوت الاثار التي يحدثها الاقتراض الخارجي من دولة الى اخرى نظرا الى اختلاف اجال استحقاقه و كذا اختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه الدول اي درجة نخلفها او تقدمها و مدى نمو قطاع التصدير و طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم.

و يتوقف وضوح هذه الاثار على الطريقة التي يستخدم بها البلد المدين لتلك القروض الممنوحة و بالتالي كان لزاما علينا في هذا الصدد ان ندري طبيعة اثار الديون الخارجية على مسار التنمية الاقتصادية في الدول المدينة عند رسم و تخطيط سياسة الاقتراض الخارجي و كل ذلك من اجل فهم اعمق و دقيق للمشكلة لانه و ان استطاع المدين ان يكيف هذا الاقتراض لصالحه و في اوجهه الصحيحة فلن ينجر عن الاقتراض الخارجي مشاكلا كالتي سنسلمها و بسهولة لو نم توظيف الاموال المقترضة في مشروعات غير منتجة و بالتالي لا عائد منها تستطيع من خلاله الدولة المدينة مواجهة الاقساط السنوية المستحقة عن ديونها الخارجية و يمكن اجمال الاثار المترتبة على التنمية الاقتصادية فيمايلي:

الفرع الأول : اثار المديونية على الاستثمار والخطط الإنمائية

تعتبر الاقتصاديات العربية بما فيها الجزائر أحادية الجانب و تعتمد في مواردها على سلعة واحدة او بعض السلع المحدودة كا انها تتسم بتخلف و تفكك هياكلها الإنتاجية و اعتامدها المطلق على التجارة الخارجية و ضعف القاعدة التكنولوجية المحلية[1] و من جهة أخرى فانها تتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي و ارتفاع معدلات النمو السكاني و زيادة نسبة الامية فغياب حلقات التكامل الاقتصادي أدى الى تعثر كل من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و كذا السايسية و الى تراكم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و تفاقم ازمة الديون الخارجية و صعوبة ايجاد الحلول لها و رغم محاولات التعاون الاقتصادي خلال الأربعة الماضية الا ان الواقع يشير الى عكس لك فلا زالت البلدان العربية تعتمد على الخارج بشكل أساسي و أصبحت رهينة التطورات الاقتصادية العالمية فانماط التنمية التي اتبعتها البلدان العربية بما فيها الجزائر جعلتها مستوردا رئيسيا للسلع و المواذ الغذائية و هذا ما يزيد من حدة المديونية.

[1]– جنوحات فضيلة، اشكالية الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 109.

اولا : اثر المديونية الخارجية على الاستثمار و الادخار

1- اثر المديونية الخارجية على الاستثمار

بينا سابقا انه من اسباب الاقتراض الخارجي عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل عملية الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية غير ان الدراسات اثبتت ان معظم البلدان المدينة انخفضت فيها نسبة الاستثمار الى اجمالي الناتج المحلي بدلا من ان ترفع اضافة الى ذلك فانه في بعض الاحيان حتى و ان استخدم الاقتراض الخارجي في تمويل الاستثمارات الخارجية فان ذلك لا يشكل ضمانا لعد ظهور مصاعب في خدمة الديون و ذلك لان خدمة المشاريع الاستثمارية على سداد اعباء الديون الخارجية.[1]

فقد نتج عن التزايد الكبير الذي عرفته خدمة الديون الخارجية للبلدان المدينة وما ترتب عنها من تضعاف القدرة الذاتية للاستيراد اثرا بالغا على الاستثمار والنمو في تلك البلدان فقد تبين لنا سابقا كيف اصبحت خدمات الديون الخارجية في الكثير من هذه البلدان تلتهم نسبا عالية من ناتجها الداخلي الخام و من حصيلة صادراتها من العملات الاجنبية و هو ما يمثل انتقاصا من الموارد المحلية بتلك البلدان.[2]

و امام تراجع فرص الاقتراض الدولي خاصة بعد ازمة الديون العالمية عام 1982 و ضعف القدرة الذاتية للاستيراد للبلدان النامية المدينة لم يكن من خيار امام هذه الاخيرة سوى الضغط على حجم الاستثمار بها لتضييق تلك الفجوة و تخليها عن تنفيد البرامج الاستثمارية التي ترتفع فيها نسبة المكون الأجنبي.[3]

كما ان بعضها قام بالضغط على بنود وارداته الانمائية من سلع وسيطية ومستلزمات الانتاج اللازمة لتشغيل الجهاز الانتاجي بها الامر الذي ادى الى تعطيل قسم كبير من الطاقة الانتاجية اللازنة لذلك الجهاز في تلك البلدان بل ان البعض منها لجا تحت ضغط ندرة النقد الاجنبي المتاح لديه و تزايد خدمات ديونه الخارجية

[1]- أثر الدين الخارجي على الاستثمار، اعداد ادوارد ويورينشاتين، بحث مقدم في إطار (ندوة إدارة الديون الخارجية)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 24 فيفري 1992.

[2]- الهشمي بوجعدار، المرجع السابق ، ص 191.

[3]- عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 101.

الى غلق الكثير من الوحدات الانتاجية "خاصة تلك التي تعاني من عجز كبير في ماليتها و بيعها للقطاع الخاص الامر الذي ادى الى تراجع معدلات الاستثمار و النمو و بالمقابل ارتفاع معدل البطالة.

ان الديون الخارجية تؤثر على الاستثمار من خلال عاملين اثنين هما:

- **زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي**

إذا أصبح البلد المدين غير قادر على سداد ديونه ففي هذه الحالة يصبح سداد الديون خاضعا للتفاوض بين الطرفين الدائن والمدين وفي هذه الحالة فان قيمة السداد تصبح مرتبطة بالاداء الاقتصادي للبلد المدين وليس بالشروط التعاقدية التي تم الاقتراض على اساسها ومن ثم فان الحصة المخصصة للاستثمار ستكون من نصيب الدائنين في شكل زيادة قيمة دفعات خدمة الدين.[1]

- **القيود على التمويل**

يظهر هذا الاثر عندما لا يتمكن البلد المدين من الحصول على مزيد من القروض الخارجية الجديدة بسبب ضعف ادائه الاقتصادي وفي هذه الحالة يجب على البلد المدين ان يحقق توازنا بين المدخرات والاستثمارت من خلال رفع اسعار الفائدة وهذا ما يؤدي الى التقليل من حجم الاستثمارت لان العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.[2]

1- اثر تفاقم الديون الخارجية على الاستثمار في البلدان العربية

فلقد سجلت تسع دول عربية مدينة ارتفاعا في مديونيتها الخارجية خلال عام 2004 في حين تراجعن مديونية الجزائر بنسبة 11.8% و مديونية المغرب بنسبة 2.6% و مديونية الاردن بنسبة 0.8% و قد تجاوزت نسب الزيادة في الدين العام الخارجي 10 في المائة لدولتين عربيتين هما لبنان بنسبة 18.1% و تونس بنسبة 13.6% اما الدول التي شهدت ارتفاعا في مديونيتها الخارجية بنسبة تراوحت بين 5% و 10% فهي جيبوتي بنسبة 8.9% عمان بنسبة 7.4% و نوريتانيا بنسبة 5.3% و لم تتجاوز الزيادة في الدين العام

[1]- جنوحات فضيلة ، المرجع السابق، ص 115.

[2]- اثر الدين الخارجي على الاستثمار ، اعداد ادوارد وريونشتاين ، بحث مقدم في اطار (ندوة ادارة الديون الخارجية)، البنك الاسلامي ، دمشق ، 1993 ، ص 92.

الخارجي في الدول العربية الاخرى نسبة 5% و هذه الدول هي سورية بنسبة 4.4% السودان بنسبة 2.2% مصر بنسبة 1.8% و اليمن بنسبة طفيفة بلغت 0.1%.[1]

2-أثر تفاقم الديون الخارجية على الاستثمار في الدول النامية

لقد شهد عقد الثمانينات تعثر العديد من الشركات والمنشات الاقتصادية ليس فقط من بين شركات القطاع العام وحده ولكن أيضا من بين شركات القطاع الخاص والاستثماري وربما يرجع ذلك لاسباب تاريخية حيث قضت عمليات التاميم التي تمت في بداية الستينات على طبقة رجال الاعمال ذوي الخبرة والمعرفة في كجال الاستثمار الخاص وأحلت محلهم إدارات محدودة الكفاءة في القطاع المامم.[2]

وبعد إعادة سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينات كانت السوق خالية تماما من طبقة رجال الاعمال الاكفاء وظهرت السلع الرخيصة واقتحم مجال الاستثمارات الكثير من الانتهازيين والراغبين في جمع الأموال فتعثرت منشاتهم بعد ان تورطت الكثير من البنوك في منحهم قروض ضخمة دون مراعاة لابسط القواعد المالية والائتمانية المتعارف عليها والمسلم بها وبرزت الى السطح مسالة الشركات المتعثرة خلال عقد التمانينات والتي زادت الاستثمار سوءا.[3]

لقد اثبتت دراسة قام بها عدد من الخبراء الصندوق النقد الدولي حول تاثير الديون الخارجية على الاستثمار ان معظم البلدان النامية التي تعاني من صعوبات خدمة الدين انخفضت فيها معدلات الاستثمار بشكل كبير ففي دراسة قام بها هؤلاء الخبراء بالنسبة لمجموعة البلدان النامية الاكثر مديونية وهي المكسيك والارجنتين البرازيل وتشيلي بوليفيا كولومبيا فنزويلا الارغواي ...الخ تبين حصول انخفاض معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي من 24% من الفترة 1971 -1981 الى 18% في الفترة 1982-1987 و الى 11% كمتوسط للفترة من 1990-1996، هذا و قد رافق الانخفاض في الاستثمار كل من القدرة على خدمة الديون و انخفاض تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الاخرى.[4]

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر،2005 ، ص 24.

[2]- ثروت محمد مصطفى ، حقيقة المديونية المصرية و امكاتيات السداد ، اعداد ادوارد ويورينشاتين، بحث مقدم في إطار (ندوة إدارة الديون الخارجية)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 24 فيفري 1992 ، ص 85.

[3]- فضيلة جنوحات ، اشكالية الديون الخارجية و اثرها على التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص 116.

[4]- اثر الدين الخارجي على الاستثمار ، المرجع السابق ، ص92.

ففي البرازيل مثلا تحولت نسبة 40% من الطاقة الصناعية بها الى طاقة عاطلة وتضاعفت فيها البطالة بثلاث مرات وذلك خلال الفترة 1980-1983.[1]

وخلاصة القول ان تفاقم ازمات النقد الاجنبي الناجمة عن تفاقم اعباء الديون الخارجية للبلدان النامية قد اثر و بشكل سلبي على حجم الاستثمار و معدلاته في تلك البلدان[2] و من ثم على زيادة معدلات البطالة كما كان لذلك ايضا اثرا سلبيا على الخطة الاقتصادية في تلك البلدان.

وبالتالي فان مناخ الاستثمار بشكل عام في الدول المدينة ما زال ضعيفا ولا يشكل قوة جذب كافية للاستثمارات العربية بسبب العديد من المعوقات والتي منها:

- عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.
- هيمنة القطاع العام على معظم النشاطات الاقتصادية.
- عدم توفر الهياكل والبنى الاساسية والخدمات اللازمة.
- تباين الانظمة والتشريعات الخاصة بالاستثمار.
- قيود العمال وقوانين العمل والنقابات.
- القيود المفروضة على ملكية الاراضي والعقارات.
- تخلف الهياكل المالية والادارية وتفشي البيروقراطية وتعقيد الاجراءات المالية والادارية.
- فشل محاولات التعاون الاقتصادي العربي رغم الاتفاقية الثنائية والجماعية[3].

ومهما يكن من امر فان دراسة أثر تفاقم الديون الخارجية على الاستثمار هي امر هام وضروري علما بان الدخل القومي يوزع بين حصتين الاستهلاك والاستثمار ومع اخذ متغير الديون الخارجية بعيت الاعتبار هذا ما يجعلنا نضيف استخداما ثالثا للدخل القومي وهو الوفاء باعباء الديون الخارجية وبالتالي فان زيادة أحد هذه العناصر الثلاثة يكون على حساب العنصرين الاخرين من الدخل القومي كما يمكن تشخيص أثر المديونية على الاستثمار من خلال الادخار المحلي والقدرة الاستيرادية ومعدلات التضخم.[4]

---

[1]- مرسي فؤاد ، الراسمالية تجدد نفسها ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت ، 1990 ،ص 304.

[2]- محمد بوسنينة، الافاق المستقبلية للمديونية الخارجية للاقطار العربية و اثارها على النمو الاقتصادي في الوطن العربي، بحث مقدم في اطار ندوة (المديونية الخارجية في الوطن العربي) ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 24 فيفري 1992 ص 178.

[3]- يوسف بادى مشاكل الاقتراض الخارجي و دور التكامل العربي الاثار و التبادل ، بحث مقدم في اطار ندوة (المديونية الخارجية في الوطن العربي) ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 24 فيفري 1992 ، ص178.

[4]- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية و اثرها على التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 116.

2- أثر المديونية الخارجية على معدل الادخار المحلي

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي لا ينفق على الاستهلاك وانما يوجه الى تكوين رأسمال جديد على شكل استثمار سواء كان الادخار في صورته المالية او في صورته العينية مثل الذهب او الفضة او مخزون المنتجات الصناعية والزراعية.[1]

كما ان حجم الادخار يتحدد وفقا لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تختلف حسب أوضاع المجتمع وتركيب قطاعاته ونوعية المنشآت ومن اهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية عامة و الجزائر خاصة انخفاض حجم المدخرات المحلية المطلوبة لتمويل عملية التنمية و كذا تغطية العجز المتمثل في فجوة الموارد المحلية.

فغالبا ما نجد راسمال المال الاجنبي يعد مكملا لراسمال المحلي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول النامية و من اجل ذلك فقد ترتب على تزايد الاعتماد على القروض الاجنبية تدهورا في معدلات الادخار المحلي في معظم الدول المدينة حيث انها رات في التمويل الخارجي بديلا عن الادخار المحلي و في المقابل تزايد الاستهلاك المحلي بشكل رهيب ظنا من هذه الدول بان الموارد الخارجية يمكن ارجاعها مستقبلا ببساطة و دون حدوث ازمات.[2]

فارتفاع مبالغ خدمة الديون ذو تاثير سلبي على تكوين معدلات الادخار الامر الذي انعكس على تواضع معدلات الاستثمار الممولة محليا في تلك البلدان لانه من الثابث ان المبالغ التي تدفعها هذه الاخيرة في شكل اقساط و فوائد لدائنيها الاجانب اصبحت تلتهم نسبا مهمة من الناتج المحلي الاجمالي و لا يخف ان هذه النسب المرتفعة لمعدلات خدمة الدين تمثل في الحقيقة و بشكل مباشر انتقاصا من الموارد المحلية المتاحة التي كان من الممكن ان توجه لتكوين المدخرات و من ثم الى زيادة معدلات الاستثمار المحلي و لهذا لم يكن من المصادفة ان يواكب النمو الانفجاري في احجام الديون الخارجية و اعبائها نموا موازيا في اتساع فجوة الموارد المحلية في البلدان المدينة الامر الذي اضطر بهذه البلدان الى اللجوء للاقتراض الخارجي و التمويل التضخمي لتغطية هذه الفجوة.[3]

---

[1]-

[2]- رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، المرجع السابق ، ص 149.

[3]- زكي رمزي ، المرجع نفسه ، ص 149.

و لا يفوتنا في هذا المجال ان نوضح ان انخفاض معدلات الادخار الحكومية بالبلدان المدينة لا يمكن ارجاعها كليا الى تزايد ديونها الخارجية فهناك عوامل اخرى اسهمت بدورها في خفض تلك المعدلات كالتوسع في الانفاق الحكومي على الخدمات العامة (كالصحة التعليم السكن ...الخ) دعم السلع الاساسية ذات الاستهلاك الواسع و الانفاق على الاغراض الحربية و التسلح.

كما لا ننس ضمن نفس المجال التزايد الكبير الذي عرفته الديون الخارجية للبلدان النامية و ما ترتب عنها من تزايد في مدفوعات خدماتها التي كان لها اثارا سلبية على الادخار المحلي بتلك البلدان حيث اصبحت تلك المدفوعات تمتص نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام و من حصيلة الصادرات في كثير من البلدان النامية المدينة و هو ما ادى الى اضعاف قدرة اقتصاديات هذه الاخيرة على الادخار و الاستثمار و النمو.

و من ثم يمكن القول ان الديون الخراجية الضخمة المتراكمة على البلدان النامية و ما نجم عنها من اعباء ثقيلة لم تترك الفرصة امامها للقيام بتخصيص نسبة لا باس بها من ناتجها الداخلي من اجل رفع معدل ادخارها المحلي.[1]

هنا يجب الاشارة انه من الخطا الادعاء بوجود معدل معين يجب ان يرتفع اليه الادخار المحلي حتى يصل الاقتصاد المحلي الى مرحلة النمو الذاتي و يناسب كافة الدول النامية لان هذا المعدل يجب البحث عنه في ضوء الظروف الخاصة بكل دولة على حدى الا اننا نود ان نشير هنا الى ان الدول النامية و بالرغم من تفاوت ظروفها الخاصة و طبيعة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الملحة التي تواجه كل بلد منها الا انها تعانيص في مجموعها من مشكلات متشابهة تعوق عملية رفع الادخار المحلية و المتمثلة في ارتفاع معدل نمو السكان انخفاض مستوى المعيشة ...الخ.

وهذا الجدول سيبين لنا معدل التغير السنوي في معدلات الادخار المحلية في مجموعة من الدول النامية في أكثر من 17 دولة مدينة من مجموعة الدول المدينة خلال العقد الأول من التنمية (1960-1970)

فمن خلال هذا الجدول سيتبين لنا الأثر السلبي الذي تحدثه المديونية على عملية الادخار.

[1]- رمزي زكي ، ازمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث ، ص 377.

الجدول رقم : **متوسط معدل التغيير السنوي في معدل الادخار المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية** 1960-1970

الدول	معدل الادخار القومي الإجمالي من اجمالي الناتج المحلي 1968-1970.
1-دول مصدرة للبترول	
إيران	16.6
اندونيسيا	4.6
2-دول ذات دخل مرتفع	
الارجنتين	19.3
البرازيل	16.2
كولومبيا	17.3
المكسيك	18.6
تشيلي	13.6
بيرو	13.2
3-دول ذات دخل متوسط	
مصر	7.9
4-دول ذات دخل منخفض	
الهند	14.7
الباكستان	11.2

المصدر رمزي زكي ازمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث مصر 1978 ص 387.

نلاحظ من الجدول السابق انه رغم التفاوت الكبير بين الدول التي شملتها الدراسة ان متوسط معدل التغير في معدل الادخار المحلي الإجمالي فيها كان ضئيلا يقرب الانعدام وان أكبر متوسط كان لإيران ب 0.5 وفي بعض الأحيان كان سالبا كما هو الحال بالنسبة لمصر وكولومبيا.

فالديون الخارجية المستحقة على هذه الدول و ما نتج عنها من أعباء متزايدة لم تترك الفرصة امام هذه الدول لتخصيص نسب معتبرة من دخلها او من الزيادة التي تحدث في هذا الدخل لرفع الادخار القومي فيها.

و عموما فان كثيرا من الدراسات التي نشرتها الأمم المتحدة و منظماتها تشير الى ان معدل الادخار الحدي لم يزداد في غالبية الدول النامية و منها الجزائر فثقل حجم الديون الخارجية على كاهل الدول المدينة و ما نتج عنها من أعباء متزايدة لم تترك الفرصة امام هذه الدول لتخصيص نسب من دخلها و هذا الجدول سيبين لنا ذلك

الجدول رقم

الدولة	خدمة الدين الى نسبة الادخار المحلي		
	1982	1985	1987
الجزائر	25.1	21.3	26.8
المغرب	117.5	77.5	56.4
مصر	42.6	48.7	57.5
تونس	25.6	43	49.5

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1984 1987.

3-أثر المديونية الخارجية على التجارة الخارجية

أثرت أزمات القروض الخارجية على الحالة الاقتصادية للدول الدائنة والدول المعاملات الدولية، ولقد اتبعت الدول المدينة سياسات مالية ونقدية كان لها أثراً سلبياً المدينة على حد سواء. ولقد انطوى ذلك على فوضى في المعاملات بين الدول وتقيد على خطط التنمية الاقتصادية. وبدلا من أن تصبح القروض الخارجية ملجأ لسد الفجوة التمويلية المطلوبة لبرامج التنمية أصبحت عبئا على اقتصاديات الدول النامية وعنصراً من عناصر تسرب الدخل الوطني وسوء توزيعه.[1]

قامت العديد من الدول النامية بتقييد الواردات وتقييد الاستهلاك المحلي والعمل على زيادة الصادرات باعتبارها مصدر من مصادر النقد الأجنبي لخدمة أعباء ديونها الخارجية، بعد أن قل انسياب القروض الجديدة لها، ولقد أحدث ذلك تحولا في المركز التجاري للدول النامية، حيث أصبحت في مراكز تصديرية لا بأس بها، الأمر الذي أثر وهكذا كان لأزمة المديونية 8 على صادرات الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى الخارجية أثر سلبي على معدلات نمو التجارة الدولية، حيث اتبعت كثير من الدول النامية سياسات تقييد الواردات وبالتالي انكمشت صادرات الدول الصناعية[2].

ثانيا: اثر المديوينة الخارجية على الخطط الانمائية

يمكن تشخيص اثار المديونية الخارجية على الخطط الانمائية من خلال تحليل اثارها على ميزان المدفوعات والقدرة الاستيرادية ومعدلات التضخم.

2-تزايد العجز في ميزان المدفوعات

تعاني الدول النامية المدينة من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها نتيجة عوامل كثيرة اهمها مشكلة المديونية الخارجية التي تعد العامل الرئيسي لهذا العجز فقد كان البعض يرى ان هذا الاخير لا يلبث ان يزول لان رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في الدول النامية يمكن ان تحسن موازين مدفوعاتها عند دخولها ما دام حجمها يزيد عن حجم تصدير الفوائد و الارباح للخارج[3] و جاءت تجارب التنمية في العقدين الماضيين لتمزق هذه الاوهام تمزيقا عنيفا اذا استمر العجز في موازين مدفوعات هذه الدول و تزايد على نحو مقلق على

[1]- حمدي رضوان، «الاقتصاد الدولي الأصالة الفكرية والدينامكية الواقعية»، القاهرة، 2001 ، ص 46.

[2]- عزازي فريدة ، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري 1970-2006، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة ، العدد 04 ، ديسمبر 2010، ص 52.

[3]- رمزي زكي ، الديون و التنمية ، المرجع السابق ، ص 141.

الرغم من انتهاج غالبية هذه البلدان نمطا للتنمية يعتمد على الراسمال الاجنبي الموجه نحو التصنيع البديل للواردات.[1]

فمن الصعب معرفة الاسباب الكامنة وراء عجز موازين مدفوعات الدول النامية التي تتمثل في الية التقسيم الدولي للعمل السائد في السوق العالمية و هي الية يجري في ظلها انتقال دائم للموارد الاقتصادية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة و لهذا فان العجز في موازين مدفوعات الدول النامية المدينة يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في الاقتصاد النامي المعتمد على تصدير الخدمات و استيراد السلع الراسمالية اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية و التي غلابا ما تكون اسعارها عالية جدا مقارنة باسعار المواد الاولية المصدرة من قبل الدول النامية.[2]

وكمثال على ذلك فان بعض البلدان النفطية كالجزائر إيران فنزويلا اندونيسيا ونيجيريا ورغم ارتفاع عائداتها النفطية عامي 1973 و 1974 قد عادت مجددا و منذ عام 1975 للاقتراض الخارجي نظرا للعجز في ميزان المدفوعات و هو ما يثبث ان و ضعها كبلدان مدينة لم يتبدل نهائيا و هذا رغم تدفق راس المال المتاتي من العائدات النفطية.[3]

ونتيجة لتفاقم هذه الديون لم تجد الدول النامية من حل سوى الاقتراض أكثر لتسديد الديون السابقة وهو ما ادى الى التاثير على ميزان المدفوعات مما ادى بها الى عدم تمكنها من تحقيق معدلات النمو المطلوبة.

وللإشارة الى خطورة ازمة المديونية الخارجية التي تعيشها البلدان النامية نقدم هذا الجدول:

[1]– عزازي فريدة، المرجع السابق ، ص 48.

[2]– فريدة عزازي ، المرجع نفسه ، ص 51.

[3]– جورج قرم ، المرجع السابق ،ص 141.

الجدول رقم اثر الديون الخارجية على ميزان مدفوعات الدول النامية

البلد	مدفوعات القروض		
	1982	**1986**	1992
البلدان النامية	118.181	116.925	**167.039**
الجزائر	3.398	4.512	**6.970**
مصر	20992	3.208	**1.570**
المغرب	2.055	1.434	**1.700**
السودان	921	210	**108**

المصدر: البنك الدولي جداول الديون العالمية 1993-1994 (الجزء الأول + الجزء الثاني)

يلاحظ من الجدول أعلاه مباشرة انه بينما كان صافي التحويلات على مستوى البلدان النامية ككل يبلغ حوالي 65 مليار دولار في عام 1980 أصبح صافي التحويلات سالبا في عام 1986 وبلغ حوالي -36 مليار دولار وهذا يعني ان معدل خدمة القروض المتمثلة تجاوزت مدفوعات القروض التي حصلت عليها هذه البلدان خلال السنوات المذكورة.

إضافة الى ذلك فان القطاع الصناعي ما زال متخلفا و يعتمد على الخارج اعتمادا كبيرا و خاصة فيما يتعلق باختيار التقنية و توريد الالات و تركيبها و توفير قطع الغيار و المواد الأولية او الوسيطة او جميعها و تشير البيانات المتوفرة الى ان قطاع الصناعات التحويلية لا زال يلعب دورا ضئيلا في الاقتصاد العربي ككل اذ ان مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز 11.2 % عام 1989 و بالتالي فانه يبدو ان القطاع الصناعي العربي لا يزال يواجه تدهورا في الاكتفاء الذاتي من انتاج بعض السلع مثل الاقمشة و الملابس و المنتجات الصناعية الزراعية و غيرها.[1]

3-ارتفاع معدلات التضخم

من النتائج البالغة التاثير و الناجمة عن تزايد الديون الخارجية في الدول النامية ارتفاع معدلات التضخم في هذه الدول و الذي غابا مايعزى الى قلة مرونة عرض المنتجات في الاجل القصير و ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك و الطبيعة الهيكلية للتخصص الضيق في انتاج المواد الاولية.[2]

فتخفيض قيمة العملة الوطنية -استجابة لضغوط الاطراف الدائنة- ادى الى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات مما يضطر العديد نت الافراد الى ايداع اموالهم في الخارج (احد اهم اسباب ظاهرة رؤوس الاموال الى الخارج) خوفا من تاكله و بصورة عامة فان التاثير السلبي للديون الخارجية على القدرة المالية و الايسترادية للدول المدينة و منها الدول العربية قد انعكس سلبا على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق اهداف النمو المتسارع الذي تتطلع اليه اقتصاديات هذه البلدان.[3]

تشير المعطيات الإحصائية المتوفرة عن حجم المديونية الخارجية المستحقة على البلدان النامية انها بلغت اكثر من 63.5 مليار دولار في عام 1970 ثم قفزت الى اكثر من 634 مليار دولار في عام 1980 ثم الى

---

[1]- يوسف بادى ، مشاكل التمويل و الاقتراض الخارجي و دور التكامل الاقتصادي العربي الاثار و التبادل ، المرجع السابق ، ص 168.

[2]- رمزي زكي ، التضخم المستورد ، دار المستقبل ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1986 ،ص 237.

[3] -Ighmat Arezeki, la crise de l'endettement de pays en developpement,1982-1990 edition ENAP, sans date,p.64.

2498.5 مليار دولار عام 2000 و وصلت الى ما يقارب 2896 مليار دولار بنهاية 2004 من خلال هذه الاحصائيات تبين ان هذه الديون الخارجية قد تزايدت و بشكل كبير مما يزيد من ارتفاع نسب لتضخم في البلدان النامية بشكل عام.

كما نلاحظ ان نسبة التضخم في الجزائر تعتبر اقل من الدول النامية الأخرى التي تعتبر نسبة التضخم فيها مرتفعة بشكل خطير كدول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل والمكسيك و ذلك لان مصادر اقراض الجزائر هي معظمها مصادر رسمية من المصارف و الصناديق العربية و الإقليمية التي غالبا ما تتصف بشروطها الميسرة إضافة الى الغاء بعض الديون و إعادة جدولة النصف الاخر منها.

تزايد المديونية الخارجية كمصدر تحويل معاكس للموارد

عند مقارنة أعباء خدمة الديون الخارجية التي تدفعها الدول النامية و من بينها الجزائر للجهات و الهيئات الدائنة بجملة الموارد الأجنبية الجديدة التي تقوم هذه الجهات بتقديمها الى الدول النامية فان ما تدفعه هذه الأخيرة لخدمة أعباء ديونها الخارجية سوف يزيد على ما تحصل عليه من قروض جديدة بمعنى ان هناك حالة انتقال عكسي للموارد من الدول المدنة الى الدول الدائنة لها "فحجم الدين يتضاعف مرة كل اربع سنوات و نصف حتى و لم لم يقترض البلد من جديد حيث و ابتداء من عام 1978 لم تعدل القروض تمثل مصدرا للتمويل في العالم النامي اذ و لأول مرة اخذت الدفعات السنوية لخدمة الدين (الأقساط +الفوائد) تتجاوز الديون نفسها و وصلت الفجوة الى ذروتها عام 1982 حيث بلغت القروض الممنوحة للدول النامية ما مقداره 50 مليار دولار في حين كان عليها ان تدفع 105 مليار دولار كخدمات ديون"[1]

و يضاف الى هذا النزيف المعاكس جملة العناصر التالية[2]

- هجرة اباح الشركات المتعددة الجنسيات الناتجة عن استثماراتها في الدول النامية الى الوطن الام.
- المدفوعات لقاء براءات الاختراعات و رخص استعمالها.
- الأعباء الناتجة عن تضخيم الأسعار من قبل الجهات المصدرة عند تصديرها فيما يتعلق بالسلع التجهيزية او السلع المنجزة.
- الخسائر الناجمة عن التحويل المعاكس للتكنولوجيا و من بينها هجرة التقنيين والادمغة نحو البلدان المتقدمة.

[1]– صالح ياسر حسن ، طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الراسمالي العالمي و مؤسساته المالية الدولية و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص 24.

[2]– جورج قرم ، المرجع السابق ، ص 31.

فالاستدانة الخارجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمختلف مصادر النقل المعاكس للموارد من البلاد المستغلة باتجاه البلاد المصنعة.

وبنهاية عام 1980 أصبحت البلدان النامية مصدرة لراس المال وهذا طبقا لبعض التقديرات التي تعبر عن حجم التدفقات المالية من الدول النامية الى الخارج.

ففي دراسة اجراها صندوق النقد الدولي تبين ان رصيد استثمارات العالم النامي باستثناء دول الأوبك في أوروبا وأمريكا عن الفترة 1974-1985 قد بلغ 512 مليار دولار فاذا اضفنا اليه استثمارات دول الأوبك و التي تقدر بحوالي 382 مليار دولار عن نفس الفترة يصبح اجمالي متا تم تحويله من الدول النامية الفقيرة الى الدول الغنية المتقدمة 894 مليار دولار و هو ما يقارب حجم ديون المجموعة الأولى عام 1985.[1]

ولعل اهم سبب في كون التدفقات المالية من الدول النامية الى الخارج دائما سالب في ظاهرة هروب الأموال الى الخارج.

ولقد تسبب كل ما سبق في تعميق مظاهر اندماج اقتصاديات الدول النامية في السوق الرأسمالية العالمية و اصبح بالتالي يشكل خطرا كبيرا على مستقبل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول النامية و منها الجزائر.

2-اضعاف القدرة على الاستيراد

ان معظم الدراسات والبحوث المتداولة والمتعلقة بأثار الديون الخارجية على البلدان النامية تتجاهل الاثار التي نجمت عن تلك الديون على طاقة الدولة المدينة على الاستيراد وأثر ذلك على خططها الإنمائية فكما هو معروف ان خطة التنمية تحتاج الى استيراد الكثير من الآلات والمعدات والسلع الوسطية الضرورية.[2]

وان عدم توفر هذه المتطلبات سيؤدي الى عرقلة تحقيق الأهداف المنشودة للوصول للتنمية الاقتصادية.

ويمكن تحديد الطاقة الاستيرادية للاقتصاد القومي بعدد من المتغيرات منها حجم الموارد المتاحة من النقد الأجنبي ومستوى أسعار الواردات.[3]

وقد لاحظنا انخفاض قيمة الاحتياطات الدولية للعديد من البلدان العربية المثقلة بالديون ثم انخفاض قيمة تغطيتها للواردات فانعكس ذلك سلبا مما أدى الى تقييد الواردات في العديد من البلدان النامية وحتى الواردات الضرورية منها وبالطبع فان اضعاف قدرة البلد على الايسترداد له أثر سلبي على مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار نظرا لارتباط هذه المتغيرات الاقتصادية الثلاثة بحدود معينة بالاستيراد.

---

[1]- عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 97.

[2]- حسين السيد محمد القاضي ، المرجع السابق ، ص 159-160.

[3]-

وبالتالي فان الضغط على الواردات تنجر مهعها نتائج سلبية على الاقتصاد القومي وعلى خطط التنمية وخاصة عندما يكون الميل للاستيراد كبيرا ولقد كان هيكل الواردات يضم أنواعا من السلع يصعب الاستغناء عنها مثل المواد الغذائية الرئيسية او السلع الوسيطة وقطع الغيار والمعدات الإنتاجية التي تتطلبها الصناعات المحلية.

وقد تاثرت بعض اقطار الوطن العربي مثل السودان كانت الحكومة عاجزة في كثير من الأحيان حتى عن توفير المواد الغذائية الضرورية مثل الطحين والسمنة والحبوب وغير ذلك وهذا بسبب عدم توفر النقد الأجنبي اللازم لاستيراد هذه السلع.

اذن فان معظم البلدان العربية المدينة شهدت انخفاضا و تراجعا ملموسا في مستوى النمو الاقتصادي منذ التمانينات مقارنة مع فترة الستينات و السبعينات و هذا الامر جعل العديد من البلدان تلجا الى سياسات التقشف و الترشيد التي كانت في اغلب الأحيان على حساب الفقراء و أصحاب الدخول المحدودة.

ومن المعلوم ان القدرة الذاتية للاستيراد تزداد بزيادة حصيلة الصادرات وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الدول ونقص مبالغ خدمة الدين الخارجية ونقص عوائد الاستثمارات الاجنبية وانخفاض اسعار الواردات.

ومهما يكن من امر فان الطاقة الايستيرادية للبلدان المدينة قد تدهورت بصورة كبيرة بفعل ازمة المديونية تلتي تعيشها كثير من هذه البلدان فاعباء المديونية الخارجية اصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادرات البلدان المدينة الامر الذي جعل المتبقي من تلك الحصيلة بعد سداد خدمات المديونية غير كاف في بعض البلدان حتى لضمان استيراد السلع الغذائية الضرورية لاطعام شعوبها.

وان اهم الدراسات التي اجريت في هذا المجال تبين لنا بوضح حقيقتين رئيسيتين هما:

- ان مدفوعات خدمة الديون الخارجية قد شكلت أحد العوامل البارزة التي ساهمت في اضعاف الطاقة الاستيرادية الذاتية للبلدان النامية التي يشملها الجدول فقد ارتفعت نسبتها في كل من الاردن تونس ومصر وتونس وذلك خلال الفترة 1980-1989 لتعود اغلبها الى الارتفاع مجددا سنة 1994 ثم الانخفاض سنة 2000.
- انه بالرغم من نمو حجم الديون الخارجية و اعبائها في نيجيريا خلال نفس الفترة الا ان البيانات تشير الى ان الطاقة الاستيرادية الذاتية قد تحسنت الى حد ما في هذا البلد و هذا يرجع في الواقع الى الظروف الخاصة الاقتصادية و السياسية التي سادت خلال تلك الفترة في هذا البلد.

3- أثر المديونية الخارجية على الاحتياطات الدولية

ان الاحتياطي الدولي هو مجموع حيازات البلد المعني من حقوق السحب الخاصة و وضعه في صندوق النقد الدولي و حيازاته من العملات الاجنبية و من الذهب و عادة تسعى ادارة الاحتياطي الاجنبي في المحافظة على نسبة معقولة من الاحتياطات كنسبة الى الواردت من السلع و الخدمات و يرى العديد من الاقتصاديين ان حد الامان لهذه النسبة يجب ان يتراوح ما بين 30.50%.[1]

ان تفاقم اعباء خدمة الديون الخارجية في كثير من البلدان النامية و بصورة خاصة خلال فترة الثمانينات قد دفعها الى استخدام جانب كبير من احتياطاتها من الذهب و العملات الصعبة لسداد جانب من خدمات ديونها الخارجية تلك الاحتياطات التي تعد بمثابة جهاز امن يمكن للدولة اللجوء اليه لسد العجز في ميزان مدفوعاتها حتى لا تضطر الى خفض سعر صرف عملتها في كل مرة او تعديل سياستها الاقتصادية و الاجتماعية او اللجوء للاقتراض بشروط صعبة او الاذعان للتوصيات التي تمليها المؤسسات المالية الدولية عند لجوئها الى طلب تسهيلاتها.

فالاحتياطات الدولية لمجموع البلدان النامية قد انخفضت من 232.31 مليار دولار عام 1980 الى 170.82 مليار دولار عام 1986 الا انها عادت للتزايد نهاية الثمانينات لتصل الى 451.37 مليار دولار عام 1994 ثم الى 996.90 مليار دولار عام 2002 ويعود ذلك بالاساس لى عمليات اعادة الجدولة ديونها الخارجية والمساعدات المالية التي تلقتها مجموعة البلدان النامية المدينة خاصة منها المثقلة بالديون وكذا الى سياسات التصحيح الهيكلية التي قامت بها معظم هذه البلدان خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات.

و الجدول التالي سنحاول من خلاله دراسة الاحتياطات الدولية للبلدان النامية خلال الفترة 1980-2002.

[1]- رمزي زكي، الديون والتنمية، المرجع السابق، ص 202.

الجدول رقم تطور الاحتياطات الدولية للبلدان النامية بحسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 1980-2002.

السنوات البيان	1980	1982	1984	1986	1988	1990
مجموع احتياطات الدول النامية منها	232.31	187.69	184.50	170.82	204.07	250.45
افريقيا جنوب الصحراء	22.95	12.26	09.84	06.92	10.37	15.60
امريكا اللاتينية	57.38	40.53	48.10	43.95	41.84	58.34
الشرق الاوسط و شمال افريقيا	82.28	68.87	53.34	43.18	52.69	49.90

السنوات البيان	1992	1994	1996	1998	2000	2002
مجموع احتياطات الدول النامية منها	310.62	451.37	520.41	610.34	708.17	996.90
افريقيا جنوب الصحراء	14.20	17.30	19.13	21.71	24.86	37.84
امريكا اللاتينية	96.40	113.78	126.87	147.13	179.25	164.14
الشرق الاوسط و شمال افريقيا	54.94	57.87	61.26	69.37	79.48	96.34

المصدر

- the world bank,world debts tables external finance for developoping countries,1986,1990,1996,2000,2004.

سنحاول تقديم حجم الاحتياطات الدولية للدول العربية أكثر مديونية ومن بينها مصر الجزائر المغرب والسودان ويلاحظ ان حجم الاحتياطات منخفض في جميع هذه الدول فمثلا في مصر انخفضت نسبة الاحتياطات من 11.9 عام 1980 الة 3.8 عام 1986.

كما نلاحظ هذا التاثير الواضح لتفاقم حجم المديونية في حجم الاحتياطات فيلاحظ ارتفاع نسبة الاحتياطات الى اجمالي الدين الى 12.6 عام 1992 وذلك بسبب الغاء ديون مصر واعادة جدولة ديون مصر في عام 1963.

الجدول رقم نسبة احتياطات الى اجمالي الديون الخارجية في البلدان النامية و بعض البلدان العربية

البيان	**نسبة الاحتياطات الى اجمالي الدين ٪**			
البلدان النامية منها	**1980**	**1986**	**1990**	**1992**
1*بلدان منخفضة الدخل معتدلة المديونية	37.1	15.7	9.3	11.9
2*بلدان منخفضة الدخل مثقلة بالمديونية	25	4.6	5.6	8.0
البلدان العربية منها				
الجزائر	36.5	17.0	9.8	12.6
مصر	11.9	3.8	9.0	28.1
المغرب	8.4	2.7	10.0	17.8

المصدر البنك الدولي جداول الديون الدولية 1993-1994 و صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1993-1994.

1* - و عددها 13 دولة

2*- و عددها 29 دولة منها (مصر موريتانيا الصومال السودان)

يظهر تاثير تفاقم مشكلة المديونية الخارجية على الاحتياطات بشكل أكبر وأدق عند تصنيف البلدان النامية المنخفضة الدخل حسب درجة المديونية فنلاحظ من هذا الجدول ان نسبة الاحتياطات الى اجمالي الدين انخفضت في البلدان المعتدلة المديونية ذات الدخل المنخفض من 37.1 عام 1980 الى 15.7 عام 1986 وذلك بسبب لجوء العديد من هذه البلدان الى اعادة جدولة ديونها الخارجية ومستحقاتها بما فيها الفوائد.

الفرع الثاني: التاثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء الى الاستدانة الخارجية

لقد ادى تخلف اقتصاديات الدول النامية بصورة عامة وتفاقم حدة الديون الخارجية على وجه الخصوص الى مزيد من درجة التبعية المختلفة الاشكال للدول المتقدمة الدائنة التي اصبخت تتحكم في مسارات التنمية في الدول المدينة وتاخذ هذه التبعية اشكالا وانماطا مختلفة منها التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية.[1]

فالبلدان الدائنة تسعى جاهدة لممارسة مراقبتها على الادارة الاقتصادية للبلدان المدينة بواسطة منظماتها القومية للاقراض و المنظمات الدولية حيث ان لها تاثيرا غالبا يؤدي الى الحد من حرية الحكومات في تغيير سياساتها الاقتصادية الداخلية و يزيد من تبعيتها الخارجية الى البلدان الدائنة و المنظمات الدولية.[2]

و ذلك من خلال مراقبة جميع انشطتها الاقتصادية و قد جرى مؤخرا تعزيز المراقبة بانشاء نظام افضل لتبادل المعلومات و التنسيق بين البنوك الدولية من جهة و صندوق النقد و البنك الدوليين من جهة اخرى كما ان هذه البنوك لا تمنح بعض الدول العاجزة عن التسديد قروضا جديدة الا بعد ان تقبل هذه البلدان البرنامج التصحيحي الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية و في بعض الاحيان تفرض شروطا قاسية حتى على الدول القادرة على التسديد حيث و بزيادة الاستدانة الخارجية تتضاعف الشروط القسرية في اتفاقيات القروض و تتضاءل قدرة البلد المدين على تغيير سياساته في الحد من التبعية الخارجية و قد وصل الامر الى جعل مؤسسات التمويل الدولية في مركز الحكم في القضايا الاجتماعية و السياسية في الدول المدينة.[3]

اولا: التبعية التجارية والمالية

1- التبعية التجارية

يقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصاديات الدول النامية و التي من بينها الجزائر و مرد ذلك ان قطاع التصدير يعتبر المصدر الاساسي للدخل في هذه الدول كما ان عدم تنوع صادراتها قد ساهم

---

[1]- فضيلة جنوحات ، اشكالية الديون الخارجية و اثارها على التنمية الاقتصادية ، ص 121.

[2]- جورج قرم ، المرجع السابق ، ص 37.

[3]- خرابشة عبد الحميد ، نظرة الاسلام للديون الخارجية و اثر هذه الديون على الدول النامية ، دار البيان العربي للطباعة و النشر و التوزيع ، جدة، 1988، ص 122.

في ذلك بشكل كبير اذ كثيرا ما تتركز هذه الصادرات في مادة اولية واحدة او مجموعة محدودة منها و هو ما يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الاقتصادية العالمية و قد نشا هذا النوع من التبعية في عهد الاستعمار و تطور بعد الاستقلال السياسي و تعمق بعد تفاقم الديون الخارجية بفعل العوامل الداخلية و الخارجية المرتبطة بمتطلبات التنمية و هي نفسها التي دفعت بتلك الدول في مدار التبعية المالية.[1]

2- التبعية المالية

ترجع هذه التبعية –سواء كانت سببا او نتيجة للمديونية الخارجية– الى حاجة الدول النامية و منها الجزائر الى مصادر تمويل خططها الانمائية فهذه الحاجة الدول ذات الموارد المالية المحدودة الى فتح المجال امام راس المال الاجنبي باشكاله المختلفة و حتى الدول النامية ذات الفوائض المالية خاصة النفطية منها تعاني من نوع اخر من التبعية للدول المتقدمة الا و هو اندماج مؤسساته المالية في النظام الراسمالي العالمي مما قد يجلب لها مخاطرا عدة منها احتمال التجميد من قبل الحكومات الغربية كما حصل مع الودائع الليبية و العراقية .[2]

3- التبعية التكنولوجية

يقصد بها النقل الافقي للتكونولوجيا اي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وطنيا قوميا او اقليميا و قد اختارت معظم الدول النامية و من بينها الجزائر اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة اعتقادا منها ان ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت و النفقات لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلائم و الطبيعة الانتاجية للدول النامية مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا.

اضافة الى ذلك فان البلدان المدينة و الجزائر من ضمنها تتعرض للهيمنة المالية الجديدة بعد ان عانت من مديونية مفرطة و هذا ما جعل المستثمرين الاجانب يهيمنون على الاصول الانتاجية التي استطاعت هذه الدول بنائها من خلال جهودها التنموية[3]

و لقد ظهر اتجاه دعى اليه الدائنون يدعو الى مبادلة الدين الخارجي ببعض الاصول انتاجية في الدول المدينة فحبب هذا الاتجاه فانه يتم مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه

---

[1]– المصطفى ولد السيد ، محمد الاثار السياسية و الاقتصادية للديون العربية ، مقال ماخوذ عن الموقع الالكتروني : www.eljazeera.net 12/01/2017 , 09 :31.

[2]– عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 107.

[3]– جنوحات فضيلة ، المرجع السابق ، ص 123.

البلدان باعتبار ان الحالة التي تعيشها تلك البلدان هي حالة افلاس و ليس نقص سيولة و بالفعل فان هذا الراي قد لقى صدى واسعا لدى الدول الدائنة لانهم و عن طريق هذه الحل فانهم يتحولون من دائنين الى مستثمرين و هو ما يؤدي الى اخضاع الدول المدينة الى مزيد من الرقابة الخارجية

ثانيا : مظاهر تدخل الدائنين في الشؤون الداخلية للمدينين[1]

لما كان هذا العصر لا يقبل التدخل العسكري الذي اصبح من المسائل غير المالوفة و غير المقبولة خاصة بعد ان خطى المجتمع الدولي خطى واسعة نحو مجتمع التنظيم الدولي و نظرا لان الدول الراسمالية لا تستطيع الاستغناء عن فرض سيطرتها على الدول الفقيرة فقد لجات الى وسائل اخرى و طرق مغايرة تماما لتحقيق نفس الغرض.

و من اجل كل ما سبق ذكره ياخذ هذا التدخل من جانب الدائنين في شؤون المدينين مظاهر عديدة في مقدمتها ما تمليه المؤسسات المالية الدولية و الدائنين من شروط خلال عملية اعادة الجدولة حيث يقوم الدائنون بتحديد جملة من السياسات التي يتعين على الدولة المدينة قبولها و هي عديدة منها ما يتعلق بالتجارة الخارجية سياسة الانفاق العام و السياسة الاستثمارية.

و زيادة على ذلك نجد ان السيادة النقدية[2] للدول النامية المدينة قد اهتزت كثيرا بسبب وقوعها في مصيدة الديون الخارجية حيث ترتب على ذلك ان تاثرت عملتها النقدية بالعملة الرئيسية التي يتم بها السداد و هي الدولار الامريكي حيث وصل الحال بهذه الدول الى الاخذ بعين الاعتبار لقيمة الدولار و هي بصدد تحديد اسعار عملتها الوطنية و بذلك اصبحت سيادتها الوطنية معتزة و متاثرة بالدول الدائنة.

و يضاف الى ذلك اطلاق العنان لرؤوس الاموال الاجنبية (المثمتلة اساسا في الاستثمار الاجنبي المباشر) لتهيمن على قدرات البلد و كذلك فرض المزيد من الضرائب و الرضوخ للمطالب التي ينادي بها الدائنون.

من خلال كل ما ورد ذكره في هذ الجزء من الدراسة يكون من غير المنطقي اغفال التاثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء الى الاستدانة الخارجية و ما لها من تبعات ادت الى تعريض حرية صانعي السياسة الاقتصادية و متخدي القرارات الهامة للخطر الشديد ذلك ان استفحال ازمة المديونة الخارجية قد نجم عنها ضغوطا خارجية قوية ظلت تلاحق و باستمرار حرية القرار الاقتصادي في الدول النامية و هناك بالفعل من وقع من هذه البلدان في دائرة الحصار و لا زال لحد الان يدفع ثمن لجوئه و رغبته في موارد التمويل الخارجي دون

[1]– حسين السيد محمد القاضي ، المرجع السابق ، ص 164–197.

[2]– السيادة النقدية للدولة تعبر عن حقها في اصدار العملة الوطنية و فرض الرقابة اللازمة لحمابة هذا الحق و الاستئتار به .

سابق تخطيط و هي قضية على درجة كبيرة من الخطورة لان وصول بعض الاقطار المدينة الى هذه الحالة ادى بها في النهاية الى التحول عن طريقها الانمائي و الدخول في طريق اخر حددت معالمه جبهة الدائنين و المؤسسات المالية الدولية التي تقف وراءه.

2-الديون الخارجية مصدر اضافي لعدم استقرار النظام النقدي الدولي

ام الحجم التي وصلت اليه ديون العالم النامي المدين و ان كان نتيجة عدم استقرار النظام النقدي الدولي الا انه من بين اهم اسباب عدم الاستقرار و يهدد بالتالي النظام الدولي للمدفوعات فمن المؤكد ان توقف البلدان الاكثر استدانة عن الدفع سيؤدي الى انهيار نظام المدفوعات الدولية خاصة و ان القسم الاكبر من القروض الممنوحة لهذه البلدان يخص مجموعة معينة من البنوك الدولية التي تؤدب دورا حاسما في شبكات المال الدولية و لاشك ان الحجم الذي وصلت اليه ديون بعض هذه البلدان قد بلغ حدا لم يعد للدائنين معه اي مصلحة في ان تبلغ هذه البلدان حالة التوقف عن التسديد لذا نرى ان حاجة البلدان النامية بما فيها الجزائر الى اعادة تمويل الديون القائمة و المستحقة مؤمنة بصورة دائمة و هذه الاولوية يمكن ان تستمر حاليا و دون حدود لان واقع نظام النقد الدولي لا يحتوي في طياته على اي كابح بامكانه ايقاف

- العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الامريكية التي تسنطيع اصدار ما تشاء من نقد دولي
- مضاعفة الودائع و القروض في سوق العملات الاوروبية التي لا تسيطر عليه بصورة مباشرة اية سلطة نقدية او مالية.

و قد اصبحت ديون العالم النامي بما فيها الجزائر في الواقع عنصرا هاما في الهرم المعقد و العملاق للقروض الدولية و المحلية التي تديرها شبكات البنوك الدولية و هي على غرار الشركات المتعددة الجنسيات في حيز عالمي يسمح لها بالتملص من اي مراقبة دولية.

و في ظل الظروف الراهنة المتميزة بالتضخم المالي و بالبطالة و العجز في موازين المدفوعات اصبح خطر انقطاع هذه السلسلة الهرمية في موقع ما من مواقعها متفاقما علما و ان الدول النامية بما فيها الجزائر هي و لاشك حلقة ضعيفة في هذه السلسلة.[1]

[1]- جورج قرم ، المرجع السابق ، ص 35.36.

المطلب الثاني: اثار المديونية الخارجية على التنمية الاجتماعية والسياسية

بعد تطرقنا الى تاثير المديونية على التنمية الاقتصادية سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على تاثير المديونية الخارجية على كل من التنمية الاجتماعية والسياسية.

الفرع الأول : اثار المديونية الخارجية على التنمية الاجتماعية

ان الاثار السلبية للديون الخارجية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط في الدول النامية و الجزائر من بينها و انما تتعداها الى الابعاد الاجتماعية فالدول النامية التي كانت تتبنى انظمة اقتصادية تقوم بالاساس على سيطرة الدولة على ملكية و ادارة النشاطات الاقتصادية نجدها تتحول تحولا جدريا نتيجة مشاكلها المالية الخانقة و تطبيقها لشرطية صندوق النقد الدولي من خلال تطبيق برامج التثبيث الاقتصادي و الاصلاح الهيكلي متخلية بذلك عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية المتمثلة اساسا في حماية اصحاب الدخول المحدودة و تستند هذه البرامج الى ضرورة اعطاء قوى السوق الدور البارز في الحياة الاقتصادية و تحرير المعاملات الاقتصادية و المالية مع العالم الخارجي.[1]

فسنحاول التركيز في تحليلنا للاثار الاجتماعية للمديونية الخارجية على التاثيرات المترتبة على اسواق العمل في البلدان المدينة استنادا الى ان الكسب من العمل يمثل المصدر الرئيسي لمداخيل غالبية الافراد و عليه فان حرمانه من هذا الحق ينتج عنه منطقيا استفحال البطالة بانواعها و تفاقم حدة الفقر و احداث المزيد من الاختلالات في توزيع الدخل و تعاظم الهوة بين طبقات المجتمع.[2]

اذ ان معدلات البطالة المرتفعة ترجع الى العديد من العوامل منها ما يدل على تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الاولى لها مما كان يؤدي الى دوما الى خفض الطلب المحلي المؤدي بدوره الى المزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي الى تراجع الطلب على العمل يضاف الى ذلك تاثير عمليات خوصصة المؤسسات العامة و ضرورة تقليص العمالة بها قبل انتقالها الى الملكية العامة و كذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الانفاق العام و تقليص عجز الموازنات العامة الى غير ذلك من الاجراءات

[1]– فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 144.

[2]– عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 104.

المرافقة لبرامج الاصلاح الاقتصادي هذه التي اصبحت شرطا ضروريا تفرضه الجهات المانحة مقابل اعادة جدولة الديون او حصولها على قروض جديدة.[1]

1- ارتفاع نسب البطالة[2]

لقد أصبحت البطالة من اهم المشاكل التي تهدد حاضر ومستقبل التنمية الاجتماعية في الدول النامية بصفة عامة وعلى الخصوص الجزائر فقد تزايدت بشكل ملفت للانتباه خصوصا بعد انتهاج كثير من البلدان لسياسات التصحيح الهيكلي والتي اسفرت عن توقيف عملية التوظيف إضافة الى خفض الاستثمار بشكله العام والخاص.

وتجدر الإشارة هنا الى ان هذه المعدلات المرتفعة للبطالة لا ترجع بالكامل الى ازمة الدين الخارجي وانما تتفاعل معها جملة من العوامل الأخرى تتعلق بعدم قدرة الاقتصاديات العربية على خلق فرص للعمل تتناسب مع حجم قوة العمل العربية التي تطورت في الأعوام الأخيرة.

ولقد تطرقنا بالتفصيل الى حجم البطالة في الجزائر ذلك ان البلدان الأخرى لم تتوافر فيها نسبة البطالة بشكل دقيق الا ان القدر المتوافر من المعلومات يشير الى اتجاه تصاعدي واضح لحجم البطالة اذ تراوحت معدلات البطالة في البلدان العربية ما بين 15% و20% خلال التسعينات وهي الحقبة التي شهدت ارتفاع حجم الدين الخارجي.

واذا اخذنا الجزائر على سبيل المثال فان التاثير السلبي الذي نجم عن ارتفاع مبالغ خدمة الدين الامر الذي انعكس على تواضع معدل الاستثمار حيث بلغ 5.7% سنة 1990 و 1.5% سنة 1991 و هو ما انعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة فيها و اذا اخذنا على سبيل المثال الفترة 1985-1993 كان عدد النشطين يبلغ 1.980.000 شخص في حين تم خلق في نفس الفترة 80.000 منصب شغل و هذا يعني ببساطة زيادة في مخزون البطالة بحوالي 1.160.000 شخص.[3]

---

[1]- ميشيل تشوسو دوفيسكي ، عولمة الفقر ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، وهي ترجمة لكتاب the globalisation of poverty، اصدارات سطور ، القاهرة ، 2000 ص 308.

[2]- الهاشمي بوجعدار، المرجع السابق ، ص 190.193.

[3]- الهاشمي بوجعدار ، ازمة المديونية الخارجية ، المرجع السابق ، ص 105.

2- الفقر

ان المحصلة العامة لتفاعل ازمة الديون الخارجية و النتائج المترتبة عليها قد اثرت سلبا على مستوى المعيشة خاصة ذلك ان الدول النامية تعتمد بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد احتياجاتها من المواد الغذائية و ذلك بسبب تخلف القطاع الزراعي في اغلبها و تقاعسه على ان يواكب النمو في الاحتياجات السكانية للغذاء نحو النمو المستمر.[1]

و هنا يمكن الإشارة الى ان ارتفاع درجة الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي قد أضاف داخل صورة الديون الخارجية بعدا مهما و على درجة كبيرة من الخطورة نظرا لانه يمس الحاجات اليومية للافراد.

و في هذا الصدد فلقد تبنى البنك الدولي في السنوات الأخيرة سياسة التصدي لمسالة الفقر و أوضح انه يجب ان يكون من بين السياسات العامة لاي دولة ترغب في تخفيف عبئ ديونها او الحصول على قروض جديدة الاجراءت التي يكون من شانها التخفيف من وطاة الفقر في هذه البلدان.[2]

وهنا يجب الإشارة الى ان السياسات التكييفية التي كانت تنتهجها هذه البلدان مع الدول الدائنة قد اثرت تاثيرا كبيرا على مستوى الاستهلاك ومستوى المعيشة فيها وذلك من خلال توجه هذه الدول في مجال الغاء الدعم السلعي او تقليله الى أدني الحدود و زيادة أسعار المنتجات و الخدمات الضرورية التي يقدمها القطاع العام و السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال استيراد و توزيع المواد الضرورية دون رقابة سعرية ناهيك عما نتج عن سياسة تخفيض العملة من اثار وخيمة على مستوى أسعار ضروريات الحياة.[3]

و عموما فان ازمة الديون الخارجية قد افرزت العديد من الإجراءات المجحفة بحق البلدان العربية ككل اذ كثيرا ما كانت الأطراف الدائنة و المانحة للقروض تفرض اتباع سياسات اقتصادية ترتكز على حزمة من الإجراءات الي تؤثر سلبيا على المجتمع فعلى سبيل المثال تخفيض قيمة العملة المحلية و م ينجر عن ذلك من تسارع لمعدلات التضخم و الذي يعتبر العدو الأول للطبقة المتوسطة و الضعيفة و الغاء الرسوم و الضرائب او تخفيضها على السلع المستوردة و تخفيض الانفاق العام و رفع الدعم عن السلع و الخصخصة و كلها سياسات تؤدي الى زيادة تدخل الدول الدائنة و شركاتها المتعددة الجنسية و تغلغلها في اقتصاديات الدول المدينة و التحكم فيها.[4]

---

[1]-الاقتصاد السياسي لازمة الديون ، المرجع السابق، ص 112.

[2]- تقرير عن البنك الدولي لسنة 2000 ص 15.

[3]-يوسف بادى ، مشاكل التمويل و الاقتراض الخارجي و دور التكامل الاقتصادي العربي الاثار و التبادل ، ص 169

[4]- تقرير عن البنك الدولي لسنة 2000 ، ص 15.

و تدلنا بعض مؤشرات المديونية الخارجية الأخرى على ثقل و خطورة الموقف الذي تواجهه البلدان المدينة حيث أصبحت هذه المديونية تتقل كاهل اقتصاديات هذه الأقطار و تمثل استنزافا حقيقيا لمواردها المحدودة فنسبة الديون الخارجية الى اجمالي الصادرات في الدول العربية المدينة تعتبر من اعلى المعدلات في العالم اذ وصلت مصر الى 355.3 % و الجزائر 248.8% و في المغرب 328.6% و السودان 1051.2% و الأردن 245.4 و ذلك عام 1989 و قد تبث من التجارب انه لكي لا يصل البلد الى مرحلة الخطر في المديونية الخارجية فان حجم الديون ينبغي الا يتجاوز نصف حصيلة صادرات البلد كما ان معدل نمو الدين يجب الا يتجاوز معدل الصادرات.[1]

فهناك حوالي 800 مليون فرد يعانون من سوء التغذية في الدول النامية ، و ان معدل من يعانون من سوء التغذية كبير جدا في دول جنوب الصحراء الافريقية ، حيث يصل الى 33٪ من السكان ، كما انه يصل الى 50٪ من السكان في بعض الدول ، و مع ذلك فقد تم تحقيق تقدم كبير في منطقة شرق و جنوب شرق اسيا و خاصة في الصين ، و مع ذلك فان هذا يتناقض مع التقدم المحدود جدا ، الذي تم نحقيقه في امريكا الجنوبية و الركود الاقتصادي الذي حدث في امريكا الوسطى و شمال و غرب افريقيا ، و التدهور الكبير الذي حدث في وسط و غرب افريقيا.[2]

"و اكثر من 1300 مليون انسان يعيشون في مستوى دون حد الفقر و المخزون الغذائي من الحبوب يتركز في الدول المتقدمة و صفقات بيعها دائما في ارتفاع علما ان الغذاء –يكفي في العالم كله – ليحصل كل انسان على 2700 وحدة حرارية في اليوم..."[3]

كما تعرضت البلدان النامية المدينة بما فيها الجزائر لضغوطات صندوق النقد الدولي وفرضه سياسات اقتصادية من خلال برنامج زمني محدد و قد ارتبطت الموارد التي يوفرها الصندوق للبلد المدين بمدى التقدم في هذا البرنامج .

و من ضمن هذه السياسات تخفيض سعر الصرف الغاء الرقابة على الصرف الاجنبي تحرير الاستيراد من القيود و الغاء الدعم للسلع الغذائية الضرورية و زيادة أسعار بعض السلع الأخرى كالكهرباء و غيرها و قد ترتب على تطبيق هذه السياسات زيادة الأعباء على الفقراء و محدودي الدخل .[1]

---

[1]– عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية ، المرجع السابق ، ص 220.

[2]–عبد الحميد ابراهيمي ، مركز العدالة الاجتماعية و التنمية في الاقتصاد الاسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1997 ص 132.

[3]– منظمة الفاو ، نحو عالم ينعم بالتغذية جيدة ، نشرة 1993.

3- ارتفاع نسبة الامية

اذا كانت الصلة بين التعليم و الاقتصاد وثيقة[2] ، حيث يسهم التعليم بصورة مباشرة في التنمية من خلال القوى البشرية المؤهلة المتعلمة ، و المعارف الناتجة عن ذلك ، و القيم و المواقف تجاه العمل و التنظيم ، الا ان الاقتصاد هو الذي يوفر الموارد التي تسمح بذلك ، و التي تعد الانتاجية التي تتاثر بالعوامل التكنولوجية و البشرية و الطبيعية و المادية و المجتمعية ، هي العامل المهم في توفير هذه الموارد ، لذلك عد التعليم من المتضمنات المهمة للتنمية الاجتماعية ، فتناولته ادبيات التنمية من ثلاث زوايا رئيسية ، الاولى الاهتمام بتوفيره كاداة لاكتساب الثقافة ، اما الثانية ربط التعليم باحتياجات سوق العمل ، و الثالثة اعتبار التعليم حقا انسانيا اساسيا يهدف الى تحسين وضع البشر.[3]

و كما اشرنا سابقا ان للتعليم اهمية متاصلة عند تقييم اوجه عدم المساواة في الفرص ، كما انه محدد مهم لدخول الافراد و صحتهم ، للقدرة على التفاعل و التواصل مع الغير ، و يعد وسيلة لتضييق فجوات التفاوت ، و يحقق هذا الغرض لمن يتلقونه بعناية ، و بالتالي فان لاوجه التفاوت التعليمي الشديد و الطويل الامد ، اثار عميقة تؤدي الى التفاوت في العمالة و الاجور و الصحة ، و النفود و التكامل الاجتماعي[4] ، و بالتالي فالتوسع في التعليم سوف يسهم و بشكل كبير في العديد من المجالات من بينها :

- رفع الانتاجية
- رفع الاستتمار و الادخار
- يساعد على التدخل التكنولوجي
- يسهم في التاثير على المهارات الادارية
- له دور في التاثير على الطموح الشخصي
- يساعد على تحسين و توزيع الدخل و تكافؤ الفرص.

---

[1]- يوسف بادى ، مشاكل التمويل و الاقتراض الخارجي و دور التكامل الاقتصادي العربي الاثار و التبادل ، ص 170.

[2]– محمد جمال وحلمي شكري عباس ، دراسة لبعض قضايا التعليم غير النظامي في اطار مفهوم التعليم المستمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر ، 1982 ، ص 145.146.

[3]– ميشيل تشوفو ديفسكي ، المرجع السابق ، ص 310.

[4]– بوثلجة عبد الناصر بورحلة ميلود ، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي ، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 2012 ،ص 10.

و في دراسة قام بها عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل "تيودور شولتز" عن اسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية بين من خلال التحليلات الاولية ان زيادة تعليم القوى العاملة الامريكية بين سنتي 1929-1957 اسهم بما يتراوح بين 36 ٪ و 70 في المائة من الدخل المتولد خلال تلك الفترة.[1]

فقصور تجارب التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية عن الاهتمام بالتنمية البشرية و باعداد الكوادر الفنية المتخصصة و القادرة اذ يلاحظ ان اغلب العمالة العربية غير ماهية و شبه ماهرة في حين ان العمالة الفنية و المؤهلة نادرة في معظم الاقطار العربية اذ تتراوح نسبة المتعلمين من قوة العمل 12.5٪ في القطر العربي.

كما يلاحظ ايضا ان نسبة الامية لا زالت مرتفعة في الوطن العربي اذ تصل الى حوالي 80٪ في معظم الاقطار العربية و هذه النسبة تبلغ على سبيل المثال 1٪ في امريكا و 3٪ في ايطاليا و 5٪ في اسبانيا و 8٪ في يوغسلافيا و قد انعكس القصور في التنمية البشرية على انخفاض انتاجية العمل في معظم الاقطار العربية و من ثم انخفاض انتاج و خاصة في قطاعي الزراعة و الصناعة.[2]

4- تدهور قطاع الصحة

شهد القرن العشرون فترة من النمو و الانجاز لم يسبق لها مثيل ، في مجال تحسين صحة الناس في كثير من البلدان في جميع انحاء العالم ، و على مدى الثلاثين عاما الماضية ، فقد شهدنا انجازات هامة في مجال الصحة على مستوى العالم ، مثل تخفيض معدلات الوفيات و سوء التغذية لدى الاطفال ، كما شهدنا احرازا هائلا في الابتكارات و التكنولوجيات في مجال الرعاية الصحية ،و مع ذلك فما زال هناك فرق شاسع كما كان الحال دوما بين البلدان الغنية و البلدان الفقيرة ، في مجالي الصحة و مستوى الدخول.[3]

اذ توجد علاقة سببية تبادلية بين الصحة و النمو ، فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تاثيرها على الانتاجية ، حيث ان الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بدل مجهود اكبر خلال نفس وحدة الزمن ، و العمل لوقت اطول خلال نفس اليوم ، و كل هذه عوامل تساعد على زيادة الانتاج و الانتاجية .[4]

---

[1]- اسماعيل محمد بن قانة ، اقتصاد التنمية ، المرجع السابق ، ص 263.

[2]- محمد عبد العزيز ناصف و ايمان عطية ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ،ص 96.

[3]- اسماعيل محمد بن قانة ، المرجع السابق ، ص 268.

[4]- عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، اتجاهات حديثة في التنمية ، المرجع السابق ، ص 89.

كما ان الصحة تؤثر على النمو بطريقة غير مباشرة ، و ذلك من خلال زيادة فاعلية التعليم هذا من ناحية و من ناحية اخرى ، فان النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الدخول و ارتفاع معدلات العائد على كافة الاستثمارات ، بما فيها الاستثمار في الصحة مما يحفز على زيادة الانفاق على الصحة.[1]

و قد اشار برنامج العمل التاسع 1996 ، لمنظمة الصحة العالمية ، ان الصحة جزء لا يتجزا من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و لئن كانت الصحة غاية اساسية من غايات التنمية ، فان القدرة على التنمية نفسها تتوقف على الصحة ، و قد شددت القمم و المؤتمرات العالمية المتتالية على المحددات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و البيئية ، للصحة كما اكد كل من البنك الدولي و صندوق النقد العالمي ، على الدور المحوري للاستثمار في راس المال البشري ، عن طريق الصحة و التعليم كمتطلبات اساسية لتحقيق تنمية متوازنة و مستدامة.[2]

5- اثر المديونية الخارجية على البيئة التنموية

بدا الاهتمام الملحوظ على المستوى العالمي بقضية حماية البيئة في دول الشمال المصنعة في الستينات ، عندما اثيرت مسالة الامطار الحمضية ، التي سممت مصادر المياه العذبة في السويد ، و اثرث في غاباتهم و عندما تبين ان المصدر هذا التلف البيئي هو الغازات المنبعثة من مداخن محطات المصانع في امريكا الشمالية[3]

كما سبق هذه السنوات بقليل بعض الظواهر المحلية لتدهور البيئة نتيجة انشطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كانشطة التصنيع المكثف و التجمعات الحضرية ، التي غزت الريف ، و نتج عن هذا الاهتمام المتزايد و غيره ، ان قررت الجمعية العامة للامم المتحدة عقد مؤتمر عالمي عن البيئة في ستوكهولم ، عام 1972 طرحت فيه العديد من المسائل ، و انتهى المؤتمر الى تاسيس "برنامج الامم المتحدة للبيئة" ليكون اول منظمة للامم المتحدة تتخذ من "نيروبي" ، و هي عاصمة من دول العالم الثالث مقرا لها ، حيث قام بتنفيد العديد من النشاطات و البرامج.[4]

ان العلاقة بين التنمية و البيئة هي علاقة تبادلية ، ذلك ان التنمية هي وسيلة للارتقاء بمستوى الانسان ، حيث تستخدم الطبيعة و البشرية لتحقيق هذه التنمية ، و هناك اعتقاد قاصر و هو ان الامكانية المطلقة

---

[1]- اسماعيل محمد بن قانة ، المرجع السابق ، ص 269.

[2] - Behrman,J,Health and economic Growth : Theory,Evidence and policy,Macroeconomic envirenement and health,World Health organization,1993,P.50-53.

[3] - Behrman,J,Opcit,p55.

[4]- اسماعيل محمد بن قانة ، المرجع نفسه ، ص 284.

للبيئة ، قادرة على الوفاء باحتياجات الانسان من الموارد الطبيعية بدون حدود ، حيث ادت التنمية التقليدية والتي استخدمت تكنولوجيا غير مناسبة الى استنزاف لموارد البيئة الطبيعية ، او في العمليات التحويلية لهذه الموارد الى سلع و خدمات ضرورية للتنمية ، مما سبب تلوثا بانواعه للبيئة و قد اصبح هذا النوع من التنمية القائم على اعتبارات اقتصادية فقط ، دون مراعاة للاثار البيئية سببا مباشرا في بروز الكثير من المشكلات البيئية.[1]

ففي عام 1992 ، اكد البنك الدولي على ضرورة اتباع انماط التنمية المستدامة ، و اوضح انه بمعدلات الزيادة السكانية و الانتاج الحالية ، سوف يرتفع انتاج الدول النامية بحوالي 4 الى 5٪ سنويا بين 1990 و 2020 و بحلول عام 2020 ، سيكون انتاج الدول النامية حوالي 5 اضعاف ما كان عليه عام 1990 ، و سوف يكون انتاج الدول المتقدمة 3 اضعاف ، و اذا ما زاد تلوث و تدهور البيئة بنفس معدلات هذا النمو ، فسوف يؤدي هذا الى نقص حاد في المياه ، و تلاشي مساحات شاسعة من الغابات ، و اختفاء موائل بيولوجية متعددة و سوف يموت و يمرض العشرات من الملايين ، زيادة عن المعدلات الطبيعية بسبب التلوث البيئي على انه يمكن تلافي كل هذا الدمار ، يشير البنك الدولي بوضع سياسات انمائية مناسبة بيئيا ، و ايجاد الاليات العالية الكفاءة لتنفيدها.[2]

و الى نفس السياق اشار اعلان "ريو" الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية ، و عقد في البرازيل في جانفي 1992 ، و كان قد توصل الى انه لتحقيق تنمية مستدامة ، و تحقيق نوعية الحياة بالنسبة لجميع الناس ، فانه ينبغي على الدول ان تقلل من انماط الانتاج ، و الاستهلاك غير المستدامة بل ان تزيلها و ان تعمل على اتباع سياسات ديمغرافية ملائمة.[3]

و المديونية الخارجية تاثر بشكل او اخر على البيئة فبدخول الشركات الأجنبية بغرض الاستثمار في الدول النامديو المدينة بما فيها الجزائر فان نشاطاتها سوف تضر بشكل او اخر بيئة البلد المستثمر لديه خاصة اذا كانت مجالات استثمارها كيميائية او صناعية و الى غير ذلك من النشاطات المتعددة.

و تاسيسا على ما سبق يمكن القول انه قد لا يكون تشريع قوانين ملزمة من هيئات عليا محلية ، او دولية او اجراء بعض التغيرات هو السبيل لتحقيق تنمية شاملة بالسرعة و الكيفية التي تحتاجها الدول ، كما ان غض

---

[1]– احمد الجلاد ، البيئة المصرية و قضايا التنمية ، عالم الكتب ، القاهرة،1998 ،ص 87.

[2]– عصام الحناوي ، قضايا البيئة و التنمية: الاوضاع الراهنة و سيناريوهات مستقبلية حتى عام 2020 ،دار الشروق ، القاهرة، ،2001 ،ص 09-14.

[3]– احمد الجلاد ، نفس المرجع السابق ، ص 87.

الطرف عن القضايا الحيوية التي تمثلها التنمية المستدامة ، و الاكتفاء بالتغيير في المفهوم المادي دون الجانب القيمي و الانساني ، يكون بمثابة قصور في روحية هذه التنمية .

الفرع الثاني: أثر المديونية الخارجية على التنمية السياسية

باعتبار التنمية السياسية حسب اصحاب القانون، في قيام دولة القانون، وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية، القضائية، ويفصل بينها وكذا ضمان حقوق المواطنين من جهة، وتحديد واجباتهم اتجاه الدولة من جهة أخرى[1]، كل هدا يؤدي الى ضمان استمرارية الnظام السياسي.

فمشكلة الديون هي مشكلة سياسة بالدرجة الاولى و من ثم يمكن التاكيد و الجزم بان الخطوة الاولى و الاساسية لاي برنامج للتخلص من المديونية هو الانعقاد الارادة السياسية على التخلص من المديونية و اقامة مجتمع غير مدين و بدون هذه الارادة فلن فلن تنتهي مشكلة الديون قط.[2]

لقد ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يؤسس نظرته الى مشكلة الديون في الدول المتعثرة على انها مشكلة افلاس وليس نقص سيولة ودعا أصحاب هذا الاتجاه الى مبادلة بعض الأصول الإنتاجية في الدول المدينة بالدين الخارجي أي مقايضة حقوق الملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان بالديون مما يضعف السيادة الوطنية لهذه الدول و بالتالي يهدد استقرار نظامها السياسي.

1-التاثير على القرارات السياسية

ان خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل انها تتجاوز الى تعريض حرية صانع القرار السياسي الى مزيد الضغوطات والتدخل الأجنبي وفي ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة و مؤسساتها المالية الدولية و مع تنامي ظاهرة العولمة بكافة اوجهها –خاصة الوجه المالي– فانه من المتوقع تسارع عملقة راسمال و احتواء الشركات المتعددة الجنسية المحركة لهذا المال لمصير الخطط الانمائية و تعميق المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الا ان خطورة هذا النفوذ لن تقف عن البعدين الاقتصادي و الاجتماعي بل ستتعدى الى البعد السياسي.

[1]– سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 151.

[2]– ثروت محمد علي مصطفى ، المرجع السابق ، ص 91.

فيرى البعض ان هذه الأموال والشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التاثير على سيادة هذه الدول ان هذه الأخيرة تلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي.

اضافة الى التاثير على القرارات السياسية و الثقافية في الدولة المدينة و خاصة القرارات ذات العلاقة بالدولة المانحة هناك اثار سياسية اخرى تتمثل فيمايلي

- تعضيد الحكومة و النظام القائم في الدولة الدائنة عندما يكون ذلك النظام صديقا يخدم مصالح الدولة الدائنة
- دعم الامن العسكري للدولة المدينة و خلق حليف قوى منها
- دعم قوة الدولة الدائنة عالميا و اعطائها مظهر الدولة الانسانية[1]
- الخلافات السياسية بين الاقطار العربية و الاضرابات الداخلية كانت مصدر استنزاف للموارد المالية و البشرية فالحرب العراقية الايرانية كبدت العراق خسائر مالية و بشرية كبيرة ما ادى بالعراق الى زيادة اقتراضه من الخارج و كذلك الحال بالنسبة لحرب الخليج و التي كبدت كل من العراق و الكويت و السعودية خسائر باهضة قد تصل الى الى اكثر من 100 مليار دولار مما ادى بالكويت و السعودية الى اللجوء للاقتراض الخارجي كما تواجه السودان مشاكل عديدة بسبب قضية الجنوب و التي بدورها اصبحت مصدرا لاستنزاف موارد السودان المحدودة .

فغياب الاطر السياسية المؤسسية او عدم فعاليتها و تركيز السلطة في يد الحاكم يؤديان في معظم الاحيان الى اعتماده الى القمع او استخدام العوامل العنصرية الاقليمية او الشخصية و احيانا الايديولوجية لضمان بقاء نظامه و عادة ما يكون الهم الاكبر لمثل هذا الحاكم هو بقاءه في السلطة عبر سياستي الترغيب او الترهيب و كلاهما تتطلبان استخدام موارد الدولة و امتيازاتها بطريقة لا تتوخى المعايير العلمية و الموضوعية ككفاءة الاستخدام و يستنزف هذا النظام موارد الدولة الداخلية و الخارجية بما فيها القروض بصورة تؤدي الى انهيار الاداء الاقتصادي للبلد.[2]

و النظرة الفاصحة لهذه العوامل كل على حدة تستطيع بسهولة تحديد قصورها في تبرير ازمة المديونية التي تعاني منها الدول النامية اذ تختلف الدول انيمة عن بعضها البعض في الكثير من خصائصها كنوع و سمات قيادتها او انظمتها السياسية توجهها الاقتصادي العالمي و لا يوجد حتى الان تفسير متفق عليه و لعل هذا

[1]-

[2]- الاقتصاد السياسي لازمة الديون ، المرجع السابق ، ص 107.

هو سبب الاختلاف و التباين في المقترحات المطروحة لحل هذه الازمة الا انه يمكن القول بان ذلك يشكل ارضية صلبة تضاف الى ادبيات اقتصاديات التنيمة بشقيها المحلي و العالمي المترابطين عضويا.

الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية

ان تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بشكل حرج في البلدان النامية قد اعطى الفرصة للدول الدائنة و المؤسسات المالية و الدولية التي تهيمن عليها لكي تتدخل في شؤونها و المساس بسيادتها و تهدد اسقلالها الاقتصادي و لكي تفرض ما تراه مناسبا من وجهة نظرها لخلق حالة الاستقرار و التوازن المطلوبة لضمان تسديد هذه الديون و يتضح ذلك بشكل خاص فيما يطلبه خبراء صندوق النقد الدولي للتعامل مع الدول النامية ذان المديونية الثقيلة.[1]

فقد راينا سابقا ان الدول النامية بما فيها الجزائر عندما تلجا للصندوق النقد الدولي للاستعانة به لمواجهة العجز الحاد في موازين مدفوعاتها فانها تستطيع ان تقترض منه يصل الى 25/ من نصيبها في ارصدته و هو ما يقابل حصة الدولة من الذهب بالصندوق اما اذا رغبت في الاقتراض اي السحب اكثر من هذه النسبة فعليها ان تبرر طلبها للاقتراض و ان تبدي استعدادها للصندوق للتعاون معه في رسم السياسات الاقتصادية و المالية الكفيلة من وجهة نظره بالقضاء على هذا العجز و الواقع ان صندوق النقد الدولي في هذا الصدد انما يتصرف كاي مصرف ذي تقاليد مصرفية لكي يحافظ دائما على مركزه الاقتصادي و المالي القوي و لا يهمه في هذا سوى مصلحته الخاصة اي مصلحة الدول الراسمالية الكبرى ذات الحصص الضخمة في راسماله و التي تهيمن على ادارة شؤونه.

و عموما فان الدول التي تلجا الى صندوق النقد الدولي تناديه لكي يكون عونا لها في مساعدتها لعلاج العجز في موازين مدفوعاتها بشكل يفوق مقدار ما تسمح به حقوق السحب العادية 25٪ من حصة العضو فانها عادة ما تكون في مركز اقتصادي ضعيف او في ازمة اقتصادية طاحنة حيث تكون غير قادرة على تسوية حساباتها مع عملائها الاجانب و غير قادرة على دفع فوائد و اقساط ديونها للحكومات و البنوك الاجنبية و لا تتمكن من تحويل ارباح الاستثمارات الاجنبية الى الخارج و هي تلجا الى صندوق النقد الدولي حينما تكون قد استنفدت كل وسائل العلاج العادية التي غالبا ما تنتهج في مثل هذه الازمات مثل تقييد الواردات ة استنزاف احتياطات النقد الاجنبي بالبنك المركزي و اتباع سياسة سعر الصرف .

[1]– رمزي زكي ، ازمة المديونة الخارجية رؤية من العالم الثالث ، ص 203.

كما ان صندوق النقد الدولي يعرف جيدا مدى الضعف النسبي الذي تكون فيه الدولة العضو الذي يطلب المساعدة و من هنا فهو يضع من جانبه شروطه التي يعتقد انها كفيلة بان تجعله يتعامل مع مدين مضمون قادر على السداد اذ ما قبل الادعان لهذه الشروط غير ان هذه الشروط غالبا ما تكون مجحفة و قد يتنخض عن تنفيدها نتائج اقتصادية و اجتماعية و سياسية وخيمة و من امثلة هذه الشروط نذكر مايلي[1]

– الغاء الرقابة و القيود المفروضة على التجارة الخارجية اي حرية الاستيراد و التصدير

– تحرير المدفوعات الخارجية من القيود التي تضعها الدولة حتى يتسنى تحقيق حرية سعر التحويل

– وضع الترتيبات الخاصة بالسياسة النقدية و المالية للدولة حتى يمكن السيطرة على الاجور و الاسعار

– القضاء على الخسارة التي تحققها المشروعات العامة للدولة مثل وسائل النقل العام و مشروعات الكهرباء و الطاقة و ذلك بالغاء الدعم الحكومي الممنوح لهذه المشروعات و رفع اسعار البيع لمنتجات هذه المشروعات .

– الالتزام بسياسات معينة لموازنة الميزانية العامة للدولة مثل تقليل الانفاق العام و نحاشي سياسة التمويل بالعجز.

و لا تختلف هذه الشروط عما تطلبه مجموعة البنك الدولي حينما تلجا اليها الدولة الدائنة التي تواجه ازمات حادة في مدفوعاتها الخارجية لتطلب مساعدتها بل ان الاستفادة من موارد البنك في تمويل بعض المشروعات و الحصول على القروض الميسرة من وكالة التنمية الدولية يرتهن في كثير من الاحوال بقبول الشروط التي يطلبها صندوق النقد الدولي اولا و لا يتسع هنا لمناقشة الاثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تتمخض عن ادعان البلد المدين لمثل هذه الشروط و ما يعنيه هذا الادعان من سلب لحرية البلد المدين في رسم سياساته الاقتصادية و المالية في ضوء الواقع الاجتماعي و السياسي الذي يعيش فيه و كل ما نود الاشارة اليه هنا هو ان الدول النامية المدينة بما فيها الجزائر ذات المديونية الخارجية الثقيلة تتعرض لضغوط

[1]– رمزي زكي ، ازمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص 204.

شديدة من طرف المؤسسات و المنظمات الدولية لكي تفرض ما تراه مناسبا لتحقيق حالة الاستقرار المطلوبة في هذه البلدان و بما يجعلها قادرة فيما بعد على تسديد ديونها دون النظر الى اعتبارات التنمية الاقتصادية و المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية الملحة التي تواجه هذه الدول.

خلاصة الفصل

انطلاقا مما سبق ، يمكن اعتبار ان التنمية هي مسار شامل ، بحيث لا يمكن تفضيل جانب على حساب الجوانب الاخرى ، و الا حدثث اضرارا بالغة تؤدي الى مازق خطير ، و لانه ساد لزمن طويل تصور يجعل من التنمية مسارا اقتصاديا بحتا ، غير انه اتضح ان مثل هدا التصور قد تجاوزه الزمن ، بل يجب ان يشمل هدا المسار مجموع مستويات الحياة ضمن تطور اجتماعي شامل.

و سواء تعلق الامر بالتنمية الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية او بالنظام السياسي ، ينبغي في نهاية المطاف ، الحكم على هده العناصر انطلاقا من مساهمتها في كل من المسارات الحقيقية التي يقوم عليها الاطار الوطني ، و في الاشكالية التي تتبع منها هده المسارات ، دلك ان الامة هي ايضا مفهوم منظم لاشكاليات متعايشة في المجتمع ، دات مستوى نضج و وجاهة يتقويان على كيفية ادماجها لهدا المفهوم ضمن تساؤلاتها.[1]

من الواضح ان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باساليبها الحديثة ، تستدعي بالضرورة الجمع بين الامكانيات الاقتصادية و الظروف الاجتماعية المواتية ، لا يمكن لها ان تتم في مجتمع غير مستقر ، خاصة من الناحية السياسية ، و بالتالي فان التنمية لا تتحقق الا في نطاق تكامل الامكانيات ، و تبادل الحقوق و الواجبات بين الدولة و المواطنين ، كما تبقى احتياجات الجماهير الشعبية بالدرجة الاولى ، الضمان الوحيد للتنمية اد ان تلبيتها ، تصبح المحور الدي تدور حوله السياسة الاقتصادية بمفهومها الشامل و العام.[2]

اي تصور عملي لحل هده المشكلة ينبغي ان يبدا اولا بالقضاء على اسباب التخلف ، في نطاق سياسة تنموية حقيقية و مدروسة ، تقوم بقدر من التخطيط الشامل الدي يحصر الموارد ، و يحدد الامكانيات و يرصد الحاجات و يقدر التكاليف ، و يحسب الزمن و يرتب الاولويات ، و يقوم بتوعية المجتمع باهداف التنمية للاستجابة لها و التعاون لتحقيقها.

و لا ينكر احد ما للاقراض الخارجي من اهمية كبيرة بالنسبة للبلدان ، و خاصة النامية منها ، التي تعاني من نقص في مدخراتها المحلية خاصة في المراحل الاولى من عملية التنمية بها ، اد ان تحقيق معدلات نمو مستهدفة يتطلب تدبير قدر كاف من الموارد المالية الاجنبية ، و هدا ما اوقعها في فخ المديونية ، دون ان

---

[1]– وزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات،، الديوان الوطني للاحصائيات، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 3– mics ،التقرير السنوي، الجزائر، 2009 ،ص 73–75.

[2]– دحماني علي، المرجع السابق، ص 104.

يؤدي دلك الى صعوبات في السداد في الاجلين المتوسط و الطويل ، و هدا ما لم يحدث في معظم الدول المدينة ، التي استمرت حاجتها للاقتراض قائمة و متزايدة عبر الزمن ، الى ان اصبح راس المال الخارجي يمثل نسبا هامة في اجمالي استتماراتها[1].

[1]– عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 52.

الفصل الثاني : البدائل و المقترحات المطروحة لمواجهة الأزمات الناتجة عن المديونية الخارجية

المبحث الاول : الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدائنة و المدينة

المطلب الاول : الحلول المقترحة من طرف الهيئات النقدية الدولية

المطلب الثاني : الحلول المقترحة من طرف الدول المدينة

المبحث الثاني: الحلول والسياسات المتبعة من طرف الدول المدينة

المطلب الاول : الحلول و السياسات الأحادية الجانب

المطلب الثاني : الحلول و المقترحات في اطار القمم و التكتلات الاقليمية و الجهوية

مقدمة الفصل

ان تفاقم ازمة المديونية الخارجية وتشابك اثارها ونتائجها على البلدان المدينة والدائنة وعلى جميع العلاقات الاقتصادية الدولية إضافة الى ان الاحداث والأيام قد كشفت لجميع الفرق المعنية استحالة حل هذه المسالة من قبل فريق واحد مفرده ولحسابه دون تعاون و تجاوب مع بقية الفرق و اخذ مصالحهم و أوضاعهم بعين الاعتبار بالإضافة الى ثبوت استحالة حلها بالحيل الفنية المصرفية و المالية و الاقتصادية ذلك مع ما شكلته مسالة المديونية من خطورة على النظام الاقتصادي العالمي قد أدى الى تحول هذه المسالة من قضية اقتصادية فنية بحتة الى مسالة سياسية تمس جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية ذاتها.

و من هنا فقد تعددت و تنوعت الحلول المطروحة و اختلفت في مضامينها و خلفياتها و في النتائج التي يمكن ان تسفر عنها هذه الحلول و هذا باختلاف الفرق المعنية و تباين مصالحها.

وإذا كانت المصارف والمؤسسات المالية الدولية لم تستطع او بتعبير ادق ليست راغبة وقادرة في ان تقدم وتطرح حلولا و مقترحات معقولة و مقبولة للبلدان النامية المدينة ذلك انه من خلال جريها وراء امتيازاتها و مصالحها هي غير قادرة على إيجاد حل مقبول حتى لنفسها.

وفي المقابل طرح بعض القادة والمنظرين الثوريين راي مفاده ان الحل الجذري للازمة هو الغاء الديون و التصدي الجماعي من قبل الدول المدينة للمشكلة بل و إقامة الجبهة الموحدة فيها من اجل هذا الحل و التصدي لاحد أوجه الاستعمار الجديد نهائيا.

و لكن في منتصف المسافة الفاصلة بين هذين البعدين (حلول فنية تصب في صالح الدائنين و ديمومة استغلالهم و نظامهم الاقتصادي الجائر من جهة و الغاء الديون و جبهة ثورية من المدينين للقضاء على الاستعمار الجديد من جهة مقابلة) ظهرت مقترحات ذات طبيعة معتدلة لحل ازمة الديون الخارجية تدور

في اطار ما يسمى "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" و الذي دعى اليه الرئيس الراحل هواري بومدين في مؤتمر عدم الانحياز عام 1974.

و من اجل القاء المزيد من الضوء على الخطوط العريضة لكل هذه الاتجاهات المطروحة كحلول للازمة نحاول في هذا الفصل استعراضها بايجاز من خلال مبحثين الاول سنتناول فيه المقترحات و الحلول المقدمة من طرف الدول الراسمالية المتقدمة الدائنة اما الفصل الثاني فسنقدم فيه الحلول المقترحة من الدول النامية المدينة.

المبحث الأول: السياسات المتبعة من طرف الدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة

تصاعد القلق في الأوساط المالية الغربية (خصوصا الامريكية منها) بالنظر لتزايد حجم القروض الممنوحة للدول النامية المدينة فقد قدمت المصارف التجارية الامريكية نهاية السبعينات نصف الديون المعلنة لتلك الدول كما اوضح بعض خبراء المال و كذا السياسيين ان ذلك يعد مؤشرا خطيرا يهدد ثباث النظام المصرفي الامريكي و الدولي لاسيما و ان العديد من المصارف قد تعرضت بالفعل الى مشاكل مالية جراء تعثر العديد من الدول المدينة في دفع اعباء ديونها المستحقة و مطالبتها المتكررة باعدادجدولة هذه الديون فازدادت بذلك نسبة الديون المشكوك في تحصيلها و بهذا ظهرت العديد من المقترحات و المبادرات لحل معضلة المديونية الخارجية للدول المدينة و هو ما سنتاوله تباعا مع التركيز على تلك المقترحات كرونولوجيا و ليس بحسب الجهة المقدمة لها.[1]

اضافة الى ذلك فسنحاول تسليط الضوء على المقترحات التي جاءت بها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للانشاء و التعمير) فيما يتعلق بازمة المديونية و قد يتساءل البعض عن الفرق بين رؤيي المؤسستين فنؤكد هنا ان صندوق النقد الدولي يهتم بالاداءات الاقتصادية و المالية العامة بينما البنك الدولي يهتم بالقضايا المالية و التنموية على المدى البعيد و يمثل هذا الاخير شبه مؤسسة مالية تضامنية و تنموية اجتماعية و سياسية[2] كما يتالف البنك من خمسة اقسام هي[3]

- البنك الدولي للاعمار و التنمية
- المؤسسات الدولية للتنمية
- المؤسسات الدولية للتمويل
- وكالة ضمان الاستثمارات الدولية
- المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية.

[1] – عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999 ، ص 88.

[2]- احمد حسن عنان ، جدلية العولمة ، دار كيولي ، دمشق ، سوريا، 2006 ،ص 298.

[3]– عنان احمد حسن ، المرجع نفسه ، ص 298–299.

المطلب الأول: السياسات المتبعة من طرف الدائنين

قبل البدا في تحليل وجهة نظر كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لابد في البداية ان نشير الى ضرورة التفرقة بشكل واع و جيد بين تلك الاراء و الحلول التي تدافع عن مصالح المدينين على ان هذه التفرقة ليست بالامر السهل فما اكثر ما نختلط الحلول مع بعضها البعض و تتداخل فيما بينها و تتعدد او تتشابه فيها المواقف من هنا سوف نحرص في هذا التحليل لمجموعة الحلول المطروحة و رغم ما في هذه الحلول من تداخل و تشابه الا اننا سنحرص على عرضها بشكل منفصل حتى نحيط بها على نحو شامل نظرا لخطورتها و انتشارها و غلبة سيطرتها على ساحة الحلول المطروحة فكرا و تطبيقا.[1]

فمع اندلاع ازمة المديونة الخارجية عالميا في الثمانينات من القرن الماضي و منذ دلك الوقت حدثت ضجة كبيرة بين صفوف الدائنين و هذا ما ادى الى انبثاق العديد من المقترحات و الحلول التي بلورتها الدول الدائنة و التي مئالها الحفاظ على اموالهم و محاولة قيام الدول الدائنة بالوفاء بديونها بهدف ترسيخ بقائها داخل علاقات القوى اللامتكافئة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

الفرع الأول : حلول و مقترحات المؤسسات المالية الدولية

أولا : دور صندوق النقد الدولي في تسيير ازمة المديونية الخارجية

بعد الحرب العالمية الثانية و في ديسمبر سنة 1945 انشئ صندوق النقد الدولي من اجل تحقيق التعاون الدولي في المجال النقدي و لتشجيع التجارة الدولية و استقرار اسعار الصرف و المدفوعات الدولية و تشترك كل دولة من الدول الاعضاء (و عددها 48 دولة) بحصة في الصندوق تتكون من الذهب و العملة المحلية للدولة و بناء على هذه الحصة تتحدد القوة التصويتية لها و هذا ما يؤدي الى سيطرة الدول المتقدمة ذات الحصص الكبيرة على الصندوق و التأثير بشدة في قراراته و على راس هذه الدول الولايات النتحدة الامريكية تليها المملكة المتحدة ثم باقي الدول الصناعية المتقدمة و لذلك فالدول النامية و على الاخص البلدان الافريقية ليس لها تاثير يذكر على قرارات الصندوق.[2]

---

[1]- الطاهر حسين ، ازمة المديونية ، ص 156.

[2]– علي سالم ارميص ، ازمة المديونية الخارجية للاقطار العربية –دراسة مقارنة لمصر و الجزائر 1985–2002 – ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 –2007، ص 197–198.

و فيما يخص المديوينة الخارجية فلقد القى الصندوق بكل ثقله في الازمة العالمية و خاصة ابتداء من سنة 1982 و نظرا للدور المتزايد الذي بات الصندوق يلعبه في ادارة هذه الازمة فانه يعتبر الان احد اهم القوى المسيطرة في توجيه هذه الازمة و ادارتها طبقا لرؤيته الخاصة في تشخيصها و علاجها.

وفي ظل التغيرات الكثيرة التي ادخلها الصندوق في نظم السحب من موارده و ابتكاره للكثير من التسهيلات المشروطة خلال فترة السبعينات و الثمانينات فانه اصبح احد اهم القوى المقرضة لبلدان العالم الثالث المدينة و التي تواجه مشكلات حادة في خدمة ديونها و قبل ان نتعرض لتشخيص رؤية الصندوق لازمة المديونية العالمية و الحلول التي يطرحها تجدر الاشارة اولا الى التساؤل عن العوامل و الظروف الموضوعية و الذاتية التي تجبر البلد المدين للجوء لصندوق النقد الدولي.[1]

I-تشخيص صندوق النقد الدولي لازمة المديونية الخارجية

تقوم الفكرة الأساسية لرؤية صندوق النقد الدولي لدى تشخيصه لازمة المديونية على انه إذا كان البلد يواجه عدم توازن خارجي فان ذلك ينعكس في زيادة العجز المالي الامر الذي يتطلب زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل هذا الاختلال.[2]

فاذا كان هذا الاختلال ناجما عن عوامل دائمة وإذا لم يتخذ البلد الإجراءات والسياسات الضرورية للتكييف فان الحاجة لتمويل هذا العجز بموارد خارجية سوف تستمر بلا نهاية.

فاهم معالم هذا المأزق هي عدم امكان البلد الموائمة بين الاستمرار في الوفاء بالتزامات دينه الخارجي وبين الاستمرار في تمويل وارداته الضرورية وهو الامر الذي ينعكس في وجود ازمة للنقد الأجنبي في الوقت الذي تكون فيه الجدارة الائتمانية قد انهارت في أسواق الاقتراض الدولية.

واذ ما فشل البلد في اتخاذ إجراءات الموائمة او التكييف الضرورية في الوقت المناسب او تأخر في تنفيذها فان ذلك يجر البلد على فرض قيود شديدة على الواردات فإنها تسبب انكماشا وضغوطا تضخيميه.

---

[1]- علي سالم ارميص ، ازمة المديونية الخارجية للأقطار العربية –دراسة مقارنة لمصر و الجزائر (1985-2002)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2006-2007 ، ص 197-198.

[2]- رمزي زكي، ازمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، المرجع السابق، ص 107-126.

وإذا كان البلد كما هو الحال في بلدان العالم الثالث يعتمد على الواردات اعتمادا كبيرا في تدبير سلعه الاستهلاكية و الوسيطة فان الرقابة على الواردات تؤثر على النشاط الاقتصادي برمته.

كما خرج الصندوق من هذه الرؤية بنتيجة مفادها ان التمويل الخارجي بمفرده لا يحل مشكلة الاختلال الخارجي فهو يؤجل المشكلة و لا يحلها و يؤدي الى إعاقة الاقتصاد المحلي على النمو.

ومن هنا يرى الصندوق ان الاختيار لا يكون بين التمويل الخارجي وإجراءات التكييف فالتكييف واقع لا محالة انما يكون الاختيار يكون بين الإسراع باتخاذ إجراءات الموائمة والتكييف بسرعة او بالتدرج فيها من ناحية اخرى وبين استمرار حالة الاختلال وما ينجم عنها من إساءة لنمو الاقتصاد المحلي.[1]

ويرى الصندوق ان كلفة الخيار الثاني تكون باهظة (أي استمرار حالة الاختلال وعدم وضع اجراءات التكييف موضع التنفيذ هي الاكثر كلفة وايلاما) وعليه فان التكييف سوف يحدث عاجلا ام اجلا اما بمساعدة الصندوق او بدون مساعدته وانه حينما بتأخر البلد المدين في وضع السياسات التصحيحية اللازمة فان التكييف سوف بكون واسعا وقد بتم على حساب الأهداف الاجتماعية.[2]

و لقد أثبتت العديد من الدراسات التي قام بها الصندوق ان مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية تعود الى العديد من العوامل الخارجية و التي من بينها

– تدهور شروط التبادل الخارجي تدهور اسعار النفط اثار الكساد العالمي تقلب اسعار الصرف اضافة الى مجموعة من العوامل الداخلية ومن اهمها

– زيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات ارتفاع معدل التضخم غياب الادارة السليمة وسيطرة القطاع العام.[3]

ان مجموعة هذه العوامل تجعل من المديونية الخارجية مشكلة قائمة بحد ذاتها الا ان صندوق النقد الدولي عند تشخيصه لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية فانه يقوم باهمال العوامل الخارجية السابقة الذكر و يجعل هذه المشكلة مرتبطة بالعوامل الداخلية لكل بلد مدين و الدليل على ذلك هو ان برامج التكييف و الاستقرار ترتبط بمعالجة العوامل الداخلية للبلد المدين فقط.

---

[1]– رمزي زكي، ازمة القروض الدولية الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة، دار المستقبل العربي ،1986، ص 75.

[2]– بن الطاهر حسين، ازمة المديونية، 154.

[3]– جيرالد ماير ، التجارة الدولية و التنمية ، ترجمة سعيد دويدار ، القاهرة دار النهضة، مصر، 1967، ص 255.

فبنظره ان الاختلال الدي يشهده ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من مديونية خارجية يعكس افراطا في مستوى الاستهلاك المحلي و في المقابل زيادة الطلب المحلي و اذا ما استخدمت المديونية الخارجية كأداة لسد هذا الطلب و بالتالي تلبية نسبة الاستهلاك فان البلد المدين لن يرتفع مستواه الانتاجي و بالتالي لن يستطيع اداء اعباء ديونه.

اما اذا كان التمويل الخارجي موجه لعملية الاستثمار و كانت فوئد الاستثمار موجهة لخدمة الديون فان البلد المدين سوف يشهد اقتصادا قادرا عى خدمة اعباء ديونه الخارجية.[1]

II- دور صندوق النقد الدولي في ظل الازمة

ان الدور المتعاظم الذي اصبح يلعبه الصندوق في توجيه مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية لا ينبع من حجم الموارد التي يمد بها هذه الدول فحسب و انما يرجع الى ان الموارد المالية التي تقدم للدول المدينة سواء من جانب البنوك الاجنبية او المنظمات الدولية اصبحت لا تتم الا في ضوء الاتفاقيات للتصحيح مع الصندوق و اصبح بالتالي يمثل دورا تنسيقيا كمعيئ للاموال من المقرضين الاخرين و قد جاء هذا الدور نتيجة عدة اعتبارات هي كالتالي:[2]

1- تعاظم اعتماد الدول النامية المثقلة بالديون على التمويل المصرفي مقابل ضالة حجم المساعدات التي يمكن ان يقدمها الصندوق حيث كان من الضروري الا تبقى البنوك التجارية على عرضها الحالي للقروض فحسب بل يجب ان تكون مستعدة لتقديم تمويل اضافي و في حالة عدم وجود هذا الدعم بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي (الذي سيصبح حتمية الافتقار للتمويل الخارجي) قد يجعل الوضع غير قابل للادارة من قبل الصندوق و يؤدي الى ان يكون الاسهام التمويلي للصندوق ذاته غير فعال .

2- اصبح من الضروري دفع كل عناصر الصناعة المصرفية الى المشاركة في تمويل الدول ثقيلة المديونية ذلك ان البنوك التجارية الرئيسية ادركت ان عدم اشتراك عدد كبير من البنوك الاخرى خاصة البنوك الاقليمية و الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية –قد يجعلها في وضع مساءلة من المساهمين بشان استمرار تمويلها لدول تمتنع عن تمويلها بنوك اخرى و كانت تلك هي

---

[1]- بن الطاهر حسين، ازمة المديونية، المرجع السابق، ص 155.

[2]- امين محفوظ امين ، مواجهة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1995 ، ص 170-171.

قضية الحفاظ على انضباط السوق اي منع حدوث تخفيض غير متوازن في عرض القروض من جانب عدد كبير من المقرضين المختلفين و بالتالي و امام ضرورة مشاركة البنوك التجارية من ناحية و من ناحية اخرى اصبح الانفاق مع الصندوق اساسا لحصول البلد المدين على تمويل اضافي لان جهد التصحيح الذي يقوم به البلد الميدن يمثل العامل الاول في طمانة دائنيه الى اتخاذ اجراءات تصحيحية و الى ان يحظ بدعم المجتمع الدولي من خلال الصندوق و ان تقدمه سيرصد بعناية و كان لابد من معالجة هذه المهمة في كل دولة ذلك ان الحكم الاساسي في التوازن بين التصحيح و التمويل يجب ان يجرب لكل حالة على حدى استنادا الى الظروف الاولية السائدة وقت توجه الدولة المدينة الى الصندوق مستوى احتياطاتها من العملات الاجنبية مدى سدادها للمدفوعات المتاخرة عليها انواع المطالبات و نسب الدين الى كل من الدائنين المختلفين و عدد البنوك المشتركة و حجمها.[1]

و الجدير بالذكر ان وجهة نظر الصندوق في مواجهة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية لما فيها الجزائر تتمثل في ان وجود مصاعب في المدفوعات الخارجية انما ينعكس في زيادة عجز الحساب الجاري الامر الذي يتطلب زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز و لكن اذا كان هذا الاخير ناجما عن عوامل دائمة (بمعنى انه خلل هيكلي) و اذا لم تتخذ الدولة المدينة الاجراءات و السياسات الضرورية و اللازمة للتصحيح فان الحاجة لتمويل هذا العجز من مصادر خارجية سوف تستمر بلا نهاية مع ما يرتبط بذلك من تزايد في عبئ الدين الخارجي باستمرار و ذلك الى ان يصل الوضع الى مرحلة تتدهور فيها قدرة الدولة المدينة الفعلية على خدمة اعباء ديونها الخارجية.

و يخلص الصندوق من ذلك الى ان التمويل الخارجي بمفرده لا يحل مشكلة الاختلال الخارجي فهو يؤجل المشكلة و يؤدي الى اعاقة الاقتصاد المحلي في حين اجراءات التصحيح الضرورية هي الكفيلة بعلاج المشكلة و يرى بذلك ان للتصحيح تكاليفه و لكن تكاليف عدم التصحيح قد تكون اكبر.[2]

III- اقتراحات صندوق النقد الدولي لحل ازمة المديونية

لقد انطلق صندوق النقد الدولي من حالة العجز في موازين مدفوعات البلدان المدينة و ما يترتب عن ذلك من مديونية مرتفعة تعود الى وجود فائض في الطلب المحلي يتجاوز امكانات البلد و ما يمكن ان

[1]- عزيزة بن سمينة بنت عمارة المرجع السابق ص 191.

[2]- تاع الصندوق

يحصل عليه من تناقضات تلقائية لرؤوس الاموال الاجنبية و المتمثلة في اختيار القطاعات التي تدر اكبر ربح ممكن.

الحلول التي يقترحها صندوق النقد الدولي[1]

1- برنامج التصحيح الهيكلي

يتضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي يوصي به صندوق النقد الدولي ثلاثة محاور رئيسية ضبط اجراءات الطلب وزيادة العرض ومن ثم تحويل الانتاج المحلي الى صادرات خارجية.

أ- ضبط اجراءات الطلب

وتعرف ايضا بإدارة الطلب ومفاد هذا المحور هو اتخاذ الاجراءات الضرورية من قبل السلطات المحلية والتي تجعل مستوى الطلب يتناسب مع الاهداف العامة لمعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار. بحيث تؤدي هذه الاجراءات الى مكافحة التضخم والحد من عجز ميزان المدفوعات ومن اهم هذه الاجراءات الحد من عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب الغاء الدعم السلعي زيادة اسعار المنتجات شركات القطاع العام والخدمات الحكومية و ذلك من خلال الغاء الدعم الحكومي لعا و تحرير الاسعار.

ب-زيادة العرض

يشمل تلك الإجراءات التي يرى الصندوق ان من شانها التأثير إيجابا في توزيع الموارد الاقتصادية والتي يستطيع من خلالها النهوض بالنمو الاقتصادي و رفع من قيمة السلع الموجهة للتصدير و من ضمن هذه الإجراءات مايلي:

التقليل من المشاريع الضخمة الت تتطلب فترات انجاز طويلة وإنفاق استثماري ضخم من العملة الصعبة.

التركيز على المشروعات الصناعية التي يكون عائدها سريع الحصول

ولتدعيم الناتج المحلي اقترح صندوق النقد الدولي على ضرورة رفع أسعار الصرف للعملات المحلية للبلد المدين أي التخفيض من قيمتها مع الغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية خاصة التجارة الدولية أي تحريرها في المدى القصير وهنا يجب ان نشير الى ان هذا الانفتاح يؤدي الى نمو انفجاري للواردات كما ان التخلي عن سياسة الرقابة على الصرف والضوابط الموضوعة على التجارة الخارجية قد

[1]- فضيلة جنوحات، المرجع السابق، ص 152.

يكون له نتائج عكسية فتصبح سببا في تفاقم العجز في الميزان التجاري وسببا أساسيا في ندرة النقد الأجنبي.

2- تحويل الناتج المحلي الى صادرات

إضافة الى العناصر السابقة الذكر فان الصندوق قد اقترح ضرورة تدعيم قطاع الاستثمارات الأجنبية و هذا بهدف زيادة احتياطات البلد المدين من العملة الأجنبية و التب من خلالها يمكن للبلد المدين ان يقوم بتسديد ديونه الخارجية.

VI-الاستراتيجيات المتبعة من قبل الصندوق

يرى صندوق النقد الدولي ان معالجة ازمة المديونية تتطلب احداث مساهمات فعلية من كل الأعضاء سوى الدول الدائنة او المدينة او البنوك الخاصة والمؤسسات المالية الدولية.

الدول الدائنة: لابد ان تلعب دورها كمحرك جار للاقتصاد من خلال نمو اقتصادياتها و مساعدة الدول النامية خاصة منها الأكثر فقرا و ذلك بالتخفيض من أسعار الفائدة و هذا ما يساعد على تخفيف ثقل المديونية الخارجية للدول النامية كما على الدول الدائنة ان تسهل عملية إعادة الجدولة للديون الخارجية للبلدان النامية و ان تساعدها على تطبيق برامج التصحيح الهيكلي.

الدول المدينة يجب على هذه الدول تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي الهيكلي بكافة مجالاتها المالية و الضريبية الاستثمارات الداخلية و الخارجية و غيرها.

البنوك الخاصة: لابد ان تشارك هذه البنوك في حل الازمة المالية الدولية من خلال التقليل من المؤونات على الديون المشكوك فيها و زيادة حجم القروض المقدمة للدول الدائنة.

المؤسسات المالية المتعددة الأطراف: و تتمثل هذه المؤسسات في صندوق النقد الدولي البنك العالمي و البنوك الجهوية للتنمية يقع جزء من المسؤولية على جزء من هذه المؤسسات في مساعة الدول النامية و حل ازمة مديونيتها الخارجية.

ثانيا : الحلول المقترحة من طرف البنك العالمي

I-تشخيص البنك العالمي للمديونية الخارجية

تقدم الاقتصادي الأمريكي "هاري ديكتر وايت" بمشروع انشاء البنك الدولي للتعمير و التنمية في نوفمبر 1943 و في 21 جويلية 1944 اقر مندوبو 44 دولة اتفاقية بروتن وودز التي تضمنت انشاء كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للتعمير و التنمية.[1]

و تضم مجموعة البنك الدولي ثلاث مؤسسات تزاول جميعها عمليات التمويل و لكل منها معاييرها المختلفة و هذه المؤسسات هي

1-البنك الدولي للإنشاء والتعمير[2]

يشابه في تنظيمه صندوق النقد الدولي من حيث طريقة التصويت و هو لا يقدم قروضه الا للحكومات في الدول النامية او بضمانها و يتقاضى عن هذه القروض أسعار الفائدة بما يغطي تكلفة الحصول على الأموال الا ان قروضه ذات شروط ميسرة حيث تمتد اجالها الى مدة 20 عاما بفترة سماح تصل الى 5 سنوات و يهتم البنك بمشروعات الإنتاجية و عاملا أساسيا لاجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية و يتميز أسلوب البنك في تمويل المشروعات بمساهمته مع الدول النامية في دراسة المشروعات الاستثمارية لها و تحديد أهدافها في اطار امكانياتها و كفاءة استخدام مواردها.

و قد تم تطوير أسلوب البنك في اتاحة التمويل اعتبارا من عام 1980 حيث اصبح البنك يمول اعمال التصحيح الهيكلي للدول المثقلة بالديون حتى تتماشى و التغيرات في الأوضاع الاقتصادية الدولية و قد تغير أسلوب تمويله من تمويل للمشروعات بعينها الى تمويل لبرامج الإصلاح الهيكلي طويلة الاجل.

و يشارك البنك ف عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية حيث يقوم بدور أساسي في هذا المجال فالبنك من ناحية أولى يشارك عادة في اجتماعات نادي باريس لاعادة جدولة الديون الرسمية المستحقة على الحكومات المدينة و يقدم في هذه الاجتماعات عرضا لاتجاهات التنمية طويلة الاجل في الدول المعنية من حيث أوضاعها الاقتصادية و التوقعات الخاصة بها كما يقدم الى الدول الدائنة ما قد تطلبه

[1]- فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية و الدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976 ، ص 226.

[2]- محمد نور الدين، المؤسسات المالية و ديون العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر، 1986، القاهرة ،144.

من عمليات إعادة الجدولة و ذلك من خلال قيامه بتكوين مجموعات استشارية للدول المدينة سواء على مستوى كل دولة بمفردها كما قد تختص هذه المجموعات بعدة دول ذات ظروف متماثلة.[1]

و يلاحظ في ها الصدد ان دور هذه اللجان او المجموعات الاستشارية لا يقتصر على جدولة الديون المستحقة فقط و انما عادة ما يمتد ليشمل النظر في الموقف التمويلي للدولة المدينة ككل بحيث يتم في معظم الحالت تقديم موارد مالية إضافية ميسرة فضلا عن إعادة الجدولة الا ان الديون المستحقة للبنك الدولي نفسه لا تخضع لعمليات إعادة الجدولة في جميع الأحوال.

2- هيئة التمويل الدولية

انشات هذه الهيئة عام 1956 بهدف تقديم القروض الى البلد الأقل نموا و التي لا يتجاوز يها اجمالي النتاج السنوي للفرد الواحد 731 دولار بأسعار سنة 1981 و التي تعتبر غير مؤهلة للاقتراض من أسواق التمويل الدولية كما ان العضوية في هيئة التمويل الدولية مفتوحة لكافة أعضاء البنك الدولي و تمنح هذه الهيئة لحكومات هذه الدول تسهيلا بشروط ميسرة حيث تصل فترة السماح الى 10 سنوات كما تصل اجل التسديد الى 50 سنة و بدون فوائد سوى رسم خدمة بنسبة 0.75 %[2].

3- هيئة التمويل الدولية

أنشئت هذه الهيئة سنة 1956 ومجال اهتمامها الأساسي هو القطاع الخاص بعكس هيئة التنمية التي لا تقرض الا الحكومات وان كان كلاهما لا يتعامل الا مع الدول الأقل نموا و تساعد هذه المؤسسة تلك الدول من خلال الاستثمار المباشر حيث تروج لهذه المشروعات بالدعوة الى دخول رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية كشركاء فيها كما تقدم لمشروعات القطاع الخاص قروض طويلة الاجل و لا تشترط ضمان الحكومة لها و تحصل منها على فائدة تجارية.

[1]- محمد نور الدين، المرجع نفسه، ص 145.

[2]- خضير حسن خضير، دور الروض الخارجية في التنمية الاقتصادية في افريقيا خلال الفترة (1973-1982)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الافريقية ،1989، ص 103.

وللمؤسسة كيان اداري مستقل عن البنك وتتمثل مواردها في راس المال الذي يبلغ 650 مليون دولار إضافة الى ما تحصل عليه من أسواق المالية الدولية و هي تسعى لتوظيف أموالها بحيث تحصل على عائد مرتفع لها.[1]

II-اقتراحات البنك الدولي

ان اقتراحات البنك الدولي لا تخرج عن رؤية صندوق النقد الدولي التي تعرضنا لها سابق فهي تشخص الازمة على انها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها بلدان العالم الثالث المدينة وان عنف هذه الازمة و شدتها قد نجما بسبب تأخر هذه البلدان في اجراء عمليات التكييف اللازمة للقضاء على الاختلالات الهيكلية.[2]

فالبنك شانه شان الصندوق لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل رئيسي في افراز اثارها المدمرة على تلك البلدان مثل ارتفاع أسعار النفط و أسعار الواردات الغذائية و الصناعية و الإنتاجية و ارتفاع أسعار الفائدة و تقلب أسعار الصرف و انخفاض حصيلة الصادرات و ارتفاع قيمة الدولار و نمو نزعة الحمائية فهو ينظر الى تلك العوامل على انها متغيرات خارجية قد حدثت و استقرت و انه من المتعين على بلدان العالم الثالث المدينة ان تكيف اقتصادياتها و سياساتها مع هذه المتغيرات .

ان دور البنك الدولي هو تسهيل مهمة الصندوق في إعادة صياغة وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث المدينة والحرص على تكييف هياكلها الإنتاجية بما يتناسب مع ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي و ذلك عن طريق ما يقدمه من قروض طويلة الاجل لإنجاز هذه المهمة فان اهم تطور ظهر في سياسة البنك الدولي و بالذات في ساحة ازمة المديونية العالمية هو ظهور ما يدعي بالإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي ظهر هذا النوع بداية من سنة 1980 لذلك و اذا كان البنك قد درج على نهج الإقراض المرتبط بتنفيذ مروعات محددة الا انه في ضوء قروض التكييف الهيكلي يتعدى هذا النهج الى ما هو اشمل فالإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي يهدف الى توفير التمويل السريع للانفاق المترتب على الإجراءات الرامية الى تدعيم ميزان المدفوعات.[3]

---

[1]- فؤاد هاشم عوض ، المرجع السابق ، ص 226.

[2]- فضيلة جنوحات ، اشكالية الديون الخارجية و اثارها على التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق، ص 154.

[3]- رمزي زكي ، ازمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص 206.

ان اهم التوصيات و برامج التصحيح الهيكلي للبنك العالمي و التي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط

1- ان تقوم الدولة النامية المدينة بتصفية المشروعات غير المربحة

2- بيع المشروعات العامة الى القطاع الخاص و باشتراك راس المال الأجنبي في ملكيتها

3- ضرورة تخفيف العبئ المالي عن كاهل الحكومات المتعلق بتوفير و توزيع هذه السلع و الخدمات بمعنى تخلي الحكومات على القطاعات غير المربحة جزئيا و كليا و تركها للقطاع الخاص او فرض رسوم مرتفعة على المستخدمين لهذه الخدمات.[1]

1-برامج الإقراض من اجل التصحيح الهيكلي

لا تختلف قروض التصحيح الهيكلي المقدمة من طرف البنك الدولي من حيث أهدافها و مضمونها عن القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي و التي تعرضنا له سابقا في بحثنا هذا بل يمكن القول ان السياسات القصيرة المدى التي ينصح بها صندوق النقد الدولي تتكامل مع السياسات التكييفية الطويلة الاجل التي يدعمها البنك تتضمن برامج التصحيح الهيكلي للبنك العالمي مايلي

4- تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها في الفترة ما بين 3 و5 سنوات.

5- تحديد الإجراءات لتحقيق الأهداف السابقة خلال نفس الفترة

6- تحديد مجموعة من الإجراءات التي تلتزم الحكومات المدينة باتخاذها قبل موافقة البنك على القروض الجديدة.[2]

ا- عناصر البرنامج

تحتوي برامج قروض التكييف الهيكلي على عدة عناصر هامة ينظر اليها البنك على انها تشكل مجموعة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة التي يمكن من خلالها للبلد المدين ان يكيف نفسه مع التغيرات العالمية و على النمو الذي رفع من قدرته على استعادة قوته لخدمة ديونه الخارجية و هذه العناصر هي كالاتي:[3]

-الاستيراد والتصدير

---

[1]- فضيلة جنوحات ، المرجع السابق ، ص 155.

[2]- رمزي زكي ، ازمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص 209.

[3]- زكي رمزي ، المرجع نفسه ، ص 210.

-الطاقة والصناعة والزراعة

-الاستثمار الحكومي و مؤسسات القطاع العام و الخاصة بتعبئة الموارد فضلا عن إدارة الديون.

من خلال هذه العناصر يتبين لنا انها لا تختلف كثيرا عن برامج الدعم والتكييف التي يعقدها صندوق النقد الدولي الا ان ما يميز هذه الأخيرة هو موقفها من القطاع العام ودوره في الاقتصاد المدين.

ب-الأسس التي يقوم عليها البرنامج

ان مؤيدي هذا البرنامج يرون ان اغلبية مشروعات القطاع العام في في البلدان النامية المدينة فاشلة و انها تحقق أرباح منخفضة و لهذا فهي تمثل عبئا ماليا كبيرا على الحكومات و غالبا ما يسوى هذا العبئ عن الاقتراض الخارجي او الداخلي و في راي البنك ان هذا الأداء الاقتصادي المنخفض لتلك المشروعات يعود الى[1]

1- تستخدم الدولة قطاعها العام وشركاته العامة لتحقيق اهداف اجتماعية وسياسية مثل زيادة حجم التشغيل واخضاع أسعار المشروع لصالح الفقراء.

2- خضوع هذه المشروعات لتدخل مركزي من جانب الدولة وهو الامر الذي يستلزم رقابة اقل مما يلزم وبالتالي بيروقراطية شديدة الامر الذي يفقدها الاستقلال الذاتي ورفع المسؤولية عن المديرين المسيرين لها.

3- الأسعار المزيفة التي تحدد بها تكاليف الإنتاج وغياب المنافسة ذلك ان هذه المشروعات غالبا ما تتمتع بالحماية الجمركية لمنتجاتها.

4- غياب النظم التي تحفز وتنمي المهارات الإدارية المختلفة.

وفي هذا الصدد فان البنك يقدم مجموعة من المقترحات المتمثلة في[2]

ا-ان تقوم الدولة بتصفية هذه المشروعات وخاصة الخاسرة منها وبالفعل فهناك حكومات في بلدان العالم الثالث المدينة قبلت هذه المقترحات.

ب-بيع المشروعات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص او باشتراك راس المال الأجنبي في ملكيتها وهنا يلعب البنك دورا متميزا اذ يمكن ان تقدم المؤسسة المالية الدولية للتمويل وهي المؤسسة الشقيقة للبنك النصيحة فيما يتعلق بالجوانب الاستراتيجية لتحويل هذه المشاريع لملكية الخاصة وأنواع

[1]- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1983 ، ص 102/91.

[2]- بن الطاهر حسين ، انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 87.

المشترين الذين يجب البحث عنهم وكيف يتم البحث عنهم و كيفية تقييم المشروعات كما يمكن ان تشترك المؤسسة المالية الدولية أيضا في التمويل عندما تباع مشروعات معينة الى مشترين خواص.

كما ينصح البنك بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تاركة امره للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وذلك من خلال تمكين هذا الأخير (القطاع الخاص) بمجموعة من الحوافز والمزايا والضمانات.[1]

2-تشجيع الاستثمار الأجنبي

تقوم الاستثمارات الأجنبية بحل او التخفيف من حدة الازمات الناتجة عن ارتفاع المديونية الخارجية ذلك انها تعمل على توفير الموارد المالية للبلد المستثمر لديه.

إضافة الى ذلك فان الاستثمارات يمكن من خلالها استقطاب الوسائل التكنولوجية المتقدمة إضافة الى التقليل من معدل البطالة وهذا عن طريق تشغيل اليد العاملة المحلية وزيادة خبراتها نظرا لاحتكاكها باليد العاملة الأجنبية.

وفي المقابل فانه يجب على البلد المستقبل توفير مناخ استثماري ملائم يضمن تحقيق عملية الاستثمار على اكمل وجه و هذا من خلال الإجراءات الاقتصادية القانونية و السياسية

ا- الإجراءات الاقتصادية وتتمثل في

ت-التقليل من الضرائب المرتفعة المفروضة على أرباح الاستثمارات الجنبية

ث-التقليل من القيود المفروضة على النقد الأجنبي وتحويلات الأرباح للخارج

ج-رفع التمييز الذي يقع بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين.[2]

ب- الإجراءات السياسية والقانونية

* إعطاء ضمانات وتامين الاستثمار الأجنبي ضد المخاطر السياسية وغيرها.

* تعديل القوانين والنظم الداخلية المتعلقة بالضرائب والجمارك وخاصة اعفاء رؤوس الأموال الاجنبية من الضرائب على الأرباح.

و في هذا الصدد لن نتعمق اكثر فيما يخص الاستثمار الاجنبي المباشر و ذلك بسبب اننا سوف نخصص له جزءا هاما من الدراسة التفصيلية.

---

[1]- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 1985 ، الطبعة العربية ، ص 153.

[2]- فضيلة جنوحات ، اشكالية الديون الخارجية و اثارها على التنمية ، المرجع السابق ، ص 156.

وفي هذا الصدد فقد وقعت العديد من الدول المدينة على اتفاقيات لحماية وضمان الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر ضد الكثير من المخاطر[1] مع العلم ان هذه الاستثمارات الأجنبية الخاصة حظيت بدعم كبير من الهيئات الدولية خاصة البنك العالمي ومجموعته.

كما تجدر الإشارة الى الدور الهام الذي ستقوم به الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار التي عمل البنك العالمي على تكوينها لتشجيع تصدير الاستثمارات الأجنبية الخاصة الى البلدان النامية والهدف النهائي منها هو تنشيط انسياب راس المال الأجنبي الخاص الى الدول المدينة.

رغم ما تحققه عملية الاستثمارات الأجنبية الخاصة من فوائد تعود على المديونية الخارجية الا ان الواقع يثبت عكس ذلك انها أصبحت عملية تستطيع من خلالها الدول المتقدمة الموغل الى الدول النامية المدينة.[2]

[1]– المخاطر: منها التاميم ، مخاطر تحويل العملة ، الخسائر الناجمة عن الحروب...الخ.

[2]– وافق مجلس محافظي البنك العالمي في اجتماعه السنوي لعام 1985 على تكوين وكالة رأس المال .

المطلب الثاني: الحلول المقترحة من طرف المفكرين الرأسماليين و الدول الدائنة

تصاعد القلق في الأوساط المالية الغربية (خصوصا الامريكية منها) بالنظر لتزايد حجم القروض الممنوحة للدول النامية فقد قدمت المصارف التجارية الامريكية نهاية السبعينات نصف الديون المعلنة لتلك الدول كما أوضح بعض خبراء المال ان ذلك يعد مؤشرا خطيرا يهدد ثبات النظام المصرفي الأمريكي و الدولي لاسيما و ان العديد من هذه المصارف قد تعرضت بالفعل الى مشاكل مالية جراء تعثر العديد من الدول المدينة في دفع أعباء ديونها المستحقة و مطالبتها المتكررة بإعادة جدولة هذه الديون فازدادت بذلك نسبة الديون المشكوك في تحصيلها و بهذا ظهرت العديد من المقترحات و المبادرات لحل معضلة المديونية الخارجية للدول النامية و هو ما سنتناوله تباعا مع التركيز على تلك المقترحات التي تتوافق و استراتيجية الدول الدائنة و من خلالها المؤسسات المالية الدولية مع ترتيب هذه المقترحات كرونولوجيا و ليس بحسب الجهة المقدمة لها.[1]

الفرع الاول الحلول المقترحة من طرف المفكرين الرأسماليين

ترأست الدول الدائنة مجموعة من المفكرين الرأسماليين و الذين حاولوا ايجاد بعض الحلول للتخفيف من المديونية الخارجية للدول المدينة.

اولا: الخطط المتبعة خلال الفترة (1985-1987)

تتثمل في ثلاثة خطط أساسية هي خطة بيكر وخطة بيل برادلي إضافة الى خطة ميازاوا.

I- خطة بيكر

قدم وزير الخزانة الامريكية "جيمس بيكر" في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين شهر أكتوبر سنة 1985 في عاصمة كوريا الجنوبية مبادرة صممت خصيصا للدول النامية المثقلة بالديون التجارية والبالغ عددها آنذاك 15 بلدا[2] وقد سميت هذه المبادرة باسمه و كان المبدأ الأساسي لها ان القدرة على السداد و العودة الى التنمية الاقتصادية و النمو السليم في البلدان النامية المدينة لا يمكن تحقيقها من خلال سياسة التقشف و الضغط على الطلب الكلي و الواردات التي يقترحها صندوق النقد الدولي و التي كانت نتائجها سلبية على الناحية الاجتماعية و حتى السياسية بل يمكن تحقيقها عن طريق برامج تصحيح هيكلية مرفقة بتقديم نقود جديدة على ان يلعب البنك العالمي و البنوك الأخرى دورا

[1]- عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 115.

[2]- هذه الدول هي : المكسيك ، الارجنتين ، فنزيلا ، الشيلي ، البيرو ، كولومبيا ، الاكوادور ، الاورغواي ، بوليفيا ، الفلبين ، نيجيريا ، ساحل العاجل ، المغرب ، و يوغوسلافيا ، انظر في ذلك الى : حسين السيد حسين محمد القاضي ، المرجع السابق ، ص 272.

هاما في تقديم تلك النقود و قد حدد بيكر في هذه الخطة ثلاث نقاط أساسية تعتبر كحل لازمة المديونية للدول النامية المدينة و هي كالاتي:[1]

- ضرورة تبني الدول النامية برنامجا لتسوية وضعها الاقتصادي وتوجهها نحو النمو.
- يجب على المؤسسات المالية و بصفة خاصة البنوك التجارية زيادة حجم قروضها الموجهة ل15*بلدا من البلدان الاكثر مديونية في العالم و منحعا 20 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات 1986-1988 .
- يتعين على المؤسسات المالية الدولية سيما البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و كذا الصناديق الاقليمية للتنمية ان توجه قروضها و مساعداتها لصالح البلدان المدينة و ذلك بمنحها 9 مليار دولار خلال الفترة (1986-1988).[2]

1-موقف الدائنين من خطة بيكر (الدول البنوك التجارية و مؤسسات التمويل الدولية)

رحب الدائنون بخطة بيكر لانها تستهدف زيادة قدرة الدول المدينة على خدمة ديونها الخارجية و عودة تدفق الفوائد المستحقة على ديون العالم النامي للبنوك التجارية بما يضمن استقرار الاوضاع المصرفية الدولية كما جاءت هذه الخطة لتوفر العديد من المزايا للدول الرأسمالية المتقدمة من بينها زيادة تشجيع الاستثمار لشركاتها داخل الدول المدينة و ذلك عم طريق انتهاج هذه الاخيرة-الدول المدينة- سياسة التجارة الخارجية .

اما فيما يخص مؤسسات التمويل الدولية فان صندوق النقد الدولي قد رحب بالفكرة ففي اوت 1986 انشا تسهيلا جديدا سمي بتسهيل التصحيح الهيكلي facilité d'ajustement structurel و في هذا الاطار فقد قام بتخصيص 2.7 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة للبلدان الاكثر مديونية و الاشد فقرا كقروض طويلة الاجل و لمدة 10 سنوات بمعدل فائدة منخفض قدره 0.5٪ سنويا بغرض مساعدتها على القيام بالاصلاحات الهيكلية الضرورية و في ديسمبر 1987 انشا صندوق النقد الدولي برنامجا اخر سمي بتسهيل التصحيح الهيكلي المعزز facilité d'ajustement structurel renfoncé و

[1]- عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 88.

[2] - AREZKI Ighmet,op.cit,p.116.

* يقدم صندوق النقد الدولي التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي و التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي للبلدان الاشد فقرا ، و التي تلتزم بتنفيذ برامج تصحيح الاختلالات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات ، و الفارق الاساسي بينهما يمكن في استخدام الموارد و حجمها و اسلوب المتابعة.

خصصت له ميزانية بقيمة 6 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لمساعدة البلدان الاكثر مديونية على الجهود التي تبدلها من اجل التنمية و مواجهة العجز الحاصل في ميزان مدفوعاتها .

هذا فيما يخص صندوق الدولي اما بالنسبة للبنك العالمي فقلد كان يقتصر عمله على تمويل المشاريع فقط الى غاية 1980 فقد زاد من حدة موارده المقدمة الى البلدان النامية في إطار تمويل برنامج التصحيح الهيكلي.

اما بالنسبة للبنوك التجارية فان مساهمتها كانت ضعيفة بالرغم من ان خطة بيكر اكدت على الدور المهم الذي تلعبه البنوك التجارية في مسالة المديونية فقد كانت نسبة اقراضها للبلدان المثقلة بالديون خلال الفترة 1986-1988 ب 6.2 مليار دولار[1] الا ان البيانات الصادرة على الدول المدينة و التي تبين مدى مساهمة البنوك التجارية اشارت الى ان هذه الاخيرة لن تقدم سوى 0.4 مليار دولار كاقراض طويل الاجل و ذلك خلال ذات الفترة.

2- موقف الدول المدينة من خطة بيكر

هذه الخطة لن تكن محل اعجاب العديد من الدول المدينة حيث اكدت على عدم موافقتها على تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية التي يطلبها صندوق النقد الدولي و التي تعتبرها الخطة شرطا ضروريا للاستفادة من القروض الجديدة و قد كان هذا الرفض سببه ارتفاع التكلفة الاجتماعية و السياسية و هو ما اكدته المكسبك عام 1986 اثناء مباحثاتها مع اللجنة المشتركة و المكونة من 13 بنكا تجاريا لبحث ازمة ديونها الخارجية حيث انها قد اتبعت سياسات الاصلاح الاقتصادي التي طالبت بها خطة بيكر و لكن لم يعد لديها اي امكانيات جديدة للتقشف او شد الاحزمة.[2]

3- تقييم خطة بيكر

على الرغم من ان خطة بيكر تؤكد على ان الحل الوحيد لازمة المديونة الخارجية هو اعادة النمو الاقتصادي الا ان خطته هذه لم تعالج بعض المشاكل الهامة التي كانت من الاسباب الرئيسية لازمة المديونية و هي:[3]

- مشكلة تدهور اسعار صادرات البلدان النامية المدينة و تدهور معدلات تبادلها التجاري.

---

[1] - F.M.I, Finances et développement,septembre 1989,p.14.

[2] - حسين السيد حسين محمد القاضي ، المرجع السابق ، ص 272.

[3] - عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 118.

- مشكلة القيود الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على دخول صادرات بلدان العالم الثالث الى أسواقها.
- مشكلة تزايد معدلات الفائدة على القروض الممنوحة للبلدان النامية و التي كانت سببا في تراجع قدرتها على الاقتراض الخارجي.

كما تعرضت هذه الخطة للعديد من الانتقادات من بينها

- ان تنفيد هذه الخطة يعطي الشرعية لتدخل المؤسسات المالية الدولية في الشؤون الاقتصادية و السياسات التنموية للدول النامية و هو ما يعني الانتقاص من سيادتها الداخلية.
- ان الاحتياجات التمويلية الضخمة للدول النامية في مجملها تتجاوز و بكثير امكانيات خطة بيكر.
- لقد حملت هذه الخطة في طياتها تدعيما لسياسات التمويل الاجباري اعادة الجدولة و تشجيع الاستثمار الخاص و كلعا تهدف الى حماية مصالح الدول الغربية الدائنة.[1]

انطلاقا مما سبق فقد فشلت مبادرة بيكر في تقديم علاج لازمة المديونية الخارجية للدول النامية لانها حملت في طياتها اسباب فشلها فلن تكن سوى نداء لمنح الدول النامية قروضا اضافية و بالتالي تكريس التبعية من جديد.

II- خطتي بيل باردلي و ميازاوا

1- خطة بيل برادلي

بناء على الانتقادات التي شهدها مشروع بيكر و الذي ادى به الى الفشل تنبه السيناتور "بيل برادلي " الى ضرورة تخفيف اعباء المديونية الخارجية عن الدول النامية و لذلك تقدم بمقترحات لمواجتها و من بينها

- ضرورة تخفيف اعباء المديونية الخارجية للدول النامية و الدعوة الى خفض اسعار الفائدة و شطب نسبة من هذه الديون قدرها 3٪ من حجم الدين الاصلي.
- قيام الدول الصناعية بتقديم 30 مليار دولار سنويا كقروض جديدة للدول المدينة
- التزام الدول المدينة برفع القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي المباشر تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الدعم الحكومي.

[1] - ARNOUD Pascal, la dette du tiers monde, édition le découverte, paris,1988,p111-112.

و بالرغم من ان مشروع برادلي ميزته العديد من العناصر الايجابية الغير الموجودة في مشروع بيكر و هي محدودية البلدان المعنية بالمساعدة ذلك ان مشروع برادلي لم يشترط هذا العدد كما جاء في ثناياه الدعوة الى خفض اسعار الفائدة و شطب او الغاء جزء من مديونية الدول النامية[1] غير ان هذا المشروع ظل عاجزا عن ادراك طبيعة و مغزى الازمة التي تعاني منها الدول المدينة فقد اشترط بالضرورة تنفيد توصيات صندوق النقد الدولي و هي التي اكدت الاحداث و الوقائع فشلها في معظم الدول التي طبقتها و ادت الى نتائج عكس ما كان مرجوا منها.[2]

و مما سبق ذكره نستخلص ان كلا من مشروع بيكر و برادلي يدور في فلك واحد مع المؤسسات المالية الدولية و ينظر بالتالي الى ازمة المديونية الخارجية للدول النامية على انها مجرد ازمة دورية مؤقتة و ليست ازمة هيكلية لها علاقة بطبيعة التطورات الاقتصادية التي شهدتها الاقطار المدينة و النظام الدولي ككل.

2- خطة ميازاوا

قدم وزير المالية الياباني "كيتي ميزاوا" عام 1987 خطة بشان تخفيف اعباء المديونية الخارجية للبلدان النامية تقوم على ثلاث عناصر هي كالاتي:

- تحول البلدان النامية المدينة جزءا من ديونها الخارجية الى سندات بضمان اصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها و عوائد التصرف في الاصول التي تملكها السلطات العامة فيها.[3]
- قوم البلدان النامية المدينة من جهة اخرى باعادة جدولة ما تبقى من الدين بفترات سماح تصل الى 5 سنوات و ذلك لتخفيض مدفوعات الفائدة او ايقافها او حتى الاعفاء عنها و اولها مستحقات اليابان.
- تزيد المؤسسات المالية الثنائية و المتعددة الاطراف اقراضها للبلدان التي تنفذ الخطتين اعلاه مع ضرورة الاعتماد على برامج اصلاح اقتصادي تحت رعاية الصندوق و البنك الدوليين.

---

[1] -MOSAD Ahmed,et SUMMERS Lawrence,le point sur la crise de la dette,deux ans après,finance et dévelopement,Septembre,1992,p04.

[2] - BAHRAN NAWZAD, leçons d'une décinnie d'endettement ,revue et développement,volume 27,N°1,mars,1990,p.10.

[3]- حسين السيد حسين محمد القاضي ، المرجع السابق ، ص 287.

و اضافة الى ذلك اعلن بنك اليابان للصادرات و الواردات عن تقديم قروض غير مشروطة لمساعدة الدول النامية و باسعار فائدة تقل عن الاسعار العالمية بشرط ان يضمن صندوق النقد الدولي القروض الجديدة كما اعلنت الحكومة اليابانية تخصيص مبلغ 50 مليون دولار للمساعدات الخارجية الخاصة بالدول النامية و اعفاء الدول الفقيرة من سداد ديونها المستحقة لليابان.[1]

مما سبق يمكن القول ان هذه الخطة قد مكنت الدول النامية من تخفيض حجم مديونيتها و ذلك بسبب ان بعض الدول المتقدمة و بفعل هذه الخطة قد تنازلت عن ديونها لاقل الدول المدينة دخلا.

ثانيا: الخطط المتبعة خلال الفترة (1988-1989)

I- اتفاق تورنتو و فرانسوا ميتران

1- اتفاق تورنتو

في اجتماع قامت به الدول الصناعية السبعة[2] في تورنتو في جوان 1988 و بمبادرة فرنسية بتقديم مقترحات محدثة في مجال اعادة تنظيم الديون العامة للبلدان ضعيفة الدخل و في الاجتماع السنوي لكل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي الجاري انعقاده في سبتمبر 1988 تم بني هذا الاقتراح.

و لقد كان هذا الاتفاق يجمل امالا كبيرة لمساعدة الدول المدينة الأشد فقرا حيث صرح وزير الخارجية جيمس بيكر ان "هذه القمة لابد ان تتوصل الى حل لمشكلة الديون الخارجية للدول الاكثر فقرا" كما اعلنت رئيسة الحكومة البريطانية مارجريت تاتشر "انها تحمل خطة لتخفيض اسعار الفائدة" كما اعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران "خطة تتضمن الالغاء التام لديون الدول الاشد فقرا".

و في هذا المجال لقد قدمت ثلاث خيارات اساسية تختار منها الدول الدائنة و هي كالاتي:[3]

ا - **الخيار الاول** هذا الخيار مفاده الغاء ثلث من الديون العامة للدول المدينة بدون مقابل او شرط اضافة الى اعادة جدولة الجزء المتبقي من هذا الدين في نادي باريس حسب الشروط المعمول بها لمدة 14 سنة .

ب - الخيار الثاني يعمل هذا الشرط على تمديد فترة السداد ل 25 سنة بدلا من 14 سنة و هذا الخيار فضلته الولايات المتحدة الامريكية .

---

[1]-

[2]- الدول الصناعية السبع هي كندا فرنسا ايطاليا الولايات المتحدة الامريكية اليابان المانيا و انجلترا.

[3]- عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 122.

ج- الخيار الثالث يعمل هذ الخيار على تخفيض معدلات الفائدة بدلا من تمديد مدة السداد و لقد دعمته كل من بريطانيا و المانيا.

و في المقابل فلقد وضعت مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في الدول المدينة لتستفيد من هذا الاتفاق و هي كالاتي

- انتماء الدولة المعنية بالاتفاق الى الدول الاكثر فقرا و قد وضعت هذه القمة لذلك معيارا جزافيا و هو الا يزيد نصيب الفرد فيها من الدخل القومي السنوي على 425 دولار.
- ان تستهلك خدمة الدين 30٪ من صادرات الدولة المعنية .
- ان تلتزم الدولة بالإصلاحات الاقتصادية التي يقررها صندوق النقد الدولي .

بالرغم من ان هذا الحل يبدو منطقيا للدول التي تعاني من مديونية شديدة إلا انه لم يقم بالوفاء بأهدافه فلقد كان نتيجة موجة التجمعات التي قامت بها الدول النامية و التي كانت تسعى من ورائها الى مواجهة الدول المصنعة و قد كانت نتيجة ذلك هو خروج مجموعة عدم الانحياز و غيرها من قمم الدول النامية و التي كانت مساعيها القضاء على مشكلة المديونية الخارجية.

2-اقتراح فرانسوا ميتران

هذا الاقتراح مفاده تأسيس صندوق داخل صندوق النقد الدولي خاص بالدول المدينة المتوسطة الدخل[1] و تراس هذا الاقتراح الرئيس السابق فرانسوا ميتران سنة 1988 و يهدف هذا الصندوق الى مساعدة الدول المدينة[2] كما يرافقه برنامج للإصلاح الاقتصادي برعاية صندوق النقد و البنك الدوليين و لتمويل هذا الصندوق المقترح تقوم الدول الدائنة بالتخلي عن جزء من نصيبها بغية استخدامها لصالح الدول المدينة.[3]

و في نفس المنوال فقد اقترح إلغاء ثلث تلك الديون و اعادة جدولة الباقي إضافة الى إطالة اجل استحقاق الديون بالنسبة للدول الاقل دخلا لمدة اقصاها 25 سنة .

---

[1] -BENBISKRI Pawel,l'endettement international,Edition que sais –je ,PUF ,1989,p 109.

[2] - الدول النامية التي تقبل باعادة الجدولة.

[3] - F.M.I, le traitement de la dette, finance et développement, Septembre, 1988, P16.

و قد جاء تاكيد هذا الاعلان من جانب الرئيس الفرنسي في اجتماع الدول فرنسية اللغة و الذي عقد في داكار بالسنغال في ماي 1989 حيث اشار الى شطب الديون المستحقة لفرنسا على 35 دولة فقيرة في العالم اي الغاء ما قيمته 16 مليار فرنك فرنسي بما يعادل 2.35 مليار دولار.[1]

II-خطة برادي

جاءت هذه الخطة في مارس 1989 من قبل كاتب الدولة الامريكي "نيكولاس برادي" ولقد جاءت هذه الخطة كبديل لخطة بيكر و لقد تلخصت محاور هذه المنظمة فيمايلي:

- إعطاء الدول المدينة فترة سماح من تسديد مدفوعات خدمة الديون لمدة ثلاث سنوات
- اجراء تخفيض للديون الخاصة (التجارية) ل 31 دولة ذات المديونية الثقيلة و يتم هذا التخفيض خلال ثلاث سنوات و هذا بدخول البنوك التجارية مع مفاوضات مباشرة مع الدول المدينة .
- من شروط هذا التخفيض يجب على الدول المدينة ان تتبنى برامج الاصلاح الاقتصادي و تتعهد بتنفيدها كما عليها ان تتخذ اجراءات تضمن عودة رؤوس الاموال الهاربة الى الخارج.

و في هذا المنوال اقترح برادي عقد قمة سنوية تدور حول مشاكل التجارة و المديونية و التي يراسها البنك الدولي بحيث يمكن للدولة المدينة[2] التي وافقت على تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادية الهيكلية ان تستفيد من تخفيض قدره 30٪ من معدلات الفائدة خلال 3 سنوات علة مجموع الديون الثنائية الرسمية.[3]

و لقد استعملت المكسيك كنموذج للتجربة على هذا الاقتراح الا ان ما يلاحظ ان مديونيتها الخارجية لم تنخفض الا بشكل طفيف و ذلك بسبب ان جزء من مديونيتها تمتصه الالتزامات التي تفرضها الدول الدائنة.[4]

---

[1]- حسين السيد حسين محمد القاضي ، المرجع السابق ، ص 285.

[2]- الدول 31 ذات المديونية الثقيلة المعنية بمقترح برادي هي:

* 14 دولة تضمنتها خطة بيكر السابقة الذكر.

* ثماني دول اخرى من امريكا اللاتينية هي : كوستاريكا، جيانا ، الهندوراس ، جمايكا ، نيكارغوا ، بنما ، سان دومينغو، ترنتي.

* سبع دول افريقية ناطقة باللغة الانجليزية

* دولتان من شرق اوروبا هما : رومانيا و بولندا.

[3] - AREZKI Ighmet,Op-cit,p.121.

[4]- الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المرجع السابق ، ص 167-196.

من هنا يمكننا القول ان خطة برادي التي جاء خلال الفترة الممتدة 1989-1991 و التي كان هدفها تخفيض مديونية 31 بلد مثقل بالمديونية لم تنل النجاح المطلوب و الدليل على ذلك هو عدم تمكن البنوك التجارية خلال تلك الفترة من خفض الديون الخارجية سوى بمبلغ 37.8 مليار دولار و ذلك ل 9 دول فقط معظمها من دول امريكا اللاتينية.

الفرع الثاني : الحلول المقترحة من طرف الدول الدائنة

لقد جاءت الدول الدائنة ببعض الحلول محاولة التخفيف من حدة المديونية الخارجية تمثلت اهمها في اعادة الجدولة و إلغاء بعض الديون الا أننا سوف نحاول تحليل هذين الاجرائين بشكل عان نظرا لتطرقنا اليهما في الفصل السابق كحلول جاءت لإصلاح المديونية الجزائر.

أولا: إعادة جدولة الديون الخارجية

يمكن تعريف عملية إعادة الجدولة على أنها إحلال دين جديد محل دين قديم بشروط مختلفة و عملية التفاوض تتم تحت إشراف صندوق النقد الدولي الذي يفرض برنامج الإصلاح و إعادة الهيكلة.[1]

و يعتبر هذا الحل من الحلول التي شجع عليها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الدائنون عموما ذلك أن إعادة الجدولة هي تقنية لإعادة صياغة الديون القديمة في جداول جديدة مع اعادة تشكيل شروط الدين و تأجيل السداد.[2]

و تعتبر هذه العملية إحدى الخيارات القائمة أمام أي بلد بلغت خدمة ديونه وضعا حرجا و نقصد بالوضع الحرج ذلك الوضع الذي يهدد و بشكل جدري الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبلد. [3]

و كما اشرنا سابقا فان إعادة الجدولة تتم على مستوى ناديين مختلفين و هما نادي باريس و نادي لندن بحيث يختص نادي باريس بإعادة جدولة القروض الخارجية المستحقة للمصادر الرسمية اما نادي لندن فيختص بالتفاوض فيما يخص الديون الخاصة .

---

[1] -BENFREHA Nour eddine,les multinationales et la mondialisation …,Op.Cit,p.170.

[2]- ماذا تعني اعادة الجدولة ، التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 4 ،سبتمبر 1983 ، ص 26.

[3] -KERDOUN Azouze ,Endettement et droit international , Réflexion pour une approche juridique des problèmes de la dette des pays en développement. Revue IDARA, volume 12, n°02/2002(pp.63-90).

إلا أن عملية اعادة الجدولة تلحقها في غالب الأحيان مشروطية صندوق النقد الدولي و المتمثلة في تنفيذ برامج التثبيث الاقتصادي و الذي يكون مصحوبا ببرامج التصحيح الهيكلي و يعتبر هاذين الشرطين ضرورين لإمكانية التفاوض بين الدول الدائنة و المدينة حول إجراء إعادة الجدولة اذ ان من يقبل اعادة الجدولة لدى نادي باريس فيجب عليه دائما ان يقبل بشروط صندوق النقد الدولي و ان يلتزم بشروطه السياسية و الاقتصادية القاسية.[1]

I- الأطر الأساسية لإعادة جدولة الديون من خلال نادي باريس

تتم إعادة جدولة الدين الخارجي بطلب من الدولة المدينة تعلن فيه تأجيل مدفوعات خدمة ديونها و ذلك حتى يتم الانتهاء من المفاوضات مع الجهات الدائنة بغرض الوصول الى اتفاق نهائي حول اعادة جدولة الديون و تحرص الدول الدائنة ان تتم عملية التفاوض من خلال اطار متعدد الاطراف بدلا من التفاوض مع كل دائن على حدى و ذلك حتى تضمن الدول الدائنة الاخرى الحصول على نفس الشروط اذا ما حدثت اعادة الجدولة لديونها المستحقة على الدول المدينة و ذلك ما حدث في البداية عندما طلبت الارجنتين تمويل حسابات مقايضة ثنائية في سنة 1956.[2]

II- مبادئ اعادة الجدولة في نادي باريس

يستند نادي باريس إلى ثلاثة مبادئ رئيسية تحكم عملية إعادة جدولة الديون الخارجية ، و هي العجز على السداد و مشروطة صندوق النقد الدولي و أخيرا المشاركة في الأعباء و يمكن تفصيل هذه المبادئ فيمايلي:

1- العجز على السداد

تعاني الدول المدينة من هذا العجز في نوازين مدفوعاتها و نتيجة لهذا فقد أصبحت الدول المدينة تقوم بالعديد من الضغوطات على الدول الدائنة قصد تخفيض هذه الاخيرة (الدول الدائنة) بتخفيض اعباء ديونها و حتى تستطيع الدول الدائنة التخلص من هذا الضغط فانها لا تعطي اي اهتمام للدول المدينة الا اذ تبين ان الدول المدينة هي فعلا دول تعاني من عجز حقيقي لا يسمح لها بتسديد ديونها.[3]

---

[1]- فضيلة جنوحات ، إشكالية الديون الخارجية و أثرها على التنمية ، المرجع السابق ، ص 165.

[2]- بن الطاهر حسين ، أزمة المديونية ، المرجع السابق ، ص 182.

[3]- تخفيض ديون البلدان الإفريقية ، التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 4 ديسمبر، 1987 ،ص 10-13.

و في هذا المنوال فان صندوق النقد الدولي يقوم بقياس مدى هجز الدول عن خدمة اعباء ديونها و هذا الممعيار يجب ان يتوفر لدخول عملية اعادة الجدولة الى نادي باريس.[1]

2- مشروطية صندوق النقد الدولي

بعد ان يتم التاكد من ان الدول المدينة عاجزة على تسديد ديونها في هذه الحالة تقوم الدول الدائنة بدراسة حالة الدول المدينة محاولة تمكين هذه الاخيرة-الدول المدينة- من الخروج من هذا العجز.

و في المقابل فان فان الدول الدائنة تقوم بإجبار الدول المدينة بإتباع مجموعة من الشروط المتمثلة في تنفيد ببرنامج التصحيح الهيكلي بغرض تصحيح اقتصادياتها و انظمتها الداخلية و بدلا من التفاوض المباشر بين الدول الدائنة و المدينة حول هذه الاصلاحات الا ان الدول الدئنة تطالب بضرورة توصل الدول المدينة لاتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط ضروري لاعادة جدولة ديونها.[2]

و تجدر الاشارة هنا الى ان الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي تعتبر ضرورية لقبول اعادة الجدولة في نادي باريس .

و يقوم صندوق النقد الدولي قبل التوصل الى اتفاقية مع الدول المدينة الى معرفة حجم التخفيض الذي ستمنحه الدولة الدائنة لها و هذا بهدف التوضيح للمجلي التنفيدي بان الاتفاقيات تسير على نحو جيد و في المقاب فان الدولة الدائنة تطلب من الدول المدينة الى التوصل الى اتفاق مع الصندوق قبل بدا المفاوضات اعادة جدولة الديون.[3]

3- مشاركة كل الاطراف الدائنة في تحمل مديونية الدول المدينة

في اطار عملية اعادة الجدولة يجب على الاطراف الدائنة تحمل اعباء الديون الخارجية بما يتناسب مع علاقاتها بالدول المدينة و تتمثل هذه الجهات في المؤسسات المانحة المتعددة الاطراف مانحين رسميين و اعضاء في نادي باريس و مانحين رسميين و غير اعضاء في نادي باريس البنوك التجارية[4] مؤسسات متعددة الاطراف منها المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و بعض بنوك التنمية الآسيوية و الإفريقية إضافة الى مؤسسات أخرى كالبنك الاستثمار الأوروبي.[5]

---

[1] -BENCHIKH Madjid ,le droit des peuples au développement ,Op.Cit,p.42.

[2]- MADJOUB H, les dangers de la politique monitaire en Algérie,In :Quotidien d'Oran du 07 et 8 Octobre 2002,p.6.

[3]- بن الطاهر حسين ، أزمة المديونية ، المرجع السابق ، ص 184.

[4]- رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، المرجع السابق ، ص 237-238.

[5] - The World Bank, World debt table, 1989/1990 P 59.

و في هذا المنوال فان مبدا المعاملة بالمثل هو من المبادئ التي تحكم العلاقات القائمة في نادي باريس رغم تحفظ بعض الدول الدائنة عليه و لذلك وضعت الشرط الثلاثة السابق الذكر حتى لا تطالب به كل الدول المدينة .

III- القراعد التي تحكم المفاوضات في نادي لندن

تستغرق مفاوضات اعادة جدولة الديون حتى بداية الثمانينات حوالي يومين الا انه و بسبب زيادة عدد البلدان المطالبة باعادة الجدولة فقد اصبحت المفاوضات تستغرق يوم واحد او اقل و كمثال على ذلك دولة ملاوي دامت مدة مفاوضاتها ساعة واحدة و ذلك باعتبار انها تفاوضت من قبل من خلال نادي باريس و في هذه الحالة تبدا الدول المدينة يشرح اسباب طلبها لاعادة الجدولة و تبدي المؤسسات رايها بدءا من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و بعدها بنوك التنمية الاقليمية و اخيرا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية.[1]

نستطيع القول في هذا المنوال ان المفاوضات في هذا النادي ليست بالامر السهل و هذا ما يجعل العديد من الدول النامية المدينة ترفض القيام بهذه العملية.

VI- مفاوضات إعادة الجدولة في إطار نادي لندن

عكس نادي باريس فانه لا يوجد اطار عام لمفاوضات اعادة الجدولة لدول البنوك التجارية و لكن ثمة نهجا مشتركا يطبق في هذه المفاوضات و يكفل التجانس في المعاملة لجميع الدول المدينة و ان كانت كل حالة تدرس و تتم معالجتها في ضوء خصوصيتها.[2]

و رغم وجود العديد من نقاط التشابه بين كل من نادي باريس و نادي لندن في ما يخص مفاوضات اعادة الجدولة الا ان هناك فرق بينهما بحيث أن المفاوضات التي تتم في نادي باريس تكون اجراءاتها اقل بساطة من تلك التي تتم من خلال نادي لندن.

و في هذا المنوال يجب احترام مبداين اساسيين و هما[3]

1- ان يستمر البلد المدين في دفع الفوائد للبنوك حتى لو اعيدت هيكلة الاقساط و بصفة عامة لابد من دفع متاخرات الفوائد قيل توقيع اتفاق اعادة الجدولة.

---

[1]- عبد العزيز شرابي ، المديونية الخارجية للجزائر ، المرجع السابق ، ص 83.

[2]- ماذا تعني اعادة الجدولة ، المرجع السابق ، ص 28.

[3]- عبد العزيز شرابي ، نفس المرجع السابق ، ص 83.

2- هو مبدا الاتفاق المشترك و يعني انه اذا خرج اي بنك من البنوك الدائنة للبلد المدين عن شروط اتفاق اعادة الجدولة بمحاولة التوصل الى حل ثنائي مع البلد فان البنوك الاخرى نظرا لوجود ما يسمى بشرط الاعسار المنعكس تصبح غير ملتزمة بالتمسك بالاتفاق المشترك الذي تم التوصل اليه مع البلد المدين و رغم اختلاف شروط اعادة الجدولة مع البنوك التجارية الا انها و بصورة عامة تشمل مايلي

ا- القروض المستحقة الاداء خلال سنة او سنتين قادمتين مع اعطاء فترة تاجيل اقل بالنسبة للمتاخرات السابقة.

ب- لا تتم الجدولة لكل الاقساط المطلوب اعادة جدولتها بل تتم في حدود 80/ منها الا انه و في الحالات الاستثنائية يتم اعادة جدولة كل الدين.[1]

ثانيا : إعادة تمويل الديون و إلغائها

هناك اجرائين اخرين اضافة الى اعادة الجدولة اقترحتهما الدول الدائنة للتخفيف من ديون الدول المدينة و المتمثلان في الغاء الديون او اعادة تمويلها.

I- إعادة تمويل الديون و مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية

يمكن تعريف عملية اعادة التمويل على" انها الحصول على ديون جديدة من اجل الوفاء بالتزامات خاصة بالديون السابقة "[2] و هذه الوسيلة تعتبر من الوسائل الخطيرة نظرا للشروط القاسية التي تفرض على الدول في مثل هذه الحالة .

و من خلال تطبيق هذا الحل فان البلد المدين لن يكون مجبرا على اتباع البرامج الاقتصادية التصحيحية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و في المقابل فان الدول الدائنة يكون لها الحق في الاطلاع على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية و كذا السياسية .[3]

اما فيما يخص الإجراء الثاني فانه يتمثل في مقايضة او استبدال الديون الخارجية احد عناصر التنمية تتمثل هذه العناصر في بعض الاصلاحات البيئية او التعليمية و تتمثل هذه الوسيلة في تحويل الديون الى مؤسسات خيرية و غالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية من خلال اعطائها قروضا لمؤسسات خيرية حيث تؤثر على عناصر الانفاق في البلد المدين من خلال

---

[1]- رمزي زكي ، ازمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص 251-252.

[2] – BEKKOUCHE A, l'évolution du droit de propriété dans l'ordre international, étude de l'expression juridique du développement inégal. O.P.U, Alger, décembre,1992,p.256.

[3] – Hocine Benissad, l'ajustement sturturel Objectifs et éxpériences,éditions Alim,1993,p53.

1- اعادة شراء الديون بواسطة مؤسسة خيرية و من ثم المساهمة في تمويل مشروع تنموي معين .

2- النفقات المتكررة و الدورية التي قد يتطلبها المشروع في البلد المدين و التي تحول من قبل البنوك.

و كمثال لهذه المساهمة في التنمية قرار بنك امريكا منح 02 مليون دولار سنويا لمدة ثلاث سنوات لصندوق الحياة البرية العالمية و ذلك بهدف المحافظة على الغابات في امريكا اللاتينية اضافة الى قيام ثلاث بنوك في ثلاث دول صناعية بالتبرغ بمبلغ 20 مليون دولار من التزامات السودان الخارجية لمنظمة اليونيساف لاتفاقها على بعض المرافق الاجتماعية في السودان .[1]

ففي هذه الحالة تقوم الدولة المدينة بشراء دينها و ذلك من خلال ترتيبات محددة او بواسطة مزاد عام ينظمه الدائن و تهدف هذه الطريقة الى تخليص الدائن من ديون قد يصعب تحصيلها من خلال بيعها للدولة بخصم غالبا ما يكون مرتفعا.

II- إلغاء الديون

يمكن تعريف هذه العملية على أنها شطب الديون و تعتبر هذه العملية من الحقوق المعترف بها عالميا و تخص هذه العملية الديون العمومية و يتم ذلك سواء في اطار متعدد الأطراف مثل ما جرى به العمل في نادي باريس في إطار مبادرة تورنتو في سنة 1988 و مبادرة تيرنيداد في سنة 1990 و قد استفادت بعض الدول ذات الدخل الضعيف على الأخص من الغاءات جزئية لديونها.[2]

إضافة إلى ذلك فان عملية إلغاء الديون حاليا تثير المخاوف اذ انها تنطبق على الديون قبل اعادة جدولتها لاول مرة و ليس على أصل الدين الحالي كما أنها تلغي الديون العسكرية التي تنسجم مع مصالح الدول المانحة و ليس الديون المخصصة للتنمية .

من جهة أخرى فلقد تزايد الوعي لدى الدول المدينة التي لم تعد قادرة على تحمل هذه المشكلة و في المقابل فان الدول الدائنة بدأت باتخاذ بعض الإجراءات نظرا لوعيها بخطورة الوضعية إضافة إلى بروز دور المنظمات الغير حكومية التي شعرت بتهديد عدم انسانية الوضع القائم فقامت بالضغط على أصحاب القرارات في الدوائر السياسية و المالية و النقدية الدولية قصد إلغاء ديون العالم الثالث.[3]

---

[1]- عن التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2005 ،ص 17.

[2]- فضيلة جنوحات ، إشكالية الديون الخارجية و أثرها على التنمية ، المرجع السابق ، ص 165.

[3]- Jean Claude BERTHELEMY , les nouvelles stratégies d'allégement de la dette des PVD , Revue d'économie politique,N°101,juillet et aout 1991,p538.

و من هنا فان قرار تمييز الدول الفقيرة الاكثر مديونية لايجاد برنامج ملائم لالغاء مديونيتها امرا جديدا بحد ذاته و خصوصا و ان الالغاء يتطلب جهدا ماليا لتمويله و قد تقرر لاول مرة بان يقوم صندوق النقد الدولي ببيع جزء من الذهب الذي يختزنه لمواجهة تكاليف تويل الالغاء و لمن مقابل ذلك فرض الصندوق برامج صارمة و بشروط صعبة على البلدان المعنية بالالغاء .

المبحث الثاني : السياسات و الحلول المقترحة من طرف الدول المدينة

قامت الدول المدينة باقتراح بعض السياسات و تطبيق بعض الإجراءات بغية التقليل من حدة المديونية الخارجية ومن هذه السياسات ما هو فردي يخص كل دولة مدينة اذ يتعلق بجانبها المالي كتطبيق سياسات مالية صارمة مثل الاصلاح الضريبي و سياسة الخوصصة و ترشيد النفقات و تشجع الاستثمار الاجنبي و منها ما هو جماعي متمثل في الاقتراحات الجماعية اثناء الملتقيات و القمم الدولية.

و من هنا سوف نحاول تسليط الضوء على اهم السياسات و الحلول و المقترحات التي جاءت بها الدول المدينة بغية تجاوز مرحلة المديونية الخارجية و تحقيق التقدم و الازدهار الاقتصادي

المطلب الأول: السياسات و الحلول الأحادية الجانب

إن الدول المدينة تتصف بعدة خصائص اقتصادية تجعل تطبيق السياسات المالية أمرا سهلا و سريع التحقيق إذ تمتد آثار هذه السياسات إلى كل من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما تعمل على إتمام عملية التعديل الهيكلي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية سواء تم ذلك بأسلوب مباشر عن طريق عمليات الموازنة العامة للدولة[1] مثل برامج الإنفاق العام الاستثماري في مشروعات البنية الأساسية أو بأسلوب غير مباشر من خلال تأثيرها في الحوافز الضريبية المقررة في اطار الإصلاح الضريبي.[2]

الفرع الأول: سياسات الإصلاح الضريبي و دورها في أزمة المديونية الخارجية

تلعب الدولة دورا هاما في تنظيم الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين لذا وجب عليها تحمل مصاريف اضافية مما يدفعها الى البحث عن موارد جديدة لتغطية هذه المصاريف و تعتبر الضرائب المحصلة من طرف الدولة من اهم الموارد التي تشكل ميزانيتها في وقتنا هذا اذ اصبحت معظم الدول في العالم تولي لها اهمية بالغة و من بينها الجزائر حيث ان الاختلالات التي كانت المديونية الخارجية من احد اسبابها جعلت الدول تفكر في اعادة النظر في هيكلة النظام الضريبي قصد التكيف مع التحولات الاقتصادية و السياسية التي عرفها العالم .[3]

---

[1]– سميرة ابراهيم ايوب ، المرجع السابق ، ص 87–91.

[2]– عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 238.

[3]– حنان شلغوم ، اثر الاصلاح الضريبي في الجزائر و انعكاساته على المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2011– 2012 ،ص ب.

و قد كان من اهداف هذه الاصلاحات هو جعل ميزانية الدولة تعتمد في ايراداتها على الجباية العادية بدل الجباية البترولية بالنسبة للدول البترولية نظرا لتبني هذه الدول لاقتصاد السوق .[1]

I- السياق الدولي و الوطني للإصلاح الضريبي

يندرج الاصلاح الضريبي الذي انتهجته معظم الدول المدينة الجزائر منذ سنة 1992 في سياق مختلف التحولات التي عرفتها الساحة الوطنية و الدولية .

1- السياق الدولي للإصلاح الضريبي

تعتبر السياسة الضريبية احدى اهم الادوات المركزية للسياسة المالية للدولة و التي تؤثر على الانظمة الاقتصادية و الاجتماعية.

فلقد تزامن الاصلاح الضريبي في الجزائر مع عدة تحولات هامة عرفتها الحياة الاقتصادية الدولية و التي تتمثل فيما يلي[2]

- فشل النظام الاشتراكي و سيطرة النظام الراسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية و الذي يتحكم في ادارة الاقتصاد العالمي و السياسة الدولية و ذلك بالاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و مؤسسات التجارة الدولية.
- اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثروة العلمية التكنولوجية بما افرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة.
- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة و الذي يتطلب تنسيق الاليات الاقتصادية لهذه الدول وتدعيما لقدراتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية.
- استمرار ازمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة ازمة المديونية و هذا ما جعلها تخضع لضغوطات فيما يتعلق بتعقد شروط الاقتراض في الاسواق المالية الدولية و بنمو اعباء الديون.

اذن فقد ساهمت هذه التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي في بروز نظام عالمي جديد له خصائصه المميزة في هذا الظرف اصبح الاصلاح الضريبي اداة هامة لتنسيق السياسات الاقتصادية لمختلف الدول و لمواجهة تحديات العولمة التي من اهم انعكاساتها التأثير على مصير الاقتصادات الوطنية.[3]

---

[1]- حنان شلغوم ، المرجع السابق ، ص ب.

[2]- ناصر مراد ، الاصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 02 ،بليدة ،الجزائر، 2003 ص 24.

[3]- عبد المجيد قدي ، الازمة الاقتصادية العالمية و واقع دول العالم الثالث ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، الجزء 35 ،رقم 2 ،الجزائر، 1997 ، ص 445 -446 .

2- السياق الداخلي للإصلاح الضريبي -حالة الجزائر-

ان الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986 و تراجع معدلات النمو و التزايد في حجم المديونية الخارجية دفعت بالمسيرين الى التفكير في ادخال اصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لانعاشه من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لاتخاذ القرار و مراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد و في هذا السياق كرس دستور 1989 التوجه نحو اقتصاد السوق و كان هذا التوجه استجابة لضغط الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للانشاء و التنمية) التي تشترط تحرير الاقتصاد و تطبيق تظام اقتصاد السوق و نشير ان الإصلاحات المقترحة من طرف الهيئات المالية الدولية تهدف اساسا الى وضع الميكانيزمات التي تمكنها من استرجاع اموالها .[1]

و في ظل الاصلاحات الاقتصادية الجديدة اصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية تتميز بعدة خصائص فمن حيث علاقاتها بمحيطها يطغى على المؤسسة الطابع الاستقلالي اما بالنسبة لنشاطها فيطغى الطابع التجاري و ذلك بالخضوع الى القانون التجاري.[2]

و لقد مست الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر العديد من الجوانب و التي تجسدت في الظاهر التالية

- تحول علاقة الدولة بالمؤسسات الاقتصادية
- اصلاح نظام الاسعار[3]
- علاقة البنك بالمؤسسة
- اصلاح التجارة الخارجية.[4]

و هذه الاصلاحات الاقتصادية تتدرج في اطار الانتقال الى اقتصاد السوق و لمواكبة هذا التحول استدعى ادخال اصلاحات ضريبية ليكتمل مسار الاصلاحات الاقتصادية قصد تمكين المؤسسة من اداء دورها بفعالية اكثر و تكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الاقتصادية الدولية .[5]

---

[1]- عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية (دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995) ،اطروحة دكتوراه الدولة ، جامعة الجزائر ، 1995.

[2]- ناصر مراد ، المرجع السابق ، ص 25.

[3]- محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الازمة الاقتصادية و الازمة السياسية ، مطبعة دحلب ، الجزائر ،1993 ص 174.

[4]- محمد بوتين و اخرون ، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1994 ،ص 43..

[5]- محفوظ لعشب ، سلسلة القانون الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1997 ، ص 82.

III- تشخيص الإصلاحات الضريبية

يرتكز مضمون الاصلاح الضريبي لسنة 1992 على تاسيس ثلاثة ضرائب جديدة و هي الضريبة على الدخل الاجمالي الضريبة على ارباح الشركات و الضريبة على القيمة المضافة.

1- الضريبة على القيمة المضافة

لقد اسس القانون المالية لسنة 1992 هذا النوع من الضريبة **اذ تنص المادة** 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على مايلي " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الاشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الاجمالي للمكلف بالضريبة".[1]

2- الضريبة على ارباح الشركات

ان اهم الاهداف التي سعى اليها الاصلاح الاقتصادي لسنة 1988 يتمحور في وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة و اخضاعها لمنطق و قواعد السوق و لتكريس هذا المسعى تم تاسيس الضريبة على ارباح الشركات بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991 حيث تنص المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة .[2]

فمن حلال هذه المادة يتضح ان الضريبة على ارباح الشركات هي ضريبة مباشرة سنوية تفرض على الارباح التي تحققها الاشخاص المعنوية هذه الاخيرة تخضع اجباريا للنظام الحقيقي دون الاخذ بعين الاعتبار حجم رقم الاعمال المحقق .

و يندرج تاسيس ضريبة على ارباح الشركات في اطار وضع نظام ضريبي خاص بالشركات الذي يختلف عن النظام المطبق على الاشخاص الطبيعية و هذا التمييز يبرره الاختلاف القانوني الموجود بين الشخص المعنوي و الشخص الطبيعي لذا فان الضريبة على ارباح الشركات تلائم اكثر الشركات و هي تعمل على عصرنة جباية الشركات و جعلها اداة للانعاش الاقتصادي.[3]

و من مزايا الضريبة على ارباح الشركات مايلي

---

[1]- وزارة المالية ، قانون رقم 02-11 المتضمن لقانون المالية لسنة 2003.

[2]- المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991 "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الارباح او المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الاشخاص المعنويين المشار اليهم في المادة 136 و تسمى هذه الضريبة الضريبة على ارباح الشركات"

[3] -BOUDERBALA A , la réforme fiscale (évaluation et perspectives), mutations, revue éditée par la chambre national de commerce (CNC),Alger, N°07,1994,p23.

– تشجيع اقامة الشركات في شكل مجموعات (الشركة الام و فروعها).

– الشفافية و البساطة و الاقتراب من العدالة

– اداة لترشيد جباية المؤسسة

– يعمل التخفيض المستمر لمعدل الضريبة على ارباح الشركات على تخفيف العبئ الضريبي على المؤسسة و من ثم تعزيز مركزها المالي و توسيع قدراتها الانتاجية الا ان اعتماد معدل وحيد على جميع المؤسسات دون تمييز بين القطاعات او مراعاة لحجم تلك المؤسسات سيخفض من تلك الضريبة اذ قد يكون مجحفا في حق بعض المؤسسات ذات الربحية الضعيفة .

– يعبر التحديد الاداري لمصلحة الضرائب لمجموعة التكاليف اسلوب فعال لمكافحة التهرب الضريبي ان ادخال الضريبة على ارباح الشركات تجسد مبدا فصل الضرائب على دخل الاشخاص و الضرائب على دخل الشركات و هي تعمل على ضبط ضريبة قطاع الانتاج للحفاظ على خزينة و طاقة تراكم المؤسسات الانتاجية كما تعتبر الضريبة على ارباح الشركات اداة ترشيد جباية المؤسسة.[1]

3– الرسم على القيمة المضافة

اسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 بالمقابل الغي النظام السابق[2] و ذلك نتيجة المشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده و عدم ملائمته مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني.[3]

يعتبر الرسم على القيمة المضافة اداة ضريبية لعصرنة الاقتصاد الوطني ضريبة حديثة واسعة التطبيق سواء في الدول المتقدمة او النامية و ذلك لما تتمتع بع هذه الضريبة من خصائص هي[4]

– توسيع مجال التطبيق يعتبر مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة جد واسع بحيث انه يتضمن العمليات الخاضعة ل (TUGPS)و (TUGP) و عمليات اخرى مثل التجارة بالجملة و المساحات الكبرى و المهن الحرة.

---

[1] – Karima Ainouche, Mohamed cherif Ainouche ,la réforme des impots sur le revenu :une nouvelle approche pour un meilleur rendement,revue finances et développements au Maghreb ,N°09,Alger,1991,p55.

[2]– النظام السابق كان يتشكل من الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج و الرسم الوحيد الاجمالي على تادية الخدمات

[3]– ناصر مراد ، المرجع السابق ، ص 27.

[4]– فاطمة السويسي ، المالية العامة موازنة الضرائب ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان، 2005، ص 75.

و هذا التوسيع يمكن الدولة من التحكم اكثر في النشاط الاقتصادي بالاضافة الى الحصول على موارد اضافية هامة.

– توسيع مجال الخصم يمنح هذا النظام للخاضعين له امكانية خصم مبلغ الرسم المحمل على مشترياتهم من مبلغ الرسم المستحق على مبيعاتهم كما ان هذا الخصم لم يكتفي بالمجالات المادية و المالية بل تعداه ليشمل ايضا القطاع الاداري و التجاري اضافة الى العمليات الخاصة بتادية الخدمات و التي ترتبط بالنشاط الخاضع للرسم على القيمة المضافة.

من خلال هذه الخصائص فان المشرع يسع لتحقيق العديد من الاهداف وراء الرسم على القيمة المضافة ومن اهمها[1]

- تبسيط الضرائب غير المباشرة و ذلك بتعويض (TUGPS) (TUGP) بضريبة واحدة و هي(TVA) – الانعاش الاقتصادي من خلال تخفيض تكلفة الاستثمارات
- تشجيع الاستثمارات و المنافسة من خلال حيادية و شفافية الضريبة
- تحفيز المنافسة بين المؤسسات الجزائرية في الاسواق الخارجية عن طريق الغاء العبئ الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند تصديرها الى الخارج.
- احداث انسجام بين الضرائب غير المباشرة على المستوى المغربي علما ان المغرب اعتمد الرسم على القيمة المضافة سنة 1986 اما تونس في سنة 1988 و بالتالي دفع وتيرة الاتحاد المغربي.[2]

و رغم كل هذه الإصلاحات الا ان النظام الضريبي لم يحظى بالاستقرار و النجاح مما ادى الى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات بالاضافة الى تعقد ذلك النظام و في هذا المجال نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 33 اجراءا ضريبيا ما بين تعديل و الغاء و اتمام اما قانون المالية لسنة 2002 تضمن 32 اجراءا ضريبيا و قانون المالية لسنة 2003 تضمن 68 اجراءا ضريبيا.[3]

[1]– حنان شلغوم ، المرجع السابق ، ص 108.

[2]– ناصر مراد ، المرجع السابق ، ص 39.

[3]– سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي ، اقتصاديات الضرائب ، الدار الجامعية ، مصر، 2007، ص 535.

هذا ما يثبث لنا مدى تعقيد و صعوبة النظام الضريبي سواء في الجزائر او في الدول النامية المدينة الاخرى.

I- دور السياسات المالية و القانونية المقترحة في مجال اصلاح الهيكل الضريبي

للسياسات دور هام في مجال اصلاح الهيكل الضريبي في نقاط عديدة لعل اهمها

1- إعداد هياكل ضريبية تتسم بتوسيع نطاق الوعاء الضريبي و ترشيد هيكل اسعار الضرائب و الحد من المبالغة في درجة التصاعد الضريبي على نحو يسهم في تدعيم حوافز العمل و الادخار و الاستثمار مما يؤدي الى رفع حدود الحصيلة الضريبية في الاجل الطويل .

2- فرض حد ادنى من الضرائب على الانشطة التي تحول الاعتبارات الادارية في الدول النامية دون احتوائها ضريبيا مثل الانشطة الزراعية و العقارية.

3-هناك العديد من المشاكل التي تواجه الضريبة على الدخل الشخصي منها ما يتعلق بكيفية ادارتها حيث تتطلب درجة عالية من الكفاءة في الادارة الضريبية ومنها ما يتعلق بالقوانين الضريبية التي غالبا ما تتغير من فترة إلى أخرى و البعض الاخر يتعلق بالوعي الضريبي من جانب الممولين كما ان نطاق فرض هذه الضرائب يكاد يكون مقتصرا في اغلب هذه الدول على قوائم الاجور و المرتبات في القطاع العام و مشروعات القطاع الخاص الكبرى و هذا ما يؤدي في اغلب الاحيان الى التاثير سلبيا في الحافز الخاص بالعمل و الادخار و الاستثمار و خلق الدافع الى التهرب الضريبي .[1]

4-فيما يخص الضرائب المفروضة على الشركات فنلاحظ ان فرض هذه الضرائب في الدول النامية المدينة يعتبر اكثر سهولة من الناحية الادارية مقارنة بفرض الضرائب على الدخول الشخصية الا ان الاسلوب المستخدم لتطبيقها يعكس تزايد عبئها على عوائد الاستثمارات الا ان النظم الحالية لاهلاك حوافز الاستثمارات يترتب عليها اعفاء جزئي فقط للاستثمار و هذا لا يتناسب مع هدف زيادة حجم الاستثمارات المنتجة على المستوى الاقتصادي و من ثم تتجه الاصلاحات الضريبية في هذا المجال الى زيادة الاعفاءات الضريبية المقررة و تطبيقها

[1]- حميدة بوزيدة ، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الاصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004) ، اطروحة دكتوراه ،2005 ،الجزائر، ص 84.

على كافة الاستثمارات و القطاعات المتماثلة مع استبعاد الاعفاءات التي ليس لها مبرر اقتصادي او قانوني.[1]

b. تعديل القوانين و الانظمة المتعلقة بنسب الضرائب المفروضة على ارباح الشركات بما يجعلها تقترب من سعر الحد الاقصى للضريبة على الدخل الشخصي و الهدف من ذلك هو التقليل من الاثر السلبي الذي يتمخض عن وجود فوارق بين اسعار الضرائب المفروضة على ارباح الشركات و الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي .

و في نفس المنوال و تدعيما لهذا الإجراء يقترح صندوق النقد الدولي تحديد اسعار الضرائب على ارباح الشركات بحيث يتقارب و اسعار الضرائب على أرباح رأس المال بصفة عامة كا يوصي بالغاء الازدواج الضريبي على ارباح الاسهم.

c. فيما يخص الضرائب غير المباشرة فان صندوق النقد الدولي يؤكد ان فرض ضريبة المبيعات العامة ذات الوعاء المتسع و مثالها الضريبة على القيمة المضافة يجب ان يمثل عنصرا اساسيا في برامج الاصلاح الضريبي في الدول النامية المدينة ذلك ان فرض مثل هذه الضريبة سوف يترتب عنه توفير ايرادات ضريبية كبيرة .[2]

و يثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول النامية مشاكلا خاصة يتمثل اهمها في عدم قدرة الدولة على تطبيق تلك الضريبة على عدد كبير من الانشطة الاقتصادية التي تضطلع بها بعض القطاعات الاقتصادية غير الرسمية في الدولة الى جانب التعارض بين الرغبة في تطبيق تلك الضريبة و السعي لاستبعاد طبقة الفقراء من نطاق الاخضاع الضريبي لها.

الفرع الثاني : ترشيد جانب النفقات العامة

نظرا لما تعانيه االقتصاديات الدول النامية و منها الجزائر من ضعف ظهر جليا بعد انخفاض اسعار البترول و ذلك من خلال ظهور عجز في موازنتها التي تشهد زيادة في نفقاتها و سوء ادارتها و بسبب برامج التنمية التي تبنتها الحكومات المختلفة في العشرية الاخيرة و ما رافقها من هدر و

[1]– عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 242.

[2]– ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي و اشكالية التهرب (دراسة حالة الجزائر) ، اطروحة دوكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 342.

اختلاسات الامر الذي استدعى ضرورة ترشيد نفقاتها الخاصة بعد التزامها بمبادئ الحكم الراشد[1] و محاربة الفساد حيث اصدؤت قوانين تجرم الفساد و تحد من انتشاره بهدف الحفاظ على المال العام و استغلاله باكثر كفاءة و فعالية و تحقيقا للاهداف التي تسعى لها و التي ياتي على راسها تحسين المستوى المعيشي لافراد المجتمع و الصحة و التعليم و للتقليل من حدة الفقر و بالخصوص في ظل تبنيها لاعداف الالفية الجديدة.[2]

اولا : اهمية ترشيد النفقات العامة و عناصرها

I- اهمية ترشيد النفقات العامة

تبرز اهمية ترشيد سياسات الانفاقية المتبعة في الدول النامية كاداة من ادوات السايسة المالية في التخفيف من حدة الاختلالات الداخلية و الخارجية بغرض تحقيق الاصلاح الاقتصادي المنشود فبرامج الانفاق تمكن التنمية من تحقيق اهدافها اضافة الى ان برامج الانفاق المنتجة في القطاع العام تستطيع تسهيل عملية التصحيح الهيكلي و ذلك من خلال اقامة كاف من الاستثمارات المنتجة في قطاعات البنية الاساسية التي تتجاوز قدرات المستثمرين في القطاع الخاص اضافة الى توفير قدر كبير من المنافع الاجتماعية عن طريق تطوير الاستثمار في راس المال البشري و هذا ما يرفع من مستوى انتاجيته.[3]

و المقصود بترشيد الدولة لنفقاتها هو ان " تحقق الاهداف المحددة باستخدامها لمواردها على احسن وجه ممكن و الحيلولة دون اسرافها او تبذيرها".[4]

و تعرف ايضا على انها "تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق الى اعلى درجة ممكنة و القضاء على اوجه الاسراف و التبذير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و اقصى ما يمكن تبذيره من موارد العادية للدولة".

---

[1]- بلعورة هجيرة ، الحوكمة الجبائية و دورها في ترشيد النفقات الجبائية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، جامعة سوق اهراس ، مارس ، 2017 ،ص 179.

[2]- عجلان العياشي ، الحوكمة الجبائية المحلية كالية لتحقيق التنمية المحلية حالة ولاية المسيلة (2008-2011) ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد ،14 2014، ص 167.

[3]- سميرة ابراهيم ايوب، المرجع السابق ، ص 123-134.

[4]- حجم نفقات الدولة و كيفية ترشيدها ، مقال ماخوذ عن الموقع الالكتروني

http// :www.islamfin.go.forum.net (24/03/2017,14 :07)

II- عناصر ترشيد السياسة الانفاقية في الدول النامية

تتمثل اهم العناصر السياسة الانفاقية فيمايلي

1-ترشيد هيكل الإنفاق العام

يمكن ترشيد هيكل النفقات العامة من خلال اعداد برامج انفاق تشتمل على مجموعة من المشروعات الاستثمارية المنتجة التي يكون مبرراتها الموضوعية بما يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية علاوة على تطوير و اصلاح مشروعات القطاع العام و هذا يكون باتخاذ مجموعة من الاجراءات تتضمن مايلي

- ضرورة تحرير ادارة المشروعات العامة من التدخل السياسي و الاداري و اعطاءها قدر اكبر من الحرية و الاستقلال الذاتي .[1]
- ضرورة تقديم الدعم المالي للمشروعات العامة على اساس اختياري و ليس على اساس مطلق مع التركيز في اعطاء الدعم اللمشروعات التي يكون لها اهداف اقتصادية و اجتماعية واضحة اما بالنسبة للمشروعات الخاصة التي تمارس نفس النشاط فان الحل الامثل بالنسبة لها هو تحويل ملكيتها للقطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة اذا لم يكن تحويلها للقطاع الخاص ممكنا او متاحا بنجاح.[2]

2-ترشيد دور السياسة الانفاقية في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية لعملية التصحيح الهيكلي على طبقة الفقراء و محدودي الدخل

تقترح المؤسسات المالية الدولية ترشيد السياسة الانفاقية في هذا المجال من خلال تبني عدة استراتيجيات تتضمن مايلي

- تحقيق النمو الاقتصادي العام ذلك ان ترشيد الانفاق في المجال الاقتصادي يعد اكثر البدائل فاعلية في مواجهة التكاليف الاجتماعية لعملية التصحيح الهيكلي في الاجل الطويل و ذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة فرص العمالة و توفير القدر الكافي من الموارد للدولة و التي يمكن تخصيص قدر منها للانفاق على برامج التنمية الاجتماعية.[3]

---

[1]- بلال عوايشية ، اصلاح الادارة المحلية كمدخل ترشيد النفقات العامة للدولة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص 53.

[2]- درواسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي -حالة الجزائر- ،اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ،ص 171.

[3]- بلعورة هجيرة ، المرجع السابق ، ص 181.

- اقامة برامج انفاق عام موجه ازيادة فرص كسب الفقراء و محدودي الدخل و ذلك من خلال زيادة مقدار الاصول المادية للفقراء و رفع معدلات انتاجيتها بتصميم برامج انفاق خاصة باصلاح الاراضي الزراعية و نظم الري.
- اقامة برامج انفاق اجتماعية موجهة للفقراء تهدف الى تحسين مستوى معيشتهم و ذلك من خلال تقديم التغذية و الرعاية الصحية الاولية .

ثانيا: دور الحوكمة الجبائية في ترشيد سياسة الإنفاق في الجزائر

يعد نقص الرقابة على صرف المال العام احد الاسباب الرئيسية وراء الإسراف في الإنفاق و اهدار المال العام و هو الامر الذي يتطلب احكامها بشكل يحول دون ذلك كما ان تعزيز الشفافية في ادارة المال العام هي الاخرى تلعب دورا مهما في الحفاظ عليه و قد ارجعت منظمة الشفافية العالمية السبب الاول في استمرار تفشي الفساد في الشرق الاوسط و شمال افريقيا الى نقص الشفافية و غيابها في بعض الدول ما نتج عنه اهدار الموارد العامة التي اثرت سلبا على تحقيق الاهداف التنموية في تلك الدول.[1]

I- احكام الرقابة على المال العام بهدف الحد من الهدر و ترشيد الانفاق

تعد الرقابة على المال العام احد المهام الرئيسية للبرلمانات في مختلف الدول فاذا ما نظرنا الى اجهزة و وسائل الرقابة على النفقات العامة في الجزائر فاننا نجدها متنوعة و متعددة منها الرقابة الداخلية و الخارجية و القبلية و البعدية و رغم هذا التنوع الا انه هناك العديد من النقائص و العيوب التي تميزها و هو ما تسبب في هدر المال العام و اختلاسه.[2]

و تكتسي العملية الرقابية اهمية كبيرة نظرا للدور التي تؤديه في الحفاظ على المال العام و توجيهه ما يسمح بتحقيق الرشادة في الانفاق و في هذا المجال يمكن اعطاء بعض التصورات التي من الممكن ان تدعم الرقابة

1- ضرورة استقلالية الهيئات الرقابية المختلفة و الاعوان التابعين لها

[1]- بلعورة هجيرة ، المرجع السابق ، ص 185.

[2]- شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000-2010)، اطروحة دكتوراه تخصص نقود و مالية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2011-2012 ،ص 229.

2- اعتماد المعايير الدولية للرقابة المالية كمرجعية في اجراء التدقيق على الاموال العامة و توفير معايير دولية للرقابة المالية للمحاسبة و المساءلة كمعايير السلوك الوظيفي.

3- ضرورة اشراك المجتمع المدني و كذا الهيئات في الرقابة على الانفاق العام .

4- تعزيز دور اللجنة المالية و الميزانية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاطار العام للموازنة و المصادقة على سقوف الموازنة في بداية عملية اعداد الموازنة

5- توفير دور المجالس المحلية للقيام برفع التقارير و ممارسة دورها الرقابي بالاضافة الى تعزيز اجراءات المساءلة.[1]

II- دعم الشفافية و النزاهة في ادارة و تسيير الاموال العامة للدولة

يتطلب ترشيد الانفاق الحكومي ضرورة ان تتسم ادارة الاموال العامة للدولة بالشفافية و النزاهة و تبدا هذه العملية انطلاقا من الموازنة العامة للدولة التي تشكل اداة حيوية و حاسمة في ضمان شفافية تسيير الاموال العامة .

و في الجزائر يعتبر القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 و المتعلق بقوانين المالية المرجع الرئيسي للمالية العامة في الجزائر اذ حدد هذا القانون ماهية الموازنة العامة للدولة من حيث مفهومها مكوناتها مراحل اعدادها و تنفيدها كما انه اضفى صبغة قانونية على الموازنة العامة من خلال تقديمها في شكل قانون مالية يتم المصادقة عليه سنويا من طرف الهيئة التشريعية .

و وفقا للمادة 03 من القانون 17/84 [2] فان قانون المالية يقر و يرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة و اعبائها و كذا الوسائل المالية الاخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية و تنفيد المخطط الانمائي السنوي.

ان اشتداد ازمة المديونية الخارجية للدول النامية و انفجارها سنة 1982 و بالتالي الاعلان صراحة عن عدم قدرة الدول النامية ابتداءا من هذا التاريخ الاستمرار في دفع اقساط الديون الخارجية و خدماتها[3] حيث توقفت كبريات الدول النامية المدينة عن دفع اعباء ديونها الخارجية –ضف الى ذلك عجز السياسات الاقتصادية القائمة في بلوغ الاهداف المسطرة بما استدعى تبني سياسات التصحيح الهيكلي

[1]- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية الجريدة الرسمية عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

[2]- بلعورة هجيرة ، المرجع السابق ، ص 187.

[3]- عزيزة بن سمينة بين عمارة المرجع السابق ص 265.

في هذه البلدان و التي تهدف الى تصحيح مظاهر الاختلالات الاقتصادية بما يؤدي الى تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي من ناحية و رفع معدلات النمو الاقتصادي و الاجتماعي من ناحية اخرى .

الا ان التجارب التاريخية للدول التي تبنت هذه السياسات قد اثبتت فشلها و فداحة اثارها الاقتصادية و الاجتماعية و ان اهم ما يؤكد فشلها هو عدم قدرتها على تحقيق اهدافها المطروحة و هذا باعتراف الجهات الداعمة لها و هي صندوق النقد الدولي و البنك العالي (و ذلك في العديد من اصدارات مجلة التمويل و التنمية) و محاولة هذه الجهات ارجاع الفشل الى ذرائع مختلفة تتراوح بين التطبيق و الصدمات الخارجية.[1]

فالاثار الاجتماعية للبرنامج ما زالت بالرغم من جميع السياسات الاجتماعية الموازية التي تم اضافتها لاحقا كارثية خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة و هي بذلك تطال الغذاء و الدواء و مستويات المعيشة لتترسخ حقيقة مفادها ان هذه البرامج قد ادت الى ازدياد الفقراء فقرا و زيادة الاغنياء غنى و تضييق حجم الطبقة الوسطى من المجتمع.[2]

[1]– عجلان العياشي ، المرجع السابق ، ص 200.

[2]– عزيزة بن سمينة بنت عمارة ، المرجع السابق ، ص 266.

المطلب الثاني : الحلول و السياسات المقترحة من طرف القمم و تكتلات البلدان المدينة

و سنتطرق الى هذه الاقتراحات و السياسات فيمايلي

الفرع الأول: المبادارت من طرف القمم و تكتلات البلدان المدينة

ان المبادرات المتعلقة بالسياسات المقترحة من قمم و تكتلات الدول المدينة عديدة منها

أولا : إعلان مجموعة قرطاجة و قمة كابولاكو لمجموعة أمريكا اللاتينية

I- اعلان مجموعة قرطاجة

قامت احدى عشر دولة مدينة في سنة 1984 و في مدينة قرطاجة الكولومبية بالتوقيع على اعلان القمة في امريكا اللاتينية و كان الغرض من هذه القمة هو ايجاد مخرج للدول النامية المدينة من ازمة المديونية و في هذا الاطار فلقد جاءت بالعديد من الحلول و التي اهمها:

1- المطالبة بتوسيع الية تسهيلات التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي و زيادة كل من القروض الرسمية و القروض المقدمة من طرف المؤسسات المالية الدولية و كذلك الزام البنوك التجارية بمنح قروض بقدر اكبر من مستوى من مبلغ تلك التي طلبت بها خطة بيكر كما طالبت الدول في نفس المنوال بضرورة تحديد سقف للمديونية الخارجية كنسبة معينة من إيرادات الصادرات و تحسين شروط إعادة الجدولة و إلغاء الرسوم عليها.[1]

2-ضرورة تحسين شروط التبادل التجاري الدولي و السماح لصادرات البلدان النامية بالدخول الى أسواق البلدان الرأسمالية و هذا عن طريق الغاء التعريفة الجمركية و إلغاء القيود الحمائية.

3- و تقع على الدول المدينة مجموعة من الالتزامات من بينها ضرورة تصحيح سياساتها الداخلية الضريبية و تحقيق التنمية بمختلف أشكالها .

II-قمة اكابولكو Acapulco[2]

من اجل حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و علاقتها بالازمة المالية اجتمعت ثمانية دول من امريكا اللاتينية بمدينة اكابولكو بالمكسيك في شهر نوفمبر 1987 و كانت النتيجة المستخلصة من هذه القمة هو ان ازمة المديونية الخارجية لها علاقة وطيدة بالتنمية الاقتصادية لبلدانهم و تمثلت اغراض هذه القمة فيمايلي

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الابيض المتوسط الدورة العامة الخامسة عشر ماي 2000 ص 141.

[2]- الهلشمي بوجعدار ، المرجع السابق ، ص 216-217.

- مراجعة سياسة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي
- طلب المساعدة من الدول الدائنة من اجل تحقيق برامج التنمية

ثانيا : قمة منظمة الوحدة الإفريقية

في 30 نوفمبر 1987 و في عاصمة ايثيوبيا اجتمعت الدول الإفريقية بغرض الخروج بمجموعة من الحلول للتقليل من ازمة المديونية الخارجية للدول الإفريقية و يمكن تقسيم هذه الحلول و الاقتراحات الى صنفين الأول خاص بالدول الإفريقية و الثاني بالمجموعة الدولية.

I- الالتزامات الواقعة على الدول الافريقية

لقد انبثقت عن هذه القمة مجموعة من التصريحات الزمت بدورها الدول الافريقية باتخاذ مجموعة من الاجراءات و ذلك من اجل التخفيف من حدة ازمة ديونها الخارجية و تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي.

1- تدعيم التعاون مع المؤسسات المختصة بمسالة المديونية الخارجية (البتك الافريقي للتنمية المركز الافريقي للدراسات النقدية اللجنة الاقتصادية لافريقيا منظمة الوحدة لافريقيا)

2- تشجيع البحث و التطوير العلمي و التكنولوجي في القارة الإفريقية.

3- المطالبة بإنشاء صندوق نقد إفريقي إضافة إلى تدعيم البنك الإفريقي للتنمية و تشجيع التعاون داخل القارة الإفريقية.[1]

II- الالتزامات الواقعة على الدول الدائنة

من خلال هذا المؤتمر وقعت على الدول الدائنة مجموعة من الالتزامات

1- تحسين البيئة الاقتصادية الدولية و جعلها ملائمة للتصحيح الاقتصادي في الدول الافريقية

2- زيادة الحصص المالية الموجهة لافريقيا في اطار مساعدات[2]

3- منح اجل الاستحقاق لمدة 50 سنة و فترات سماح تبلغ 10 سنوات فيما يخص كل انواع القروض الجديدة .

[1] - HAROUN Mehdi, Le régime des investissements en Algérie à la lumiére des conventions franco- algériennes. Thèse de doctorat, université de Montpelier, octobre 1998,p 63.

[2] - HAROUN Mehdi, Op.Cit,p.64.

مع العلم ان الدول الدائنة لم تقبل هذه الاقتراحات التي تمس مصالحها كما اصرت على ضرورة تطبيق الاصلاحات المقترحة من طرف مؤسسات التمويل الدولية و في المقاب فانها حاولت التخفيف من عبئ هذه الديون و خاصة بالنسبة للدول الاقل نموا في قمة السبع الكبار الرباعة عشر بتورنتو المنعقدة في شهر جويلية 1988 اضافة الى الغاء بعض الديون.

III- الاعلان الجزائري في ظل القمة الافريقية

بعد اجتماع مشاركي القمة في الجزائر سنة 1999 و بعد مناقشات مثمرة تم تبني الاعلان الجزائري المقد الى اعضاء القمة في الاجتماع الخامس و الثلاثين بمنظمة الوحدة الافريقية و في هذا الاطار تم تبني الاقتراحات التالية

1- المديونية الخارجية تشكل عاملا اساسي لتحديد التنمية في افريقيا و ان استمرار عبئ هذه الديون يبقى واحدا من اهم العوائق التي تحول امام التنمية.

2- عند التوقيع على القروض توصي القمة بانتهاج الشفافية و الالتزام بقبول المحاسبة و المسؤولية خلال الالفية القادمة.

3- تشجيع العولمة كعامل رئيسي للحد من ازمة المديونية الخارجية .

5- تشجيع الاستثمار لتحريك الاقتصاد و انعاش التشغيل

الفرع الثاني: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة احدى اهم الموارد المالية التي تراهن عليها مختلف دول العالم المتقدمة منها و المتخلفة على حد سواء في تحقيق التنمية ذلك لان الدول الاكثر جاذبية لهذه الاستثمارات تعتبر الاكثر حظوة في تحقيق النمو و قد اصبحت هذه الاستثمارات تشكل الظاهرة الاقتصادية التي تميز نهايات القرن العشرين على غرار تطور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و العولمة.[1]

و نظرا لاهمية الاستثمار لاعتباره احد الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية سعت معظم الدول المدينة و من بينها الجزائر الى ترقيته منذ تجولها الى اقتصاد السوق في مطلع التسعينات و بالنسبة للجزائر فان المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 بمثابة اول النصوص القانونية التي منحت حرية تامة للاستثمار سواء كان محليا او اجنبيا لكن هذا لا يعني انه لم تكن هناك

[1]- حمدي مريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق ، مجلة المفكر ، العدد العاشر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، ص 332.

قوانين منظمة للاستثمار قبل هذا المرسوم اذ ان الجزائر عملت منذ سنة 1963 على وضع مثل هذه القوانين [1] و دائما ضمن التوجه الرامي الى تشجيع الاستثمار و استقطاب المزيد من راس المال الاجنبي اعتمدت الجهات الوصية في الجزائر سلسلة من التدابير و الاجراءات بغرض تحديث الاطار التشريعي الناظم للاستثمار و تقديم تحفيزات لجلب المستثمر الاجنبي .[2]

اولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر محدداته و التشريعات الخاصة به

I –مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر و محدداته

ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية "اونكتاد" يعرف لنا الاستثمار الاجنبي المباشر على انه " النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الاداري بين الشركة في القطر الام و الشركة او الوحدة الانتاجية في قطر اخر على ان تتعدى نسبة مشاركة الشركة الام 50٪ "[3]

و في نفس المنوال يعرفه صندوق النقد الدولي على انه " حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة على ان تتعدى نسبة مشاركة هذا المستثمر الاجنبي 25٪ ".[4]

و بالنسبة لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر فلقد بذلت الدول النامية و منها الجزائر مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات و امتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات انتمائية تخفيض معدلات الفائدة و تقديم مساعدات و حوافز جبائية كالاعفاء من

[1]– عيبوط محمد وعلي ، الاستثمارات الاجنبية في القانون الجزائري ، دار هومة ، الجزائر، الطبعة الثانية ، 2014 ، ص 68.

[2]– حمدي مريم ، المرجع نفسه ، ص 332.

[3]– ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، دار المحمدية ، الجزائر، 1997 ،ص153.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الدار الجامعية الجزائر 2000 ص 19.

الضريبة او تخفيض الوعاء الضريبي و رغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة تفوق 70٪اما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية.[1]

و تتلخص هذه المحددات في ثلاث عوامل رئيسية يعتمدها المستثمرين الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة[2]

1- سياسات الدول المضيفة

تتمثل هذه السياسات فيمايلي

- الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي
- معايير معاملة الشركات الاجنبية و الاتفاقات الدولية
- سياسة العمل و هيكل السوق
- السياسات الضريبية و السياسات التجارية (التعريفات الجمركية و درجة الحماية الوطنية)
- الاجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع الاستثمارات

2- المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة

هذه المواصفات هي كالاتي:[3]

- حجم السوق و معدل المدخل الفردي
- قدرة الوصول الى الاسواق
- توفر المواد الخام و العمالة الرخيصة
- كفاءة البنية التحتية

II- التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي

لقد عالجت الجزائر مسالة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من القوانين المتعاقبة التي نظمت كل مرحلة و يكمن الاطار القانوني في مجموعة من التشريعات اهمها تلك التي تتعلق بترقية

---

[1]- محمد زيان ، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 01 ، 2004 ، ص 119-120.

[2]- حسان خضر ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعاريف و قضايا ، مجلة جسر التنمية ، العدد 06 ، 2004 ،ص 06.

[3] - Charles Albert Michalet, l'investissement direct :Capitaux ou activités le budjet au marché ,Algérie,Ministére de finance, Alpha Edition, 2004, pp58-59.

الاستثمار في الجزائر و قد عرف تطور التشريعات الخاصة به عدة مراحل و قد اصدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف الى جذب الاستثمار الاجنبي و نذكر اهمها :

1- قانون 63-277 المؤرخ في 26جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات[1]

من بين الاسباب التي ادت الى صدور هذا القانون هو حاجة الاقتصاد الجزائري انذاك لراس المال الاجنبي و لضعف الامكانيات الداخلية و قلة رؤوس الاموال المحلية .

اذ يمنح بموجبه الحرية لكل شخص اجنبي سواء معنوي او طبيعي للاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول بعبارة اخرى ان قبول المستثمر الاجنبي مرهون بمدى كون هذا الاجنبي يعمل في اطار اهداف الدولة اي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل اهمية للاقتصاد الوطني[2].

و ما يلاحظ في هذه المرحلة هو عدم تجسيد التوجه الاشتراكي في اول قانون صدر لتنظيم الاستثمار بعد استقلال الجزائر حيث خول للمستثمرين الاجانب عدة ضمانات عامة

- حرية الاستثمار للاشخاص المعنوية و الطبيعية الاجنبية
- حرية التنقل و الاقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري هذه المؤسسات
- المساواة امام القانون و لاسيما المساواة الجبائية
- الضمان ضد نزع الملكية بمعنى ان نزع الملكية يؤدي الى تعويض عادل.

و هنا تجدر الملاحظة على ان هذه الاحكام تضمنت ضمانات خاصة بالمؤسسات المعتمدة و الاخرى خاصة بالمؤسسات المنشاة عن طريق اتفاقية.[3]

الا ان هذا القانون لم يعرف تطبيقا من الناحية الواقعية رغم الامتيازات التي جاء بها و ذلك نظرا لتخوف المستثمرين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر و نية النظام السياسي في اتباع المنهج الاشتراكي فالادارة الجزائرية بينت رغبتها في عدم تطبيقه ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي اودعت لديها اضافة الى ان الاقتصاد الوطني يتميز بنقص في المنشات و ضيق الاسواق و ارتفاع تكاليف الانتاج.[4]

---

[1]- القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963 ، الجريدة الرسمية عدد 53 ، 02 اوت ،1963 ،ص 774.

[2]- محمد سارة ، الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2009- 2010 ، ص 14.

[3]- عليوش قربوع كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص 08.

[4]- عيبوط محمد وعلي ، المرجع السابق ، ص 70.

2- الاستثمار في اطار القانون 1966 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 [1]

نتيجة للنقص الواضح في القانون 63-277 قامت السلطات الجزائرية باصدار قانون الاستثمار رقم 284/66 بتاريخ 1966/09/15 و المتعلق بالاستثمار الوطني و الذي يهدف الى سد الثغرات التي ظهرت في القانون 277/63 و ذلك بتعريف المبادئ التي يقوم عليها راس المال الخاص سواء الاجنبي او الوطني و تحديد الضمانات او المنافع المتوفرة له.

فمن اهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون هو ان الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية الى الدولة و الهيئات التابعة لها اما راس المال الخاص الوطني او الاجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الاخرى بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الادراية.[2]

الا ان هذا القانون لم يحظى بالنجاح ذلك انه احتوى على احكام قاسية على المستثمر الاجنبي كما ان المشرع لم ينص على تحويل الاجور الخاصة بالعمال الاجانب و لم يضع مدة محددة للتاميم مع بقاء راس المال الوطني الخاص و الاجنبي مهمشا و ذلك راجع الى استمرار سيطرة القطاع العام و انتشار سياسة التامينات .

كما ان المنازعات المتعلقة بالاستثمارات تخضع للمحاكم الجزائرية و هذا يتنافى مع ارادة الاجانب التي تتحاشى تطبيق القوانين الداخلية لعدم تقثهم فيها و خوفا من التحيز.[3]

3-القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض

جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض لتكملة مسيرة الاصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من اجل اقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول الى الاقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الاجنبية .[4]

---

[1]- الامر رقم 66-248 المؤرخ في 15 سبتمبر سنة 1966، الجريدة الرسمية العدد 80 الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966 ، ص 201.

[2]- عليوش قربوع كمال ، المرجع السابق ، ص 08.

[3]- محمد سارة ، المرجع السابق ، ص 15.

[4]- حمدي مريم ، المرجع السابق ، ص 336.

4-المرسوم التشريعي رقم 12/93

هذا القانون كان موجها للاستثمار الخاص الوطني و الاجنبي الذي يقوم بانشطة اقتصادية (انتاج سلع او خدمات) في المجالات غير المخصصة صراحة للدولة او لفروعها او لاي شخص معنوي اخر[1] و ذلك مهما كانت طبيعة الاستثمار[2] اما الضمانات او الامتيازات الواردة فيه فانها تخضع لعدة انظمة هي النظام العام و الانظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة كما تضمن امتيازات خاصة تستفيد منها الاستثمارات التي لها اهمية خاصة للاقتصاد الوطني.[3]

و اذا كان هذا المرسوم لا يتضمن تغييرات جوهرية في النظام القانوني للاستثمار الخاص فانه يحاول توحيد النظام القانوني ليشمل الاستثمارات الاجنبية و في نفس الوقت الاخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفتها الجزائر بعد الاصلاحات التي تم الروع فيها عام 1988.[4]

5-الامر رقم 03-01

اذا كان هذا الامر يشكل تطورا في مجال المعاملات الاستثمارية فانه لا يتضمن تعديلات جوهرية في النظام القانوني للاستثمار بالمقارنة مع المرسوم السالف الذكر فالمادة 02 منه حددت مفهوم الاستثمار بشكل جديد " يقصد بالاستثمار ... اقتناء اصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الانتاج او إعادة التأهيل او إعادة الهيكلة المساهمة في رأس المال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية او عينية و استعادة النشاطات في اطار خوصصة جزئية او كلية" و هذا القانون موجه للاستثمارات الوطنية و الاجنبية سواء في انتاج سلع او خدمات[5] .

و يكرس المبادئ الاساسية الواردة في المرسوم التشريعي رقم 12/93 اما الامتيازات و الضمانات الوارده فيه فهي خاضعة لنظامين نظام عام و نظام استثنائي[6] كما انشأ "شباك وحيد" يضم الادارات و الهيئات المعنية بالاستثمار لتسهيل عملية الاستثمار و بالنسبة للتعديلات الواردة فيه فانها تتعلق اساسا بالحوافز الجبائية الممنوحة للمشاريع التي لها اهمية م للاقتصاد الوطني.

---

[1]- المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 ، يتعلق بترقية الاستثمار

[2]- المادة 2 من المرسوم السابق ذكره .

[3]- المادة 15 من المرسوم رقم 12/93.

[4]- عيبوط محمد و علي ، المرجع السابق ، ص 70.

[5]- المادة 02 من الامر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المعدل و المتمم.

[6]- المادة من 09 الى 13 من الامر ذاته.

غير ان التعديلات التي ادخلت عليه بموجب الاحكام الخاصة بالاستثمارات الاجنبية الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ثم قانون المالية لسنة 2012تتضمن عدة قيود لحرية الاستثمار و الهدف منها الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال نظام الشراكة و حق الشفعة بالاضافة الى خضوع الاستثمارات الاجنبية لبعض الاجراءات الادارية المتمثلة في نظام التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) و الدراسة المسبقة من قبل المجلس الوطني للاستثمار(CNI) الى جانب بعض القيود المتعلقة بالصرف و حركة رؤوس الاموال.[1]

ثانيا :تقييم بيئة الاستثمارات الأجنبية

ان التشخيص لخصائص بيئة الاستثمارات الاجنبية بالجزائر يسمح باستخلاص نقاط القوة و الضغط في جوانب المناخ الاستثماري و ذلك كالتالي[2]

1- المؤهلات

- تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية خاصة من حيث الموقع الجغرافي الملائم و الثروات الباطنية المعتبرة و اتساع حجم السوق.[3]
- الارادة السياسية القوية للنهوض بمناخ الاستثمارات و تاهيله وفق متطلبات جذب الاستثمار الخاص الوطني و الاجنبي
- المنظومة القانونية المحفزة جدا و المتضمنة اهم الضمانات و التسهيلات و التخفيزات التي يرغب فيها المستثمرون الاجانب.[4]
- الاستقرار الكبير في الجانب السياسي و المؤشرات الكلية للاقتصاد و تحسن الوضعية الامنية بشكل واضح.

[1]- محمد عيبوط و علي ، المرجع نفسه ، ص 71.

[2]- حمدي مريم ، المرجع السابق ، ص 338.

[3]- معهد البحوث و الدراسات العربية ، دراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، جامعة الدول العربية ، 1978 ، ص 454.

[4] - BENFREHA Noreddine , les multinationales et la mondialisation, Op.Cit,p.76.

2- المعوقات

رغم الجوانب الايجابية السالفة الذكر و التي تشير الى التحسن الكبير الذي عرفته بيئة الاستثمار في الجزائر كما يشهد بذلك الكثير من المستثمرين الاجانب الا ان بعض المعوقات لا زالت تطبع هذه البيئة و من بين هذه المعوقات:[1]

- ثقل و تعقيد النظام الاداري لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية و تداخل الصلاحيات
- انتشار مظاهر الفساد متمثلة في الرشوة و الوساطة و المحسوبية و التعصب رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.
- من اهم المعوقات ايضا الاشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار و مواقع التنفيذ .
- مجمل القطاعات تعاني من عوائق كبرى تحول دون تدفق استثمارات الاجانب و منها على سبيل المثال النظام العقاري القديم مشاكل الموانئ...
- شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها و التي عادة ما تكون على شكل رهن رسمي للعقارات.

[1]- عيبوط محمد و علي ، المرجع السابق ، ص 73.

الخـــــــــاتمة العـــــــــامة

الخاتمة العامة:

إن إشكالية الديون الخارجية من أخطر وأعقد القضايا التي واجهتها اقتصاديات الدول النامية عامة والعربية خاصة؛ فقد انعكست سلبا على عمليات التنمية في معظم هذه البلدان المدينة، التي كانت في الأصل تأمل تحقيق تنميتها المنشودة عن طريق الاعتماد على التمويل الخارجي. في حين أنه كان ينبغي العمل على الحد من علاقات التبعية الخارجية، والاعتماد على الذات والاتجاه نحو إستراتيجية تصحيحية تهدف إلى رفع معدل الصادرات؛ وكذلك العمل على تحرير تجاري ومالي عربي كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي العربي. يمكن رسمها على ثلاثة مستويات، الأول عالمي والثاني إقليمي والأخير محلي.

كما تجدر الإشارة إلى أن معالجة إشكالية تفاقم الديون الخارجية من جذورها تبدأ بالبحث عن الأسباب المحلية الأساسية التي كانت وراء هذه المشكلة، ثم العمل على القضاء عليها. وهذا يعني إعادة النظر في إستراتيجية التنمية التي اتبعها كل بلد عربي خلال العقود الماضية؛ وتبني إستراتيجية الاعتماد على الذات. تلك الإستراتيجية التي تحقق التنمية الاقتصادية المستقلة والتي تنفي التبعية للخارج بشكل تُوَجهُ فيه الاستثمارات نحو المشاريع الإنتاجية التي تخدم التنمية المنشودة؛ والتي من شأنها توسيع السوق المحلي وتحقيق رفاهية السكان.

عالجنا من خلال هذه الدراسة إشكالية الديون الخارجية وآثارها على عملية التنمية في البلدان العربية ومقارنتها بالدول المدينة الأخرى، التي تعتبر فيها هذه الأزمة من أخطر وأعقد القضايا التي تعترض التنمية الاقتصادية. وبعد أن تناولنا بالدراسة والتحليل جميع المبادرات والإجراءات الدولية المختلفة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية، كان لابد لنا أن نتساءل عما إذا كانت هذه المبادرات قد استطاعت إيجاد حل ناجع لأزمة المديونية الخارجية العربية؛ أم أنها كانت عبارة عن مسكنات وحلول جزئية وعرضية تصب في مصلحة الجهات الدائنة؟ للإجابة عن هذا التساؤل نستعرض أهم النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا.

أولا: النتائج

1- عقب الحرب العالمية الثانية بدأت معظم بلدان العالم عهدا جديد من البناء والتعمير، وذلك على أنقاض الدمار الذي حل خاصة بالبلدان الرأسمالية المتقدمة. وفعلا شهد الاقتصاد العالمي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات عصرا مزدهرا. حيث ارتفعت معدلات تراكم رأس المال، ومعدلات النمو الاقتصادي. وقد اقترن ذلك باستقرار في النظام الاقتصادي الدولي الذي كان يعتمد على آليتين رئيسيتين هما:

- نظام "بريتون وودز" الذي قام على أساس قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وتثبيت أسعار الصرف.
- اتفاقية "**الجات**" التي تدعو إلى حرية التجارة وتخفيف القيود عليها. وقد سمح ذلك بتسريع نمو حجم التجارة الخارجية الدولية، وكذا حركة رؤوس الأموال الدولية خاصة منذ منتصف السبعينيات من القرن المنصرم.

2- منذ مطلع الستينيات وبعد أن نالت معظم البلدان العربية استقلالها السياسي، أرادت هذه الأخيرة تعزيز ذلك بالسعي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ وذلك من خلال تبني برامج تنمية اقتصادية واجتماعية طموحة قصد التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي الموروث عن الحقبة الاستعمارية. غير أن تلك الدول الحديثة الاستقلال السياسي آنذاك اعترضها العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها ندرة رؤوس الأموال الوطنية، أو عدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية المنشودة.

3- إن مشكلة انخفاض معدلات الادخار المحلي، تعني عدم كفاية الموارد المحلية المتوفرة لتمويل عملية التنمية المنشودة. وهذا يعني أن هناك فجوة في الموارد المحلية، يقابلها فجوة مناظرة في التجارة الخارجية وهذا ما جعل العديد من البلدان العربية، يعتمد على التمويل الخارجي لمواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن.

4- لجأت البلدان العربية المدينة إلى الاقتراض الخارجي من مصادر دولية عديدة، وشجعها على ذلك توافر الفوائض المالية لدى بعض الدول الدائنة، وبالتالي توفر إمكانيات الاقتراض المختلفة. إضافة إلى استقرار الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت ونموه الملحوظ. كما أن تراكم أحجام هائلة من السيولة في البنوك التجارية نتيجة الفوائض الضخمة النفطية؛ إضافة إلى سهولة شروط الاقتراض في ذلك الوقت، أسهم في تشجيع معظم البلدان العربية على الإفراط في الاقتراض الخارجي. وفعلا استطاعت هذه البلدان خلال فترة الستينيات التحكم نسبيا في المصاعب التي اعترضتها، دون وجود أية صعوبة فيما يخص سداد أعباء الديون الخارجية.

5- في بداية السبعينيات بدأ الاقتصاد العالمي يعاني من أزمة هيكلية حادة ما زالت أثارها مستمرة حتى الآن، ومن أهم معالم هذه الأزمة هي:

- إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بقرار منفرد من الرئيس الأمريكي.
- تعويم أسعار الصرف، وذلك ما شجع عمليات المضاربة على الذهب، وأدى بالتالي إلى اضطراب في الأسواق النقدية والمالية الدولية.
- ظهور التضخم متزامن مع البطالة، أي ما يعرف بأزمة الكساد ــ التضخمي.

إضافة إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والنقدية التي بدأت تهدد استقرار النظام الاقتصادي العالمي برمته. وذلك ما سبب انخفاض معدلات الربح، وبالتالي معدلات النمو؛ التي انعكست سلبيا على البلدان العربية. فقد انخفضت حصيلة صادراتها، وارتفعت أسعار وارداتها نتيجة ارتفاع تكاليف المواد المصنعة في الدول الصناعية. وبالتالي اتجهت موازين مدفوعاتها نحو تسجيل مزيد من العجز. ونتيجة لذلك تعرضت مستويات المعيشة والإنتاج والاستثمار والعمالة لضغوط عديدة، فأصبحت مواجهة هذه المشاكل مرتبطة بمدى القدرة على تمويل العجز المتفاقم في موازين المدفوعات.

6- نتيجة لنمو حجم الديون الخارجية بمعدلات كبيرة ازدادت أعباء خدمات هذه الديون بشكل كبير جدا، يفوق معدلات نمو صادرات تلك الدول. وبذلك أصبحت أعباء هذه الديون تستحوذ على جزء هام من حصيلة الصادرات(فمثلا بلغت بالنسبة للجزائر 86 % في عام 1993). وبالتالي تناقصت القدرة الذاتية لتلك البلدان على الاستيراد وتدهورت أسعار الصرف وانخفض حجم التدفقات الصافية للموارد، وأصبحت المديونية الخارجية الضخمة وأعباء خدماتها تشكل أحد العوامل الهامة في اختلال موازين المدفوعات. مما أدى إلى المزيد من الاقتراض وبالتالي تتفاقم أزمة النقد الأجنبي.

7- انفجرت أزمة المديونية الدولية في شهر أوت عام 1982، حينما أعلنت المكسيك عجزها عن دفع أعباء ديونها الخارجية. ثم تبعتها كل من البرازيل والأرجنتين ودول أخرى. وهذا ما أوقع النظام المصرفي الدولي وبخاصة المصارف التجارية الأمريكية في مأزق كبير، باعتبار أن توقف كبرى الدول المدينة عن الدفع هو بمثابة إفلاس هذه البنوك؛ وإحداث توتر شديد في النظام المالي العالمي. ولهذا بدأت هذه البنوك بتقييد الائتمان المصرفي، خصوصا ذلك الموجه للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولم تعد توافق على منح القروض إلا بعد إذعان هذه البلدان لتوصيات صندوق النقد الدولي، وإتباعها برامج إصلاح وتكييف، لكي تتمكن من توجيه اقتصادياتها بشكل يضمن سداد الديون المستحقة عليها.

8- ظهور العديد من المبادرات والإجراءات الدولية للتخفيف من أعباء الديون الخارجية للبلدان النامية بما فيها العربية، سواء منها المبادرات التي تعمل على تأجيل السداد، أو الإجراءات المتخذة قصد إلغاء جزء من الديون الخارجية لبعض البلدان؛ وذلك مقابل تطبيق برامج إصلاح اقتصادي، تشرف عليها المنظمات الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولكن تجارب هذه الدول أثبتت فشل تلك الإجراءات المتبعة للتخفيف من أزمة المديونية انطلاقا من إعادة جدولة الديون وصولا إلى جميع المبادرات التي اقترحت تأجيل السداد أو التخفيف من حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية. على الرغم من إتباع العديد من البلدان المدينة برامج تصحيح اقتصادي قاسية، انعكست أثارها سلبا على مستويات معيشة المواطنين. رغم ذلك فإن الأزمة لا تزال قائمة؛ إذ لا يزال العديد من البلدان المدينة يعاني من زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض معدل النمو.

9- إن تبني البلدان المدينة برامج إصلاح اقتصادي قاسية انعكس سلبيا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خصوصا في العديد من البلدان النامية، قد أدى إلى ظهور العديد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. بهذا الصدد، يرى البعض أن التطرف الذي ظهر في أكثر من بلد يرجع إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها. ولهذا ظهر العديد من المبادرات التي تمثل وجهة نظر المدينين، وما يميزها أنها مبادرات أمان غالبا ما لا يؤخذ بها، وأنها محلية أو إقليمية، ولا تستطع البلدان النامية الوصول إلى صيغة موحدة تدافع عن مصلحتها.

10- إن جميع المبادرات التي اقترحتها الدول الدائنة والمنظمات المالية الدولية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية، انطلقت في تحليلها باعتبار أن أزمة الديون هي مجرد أزمة نقص سيولة. أي عدم كفاية وملائمة وسائل الدفع والاحتياطات الدولية اللازمة لمواجهة أعباء المديونية الخارجية. لكن عندما أصبحت هذه الأعباء ضخمة وتجاوزت طاقة هذه الدول على السداد، وتوقف العديد منها عن السداد؛ تعامل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع هذه الأزمة على أنها أزمة إفلاس. وبالتالي بدأت المبادرات التي تروج لتحويل جزء من الديون إلى أصول إنتاجية تتملكها أو تشارك في ملكيتها الجهات الدائنة. ونعتقد أن هذا الحل يعتبر من أسوأ وأخطر أنواع الحلول المقترحة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية بما فيها العربية.

11- إن تفاقم أزمة المديونية الخارجية في البلدان العربية المدينة، تعود بشكل كبير إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للاقتراض الخارجي. فقد دلت الوقائع على أن هذه الدول لم يكن لديها جهة مركزية تشرف على إدارة الديون الخارجية. وبالتالي لم يكن هناك تصور واضح ودقيق عن كيفية إدارة الدين الخارجي، وعدم توفر متخصصين ذوي خبرة في مجال الاقتراض من أجل التفاوض والحصول على أفضل الشروط من الدائنين.

12- إن قسما معتبرا من القروض الخارجية التي حصلت عليها البلدان العربية في عقد الثمانينيات كانت تخصص لشراء السلع الاستهلاكية وأحيانا لشراء الأسلحة والعتاد الحربي. وحتى القروض التي مولت المشاريع الإنتاجية كانت في معظمها موجهة نحو مشاريع البنية التحتية التي تتميز بكون مردوديتها بسيطة على المدى القصير. مما انعكس سلبا على تفاقم العجز في موازين المدفوعات.

13- إن النتائج التي استعرضناها فيما يخص البلدان النامية تنطبق كذلك على حالة اقتصادات البلدان العربية. غير أن ما تتميز به هذا الأخيرة أنها اقتصاديات دائنة للعالم الخارجي؛ إذا ما أخذت كوحدة متكاملة لأن بعض البلدان تتمتع بفائض مالي كبير. إن الفائض الذي وظف ويوظف في الأسواق المالية والبنوك الأجنبية، يعاد تحويله إلى البلدان النامية منها العربية المدينة في شكل قروض.

14-إن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا أو إيجابيا وإنما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه. إذ أثبت العديد من الدراسات والبحوث أن الدول التي تعرضت لأزمات مديونية حادة قد خصصت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات غير المنتجة.

ثانيا: الاقتراحات

تعتبر أزمة المديونية الخارجية للبلدان العربية من أصعب القضايا التي واجهتها اقتصاديات هذه البلدان، فقد انعكست هذه الأزمة سلبيا على عمليات التنمية في معظم بلدانها التي كانت في الأصل تحلم في تحقيق تنميتها المنشودة عن طريق الاعتماد على التمويل الخارجي.

إن كافة المبادرات والاقتراحات التي طرحها الدائنون والمنظمات والمؤسسات المالية الدولية لمعالجة هذه الأزمة لم تكن سوى مسكنات لها، ومن أجل المحافظة على النظام المالي العالمي من الانهيار. أما المبادرات التي طرحها المدينون عادة ما كانت حبرا على ورق، وكان يغلب عليها طابع الترجي والأماني. ولم تتمكن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من إيجاد الحلول الدائمة والشاملة لمشكلة المديونية في البلدان المدينة. إلى جانب عجز هذه الأخيرة عن فرض وتنفيذ قراراتها، وفي مقدمتها القرار الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. من خلال ما تقدم، وعلى ضوء التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة، نؤكد أن النظام الاقتصادي العالمي هو وراء أزمة المديونية وتكريس التبعية والتخلف في المقام الأول؛ ومن ثم تأتي الاستراتجيات التنموية الخاطئة التي اتبعتها البلدان العربية.

وعلى أساس النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا، نوصي بالاقتراحات التالية:

1- على البلدان العربية أن تعيد النظر في استراتجياتها التنموية على النحو الذي يؤهلها لبناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات، تمكنها من تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي. ولهذا نرى ضرورة العمل على مواجهة أزمة المديونية على كافة الأصعدة؛ ابتدءا بمبادرة القيام بإصلاحات عميقة لرفع مقدرتها على التمويل المحلي، وتقليل اعتمادها على الاقتراض الخارجي. وذلك من خلال الاعتناء أكثر بالطاقات الإنتاجية، وتطوير ما هو قائم، ومعالجة ما هو معطل. بمعنى ضرورة علاج مشكلة الطاقات العاطلة بالقطاعات والصناعات التي تنتج إنتاجا يحل محل الواردات، أو إنتاجا موجه للتصدير، الأمر الذي يساعد على زيادة موارد البلد من النقد الأجنبي.

2- لتلافي أخطاء الماضي لابد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية من ناحية، وبكيفية استخدامها من ناحية ثانية. وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف من أعباء المديونية الخارجية ويسمح بزيادة فاعلتها في التنمية الاقتصادية. كما يجب أن يحرص المسؤولون عند التعاقد مع الدائنين أن تكون فترة السماح كافية وتتمشى مع البداية الحقيقية للاستثمار حتى لا تكون مواعيد السداد غير ملائمة.

3- يجب رفع قدرة الدولة المدينة على سداد ديونها الخارجية، مع الاستمرار في التنمية الاقتصادية، من خلال تحديد للاستهلاك المحلي ومراقبته باستمرار، وخاصة الضغط على الاستهلاك الكمالي وغير الضروري، المتمثل في السلع والخدمات الكمالية، التي يستهلكها أصحاب الدخول العالية. فالضغط على هذا النوع من الاستهلاك سوف يزيد من جزء معتبر من النقد الأجنبي، الأمر الذي يدعم قدرة الدولة المدينة على تمويل واردتها الضرورية.

4- إن مشكلة المديونية باتت مسألة دولية، وهي تنعكس سلبا على المدنين، وذا لم تتم معالجتها من الجذور فإن انعكاساتها السلبية ستشمل الجميع. وباعتبار أن الحديث يجري حاليا عن النظام العالمي الجديد وعن الديمقراطية، وعن مكافحة الفقر والتخلف، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي البحث عن حلول طويلة الأجل ودائمة لمشكلة المديونية ولكافة المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية عموما بما فيها العربية. وأن يتحمل الدائنون مسؤولياتهم في علاج هذه الأزمة، والعمل في هذا الإطار على اتفاق جميع الدائنين على الالتزام بتعهداتهم وإلغاء بعض الديون الخارجية التي تطرقت إليها بعض المبادرات. بل وينبغي تعميمها على جميع البلدان النامية المدينة، وليس على نطاق منطقة واحدة، أو دول منفردة.

5- تعميق أوجه التعاون للتكتلات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بين مختلف مجموعات دول العالم النامي عامة والعربية خاصة. ومن أهم أشكال التعاون نذكر منها: تشجيع التبادل التجاري وتطويره بين هذه البلدان بصورة مباشرة، تشجيع حركة تدفق رؤوس الأموال، تشجيع الاستثمار المباشر على أسس تجارية، ودعم وتشجيع روابط واتحادات منتجي المواد الأولية من أجل تحسين أسعارها.

6- إن العامل الأهم في تجسيد محاولات التكامل الاقتصادي العربي يرتبط أساسا **بالإرادة السياسية** للقادة العرب، وفي ظل غياب هذه الإرادة السياسية يصعب على الدول العربية أن تخطو جديا نحو طريق الوحدة الاقتصادية والتي أصبحت الخيار الأهم في مواجهة تداعيات العولمة ومخاطرها.

7- يعتبر العون الإنمائي العربي جانبا مهما من جوانب التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية، من جهة، وباقي الدول النامية من جهة أخرى. وينبغي أن يتميز هذا العون بشروط ميسرة، تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد، وبالتالي ارتفاع عنصر المنحة فيه. ويكتسب العون الإنمائي العربي، دلالات مهمة ذات أبعاد تنموية، وقد بلغت المساعدات العربية الإنمائية الميسرة المقدمة من البلدان العربية عام 2004 حوالي 2.4 مليار دولار؛ وبذلك يبلغ إجمالي ما قدمته البلدان

العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970–2004 حوالي 123.9 مليار دولار. وبلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي للمانحين الرئيسيين لعام 2004 حوالي 0.5 في المائة.
وفيما يخص المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان العربية، فقد بلغ إجمالي هذه المساعدات حوالي 8.3 مليار دولار عام 2003، بزيادة نسبتها 21.8 في المائة عن عام 2002؛ من إجمالي العون المقدم للدول النامية الذي بلغ 70.1 مليار دولار عام 2003. وقد شملت المساعدات الإنمائية المقدمة من البلدان العربية دعم المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية، ودعم إجراءات وبرامج الإصلاح الاقتصادي ومشاريع التنمية الاجتماعية، ومشاريع إعادة التأهيل، والدعم الفني والمؤسسي، وغير ذلك من المشروعات والأنشطة التي تؤدي إلى تطوير وتحديث الأجهزة الإدارية؛ وكل هذا من أجل تحسين فاعلية هذه المساعدات. ومنه يمكن الاستفادة أكثر بالنسبة للبلدان العربية المدينة إذا توجهت إلى هذه المؤسسات والصناديق العربية.

8- وقد أوجدت المديونية الخارجية وما رافقها من تعاظم لدور الشركات المتعددة الجنسية واقعا جديدا يفرض على الدول العربية التعامل معه. ويتجلى هذا الواقع في تراجع مكانة العلاقات بين الحكومات لصالح هذه الشركات والمستثمرين. وهو ما يحتم تعزيز قدرتنا التفاوضية كعرب مع هذه الجهات والبحث عن اللغة التي تفهمها هذه الأطراف بعيدا عن العواطف. وعناصر هذه اللغة هي حجم السوق المحلية والأداء الاقتصادي والمالي الجيد والمستقر ورأس المال البشري المؤهل، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والتشريعات والنظم المحكمة. كما أثبتت التجارب في الوطن العربي أن الاستثمارات الأجنبية لم تسهم بصورة حقيقية في رفع مستوى المدخرات والفائض الاقتصادي بما يمكن هذه البلدان المقترضة من التعامل الفعال مع مشكلة ديونها الخارجية.

9- إن أزمة المديونية العربية يمكن علاجها من خلال توسيع مساحة العمل العربي المشترك، مع الاستفادة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتجسيد اتفاقية السوق العربية المشتركة، والتوسع في الاتفاقيات الثنائية لمناطق التجارة الحرة بين البلدان العربية.

وفي الأخير نتمنى أننا من خلال عملنا هذا قد حققنا أهدافنا المتواضعة التي سطرناها وأصبنا جانبا ولو بسيط من جوانب الموضوع الشاسع والمعقد، كما نتمنى أن تشكل تلك الجوانب إشكاليات لدراسات مستقبلية.

قائمة المراجع

الكتب

1- عدنان سليمان الاحمد وعدنان ماجد المجالي ، قضايا معاصرة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ،2007.

2- نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد هبد اللطيف الحشالي ، المالية الدولية ،دار المناهج للنشر و التوزيغ ،عمان ، 2007 ، ص 177.

3 -عيد العزيز قاسم محارب ، الأزمة المالية العالمية الأسباب و العلاج ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2011 ، ص 27 .

4- محمد عوض الهزايمة ، قضايا دولية "تركة قرن مضى وحمولة قرن اتى" ، دار الحامد للنشر ، عمان 2007 ، ص 288.

5- محسن احمد الخضيري ، الديون المتعثرة ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1996 ، ص 08.

6-محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية و تطبيقية " ،قسم الاقتصاد الناشر، مصر ، 2000.

7-عبد الستار الصياح وسعود العامري ، الادارة المالية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، عمان ، 2007 ، ص 165.

8- محمد الشحات الجندي ، القرض كاداة للتمويل في الشريعة الاسلامية ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، مصر ،1996 .

9- عصام بشور، المالية العامة و التشريع المالي ، مطبعة جامعة دمشق ، سوريا ، 1996 ، ص 349.

10 - عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد ، اقتصاديات المالية العامة "دراسة نظرية تطبيقية"، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، 1996

11-حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .

12- عادل فليح علي ، المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي ، دار حامد للنشر و التوزيع ،عمان ،2003 ، ص 152.

13- طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، كلية القانون ، بغداد ، ص 69.

14 - حفيظة السيد حداد ، العقود المبرمة بين الدول و الاشخاص الاجنبية -تحديد ماهيتها و النظام القانوني لها- ، الاسكندرية ، دار الفكر العربي 2001، ص 428.

15- عبد العزيز قاسم محارب ، الازمة المالية العالمية الاسباب والعلاج ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2011

16- رمزي زكي ، الديون و التنمية ، دار المستقبل العربي ، 1995.
17- عيسى محمد غزالي ، ادارة الديون الخارجية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد الثلاثون، الكويت ، جانفي 2004 ، ص 09
18- سيد احمد عبد الخالق ، البنوك التجارية و ازمة المديونية العالمية ، مكتبة الجلاء الجديدة ، القاهرة ، 1990 ، ص 163.
19- حافظ ابراهيم احمد ، المديونية الخارجية واثارها الاقتصادية ، دراسة مقارنة للسودان والاردن و الصومال ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1990،
20- محسن فؤاد صيادي ، ديون الدول النامية و مواقف الجهات الدولية و الاقليمية منها ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق ، 1991
21- عارف دليلة ، الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، 1982
22-
23- رمزي زكي ، ازمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربي، 1987
24- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 1989 ، الطبعة العربية ، واشنطن ، افريل 1989

25- اياد حماد ، ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية اسبابها و سبل مواجهتها ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد الثاني، 2008،

26- بن الطاهر حسين و اخرون ، الوجيز في الوقائع الاقتصادية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2001 /2002

27- ضياء مجيد الموسوي ، العولمة و اقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر 2007

28- الامم المتحدة ، اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، المجلد الثالث ، نيويورك ، 1989 ،

29- طاشت طاهر ، انعكاسات انضمام الجزائر الى CMO ، رسالة ماجستير في القانون ، جامعة ميلود معمري ، الجزائر ، 2013 ، ص 55.

30- جابر فهمي عمران منظمة التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 2001

31- عمر سعد الله ، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، المرجع السابق ، ص 59.
32-بن عامر تونسي ، المسؤولية الدولية-العمل الدولي غير المشروع كاساس المسؤولية الدولة الدولية ، منشورات دحلب 1995، ص 56.

33- عميمر نعيمة ، النظرية العامة لمسؤولية الدولة الدولية في ضوء التقنين الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010

34- عمر سعد الله ، تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986

35- هند بن عمار ، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق ،الجزائر ، 2004

36- بن عامر تونسي ، اساس المسؤولية الدولية في ضوء القانون الدولي المعاصر، منشورات دحلب ، الطبعة الاولى ، 1995

37- الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، تقرير البلدان الاقل نموا 1989 ،نيويورك ، 1990.

38- تقرير عن التضخم الاقتصادي – حالات ومفاهيم – ، قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية ، منتدى الاعمال الفلسطيني ، افريل 2011

39- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000

40- البازعي حمد سليمان، الانتقال الدولي للتضخم ، مجلة الإدارة العامة ، العدد الأول ،1997

41- لكحل عمار، التضخم المالي والأساليب المحاسبية لمعالجة اثره على القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005،

42- حاتم امير مهران ، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي و دور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي ، جامعة الجزيرة ، قسم الاقتصاد ،السودان.

43- محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون، عالم المعرفة، الكويت، جوان، 1986.

44- الأمم المتحدة، تقرير موجز حول السكان والتعليم والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، نيويورك، 2003

45- عصام خوري مصطفى –عبد الله الكفري ، قضايا حول السكان و التنمية في الوطن العربي ، وزارة الثقافة ، دمشق ،1992.

46- محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون، عالم المعرفة، الكويت، جوان، 1986.

47- الأمم المتحدة، تقرير موجز حول السكان والتعليم والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، نيويورك، 2003.

48- طلال محمد بطاينة ، المديونية الخارجية و اثرها على اقتصاديات الدول النامية ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2000

49- رمزي زكي ، الخروج من مازق المديونية الخارجية بين التصور الموضوعي و الافكار الرومانسية ، منتدى الفكر العربي ، عمان 1987

50- اسماعيل محمد بن قانة اقتصاد التنمية نظريات – نماذج – استراتيجيات دار اسامة للنشر و التوزيع عمان الاردن 2012

51- دحماني علي ، انواع التنمية و اهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، العدد 17 ، الجزائر ، 2010

52- طارق الحاج علم الاقتصاد و نظرياته دار صفاء للنشر و التوزيع عمان الاردن 1998.

53- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاتجاهات الحديثة في التنمية ، مصر ، 2000

54- عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012

55- عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاقه المستقبلية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة 2003.

56- ضياء مجيد الموسوي ، الخوصصة و التصحيحات الهيكلية ، مؤسسة جامعة الجامعة ، الاسكندرية ، 2005

57- امين محفوظ امين ، مواجهة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1995

58- محمد نور الدين ، المؤسسات المالية و ديون العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، اكتوبر 1986 ،القاهرة، مصر

59- عبد الرزاق المقري ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2012،.

60- عبدالعزيز النويصي ، الجق في التنمية بين القانون الدولي و العلاقات الدولية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 1998،

61- محمد جمال نوير و شكري عباس حلمي ، دراسة لقضايا التعليم غير النظامي في اطار مفهوم التعليم المستمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر ، 1982

62- محمد عبد الله شاهين محمد سياسات صندوق النقد الدولي و اثرها على الدول النامية دار الكتاب الجامعي لبنان 2016.

63- دحماني علي ، انواع التنمية و اهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة ، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، العدد 17 ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، اكتوبر 2010

64- ماهر ابو المعاطى علي ، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2012.

65- فؤاد حسين حسن ، المنطلقات النظرية للتنمية الاجتماعية ، الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع ، 2001

66- علي الحوات ، اسس التنمية و التخطيط الاجتماعي ، طرابلس ، دار الحكمة ،1991.

67 - طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثال و الواقع، الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع، 2001

68- محي الدين حمداني حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر 2008 -2009

69- بوثلجة عبد الناصر بورحلة ميلود ، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي ، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي ، جامعة قالمة ، الجزائر ،2012

70- عباش عائشة ، اشكالية التنمية السايسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السايسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر ، 2007 -2008

80- عبد الحليم الزيات ، التنمية السايسية دراسة في الاجتماع السياسي ، الجزء الاول ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002.

81- حميد السعدون ، التنمية السياسية و التحديث العالم الثالث ، الذاكرة للنشر و التوزيع ، بغداد ، العراق ، 2011

82- صموئيل هانجنتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سميرة عبود ، دار الساقي ، بيروت ، 1993

83- سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

84- ميشيل تشوسو دوفيسكي ، عولمة الفقر ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، وهي ترجمة لكتاب

، اصدارات سطور ، القاهرة ، 2000

85- عبد الحميد ابراهيمي ، مركز العدالة الاجتماعية و التنمية في الاقتصاد الاسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1997

86- عصام الحناوي ، قضايا البيئة و التنمية: الاوضاع الراهنة و سيناريوهات مستقبلية حتى عام 2020 ،دار الشروق ، القاهرة، ،2001

87- سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،

88- مخلوفي عبد السلام، ازمة المديونية ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي، جامعة بشار، الجزائر، سنة 2005

89- بلعزوز بن علي ،انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العددان 30و31خريف 2003

90- الهاشمي بوجعدار ،أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وأثارها ، مجلة العلوم الإنسانية ،دار الهدى ، عين مليلة ،العدد12،ديسمبر 1999

91- بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2004

92- عبد الكريم، واقع المديونية الخارجية في الجزائر، جامعة العلوم الاقتصادية، الجزائر، ديسمبر، 2005

93- بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية، الجزائر، مطبوعات دحلب، 1993

94- صبحي محمد قنوص ، ازمة التنمية- دراسة تحليلة للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان العالم الثالث- ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1999

95- احمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

96- ديلمي لخضر ، التخطيط الصناعي في الجزائر 1967-1977 ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 1983 .

97- عبد الله معطي ، التنمية الاقتصادية في الجزائر- تطورها و افاقها-، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، دار الرازي ، الكويت ، 1988.

98- محمد داودي، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ، مجلة المفكر، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

99- احمد هني ، تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999

100- أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي و النظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية ،1997

101- مجدي محمد شيهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة ازمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998

102- اوكيل السعيد واخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية-تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور القانوني-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

103- مصطفى محمد عبد الله، التصحيحات الهيكلية و التحول الى اقتصاد السوق في البلدان النامية، ندوة الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997

104- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية، الى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، 2001

105- سلمان بو دياب، مبادئ القانون التجاري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ،2003

106- هاني دويدار، القانون التجاري التنظيم القانوني للتجارة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر،2004

107- احمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقة الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر ،2001

108- احمد حسن عنان جدلية العولمة دار كيولي دمشق سوريا 2006

109- امين محفوظ امين ، مواجهة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1995

110- عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999،

111- بوتين و اخرون ، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1994

112- محفوظ لعشب ، سلسلة القانون الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1997

113- فاطمة السويسي ، المالية العامة موازنة الضرائب ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان، 2005،

114- سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي ، اقتصاديات الضرائب ، الدار الجامعية ، مصر، 2007،

115- حميدة بوزيدة ، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الاصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004) ، اطروحة دكتوراه ،2005 ،الجزائر

116- عبد المطلب عبد الحميد دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الدار الجامعية الجزائر 2000

البحوث و المقالات

1-البحوث و المذكرات

1- بن بلقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية و سياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية، مع التركيز على حالة الجزائر خلال الفترة (1987-1994)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصاية، جامعة الجزائر، 1994-1995،

2- علي سالم ارميص ، ازمة المديونية الخارجية للاقطار العربية -دراسة مقارنة لمصر و الجزائر 1985-2002 - ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 -2007،

3- علي سالم ارميص ، ازمة المديونية الخارجية للأقطار العربية -دراسة مقارنة لمصر و الجزائر (1985-2002)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007،

4- حنان شلغوم ، اثر الاصلاح الضريبي في الجزائر و انعكاساته على المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2011- 2012

5- عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية (دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995) ،اطروحة دكتوراه الدولة ، جامعة الجزائر ، 1995

6- ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي و اشكالية التهرب (دراسة حالة الجزائر) ، اطروحة دوكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2002

7- بلال عوايشية ، اصلاح الادارة المحلية كمدخل ترشيد النفقات العامة للدولة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2015-2016

8- درواسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي -حالة الجزائر- ،اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005

7- عجلان العياشي ، الحوكمة الجبائية المحلية كالية لتحقيق التنمية المحلية حالة ولاية المسيلة (2008-2011) ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 14، 2014،

9- شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000-2010)، اطروحة دكتوراه تخصص نقود و مالية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2011-2012

10- محمد سارة ، الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2009- 2010

2-المقالات

1- محمد بوسنينة، الافاق المستقبلية للمديونية الخارجية للاقطار العربية و اثارها على النمو الاقتصادي في الوطن العربي، بحث مقدم في اطار ندوة (المديونية الخارجية في الوطن العربي) ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 24 فيفري 1992

2- يوسف بادى مشاكل الاقتراض الخارجي و دور التكامل العربي الاثار و التبادل ، بحث مقدم في اطار ندوة (المديونية الخارجية في الوطن العربي) ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 24 فيفري 1992

3- ثروت محمد مصطفى ، حقيقة المديونية المصرية و امكانيات السداد ، اعداد ادوارد ويورينشاتين، بحث مقدم في إطار (ندوة إدارة الديون الخارجية)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 24 فيفري 1992

4- عزازي فريدة ، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري 1970-2006، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة ، العدد 04 ، ديسمبر 2010

5- ادوارد ويوريشتاين، اثر الدين الخارجي على الاستثمار، بحث مقدم في اطار ندوة (إدارة الديون الخارجية)، البنك الإسلامي، دمشق، 1993

6- عزازي فريدة ، اثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري1970-2006 ، مجلة الأبحاث الاقتصادية ،جامعة دحلب البلدية، العدد 04 ،ديسمبر 2010

7- ميخائيل وبيل وروبرت شيهي، مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكييف الهيكلي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04 ،ديسمبر، 1987

8- جبار محفوظ، فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 2002/1

9- عايشي كمال، دراسة لواقع الاستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 14، جوان 2006

10- منصوري زين، واقع و افاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، العدد 02

11- ماري شيرلي، خبرة التحويل الى القطاع الخاص، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 23 ،1988

12- لطرش ذهبية، مقال حول "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية و الاقتصادية العالمية، " مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضائ الأورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ،2009

13- صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية، البصيرة، جمعية ابن خلدون العلمية، العدد 01 1999

14- ماذا تعني إعادة الجدولة، مجلة التمويل و التنمية، العدد الرابع، سبتمبر، 1983

15- محمد صالح القريشي التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص بين الأداء التنموي و منطق صندوق النقد الدولي –دراسة في الاقتصاد السياسي للخصخصة في الاقتصادات النامية– ،مجلة الاقتصادي، –عدد خاص– ،بحوث المؤتمر، العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين، 14–15 نيسان، 1999

16- قحايرية امال ، اسباب نشاة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية ، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء ، مجلة اثتصاديات شمال افريقيا ،العدد 3 ، الجزائر.

17- خضير حسن خضير، دور الروض الخارجية في التنمية الاقتصادية في افريقيا خلال الفترة (1973–1982)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الافريقية ،1989

18- ماذا تعني اعادة الجدولة ، التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 4 ،سبتمبر 1983

19- تخفيض ديون البلدان الإفريقية ، التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 4 ديسمبر، 1987

20- ناصر مراد ، الاصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 02 ،بليدة ،الجزائر، 2003

21- عبد المجيد قدي ، الازمة الاقتصادية العالمية و واقع دول العالم الثالث ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، الجزء 35 ،رقم 2 ،الجزائر، 1997

22- بلعورة هجيرة ، الحوكمة الجبائية و دورها في ترشيد النفقات الجبائية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، جامعة سوق اهراس ، مارس ، 2017

23- عجلان العياشي ، الحوكمة الجبائية المحلية كالية لتحقيق التنمية المحلية حالة ولاية المسيلة (2008-2011) ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 14، 2014،

24- حمدي مريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق ، مجلة المفكر ، العدد العاشر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة

25- عيبوط محمد وعلي ، الاستثمارات الاجنبية في القانون الجزائري ، دار هومة ، الجزائر، الطبعة الثانية ، 2014

26- محمد زيان ، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 01 ، 2004

27- حسان خضر ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعاريف و قضايا ، مجلة جسر التنمية ، العدد 06 ، 2004

المراجع باللغة الفرنسية

1-الكتب باللغة الفرنسية

1-Ighmat Arezeki, la crise de l'endettement de pays en developpement,1982-1990 edition ENAP, sans date,p.64.

2 -Behrman,J,Health and economic Growth : Theory,Evidence and policy,Macroeconomic envirenement and health,World Health organization,1993

3- Mohamed Elhocine Benissad:"Economie du Developpement de l'algerie",opu ,hydra.deuxiéme édition,1982

4 -BENISSAD Hocine، l'ajustement structural، «l'expérience du Maghreb»، Edition OPU,Alger,1999

5 -ARNOUD Pascal, la dette du tiers monde, édition le découverte, paris1988

6 -MOSAD Ahmed,et SUMMERS Lawrence,le point sur la crise de la dette,deux ans après, finance et développement, Septembre,1992

7 -BAHRAN NAWZAD, leçons d'une décinnie d'endettement ,revue et développement, volume 27,N°1,mars,1990

8 -BENBISKRI Pawel,l'endettement international,Edition que sais –je ,PUF ,1989

9 -KERDOUN Azouze ,Endettement et droit international , Réflexion pour une approche juridique des problèmes de la dette des pays en développement. Revue IDARA, volume 12, n°02/2002

10 -MADJOUB H, les dangers de la politique monitaire en Algérie,In :Quotidien d'Oran du 07 et 8 Octobre 2002

11 -BEKKOUCHE A, l'évolution du droit de propriété dans l'ordre international, étude de l'expression juridique du développement inégal. O.P.U, Alger, décembre,1992

12 -Hocine Benissad, l'ajustement sturturel Objectifs et éxpériences,éditions Alim.

13 -Jean Claude BERTHELEMY , les nouvelles stratégies d'allégement de la dette des PVD , Revue d'économie politique,N°101,juillet et aout 1991

12 -BOUDERBALA A , la réforme fiscale (évaluation et perspectives), mutations, revue éditée par la chambre national de commerce (CNC),Alger, N°07,1994

13 -Karima Ainouche, Mohamed cherif Ainouche ,la réforme des impots sur le revenu :une nouvelle approche pour un meilleur rendement,revue finances et développements au Maghreb ,N°09,Alger,1991

14 -HAROUN Mehdi, Le régime des investissements en Algérie à la lumiére des conventions franco- algériennes. Thèse de doctorat, université de Montpelier, octobre 1998

15 -Charles Albert Michalet, l'investissement direct :Capitaux ou activités le budjet au marché ,Algérie,Ministére de finance, Alpha Edition, 2004